المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

ISSN (ONLINE) 2569-7366

رقم التسجيل: VR.3341.6321.B

المركز الديمقراطي العربي

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arabic Center

International Journal Economic Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

العدد 30 (اب-اغسطس 2024)
المجلد السادس

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

برلين / ألمانيا

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

economie@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية - برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري ISSN (ONLINE) 2569-7366

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية مجلة دولية علمية محكّمة، ربع سنوية، تصدر من ألمانيا - برلين عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاقتصادية في اللغة العربية والانجليزية والفرنسية. تصدر بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

أهداف ومجالات المجلة:

تهدف المجلة إلى نشر الدراسات والبحوث العلمية والفكرية التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية لتحقيق بما يسهم في بناء فكر اقتصادي حديث وفعال لدى الاقتصاديين العرب لتحقيق التطور الاقتصادي من الناحية العلمية والتطبيقية.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفا واسعا من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي والعربي على حدٍ سواء، مثل: السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية وسياسة الصرف الأجنبي)، التنسيق الدولي للسياسات الاقتصادية الكلية، سياسات واستراتيجيات التنمية وتمويلها في الدول النامية والناشئة، قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، التنويع الاقتصادي والبدائل الممكنة، الأزمات (المالية، المصرفية، العملة، الديون السيادية...)، المؤسسات المالية، الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي، التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، الحروب المالية، استشراف الاقتصاد العربي والعالمي وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي، وكالات التصنيف العالمية، الأمن الغذائي والطاقوي، الطاقات المتجددة، اقتصاد الخدمات، اقتصاد المعرفة، الشركات متعددة الجنسية ودورها المتعاظم في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الاقتصاد والأخلاق.

تمنح المجلة حيزا مهما للدراسات النقدية "critical studies" للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العولمة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. كما ترحب المجلة بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

رئيس المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية:

أ. عمار شرعان Aamar Sharaan

رئيس التحرير:

د. أحمد بوهكو Dr. Ahmed Bouhkou

المغرب Morocco

رئيسة اللجنة العلمية:

د. علي منصور سعيد عطية Dr. Ali Mansour Saeid Ateeyah

ليبيا Libya

مدير التحرير:

أ. ذي يزن الاعوش Dhi Yazan Elaawach

اليمن Yemen

هيئة التحريـــر:

د. عبد الله بونعاج، المغرب Dr. Abdellah Bounaaj, Morocco

د. يوسف الرقاي، المغرب Dr. Youssef Errakay, Morocco

د. إيمان نية، المغرب Dr. imane Nya, Morocco

د. الصغير ميسم، الجزائر Dr. maissam elsaghir, Algeria

أعضاء اللجنة العلمية:

- **د. شاهر إسماعيل الشاهر**
جامعة صن يات سين الحكومية، الصين

- **د. منال محمود خيري**
أستاذة جامعية، جامعة حلوان، مصر

- **د. منير خروف**
استاذ تعليم عالي، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة قالمة، الجزائر

- **د. سعيد بربيش**
استاذ جامعي، جامعة ابن زهر، كلية الاقتصاد والتسيير، كلميم، المغرب

- **د. أيمن هشام محمود عزريل**
متخصص نظم معلومات محاسبية محوسبة، مديرية التربية والتعليم، سلفيت، فلسطين

- **د. دوعاء ممدوح سليمان**
أستاذة محاضرة، تخصص الاستثمار والتمويل والتحليل الكمي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، القاهرة، مصر

- **د. عامر شبل زيا**
باحث في الشؤون الاقتصادية، مدير سابق في وزارة الثقافة العراقية، تخصص إدارة واقتصاد، العراق

- **أ.م.د. حسن شاكر الشمري**
أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد، جامعة الكوفة، العراق

- **د. ابو بكر خوالد**
أستاذ محاضر(ب)، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية عنابة، الجزائر

- **د. ليندة فريحة**
أستاذة محاضرة (أ)، تخصص علوم التسيير والتسويق، جامعة قالمة الجزائر

- **د. طالب دليلة**
أستاذة محاضرة، الإحصاء الوصفي والرياضي بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر

- **د. يونس الشمراح**
علوم اقتصادية، استاذ مؤقت بالمدرسة العليا للتجارة والتسيير، طنجة - المغرب

- **د. توفيق بن الشيخ بن أحمد**
أستاذ محاضر، علوم اقتصادية جامعة 8 مايو قالمة – الجزائر

- **د. بوعتلي محمد**
وأستاذ مؤقت في المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر

- **د. خليفي عبد الكريم**
القانون الدولي والعلاقات الدولية، عضو اللجنة العلمية لقسم العلوم التجارية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة امحمد بوقرة، بومرداس - الجزائر

- **د. كركوري مباركة حنان**
أستاذ مساعد (ب)، قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 - الجزائر

- **د. زواويد لزهاري**
أستاذ محاضر (ب)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية - الجزائر

- **د. بن زيدان فاطمة الزهرة**
أستاذة محاضرة (أ)، العلوم الاقتصادية - الجزائر

- **د. ايمان بو قرة**
استاذة جامعية كلية العلوم الاقتصادية جامعة غرداية - الجزائر

- **د. مراد بودية سكينة**
استاذة اقتصاد عمومي واجتماعي، تلمسان – الجزائر

- **د. هند ابن الخياط الزكاري الحسني**
الاقتصاد وعلوم الإدارة، جامعة ابن طفيل، القنيطرة - المغرب

- **د. محمد جلول زعادي**
أستاذ محاضر (أ) قانون التعاون الدولي، جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة - الجزائر

- **د. ناصر ميلاد محمد بن يونس**
محاضر محاسبة، الجامعة الأسمرية الإسلامية - ليبيا

- **د. أكرم شتيح**
أستاذ محاضر (ب)، جامعة الجزائر 03 - الجزائر

- **د. المختار الطالب حنده**
أمين عام (وكيل) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - موريتانيا

- **د. الحافظ النويني**
جامعة عبد المالك السعدي - المغرب

- **د. سكينة خضراوي**
مساعد تعليم عالي بوزارة التعليم العالي - تونس

- **د. حسن المكراز**
أستاذ التعليم العالي مساعد، جامعة ابن زهر، اكادير - المغرب

- **د. ميثم منفي كاظم العميدي**
أستاذ مساعد، كلية الإمام الكاظم - العراق

- **د. بدر شحدة سعيد حمدان**
استاذ الاقتصاد المساعد، جامعة فلسطين - فلسطين

- **د. مداح عبد الباسط**
أستاذ محاضر، جامعة الجزائر 3 - الجزائر

- **د. محمد الغواطي**
أستاذ التعليم العالي محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، المغرب

- **د. يحي عبد الرحمن يحي**
استاذ التمويل والاستثمار، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، مصر

- **د. الصغير ميسم**
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر

- **د. منير عوادي**
المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر

- **د. عائشة عوماري**
جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر

- **د. هيثم حميد مطلك المنصور**
وزارة التربية، بغداد، العراق

- **د. فخاري فاروق**
أستاذ محاضر، تخصص بنوك ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر

- **د. الحورمي محمد**
استاذ الاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب

- **د. وجدان عبدالله السودي**
استاذة مساعدة، كلية الاقتصاد والادارة، الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

- **د. بوخاري هشام**
أستاذ مساعد قسم، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر

- **د. أبوبكر خليفة أبو بكر أبوجرادة**
أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة وادي الشاطئ، ليبيا

- **د. الراجي أحمد**
أستاذ مساعد، كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية، أيت ملول، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب

- **رفار أمير عبد القادر**
أستاذ محاضر مشارك جامعة سيدي بلعباس، الجزائر

- **محمد الشرايمي**
أستاذ التعليم العالي مساعد، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب

- **صلاح محمد إبراهيم أحمد**
أستاذ التعليم العالي في الاقتصاد، جامعة النيل الأبيض، السودان

- **أحمد الرفاعي محمد أحمد إمام**
كلية العلوم السياسية والاقتصاد، جامعة مايو بالقاهرة، مصر

- **مركان محمد البشير**
أستاذ محاضر، جامعة تيسمسيلت، الجزائر

- **محمد عبدالقادر عطاالله محمد**
أستاذ بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى، مركز البحوث الزراعية، مصر

- **حمادي شَرَبَار**
أستاذ مساعد بالمعهد العالي للمهن التمريضية وتقنيات الصحة، المغرب

- **د. محمد الضو**
استاذ الاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبدالله، فاس، المغرب
- **الشاذلي عيسى حمد عبدالله**
مدير الجامعة، جامعة النيل الأبيض، السودان

- **عبدالله التوم عبدالله محمد**
أستاذ الاقتصاد، العمل الحالي المملكة العربية السعودية

- **سعد عبدالله سيد أحمد الكرم**
أستاذ الاقتصاد، جامعة النيل الأبيض، السودان

- **محمد حزام صالح العماري**
أستاذ دكتور، بقسم الجغرافيا، جامعة ذمار، اليمن

- **حاج موسى كوكو عطا الجيد**
أستاذ الاقتصاد المساعد، جامعة النيل الأبيض، السودان

- **رشيدة عباس العوض محمد**
أستاذ الاقتصاد المساعد، جامعة النيل الأبيض، السودان

- **أحمد عبدالرحمن عمر الطاهر**
أستاذ الاقتصاد المساعد، جامعة النيل النيل الأبيض، السودان

- **هناء فاروق التجاني عوض الله**
استاذ الاقتصاد المساعد، كلية الاقتصاد، جامعة النيل الابيض، السودان.

International
Journal
Economic
Studies

فهرس المحتويات

	البحث/المقال	الصفحة
1	**امكانية تطبيق استراتيجية التغيير على الشركات الصناعية العامة العراقية عبر الاستعانة بنموذج ADKAR حسب رؤية العاملين في شركة ديالى العامة** **د. عامر شبل زيا** معاون مدير سابق في وزارة الثقافة العراقية، وباحث مهتم بالشؤون الاقتصادية	16
2	**أثر المعرفة الضمنية للمراجع في الحد من المخاطر المالية** **دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية** **د. عبد المجيد محمد احمد بخيت موسي** مراجع داخلي - شركة أكابر العالمية للمقاولات – السعودية	35
3	**أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن (1990-2020)** **ساره محمد هلال الشنابلة** ماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن	50
4	**أثر القدرات الإبداعية للمراجع الداخلي في تحسين إدارة الموارد البيئية بالشركات الصناعية** **دراسة ميدانية على عينة من الشركات العاملة بقطاع صناعة الاسمنت بالسودان (2024)** **د. ميناس إبراهيم الطاهر إبراهيم** أستاذ المحاسبة المساعد، كلية شرق النيل، السودان	71
5	**الأهمية التشريعية للزراعة التعاقدية باليمن** **محاكاة لبعض التجارب الناجحة في بلدان زراعية مشابهة** **خالد قاسم قائد صالح** قسم الاقتصاد الزراعي-كلية الزراعة، جامعة صنعاء، اليمن	85
6	**دور أدلة الإثبات في تدعيم الراي الفني للمراجع** **(دراسة على مكاتب المحاسبة وجهاز المراقبة المالية واعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا)** **يوسف مصباح علي محمد** المعهد العالي للعلوم الادارية والمالية القرضة الشاطئ / ليبيا	105
7	**تحولات النشاط الرعوي في جماعة العاطف وسيدي محمد بالهضاب العليا: دراسة لمظاهر الدينامية والعوامل المؤثرة** **بوكلبة إسماعيل**، دكتور في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الأول، وجدة. المغرب **العتيقي جمال**، أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي، المغرب	127

141	**تحليل العلاقة بين عوائد الأسهم والسندات في المخاطر المصرفية** **دراسة عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2018-2023** **م . م حيدر جعفر عبدالحسن** جامعة ميسان - كلية الادارة والاقتصاد	8
161	**العمق المالي والنمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 2007- 2018م** **د. أماني الحاج محمد أحمد نصر** أستاذ مشارك، جامعة بخت الرضا، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، مدينة الدويم، السودان	9
177	**Achieve banking competitive advantage through marketing mix elements** **Dr. Ali Aboudi Nehme** Imam Alkadhim University College, Iraq	10
193	**D'une approche financière à une approche globale de la performance : Revue de littérature** **HAMMOUCH Hind** Docteur chercheur en Economie et Gestion. Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales. Fès Maroc	11
206	**L'impact de l'accès à l'eau potable sur la croissance économique : Une Revue de littérature** **Yammad Yousra**, Faculté d'économie et de gestion, Université Ibn Tofail – Maroc **BADDIH Hindou**, Faculté d'économie et de gestion, Université Ibn Tofail – Maroc	12

Received التسلم	Revised التعديل	Accepted القبول
2024-06-02	2024-07-10	2024-07-20

امكانية تطبيق استراتيجية التغيير على الشركات الصناعية العامة العراقية عبر الاستعانة بنموذج ADKAR حسب رؤية العاملين في شركة ديالى العامة

Possibility of applying the Change Strategy to Iraqi Public Industrial Companies by using the ADKAR Model according to the vision of the Employees of Diyala State Company

د. عامر شبل زيا

معاون مدير سابق في وزارة الثقافة العراقية، وباحث مهتم بالشؤون الاقتصادية

الملخص:

تسعى الدراسة إلى الوصول امكانية تطبيق استراتيجية التغيير في الشركات الصناعية العراقية العامة، وذلك بتطبيق أساليب علمية عبر الاستعانة بنموذج ADKAR حسب رؤية العاملين في شركة ديالى العامة. حيث أن الدراسة الحالية تنبع أهميتها من أن اعتماد استراتيجية التغيير يواكب الاحداث والتقنيات المتطورة من أجل تغيير البيئة المحيطة بالشركات الصناعية في العراق. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بالجانب النظري منها، وعلى المنهج التحليلي في الجانب العملي للدراسة عن طريق الاستبانة، والتي تم توزيعها على68 من الموظفين والعاملين في شركة ديالى العامة، من أجل استخراج النتائج المطلوبة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.

لتتوصل الدراسة إلى عدد من النتائج من أهما: امكانية تطبيق استراتيجية التغيير بمستوى مرتفع حسب أبعاد الوعي والمعرفة والقدرة في تطبيق استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة، وبمستوى متوسط حسب بعد الرغبة لدى العاملين في الشركة، وكان المستوى منخفض حسب بعد تعزيز استراتيجية التغيير.

عليه توصي الدراسة على ضرورة تطبيق استراتيجية التغيير بشكل تدريجي ومرحلي، بما يساعد العاملين والقائمين على إدارة الشركات الصناعية العراقية الفرصة لاستيعاب التغيير وتقبله بشكل سلس ودون اعاقة من أجل تحقيق التطور المستقبلي المستهدف.

الكلمات المفتاحية: الشركات الصناعية العامة، شركة ديالى العامة، استراتيجية التغيير ، نموذج ADKAR.

Abstract

The study seeks to reach the possibility of implementing the change strategy in Iraqi public industrial companies, by applying scientific method through the use of the ADKAR model according to the vision of the employees of the Diyala State Company. The importance of the current study stems from the fact that adopting a change strategy keeps pace with developments and advanced technologies in order to change the environment surrounding industrial companies in Iraq. The study relied on the descriptive approach in the theoretical aspect, and the analytical approach in the practical aspect of the study through the questionnaire, which was distributed to 68 employees and workers of the Diyala State Company, in order to extract the required results based on the statistical program SPSS.

The study reached a number of results, the most important of which are: the possibility of implementing the change strategy at a high level according to the dimensions of awareness, knowledge and ability in applying the change strategy in the company under study, and at a medium level according to the desire dimension of the company's employees, and the level was low according to the dimension of enhancing the change strategy.

Therefore, the study recommends the necessity of implementing the change strategy gradually and phased, in a way that helps workers and those in charge of managing Iraqi industrial companies the opportunity to absorb and accept change smoothly and without hindrance in order to achieve the targeted future development.

Keywords: Iraqi Industrial Companies, Diyala State Company, Change Strategy, ADKAR Model.

مقدمة:

يعد القطاع الصناعي من القطاعات الاقتصادية المساهمة في تطوير وتنمية الاقتصاد، ويتم ذلك عبر مواكبة الشركات المتنوعة لهذا القطاع للتغيير المستمر والمتناغم مع التغييرات الداخلية والخارجية، والتي يجب أن تكون كرد فعل إيجابي محسن لواقع الشركات الصناعية، بالأخص العامة منها والتي تشكل نسبة هامة في الاقتصاد العراقي، خاصة بعد التغيير السياسي والاقتصادي الذي تم بعد عام 2003، والذي يتطلب إحداث تغييرات داخلية في الشركات الصناعية العامة لتواجه وجه القصور فيها.

لذا لأبد على هذه الشركات أن تلجأ لاستراتيجية تهدف للتغيير بهدف التطوير والتحسين من قبل العاملين والإداريين والقائمين على إدارة الشركات الصناعية العامة، ويتم ذلك من خلال تغيير الأنظمة القائمة والأنشطة الإنتاجية وممارسات عملياتها الداخلية وإتباع سياسات تدريبية محسنة لأداء العاملين في هذه الشركات، وكذلك عليها إعادة صياغة أهدافها بالسعي للتغيير، واستخدام تكنولوجيات وتقنيات حديثة تواكب التغييرات المستمرة في البيئة التنافسية، وعدم الانجرار وراء سلوكيات وممارسات تقليدية وروتينية لا تستخدم الأساليب العلمية أو الدراسات القائمة على مناهج علمية تحاول أن تحقق التغيير الإيجابي وغير المدروس بشكل صحيح، والذي قد يؤدي إلى اتباع خطوات بطيئة نحو احداث تغيير سريع وفعال وغير متقن.

بذلك حاولت الدراسة الحالية اعتماد منهج لاستراتيجية متبعة للتغيير المستهدف الشركات الصناعية العراقية العامة عبر تبني نموذج ADKAR الذي طورته منظمة الأبحاث الأمريكية Prosci الذي من الممكن تطبيقه بصورة علمية، ونسق مواكب مع واقع الشركات الساعية لاحداث التغيير، ومن خلال الاخذ برأي الموظفين والعاملين في شركة ديالى العامة المختصة بالمنتجات الصناعية ضمن قسم الصناعات الكهربائية.

1- مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن التطورات السريعة في التكنولوجات والتقنيات قد أدت إلى احداث تغيرات كبيرة وسريعة في جميع العمليات والأنشطة الإنتاجية في الشركات الصناعية، مما كان لأبد على الشركات العراقية من اعتماد استراتيجيات تواكب التغيير، وبما يتلائم مع البيئة المتغيرة باستمرار من خلال اعتماد أساليب للأعمال حديثة ومتطورة، وتواكب التسارع في هذه التطورات والتي أدت الى ظهور تحديات جديدة للمسؤوليين في الإدارات الداخلية في الشركات بالأخص الصناعية، وليكون هناك حاجة الى استراتيجية تحدث تغيير داخلي مواكب للتطورات الخارجية، ويتم عن طريق تطبيق الاستراتيجية للتغيير من أجل الحصول على التأهيل اللازم من أجل التعامل مع البيئة المتغيرة والواقع الجديد في الاقتصاد العراقي، وحسب رؤية بعض العاملين في شركة ديالى العامة باعتبارها أحدى الشركات الهامة في الصناعات الكهربائية والتي تسعى لتلبية احتياجات المستهلك العراقي.

عليه من الممكن صياغة مشكلة الدراسة عبر طرح السؤال الرئيسي الآتي:

ما مدى استعداد الشركات الصناعية العامة في العراق من اعتماد استراتيجية التغيير من خلال الاستعانة بالأبعاد الخمسة لنموذج ADKAR حسب رؤية العاملين في شركة ديالى العامة؟

ولذلك فمن الممكن أن ينبثق عن السؤال الرئيسي السابق الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مدى وعي الموظفين والعاملين في شركة ديالى العامة لامكانية تطبيق استراتيجية التغيير؟
- ما مدى رغبة الموظفين والعاملين في شركة ديالى العامة بامكانية تطبيق استراتيجية التغيير؟

- ما مدى معرفة الموظفين والعاملين في شركة ديالى العامة لضرورة تطبيق استراتيجية التغيير؟
- ما مدى قدرة شركة ديالى العامة حسب رؤية الموظفين والعاملين فيها لامكانية تطبيق استراتيجية التغيير؟
- ما مدى وجود التعزيز اللازم لاستمرارية استراتيجية التغيير حسب رؤية الموظفين والعاملين في شركة ديالى العامة؟

2- فرضيات الدراسة:

من أجل الاجابة عن أسئلة مشكلة الدراسة فقد اعتمدتنا الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: وتقوم على فرضيتان هما:

فرضية العدم H_0: التي تنص على "عدم وجود وعي لدى العاملين بتطبيق استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة".

الفرضية البديلة H_1: التي تنص على "وجود وعي لدى العاملين بتطبيق استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة".

الفرضية الثانية: وتقوم على فرضيتان هما:

فرضية العدم H_0: التي تنص على "عدم وجود رغبة لدى العاملين بتطبيق استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة".

الفرضية البديلة H_1: التي تنص على "وجود رغبة لدى العاملين بتطبيق استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة".

الفرضية الثالثة: وتقوم على فرضيتان هما:

فرضية العدم H_0: التي تنص على "عدم وجود معرفة لدى العاملين حول امكانية تطبيق استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة".

الفرضية البديلة H_1: التي تنص على "وجود معرفة لدى العاملين حول امكانية تطبيق استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة".

الفرضية الرابعة: وتقوم على فرضيتان هما:

فرضية العدم H_0: التي تنص على "عدم وجود قدرة لدى الشركة محل الدراسة بامكانية تطبيق استراتيجية التغيير".

الفرضية البديلة H_1: التي تنص على "وجود قدرة لدى الشركة محل الدراسة بامكانية تطبيق استراتيجية التغيير".

الفرضية الخامسة: وتقوم على فرضيتان هما:

فرضية العدم H_0: التي تنص على "عدم وجود التعزيز اللازم لاستمرارية تدعيم استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة".

الفرضية البديلة H_1: التي تنص على "وجود التعزيز اللازم لاستمرارية تدعيم استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة".

3- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الوصول للأهداف الآتية:

- مديات قبول استراتيجية التغيير في الشركات الصناعية العراقية العامة عبر الاستعانة برؤية الموظفين والعاملين في شركة ديالى العامة.
- الاستعانة بالأبعاد الخمسة لنموذج ADKAR لتشخيص امكانية تطبيق استراتيجية التغيير حسب رؤية العاملين في شركة ديالى العامة.
- الوصول إلى نتائج تبين مدى امكانية تطبيق استراتيجية التغيير في الشركات الصناعية العراقية العامة، ومن ثم تقديم توصيات حسب النتائج التي تم الحصول عليها.

4- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من أهمية اعتماد الاساليب والنماذج العلمية لتحديد حاجة الشركات الصناعية العراقية العامة لاعتماد استراتيجية التغيير، في ظل التسارع المتزايد في الاحداث والتقنيات المتطورة والمؤدية لتغيير البيئة المحيطة بالشركات الصناعية. كما تأتي أهمية الدراسة من أنها تتطرق لاستراتيجية توفر المتطلبات اللازمة للتغيير المؤدي لرفع الكفاءة والتأهيل العلمي والعملي في البيئة الداخلية للشركات المستهدفة لاحداث التغيير، من أجل مواكبة التطورات المتسارعة في الوقت الحالي.

5- منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد تم الاعتماد في الجانب النظري على المنهج الوصفي عبر الاستعانة بالمراجع والمصادر العلمية التي تطرقت لموضوع الدراسة. أما في الجانب العملي فقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي للبيانات من أجل تطبيق نموذج ADKAR الذي يسعى لاحداث التغيير اللازم في الشركات المستهدفة، وقد تم الحصول على هذه البيانات عن طريق الاستبانة التي تمثل أداة القياس في الدراسة الحالية، ومن ثم استخراج النتائج المطلوبة من خلال الاستعانة بالبرنامج الاحصائي SPSS.

6- حدود الدراسة:

وتتمثل بالحدود الآتية:

- **الحدود البشرية:** وتتمثل بـ 68 مفردة من الموظفين والعاملين في شركة ديالى العامة.
- **الحدود المكانية:** وتتمثل بالعينة المختارة للشركة، من أجل حصر الدراسة العلمية في ميدان تطبيقي على مستوى الشركات الصناعية العامة والعاملة في العراق.
- **الحدود الزمنية:** الدراسة تنحصر في الفترة الزمنية ما بين شهر كانون الثاني من عام 2023، وشهر شباط من عام 2024.

المبحث الأول المدخل النظري للدراسة

أولاً: مفهوم التغيير:

يشير المفهوم اللغوي للتغيير Change إلى المعنى المرتبط بـ"يُغير أو يُبدل الشيء، أو يستبدل شيئاً بشيء أخر، أو الانتقال من حالة إلى حالة أخرى، أو الانتقال في القيمة والملكية من مالك إلى آخر" (البعلبكي، 2016: 166 – 167). كما أن التغيير هو تعبير لغوي مشتق من الكلمة "غير"، حيث يكون معنى التغيير هو "تغير الشيء عن حاله: تحول، بمعنى حوله وبدله، كأنهُ جعله غير ما كان عليه" (ابن منظور، 1994: 3325).

وبالنسبة للمفهوم الاصطلاحي للتغيير فإن هنالك العديد من التعريفات للباحثين الذين يحاولون توضيح هذا المفهوم، ومنهم: (جرادات وأخرون، 2013: 125) فقد عرف التغيير بأنه "عملية مستمرة غير مرتبطة بالحدود الزمنية والمكانية، حيث أن التغيير مطلب أساسي يتم عبر التخطيط الاستراتيجي". وعرف كلاً من (Lüscher & Lewis, 2008: 492) التغيير بأنه "عملية الانتقال الموجه والهادف لتحقيق التكيف البيئي الداخلي والخارجي للشركة، من أجل ضمان التحول للحالة الأكثر قدرة لحل المشاكل". ويعرف (يوسف، 2020: 19) التغيير بأنه "خطة طويلة الآجل تسعى لتحسين أداء العاملين في الشركة (الوحدة الاقتصادية الجزئية)، في طريقة معالجة المشاكل وتجديد ممارساتها المختلفة وتغيير أنشطتها الانتاجية، حيث تعتمد هذه الخطة على المجهود التعاوني

بين مختلف الإدارات والوحدات الإنتاجية، مع الأخذ في الاعتبار البيئة التي تعمل فيها الشركة والتدخلات من الأطراف الخارجية". وعرف (Nelson, 2016: 3 - 4) التغيير بأنه "عملية خلاقة تساعد الشركة على الانتقال لمرحلة جديدة في إطار التكنولوجيات الحديثة والعمليات الداخلية المعززة لثقافة التطوير التنظيمي".

مما سبق فمن الممكن تعريف التغيير بأنه "عملية مخططة تعمل على تطوير الواقع الاقتصادي والإنتاجي للشركة المستهدفة للتغيير، وباستخدام طرق واساليب حديثة ومتنوعة، بما يساعد هذه الشركة على أداء أفضل للمهام والانشطة المختلفة، والذي سينعكس بالإيجاب على الاقتصاد والمجتمع معاً".

ثانياً: ماهية استراتيجية التغيير:

أشارت الأدبيات النظرية إلى وجود نهجين رئيسيين في تحديد استراتيجية التغيير، هما: النهج المخطط والنهج الطارئ. وقد هيمن النهج المخطط للتغيير على نظرية وممارسة استراتيجية التغيير على مدار الفترة الماضية منذ بداية الخمسينات من القرن المنصرم، حيث تم الاستناد على المنهج العملي لكيرت لوين[1] K. Lewin في عام 1951، حيث ينظر هذا النهج إلى استراتيجية التغيير باعتبارها عملية انتقالية من الحالة الثابتة Fixed State إلى حالة أخرى من خلال سلسلة من الخطوات المخطط لها مسبقاً، وبالتالي يمكن تحليلها من خلال بناء نموذج معتمد على "البحث العملي Action Research" الذي وضعه لوين Lewin في عام 1951 (Bamford & et al., 2014: 392). وقد ألهمت دراسة لوين Lewin العديد من الباحثين لوضع استراتيجيات التغيير لعدد من الوحدات الإدارية والاقتصادية لمواجهة التغييرات الديناميكية والتطورات المستقبلية.

ومن أجل ذلك تم تعريف استراتيجية التغيير على أنها "استراتيجية متطورة تهدف لإحداث التغيير في الميول والاتجاهات والقيم والهياكل التنظيمية في الشركة بما يتلائم مع الاحتياجات الجديدة من أجل تطوير الوضع الإنتاجي، ويواكب التعايش مع التغييرات التي تفرضها التحديات التي تواجهها الوحدة الإقتصادية في البيئة المحيطة بها" (جمعة، 2019: 554). حيث تعمل استراتيجية التغيير على تبني مجموعة من التحولات أو التنقلات أو التعديلات على مستوى الأهداف والهيكل التنظيمي للشركة، وعلى المستوى الوظيفي وفي العمليات الإدارية والإنتاجية، بما يحقق التفاعل الإيجابي للبيئة الداخلية والخارجية للشركة من أجل تعزيز المركز التنافسي وتطويره. حيث تعد استراتيجية التغيير "عملية منظمة تتبنى عمليات التخطيط للتغيير وتنظيمه وتنفيذه، فيقوم تخطيط التغيير على وصف ما سيتم إنجازه في استراتيجية التغيير المتبناة والطريقة والأسلوب المستخدم في تلك الاستراتيجية" (أحمد وأخرون، 2023: 129). عليه فإن استراتيجية التغيير "هي فن التخطيط الشامل داخل الشركة ، من أجل توجيهها نحو تحسين مستوياتها الإنتاجية من أجل الوصول للهدف المراد تحقيقه" (الخضيري، 2003: 16).

مما سبق يتبين أن استراتيجية التغيير تعمل على جعل الشركة أكثر كفاءة وفاعلية في إدارة مواردها البشرية والاقتصادية وتوجيهها نحو المجالات الأكثر إنتاجية، عبر استخدام مناهج علمية وأساليب تحقق الهدف الذي تسعى له هذه الوحدة في عملياتها الإنتاجية، فالتغيير وسيلة مهمة في عملية التحفيز الداخلي، من خلال وضع خطط عملية قائمة على مناهج علمية تسهم في رفع الفاعلية الإنتاجية، حيث استراتيجية التغيير تتجاوز المهام والعمليات والإجراءات والسياسات التي تضعها الشركات لتشمل جميع المظاهر البيئية والمجتمعية المحيطة بها.

1 يعتبر كيرت لوين K. Lewin الأب الفكري لفلسفة التغيير والتطوير التنظيمي، وفي العلوم السلوكية التنظيمية والبحث العملي. وقد ركز Lewin على كيفية التغيير السلوكي للفرد من أجل تحفيزه على تطوير أداءه الإنتاجي داخل الشركة. المصدر:

- Kotnour, Serina Al-Haddad Timothy. (2015). Integrating the Organizational Change Literature: a Model for Successful Change, Journal of Organizational Change Management, Vol. 28, No. 2, P 236.

ثالثاً: التعرف على نموذج ADKAR:

تم تطوير نموذج ADKAR من قبل منظمة الأبحاث الأمريكية Prosci التي أجرت دراسة شملت 900 شركة في 59 دولة على مدار 14 عاماً، وتم قياس أفضل الممارسات في وضع استراتيجية التغيير. ويتميز نموذج ADKAR بأن له عدد من المميزات منها: (Angtyan, 2019: 179)

1- يعد نموذج ADKAR للتغيير إجابة علمية وعملية لإعداد استراتيجية التغيير الفعالة لكل من الأفراد والشركات.
2- يعد النموذج سهل التعلم ومنطقي، ويركز على الإجراءات والنتائج المطلوبة للتغيير.
3- يركز النموذج على إجراء التغيير الناجح فقط في الشركة، وذلك عندما يكون الفرد العامل فيها قادر على التحول الناجح، أي التغيير يبدأ بالفرد لينعكس على نجاح الشركة نحو التغيير الناجح.

كما أن نموذج ADKAR يدرك الحاجة لوجود تغييرات صغيرة تدريجية عبر الزمن ، حيث يقيس المنظمين والقائمين على إدارة الشركة نجاحها من خلال الأهداف التراكمية وتسلسل التقدم بتطبيق النموذج لإجراء التغيير اللازمة، وفق تغييرات منظمة ومعتدلة، كما أن لدى العاملين والموظفين في الشركة الفرصة للتكيف قبل حدوث المرحلة التالية من تطبيق استراتيجية التغيير عند تطبيق النموذج. حيث يستخدم النموذج لتقديم الدعم والمساعدة للعاملين والموظفين في الشركة لمتابعة عملية التغيير. ويعمل النموذج كذلك على تشخيص المقاومة التي يبديها العاملين تجاه التغيير وعلاجها (الحضرمي، 2021، 26 - 27).

رابعاً: توضيح لأبعاد نموذج ADKAR:

يتوفر في نموذج ADKAR الأبعاد الضرورية لتحقيق استراتيجية التغيير في الشركة ، والتي يمكن توضيحها بالجدول الأتي:

الجدول (1) أبعاد نموذج ADKAR

A	Awareness	الوعي بالحاجة للتغيير
D	Desire	الرغبة بالتغيير
K	Knowledge	المعرفة بالتغيير
A	Ability	القدرة على التغيير
R	Reinforcement	تعزيز التغيير

المصدر: من اعداد الباحث.

ويمكن تبيان أبعاد النموذج كالأتي: (Hiatt, 2006: 15 - 17) و(Prosci, 2024: 2 - 18)

1- **الوعي Awareness:** ويمثل الوعي بحاجة الفرد العامل بالشركة بالحاجة لإجراء استراتيجية التغيير وضروريات تطبيقها، والتحديات التي قد تواجهها الشركة في حالة عدم التغيير. وكما يتضمن الوعي المعلومات حول الدوافع الداخلية والخارجية التي أوجدت الحاجة إلى تطبيق استراتيجية التغيير، فضلاً عن "ما الذي سوف تستفيد منه الشركة من هذا التغيير".
2- **الرغبة Desire:** وهي الرغبة في دعم استراتيجية التغيير والمشاركة فيه، وتتعلق الرغبة بالاختيار الشخصي للعامل في الشركة، وكما تتأثر هذه الرغبة بطبيعة التغيير اللازم وبالوضع الشخصي للعاملين والتنظيمي للشركة، فضلاً عن المحفزات التي تدفع الشركة لتطبيق استراتيجية التغيير.

3- **المعرفة Knowledge:** وهي مقدار المعلومات المتوفرة ومستويات التدريب والتعليم اللازم لمعرفة كيفية تطبيق استراتيجية التغيير. كذلك تتضمن المعرفة معلومات حول السلوكيات والعمليات والأدوات والأنظمة والمهارات والأدوار الوظيفية والتقنيات اللازمة لتنفيذ استراتيجية التغيير.

4- **القدرة Ability:** وهي مديات قدرة العاملين وإمكانيات الشركة على تحقيق استراتيجية التغيير أو قدرت الشركة على تنفيذها. وتعد القدرة عملية تحويل المعرفة إلى فعل على أرض الواقع، إذ إن إمتلاك القدرة يتم عندما يكون لدى العاملين والشركة الإمكانية المثبتة على تنفيذ استراتيجية التغيير عند مستويات الأداء المطلوبة.

5- **التعزيز Reinforcement:** وهي تلك العوامل الداخلية والخارجية التي تدعم استراتيجية التغيير. ومن الممكن أن تشتمل على التعزيزات الخارجية في التقدير والمكافئة المرتبطة بتحقيق استراتيجية التغيير، وعلى التعزيزات الداخلية التي تحقق الرضا الداخلي للعاملين في الشركة عن إنجازاتهم، والمنافع الأخرى المستمدة من تطبيق استراتيجية التغيير على المستوى الشخصي والتنظيمي في الشركة.

وتبدأ دورة نموذج ADKAR بعد تحديد الحاجة لإجراء استراتيجية التغيير، حيث يوفر النموذج إطاراً وتسلسلاً في تطبيق الاستراتيجية. كما يوفر النموذج الأساس المتين لأنشطة استراتيجية التغيير، وبما في ذلك تقييمات الاستعداد والرعاية والاتصالات والتدريب وغيرها من المتطلبات الضرورية.

المبحث الثاني الجانب التطبيقي للدراسة

أولاً: نبذة تاريخية عن شركة ديالى العامة:

تعتبر شركة ديالى العامة هي شركة تابعة لوزارة الصناعة والمعادن العراقية، والتي تخصصت بتصنيع وإنتاج عدد من المنتجات ذات العلاقة بالصناعات الكهربائية. وقد تأسست الشركة في 12 / 4 / 1974 باسم "المجمع الصناعي" ضمن قطاع الصناعات الهندسية الخفيفة، ليتغير الاسم عدة مرات وانتهى بعد عام 2016 إلى "شركة ديالى العامة" (وزارة التخطيط العراقية، 2021: 33 - 34).

حيث إن المنتجات الكهربائية للشركة ذات أهمية اقتصادية كبيرة في المشاريع المتعلقة بالصناعات الكهربائية والنفطية، حيث يتطابق منتجاتها مع المواصفات العالمية IEC60076، كما أن الشركة لا تواجه منافسة محلية[2]، وهذا الأمر أدى إلى زيادة الطلب المحلي على منتجاتها الكهربائية (بالأخص المحولات الكهربائية والمقاييس الكهربائية)، لذلك عملت الشركة على تأهيل المكائن والآلات القديمة في المعامل التابعة لها، وتحديث خطوطها الإنتاجية من خلال شراء المكائن الحديثة من أجل رفع نوعية وجودة منتجاتها للصناعات الكهربائية، وكذلك تدريب وتطوير الإمكانات المتاحة من الموارد البشرية العاملة في معامل الشركة (التقرير السنوي، 2021: 1 - 3) و(فرحان وأخرون، 2023: 384 - 385).

ثانياً: الجزء التحليلي للدراسة:

2 يشار إلى أن شركة ديالى العامة تواجه منافسة أجنبية، بسبب تفضيل بعض المستهلكين المحليين للمنتجات الكهربائية المنتجة في الخارج نتيجة المنافسة السعرية.

اعتمدت الدراسة التطبيقية على أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي، من خلال استخدام حزمة البرامج التطبيقية الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS) ذي الاصدار 26، وعبر الاعتماد على استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، من أجل استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T. Test.

حيث تم الاعتماد على سلم الإجابات لكل سؤال على خمس درجات ووفقاً لمقياس ليكرت الخماسي Five-point Likert Scale، وكما موضح بالجدول الآتي:

الجدول (2) مقياس ليكرت Likert Scale الخماسي

الدرجة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
الوزن النسبي	5	4	3	2	1

المصدر: من اعداد الباحث.

ولتوضيح مستويات الموافقة لاجابات عينة الدراسة فقد تم اعداد الجدول الآتي:

الجدول (3) مستويات الاجابة حسب مقياس ليكرت Likert Scale الخماسي

المتوسط الحسابي	1.80 – 1	2.60 – 1.81	3.40 – 2.61	4.20 – 3.41	5 – 4.21
المستويات	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً

المصدر: من اعداد الباحث.

حيث تم استخدام المقياس أعلاه ومستوياته في تحليل الفقرات الآتية:

1- مجتمع الدراسة وعينته: لقد تم استهداف مجتمع الدراسة المتكون من الموظفين والعاملين في الأقسام الإدارية والمعامل التابعة لشركة ديالى العامة، حيث تم توزيع الاستبانة على 70 مستجيب، والتي تمثل عينة الدراسة لتحقيق الأهداف التي تسعى الدراسة تحقيقه، وقد تم استرجاع 68 استبانة، وأثنين منها لم يتم استرجاعها، أي أن نسبة المسترجع من الاستبانات بلغت 97.1%.

2- تحليل لخصائص العينة: حيث تم تحليل خصائص العينة حسب التوزيعات الآتية:

أ- **التوزيع حسب الجنس:** لقد تم توضيح هذا التوزيع بالجدول الآتي:

الجدول (4) التوزيع حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	46	67.6
أنثى	22	32.4
المجموع	68	100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج SPSS.

يتبين من الجدول (4) إن نسبة المستجيبين للاستبانة من قبل العاملين في الشركة محل الدراسة قد بلغت 67.6% من الذكور، وأن نسبة 32.4% من الإناث، إن ذلك يعود لطبيعة الموظفين والعاملين في الشركة التي تتطلب أن يكونوا من الجنس الذكري.

ب- **التوزيع حسب العمر:** لقد تم توضيح هذا التوزيع بالجدول الآتي:

الجدول (5) التوزيع حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
30 سنة أو أقل	11	16.2

31 إلى 35 سنة	31	45.6
36 إلى 45 سنة	19	27.9
46 فأكثر	7	10.3
المجموع	68	100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج SPSS.

يتبين من الجدول (5) إن أعمار المستجيبين لأسئلة الاستبانة من قبل العاملين في الشركة محل الدراسة كان عدد الذين بعمر 30 سنة أو أقل قد بلغوا 11 مستجيب، وبنسبة 16.2% من مجموع المستجيبين. أما عدد الذين أعمارهم من 31 إلى 35 فقد بلغوا 31 مستجيب، وبنسبة 45.6% من مجموع المستجيبين، وهي النسبة الأعلى والتي توضح أن أغلب المستجيبين هم من فئة الشباب. بينما كان عدد الذين أعمارهم من 36 إلى 45 سنة فقد بلغوا 19 مستجيب، وبنسبة 27.9% من مجموع المستجيبين. والنسبة الأقل للمستجيبين فقد كان أعمارهم 46 فأكثر حيث بلغت نسبتهم 10.3%، وبعدد بلغ 7 مستجيب.

ت- **التوزيع حسب المؤهل العلمي:** لقد تم توضيح هذا التوزيع بالجدول الآتي:

الجدول (6) التوزيع حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
الثانوية	18	26.5
الدبلوم	13	19.1
الجامعي	36	52.9
دراسات عليا	1	1.5
المجموع	68	100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج SPSS.

يتضح من الجدول (6) إن أغلب المستجيبين للاستبانة من قبل العاملين في الشركة محل الدراسة يحملون الشهادة الجامعية فبلغ عددهم 36 مستجيب، وبنسبة بلغت 52.9% من مجموع المستجيبين، بسبب إن الأقسام الإدارية في الشركة تتطلب من هذه الفئات الحاملة للشهادة الجامعية، مما يعطي إنطباع أن أغلب المستجيبين لديهم المؤهل العلمي الواعي للإجابة عن أسئلة الاستبانة. وقد كانت أقل نسبة من مجموع المستجيبين للاستبانة هم من حملة شهادة الدراسات العليا حيث بلغت نسبتهم 1.5% من مجموع المستجيبين، وبعدد بلغ مستجب واحد فقط. بينما بلغ الذين لديهم شهادة الثانوية قد كان عددهم 18 مستجيب، وبنسبة 26.5% من مجموع المستجيبين. أما حاملي شهادة الدبلوم فقد بلغ عددهم 13 مستجيب، وبنسبة 19.5% من مجموع المستجيبين.

ث- **التوزيع حسب التخصص الوظيفي:** لقد تم توضيح هذا التوزيع بالجدول الآتي:

الجدول (7) التوزيع حسب التخصص الوظيفي

التخصص الوظيفي	العدد	النسبة المئوية (%)
مدير	1	1.5
رئيس قسم	4	5.9
موظف أو عامل	53	77.9
أخرى	10	14.7
المجموع	68	100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج SPSS.

يتضح من الجدول (7) إن نسبة الذين استجابوا على الاستبانة في الشركة محل الدراسة هم من الموظفين أو العمال حيث بلغ عددهم 53 مستجيب، وبنسبة بلغت 77.9%. وأن الذين يعملون في اختصاصات وظيفية أخرى قد بلغ عددهم 10 من المستجيبين، وبنسبة بلغت 14.7%. وعدد من هم بدرجة رئيس قسم فقد بلغ 4 مستجيب، وبنسبة بلغت 5.9%. كما بلغ عدد من هم بدرجة مدير واحد فقط، وبنسبة بلغت 1.5%.

ج- **التوزيع حسب سنوات الخبرة:** لقد تم توضيح هذا التوزيع بالجدول الآتي:

الجدول (8) التوزيع حسب سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية (%)
5 سنوات أو أقل	32	47.1
6 إلى 15 سنة	24	35.3
16 إلى 25 سنة	9	13.2
26 سنة فأكثر	3	4.4
المجموع	68	100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج SPSS.

يتبين من الجدول (8) إن نسبة المستجيبين الذين يمتلكون خبرة 5 سنوات أو أقل قد كان عددهم 32 مستجيب، وبنسبة بلغت 47.1% من مجموع المستجيبين. والذين يمتلكون خبرة ما بين 6 إلى 15 سنة فقد بلغ عددهم 24 مستجيب، وبنسبة بلغت 35.3% من مجموع المستجيبين. وعدد الذين لديهم خبرة ما بين 16 إلى 25 سنة فبلغوا 9 مستجيبين، وبنسبة بلغت 13.2%. أما عدد الذين لديهم خبرة 26 سنة فأكثر فبلغوا 3 مستجيبين، وبنسبة بلغت 4.4%.

1- صدق وثبات أداة القياس: يعد الصدق "شرط أساسي لأبد من توفره بالدراسة من أجل الحكم على أنها ذات قيمة موضوعية". أما الثبات فهو "مدى الاتساق بين نتائج بيانات الدراسة التي تعطيها أداة القياس، عند تطبيقها على عينة من المستجيبين في أكثر من مرة، وعند ظروف تطبيقية متشابهة" (رضا وموسى، 2023: 178 و183).

وقد تم قياس صدق وثبات أداة القياس للدراسة الحالية حسب فقرات كل بعد من أبعاد الاستبانة، وحسب اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، حيث تم الحصول على النتائج الآتية:

الجدول (9) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لأبعاد الاستبانة

التسلسل	الأبعاد	العدد	قيمة معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha
1	الوعي بالحاجة للتغيير	6	0.628
2	الرغبة بالتغيير	6	0.790
3	المعرفة بالتغيير	6	0.533
4	القدرة على التغيير	5	0.698
5	تعزيز التغيير	5	0.604
.	المعدل العام لفقرات الاستبانة	28	0.855

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج SPSS.

يتضح من الجدول (9) إن قيمة معامل ألفا كرونباخ لأبعاد الدراسة تتراوح بين 0.533 إلى 0.790. كما بلغ المعدل العام للاستبانة ككل 85.5% وهو معامل ثبات مرتفع، بذلك تعتبر الاستبانة ذو مصداقية وموثوقية في جمع البيانات ولجميع أبعاد الدراسة، حيث يمكن القول أن الأبعاد تتسم بالثبات.

ثالثاً: التحليل الإحصائي لأبعاد نموذج ADKAR:

1- **بعد الوعي بالحاجة للتغيير:** من أجل تحليل أهمية عبارات هذا البعد فقد تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والموضحة بالجدول الآتي:

الجدول (10) نتائج المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لاجابات عينة الدراسة حول بعد الوعي بالتغيير

البعد الأول	الوعي بالحاجة للتغيير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	مستوى المواف قة
1.	تمتلك المعرفة والفهم الكافي لطبيعة الحاجة للتغيير في الشركة الصناعية العامة.	3.65	0.958	2	مرتفع
2.	تدرك مدى الحاجة في اجراء التغيير في الشركة الصناعية العامة.	3.13	0.945	6	متوسط
3.	تتفهم جيداً للاسباب الضرورية في اجراء تغيير في الشركة.	3.49	1.086	5	مرتفع
4.	تمتلك الوعي الكافي في وضع الحلول للمشاكل والصعوبات الانتاجية التي سوف يتم معالجتها عند امكانية تطبيق استر اتيجية التغيير في الشركة.	3.56	1.125	3	مرتفع
5.	تدرك مدى اهمية اجراء التغيير من أجل اتاحة الفرص امام رفع جودة الانتاج والتوظيف السليم للموارد الاقتصادية المستخدمة في العملية الانتاجية داخل مصانع الشركة.	3.50	1.165	4	مرتفع
6.	تدرك ان اجراء عملية التغيير في الشركة يتيح أمامها الفرص لتحقيق اهداف النمو المنشود لكل من الشركة والقطاع الصناعي والاقتصاد.	3.81	1.026	1	مرتفع
-	المعدل العام	3.52	1.051	-	مرتفع

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج SPSS.

يتبين من الجدول (10) أن المتوسط الحسابي العام لبعد الوعي بالحاجة للتغيير قد بلغ 3.52، وبمتوسطات حسابية لعبارات هذا البعد قد تراوحت ما بين 3.13 و3.81، وأغلبها ذات مستوى مرتفع (عدا العبارة الثانية والتي هي ذات مستوى متوسط)، أي أن هناك اتفاق في الإجابة لعينة الدراسة على وجود وعي مرتفع فيما يخص امكانية تطبيق استراتيجية التغيير.

وكما بين الجدول (10) أن تشتت الاجابة للعينة المدروسة حول الوعي للتغيير هو كبير نسبياً، حيث يعكس التباعد في وجهات نظر أفراد العينة حول موافقتهم على هذا البعد، فكان الانحراف المعياري العام قد بلغ 1.051، وتراوحت الانحرافات المعيارية لعبارات هذا البعد قد تراوحت ما بين 0.945 و1.165.

2- **بعد الرغبة بالتغيير:** لتوضيح أهمية عبارات هذا البعد فقد تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والمبينة بالجدول الآتي:

الجدول (11) نتائج المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لاجابات عينة الدراسة حول بعد الرغبة بالتغيير

البعد الثاني	الرغبة بالتغيير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	مستوى المواف قة
1.	أنت راض بعملية التغيير في داخل الشركة العامة.	3.28	0.878	2	متوسط
2.	ترغب في المشاركة الفاعلة في مشروع التغييرات التنظيمية والهيكلية للشركة العامة.	3.33	1.120	3	متوسط

.3	ترغب باجراء تغييرات بواسطة ادخال تكنولوجيات حديثة في مصانع الشركة العامة من اجل مواجهة المنافسة مع المنتجات الاجنبية.	3.18	1.050	5	متوسط
.4	تتفهم بضرورة تدعيم ومساندة عملية تزويد الشركات الصناعية العامة بالطاقة التي يحتاجها.	3.22	0.944	4	متوسط
.5	ترغب بادخال أساليب الطاقة المتجددة والنظيفة واستخدامها في العمليات الانتاجية داخل الوحدات الصناعية للشركة.	3.12	0.955	6	متوسط
.6	ترغب في احداث تغييرات تؤدي إلى تخفيض الكلف الانتاجية من أجل تحسين مستويات الاسعار للمنتجات الصناعية المحلية لمواجهة المنافسة الخارجية.	3.88	0.802	1	مرتفع
-	المعدل العام	3.34	0.958	-	متوسط

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج SPSS.

يتبين من الجدول (11) أن المتوسط الحسابي العام لبعد الرغبة بالتغيير قد بلغ 3.34، وبمتوسطات حسابية لعبارات هذا البعد تراوحت ما بين 3.12 و3.88، وأغلبها ذات مستوى متوسط (عدا العبارة السادسة والتي هي ذات مستوى مرتفع)، أي أن هناك اتفاق في الإجابة لعينة الدراسة على وجود رغبة متوسطة فيما يخص امكانية تطبيق استراتيجية التغيير.

كما يتبين من الجدول (11) أن تشتت الاجابة للعينة المدروسة حول الرغبة بالتغيير هو كبير نسبياً، ويعكس ذلك التباعد في وجهات نظر أفراد العينة حول موافقتهم على هذا البعد، فكان الانحراف المعياري العام قد بلغ 0.958، وتراوحت الانحرافات المعيارية لعبارات هذا البعد ما بين 0.802 و1.120.

3- **بعد المعرفة بالتغيير:** لبيان أهمية عبارات هذا البعد فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات عينة الدراسة، حيث تم توضيحها بالجدول الآتي:

الجدول (12) نتائج المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لاجابات عينة الدراسة حول بعد المعرفة بالتغيير

البعد الثالث	المعرفة بالتغيير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	مستوى المواف قة
.1	وجود عدد من المعارف والمهارات لدى العاملين بالشركات الصناعية العامة، واللازمة للتغيير المنشود.	3.51	1.029	5	مرتفع
.2	المعلومات والإمكانات المتاحة كافية وواضحة الاستخدام في عملية التغيير داخل الشركة الصناعية.	3.50	1.044	6	مرتفع
.3	توفر أساليب وطرق كافية لإجراء التغيير اللازم في الشركة الصناعية العامة.	3.57	0.816	4	مرتفع
.4	تتفهم بشكل كافي للدوروالمسؤولية الجديدة المرتبطة بعملية التغيير، واللازمة لتطوير الو اقع الانتاجي في مصانع الشركة.	3.60	0.775	1	مرتفع
.5	توجد دورات حقيقية في عملية تنمية مهارات العاملين وتطويرها لزيادة انتاجيتهم في الشركة العامة.	3.59	0.981	2	مرتفع
.6	حرص القائمين على تنفيذ عملية التغيير في داخل الشركة، ومعرفتهم بأهمية خفض نسب الهدر للموارد الاقتصادية	3.59	0.902	3	مرتفع

	المستخدمة بالانتاج، وضرورة تقليل العيوب في المنتجات الصناعية التي تنتجها الشركة.				
.	المعدل العام	3.56	0.925	.	مرتفع

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج SPSS.

يتبين من الجدول (12) أن المتوسط الحسابي العام لبعد المعرفة بالتغيير قد بلغ 3.56، وبمتوسطات حسابية لعبارات هذا البعد ما بين 3.50 و3.60، وهي ذات مستوى مرتفع أي أن هناك اتفاق في الإجابة لعينة الدراسة على وجود معرفة مرتفعة فيما يخص امكانية تطبيق استراتيجية التغيير.

كما يتبين من الجدول (12) أن تشتت الاجابة للعينة المدروسة حول المعرفة بالتغيير هو متوسط نسبياً، ويعكس ذلك التقارب النسبي في وجهات نظر أفراد العينة حول موافقتهم على هذا البعد، فكان الانحراف المعياري العام قد بلغ 0.925، وتراوحت الانحرافات المعيارية لعبارات هذا البعد ما بين 0.775 و1.044.

4- **بعد القدرة على التغيير:** تم توضيح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات العينة على عبارات هذا البعد، والمبينة بالجدول الآتي:

الجدول (13) نتائج المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لاجابات عينة الدراسة حول بعد القدرة على التغيير

البعد الر ابع	القدرة على التغيير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	مستوى المواف قة
.1	قدرة الشركة الصناعية العامة على تطبيق عملية التغيير المنشودة من اجل تطوير امكاناته الانتاجية.	3.57	0.816	4	مرتفع
.2	وجود القدرات الوظيفية والفنية اللازمة لعملية التغيير في الشركة الصناعية العامة من أجل الانتقال لمرحلة جديدة.	3.60	0.775	1	مرتفع
.3	تستطيع الشركات الصناعية العامة في المساهمة الفاعلة لتحقيق النمو الاقتصادي عبر عملية ادخال تغييرات حقيقية في العملية الانتاجية.	3.59	0.981	2	مرتفع
.4	امتلاك الشركة القدرة على استغلال الموارد الاقتصادية والمالية التي لديها، وبصورة كفوءة وفاعلة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل سلاسة حدوث تطور مستقبلي لو اقع الشركة.	3.58	0.902	3	مرتفع
.5	قدرة الشركة الصناعية العامة على اجراء التغيير اللازم من أجل زيادة مساهمتها في تصدير المنتجات الصناعية.	3.51	0.971	5	مرتفع
.	المعدل العام	3.57	0.889	.	مرتفع

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج SPSS.

يتبين من الجدول (13) أن المتوسط الحسابي العام لبعد المعرفة بالتغيير قد بلغ 3.57 ، وبمتوسطات حسابية لعبارات هذا البعد ما بين 3.51 و3.60، وهي ذات مستوى مرتفع أي أن هناك اتفاق في الإجابة لعينة الدراسة على وجود قدرة مرتفعة على امكانية تطبيق استراتيجية التغيير.

كما يتبين من الجدول (13) أن تشتت الاجابة للعينة المدروسة حول القدرة على التغيير هو مقبول نسبياً، ويعكس ذلك القبول النسبي في وجهات نظر أفراد العينة حول موافقتهم على هذا البعد، فكان الانحراف المعياري العام قد بلغ 0.889، وتراوحت الانحرافات المعيارية لعبارات هذا البعد ما بين 0.775 و0.981.

5- **بعد تعزيز التغيير:** الجدول الآتي يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات عينة الدراسة على عبارات هذا البعد:

الجدول (14) نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات عينة الدراسة حول بعد تعزيز التغيير

البعد الخامس	تعزيز التغيير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	مستوى الموافقة
.1	توفر التعزيز الحكومي الضروري في عملية دعم سياسة التغيير في الشركات الصناعية العامة.	2.55	0.812	2	منخفض
.2	وجود القروض والتسهيلات المصرفية لاجراء عملية التغيير في الشركات الصناعية العامة، والتي ستساعد على تنميتها وتطورها.	3.36	1.125	1	متوسط
.3	هنالك عدد من الحوافز والاعفاءات الضريبية التي تحفز عملية التغيير في مستويات الكلف والانتاج الصناعي.	2.49	1.086	3	منخفض
.4	وجود التنسيق الجيد ما بين الادارات العليا في الشركة الصناعية العامة وبين الموظفين في الادارات الدنيا في الشركة العامة.	2.45	0.945	4	منخفض
.5	وجود مشاركة حقيقية بين شركات القطاعين العام والخاص الضرورية لتعزيز الانتقال نحو مستوى متقدم للواقع الانتاجي في الشركة الصناعية.	2.13	0.945	5	منخفض
-	المعدل العام	2.59	0.985	-	منخفض

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج SPSS.

يتبين من الجدول (14) أن المتوسط الحسابي العام لبعد تعزيز التغيير قد بلغ 2.59، وبمتوسطات حسابية لعبارات هذا البعد ما بين 2.13 و3.36، وهي ذات مستوى منخفض أي أن هناك اتفاق في الإجابة لعينة الدراسة على ضعف التعزيز لامكانية الاستمرارية في تطبيق استراتيجية التغيير.

كما يتبين من الجدول (14) أن تشتت الاجابة للعينة المدروسة حول القدرة على التغيير هو كبيرة نسبياً، ويعكس ذلك التباعد النسبي في وجهات نظر أفراد العينة حول موافقتهم على هذا البعد، فكان الانحراف المعياري العام قد بلغ 0.985، وتراوحت الانحرافات المعيارية لعبارات هذا البعد ما بين 0.812 و1.125.

رابعاً: اختبار فرضيات الدراسة:

1- اختبار الفرضية الأولى: حيث تقوم هذه الفرضية على فرضيتان وهما:

فرضية العدم H_0: التي تنص على "عدم وجود وعي لدى العاملين بتطبيق استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة".

الفرضية البديلة H_1: التي تنص على "وجود وعي لدى العاملين بتطبيق استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة".

ومن أجل اختبار الفرضية الأولى فإننا سوف نستخدم اختبار One Simple T. Test ، فكانت نتائجه كما موضحة بالجدول الآتي:

الجدول (15) نتائج اختبار One Simple T. Test لبعد الوعي بالحاجة للتغيير

البعد الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T	قيمة مستوى الدلالة Sig.	النتيجة	
					H_0	H_1
بعد الوعي	3.52	1.051	46.628	0.000	رفض	قبول

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج SPSS.

يتضح من الجدول (15) أن المتوسط الحسابي للاجابات حول بعد الوعي بالحاجة لامكانية تطبيق استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة قد بلغ 3.52، وبانحراف معياري بقيمة 1.051، والذي يدل على معنوية الدلالة الاحصائية، لأن مستوى الدلالة قد بلغ 0.000 وهي قيمة أقل من المستوى 0.05، مما يؤكد على قبول الفرضية H_1، ورفض الفرضية H_0، أي "وجود وعي لدى العاملين بتطبيق استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة".

2- اختبار الفرضية الثانية: التي تقوم باختبار فرضيتان، هما:

فرضية العدم H_0: التي تنص على "عدم وجود رغبة لدى العاملين بتطبيق استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة".

الفرضية البديلة H_1: التي تنص على "وجود رغبة لدى العاملين بتطبيق استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة".

ومن أجل اختبار الفرضية الثانية فإننا سوف نستخدم اختبار One Simple T. Test ، حيث كانت نتائج الاختبار كما موضحة بالجدول الآتي:

الجدول (16) نتائج اختبار One Simple T. Test لبعد الرغبة بالتغيير

البعد الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T	قيمة مستوى الدلالة Sig.	النتيجة	
					H_0	H_1
بعد الرغبة	3.34	0.958	44.565	0.000	رفض	قبول

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج SPSS.

يتضح من الجدول (16) أن المتوسط الحسابي للاجابات حول بعد الرغبة بتطبيق استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة قد بلغ 3.34، وبانحراف معياري بقيمة 0.958، حيث يدل على معنوية الدلالة الاحصائية، لأن مستوى الدلالة قد بلغ 0.000 والتي هي قيمة أقل من المستوى 0.05، مما يؤكد على قبول الفرضية H_1، ورفض الفرضية H_0، أي "وجود رغبة لدى العاملين بتطبيق استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة".

3- اختبار الفرضية الثالثة: وتقوم باختبار الآتي:

فرضية العدم H_0: التي تنص على "عدم وجود معرفة لدى العاملين حول امكانية تطبيق استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة".

الفرضية البديلة H_1: التي تنص على "وجود معرفة لدى العاملين حول امكانية تطبيق استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة".

لاختبار الفرضية الثالثة فإننا نستخدم اختبار One Simple T. Test، وكانت نتائج الاختبار كالآتي:

الجدول (17) نتائج اختبار One Simple T. Test لبعد المعرفة بالتغيير

			قيمة اختبار	قيمة مستوى الدلالة	النتيجة

البعد الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	Sig.	H_0	H_1
بعد المعرفة	3.56	0.925	57.654	0.000	رفض	قبول

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج SPSS.

يتبين من الجدول (17) بأن المتوسط الحسابي للاجابات حول بعد المعرفة بامكانية تطبيق استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة قد بلغ 3.56، وبانحراف معياري بقيمة 0.925، ويدل على معنوية الدلالة الاحصائية حيث أن مستوى الدلالة قد بلغ 0.000، وهي قيمة أقل من المستوى 0.05، بذلك فإننا نقبل الفرضية H_1، ونرفض H_0، فتكون النتيجة بـ"وجود معرفة لدى العاملين حول امكانية تطبيق استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة".

4- اختبار الفرضية الرابعة: حيث نختبر الآتي:

فرضية العدم H_0: التي تنص على "عدم وجود قدرة لدى الشركة محل الدراسة بامكانية تطبيق استراتيجية التغيير".

الفرضية البديلة H_1: التي تنص على "وجود قدرة لدى الشركة محل الدراسة بامكانية تطبيق استراتيجية التغيير".

نستخدم اختبار One Simple T. Test في اختبار الفرضية الرابعة، حيث تم توضيح نتائج هذا الاختبار بالجدول الآتي:

الجدول (18) نتائج اختبار One Simple T. Test لبعد القدرة على التغيير

البعد الرابع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T	قيمة مستوى الدلالة Sig.	النتيجة	
					H_0	H_1
بعد القدرة	3.57	0.889	49.122	0.000	رفض	قبول

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول (18) أن المتوسط الحسابي للاجابات حول بعد القدرة على تطبيق استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة قد بلغ 3.57، وبانحراف معياري بقيمة 0.889، وهو ذو دلالة معنوية احصائياً بسبب أن مستوى الدلالة قد بلغ 0.000، وهي قيمة أقل من المستوى 0.05، بذلك فإننا نقبل الفرضية H_1، ونرفض H_0، فتكون النتيجة بـ"وجود قدرة لدى الشركة محل الدراسة بامكانية تطبيق استراتيجية التغيير".

5- اختبار الفرضية الخامسة: فإننا نختبر أحدى الفرضيتين الآتيتين:

فرضية العدم H_0: التي تنص على "عدم وجود التعزيز اللازم لاستمرارية تدعيم استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة".

الفرضية البديلة H_1: التي تنص على "وجود التعزيز اللازم لاستمرارية تدعيم استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة".

ومن أجل اختبار الفرضية الخامسة فسوف نستخدم اختبار One Simple T. Test، حيث نتائج الاختبار كانت كالآتي:

الجدول (19) نتائج اختبار One Simple T. Test لبعد تعزيز التغيير

البعد الخامس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T	قيمة مستوى الدلالة Sig.	النتيجة	
					H_0	H_1
بعد التعزيز	2.59	0.985	46.480	0.000	رفض	قبول

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج SPSS.

يتضح من الجدول (17) بأن المتوسط الحسابي للاجابات حول بعد ضرورة تعزيز استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة قد بلغ 2.59، وبانحراف معياري بقيمة 0.985، وهو ذو دلالة معنوية، لأن مستوى الدلالة قد بلغ 0.000، وهي قيمة أقل من المستوى 0.05، بذلك فإننا نقبل الفرضية H_1، ونرفض H_0، فتكون النتيجة ضرورة "وجود التعزيز اللازم لاستمرارية تدعيم استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة".

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج: بعد اختبار فرضيات الدراسة وتحليلها فإننا توصلنا للنتائج الآتية:

1- الاجابات من قبل العاملين على بعد الوعي بامكانية تطبيق استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا البعد 3.52 وبانحراف معياري عام بلغ 1.051. مما يوحي إلى امكانية تطبيق استراتيجية التغيير في الشركات الصناعية العامة بشكل مباشر، حيث وجود الوعي يكون دافع مهم في المشاركة بالتغيير نحو مستوى متقدم ونافع للشركة والمجتمع معاً.

2- الاجابات من قبل العاملين على بعد الرغبة في امكانية تطبيق استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة بمستوى متوسط، فالمتوسط الحسابي العام لهذا البعد قد بلغ 3.34 وبانحراف معياري عام بلغ 0.958. وهذا الأمر قد يعطي دافع للرغبة في تطبيق استراتيجية التغيير داخل الشركات الصناعية العامة، فوجود الرغبة يعد أمر مهم في تطبيق التغيير بشكل ناجح وبتحقيق أهدافه التقدمية والانمائية.

3- الاجابات من قبل العاملين على بعد المعرفة بامكانية تطبيق استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة بمستوى مرتفع، فكان المتوسط الحسابي العام لهذا البعد قد بلغ 3.56 وبانحراف معياري عام بلغ 0.925. مما يعني معرفة بأهمية تطبيق استراتيجية التغيير في الشركات الصناعية العامة، بما يؤدي إلى تحسن واقع الشركة والمجتمع معاً.

4- الاجابات من قبل العاملين على بعد القدرة في تطبيق استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة كان بمستوى مرتفع، فكان المتوسط الحسابي العام لهذا البعد قد بلغ 3.56 وبانحراف معياري عام بلغ 0.925. مما يعني أن لدى الشركات الصناعية العامة القدرة في تطبيق استراتيجية التغيير، من أجل تحقيق هدف الشركة في تغيير مؤشراتها الإنتاجية والاقتصادية للمساهمة الناجعة في نمو الاقتصاد المحلي.

5- الاجابات من قبل العاملين على بعد تعزيز استراتيجية التغيير في الشركة محل الدراسة كان بمستوى منخفض، فكان المتوسط الحسابي العام لهذا البعد قد بلغ 2.59 وبانحراف معياري عام بلغ 0.985. مما يعني أن الجهات الداعمة والمساندة لتطبيق استراتيجة التغيير في الشركات الصناعية العامة ضعيفة في تعزيز استمرارية هذا التغيير، مما يستدعي من هذه الجهات تغيير سياساتها المالية والاقتصادية.

ثانياً: التوصيات: بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإننا نوصي بالآتي:

1- ضرورة اعتماد نماذج التغيير في امكانية تطبيق استراتيجيات التغيير في الشركات الصناعية العراقية، بما يساعد على تحسين واقعها الإنتاجي ويحسن من أداءها، ويوسع من قاعدتها الإنتاجية والتنافسية، عبر مواكبة التكنولوجيات الحديثة، والخطط التقدمية في تغيير مستويات أداء أقسامها بناءً على دراسات علمية وأساليب حديثة في تغيير مستقبل هذه الشركات.

2- تقديم دراسات علمية مستقبلية حول نقاط القوة والضعف ووجود الفرص ومستوى التحديات التي تواجهها الشركات الصناعية العراقية، بما يساعد في نجاح تطبيق استراتيجيات التغيير وتطوير أداء هذه الشركات.

3- امكانية تطبيق استراتيجيات التغيير بشكل تدريجي ومرحلي، بما يساعد العاملين والقائمين على إدارة الشركات الصناعية العراقية الفرصة لاستيعاب التغيير وتقبله بشكل سلس ودون اعاقة أمام التغيير، باعتباره مرحلة لأبد من تدعيمها وتقديم التسهيلات أمام تطبيق التغيير للتطوير المستقبلي.

لائحة المراجع:

أولاً: المصادر العربية:

1- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين. (1994). لسان العرب، دار المعارف، مصر.

2- أحمد، عبد الله عوض الكريم حاج، وأخرون. (2023). استراتيجيات التغيير التنظيمي نحو التنمية المستدامة في المكتبات الأكاديمية من وجهة نظر المديرين بعمادة شؤون المكتبات – جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، مجلة علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية / جامعة الجزائر، المجلد 15، العدد 1.

3- البعلبكي، منير. (2016). قاموس المورد الحديث، دار العلم للملايين، لبنان.

4- جرادات، ناصر، وأخرون. (2013). إدارة التغيير والتطوير، اثراء للتوزيع والنشر، الأردن.

5- جمعة، سيد هارون. (2019). استراتيجيات إدارة التغيير البيئي وأثرها عل الأداء الوظيفي الجامعي: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة ، المجلد 49، العدد 4.

6- الحضرمي، ليلى عبد الله. (2021). إدارة التغيير، بحث مقدم إلى أكاديمية مدائن الصناعية والمنظمة لحلقة عمل بعنوان "أهمية إدارة التغيير في التحول الرقمي"، سلطنة عمان.

7- الخضيري، محسن أحمد. (2003)، إدارة التغيير: مدخل اقتصادي للسيكولوجيا الإدارية، دار الرضا للنشر والتوزيع، سوريا.

8- رضا، خطاب، وموسى، مطاطلة. (2023). إشكالية الصدق والثبات في البحوث النفسية والتربوية: دراسة نظرية تشخيصية، مجلة القياس والدراسات النفسية، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد 2، العدد 2.

9- شركة ديالى العامة. (2021). التقرير السنوي للإدارة العامة، العراق.

10- فرحان، محمد نوري، وأخرون. (2023). تقدير وتحليل دالة التكاليف لشركة ديالى العامة خلال المدة (2002 – 2021)، مجلة اقتصاديات الأعمال، جامعة الفلوجة، المجلد 4، العدد 5.

11- وزارة التخطيط العراقية. (2021). الدليل السنوي للشركات العامة المستوفية لشروط تشجيع المنتج الوطني، الجزء الأول: القطاع العام.

12- يوسف، أحمد. (2020). ادارة التغيير والتطوير التنظيمي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

13- Angtyan, Hovhannes. (2019). ADKAR Model in Change Management, International Review of Management and Business Research, Vol. 8, Iss. 2.

14- Bamford, David & et al. (2014). A Case Study of Change Management Effectiveness within the NHS, Journal of Change Management, Vol. 5, Iss. 4.

15- Hiatt, Jeffrey M. (2006). ADKAR: A Model for Change in Business, Government and Our Community, Prosci Learning Center Publications, USA.

16- Kotnour, Serina Al-Haddad Timothy. (2015). Integrating the Organizational Change Literature: a Model for Successful Change, Journal of Organizational Change Management, Vol. 28, No. 2.

17- Lüscher, L.S., & Lewis, M. (2008). Organizational Change & Managerial Sense Making, Working through paradox, Academy of Management Journal, Vol. 21, No. 2.

18- Nelson, Gregory S. (2016). Change Management: The Secret to a Successful SAS Implementation, Conference: SAS Global Users Group.

19- Prosci. (2024). The Prosci ADKAR Model, Prosci Learning Center Publications, USA. Retrieved from: https://www.prosci.com/

Received التسلم	Revised التعديل	Accepted القبول
2024-07-07	2024-07-15	2024-07-30

أثر المعرفة الضمنية للمراجع في الحد من المخاطر المالية دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية

The Impact of Auditors' Tacit Knowledge on Mitigating Financial Risks A Field Study on a Sample of Sudanese Banks

د. عبد المجيد محمد احمد بخيت موسي

مراجع داخلي - شركة أكابر العالمية للمقاولات – السعودية

الملخص:

هدفت الدراسة إلي التعرف على أثر المعرفة الضمنية للمراجع بأبعادها (التأهيل، التدريب، الخبرة، الحدس) في الحد من المخاطر المالية، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من موظفي إدارات (المراجعة الداخلية، المخاطر، الإدارة المالية) بالمصارف السودانية (الخرطوم، فيصل الإسلامي، أم درمان الوطني)، إذ بلغت حجم العينة (57) مفردة، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات. وقد خلصت الدراسة إلي نتائج منها إن المراجعين يتمتعون بخبرة عملية عالية تمكنهم من تخطيط أعمال المراجعة واكتشاف الانحرافات واستنباط الحلول، وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد المعرفة الضمنية للمراجع مجتمعة في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية. لذلك فإن الدراسة توصي بزيادة الاهتمام ببرامج التدريب العملي والتطوير المهني للمراجعين، لضمان استمرار تحسين قدراتهم في تخطيط المراجعة، واكتشاف الانحرافات، وتطوير الحلول المناسبة بشكل فعال، وضرورة تعزيز أبعاد المعرفة الضمنية للمراجعين عبر برامج تدريبية متخصصة، نظراً لأثرها الإيجابي في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية.

الكلمات المفتاحية: المعرفة الضمنية للمراجع، الحد من المخاطر المالية، المصارف السودانية.

Abstract :

The study aimed to investigate the impact of auditors' tacit knowledge dimensions (qualification, training, experience, intuition) on reducing financial risks. A descriptive-analytical approach was employed, using a simple random sample of employees from departments (internal audit, risk, financial management) in Sudanese banks (Khartoum, Faisal Islamic, Omdurman National), with a sample size of 57 individuals. A questionnaire was used as the data collection tool. The study found that auditors possess high practical experience enabling them to plan audit activities, detect deviations, and derive solutions. There was a statistically significant impact of auditors' tacit knowledge dimensions collectively in reducing financial risks in Sudanese banks. Therefore, the study recommends increasing focus on practical training and professional development programs for auditors to continuously enhance their capabilities in audit planning, deviation detection, and effective solution development. It also emphasizes the need to enhance auditors' tacit knowledge dimensions through specialized training programs, given their positive impact on mitigating financial risks in Sudanese banks.

Key words : Auditors' Tacit Knowledge, Financial Risk Mitigation, Sudanese Banks.

مقدمة:

تمثل المعرفة الضمنية للمراجع الفهم العميق والمباشر للقوانين والمعايير المحاسبية والمالية، بما في ذلك القوانين المحلية والدولية والمعايير المهنية، إذا تمكن المعرفة المراجع من فهم الطبيعة الدقيقة لعمليات المصرف وتقدير مدى تأثيرها على البيانات المالية، كما إن المراجع يحتاج إلى فهم عميق للمخاطر المالية التي يمكن أن تؤثر على البيانات المالية، وهو ما يتيح له توجيه جهود المراجعة بشكل فعال.

إن المخاطر المالية تتضمن جميع العوامل التي قد تؤثر سلبًا على الأداء المالي للمصرف أو تعرضه للخطر، من بين هذه المخاطر: المخاطر التشغيلية، والمخاطر المالية، والمخاطر القانونية، والمخاطر السياسية، وغيرها. وتتفاوت هذه المخاطر من مصرف إلى أخر حسب نشاط المصرف والبيئة التي يعمل فيها.

يلعب المراجع دورًا حيويًا في التصدي للمخاطر المالية من خلال تقديم تقارير مراجعة دقيقة وموثوقة. وذلك باستخدام معرفته الضمنية، يمكن للمراجع تحديد النقاط الضعيفة في نظام المراقبة المالية للمصرف وتقديم توصيات لتعزيزها، بالإضافة إلي ذلك، يساعد المراجع في تقييم فعالية الإجراءات المالية والمحاسبية للمصرف في تحقيق أهدافه وتقليل المخاطر المالية. بالتالي، يساهم دور المعرفة الضمنية للمراجع في الحد من المخاطر المالية وتعزيز استقرار وثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في المصارف.

مشكلة الدراسة:

تواجه المصارف السودانية العديد من المخاطر المالية، مما يهدد استقرارها وقدرتها على توفير خدمات مالية موثوقة. في ظل هذه المخاطر، تصبح المعرفة الضمنية للمراجع عاملاً أساسياً في تحديد وتقليل هذه المخاطر من خلال توفيرها القاعدة النظرية لفهم المخاطر المالية والمعايير المحاسبية، وتطوير المهارات العملية، وتعزز القدرة على اتخاذ قرارات استباقية، والتعامل مع الأزمات بفعالية. ولبيان ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما أثر المعرفة الضمنية للمراجع في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية؟

يتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدة تساؤلات فرعية على النحو التالي:

1. هل يؤثر التأهيل العلمي للمراجع في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية؟
2. هل يؤثر التدريب المستمر للمراجع في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية؟
3. هل تؤثر الخبرة العملية للمراجع في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية؟
4. هل تؤثر القدرة التنبؤية للمراجع (الحدس) في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال:

1. الأهمية العلمية: تقدم الدراسة إضافة علمية لدور المعرفة الضمنية للمراجع في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية، وتوفر الدراسة إطارًا نظريًا يمكن استخدامه كأساس للبحوث المستقبلية في هذا المجال، والتي من شأنها تعزيز دور المعرفة الضمنية للمراجع في إدارة المخاطر المالية.
2. الأهمية العملية: تقدم الدراسة توصيات عملية تساعد المصارف السودانية في تحسين إدارتها للمخاطر المالية، وتعزز دور المعرفة الضمنية في توجيهها نحو الممارسات الأفضل وزيادة الثقة في النظام المصرفي.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلي تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أثر التأهيل العلمي للمراجع في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية.
2. بيان أثر التدريب المستمر للمراجع في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية.
3. بيان أثر الخبرة العملية للمراجع في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية.
4. التعرف على أثر القدرة التنبؤية للمراجع (الحدس) في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية.
5. تقديم توصيات عملية لتعزيز دور المعرفة الضمنية للمراجع في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية.

فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعرفة الضمنية للمراجع في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية.

وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتأهيل العلمي للمراجع في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدريب المستمر للمراجع في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخبرة العملية للمراجع في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية.
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقدرة التنبؤية للمراجع (الحدس) في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية.

أنموذج الدراسة:

فقد تم صياغة أنموذج الدراسة كما موضح في الشكل (1) الآتي:

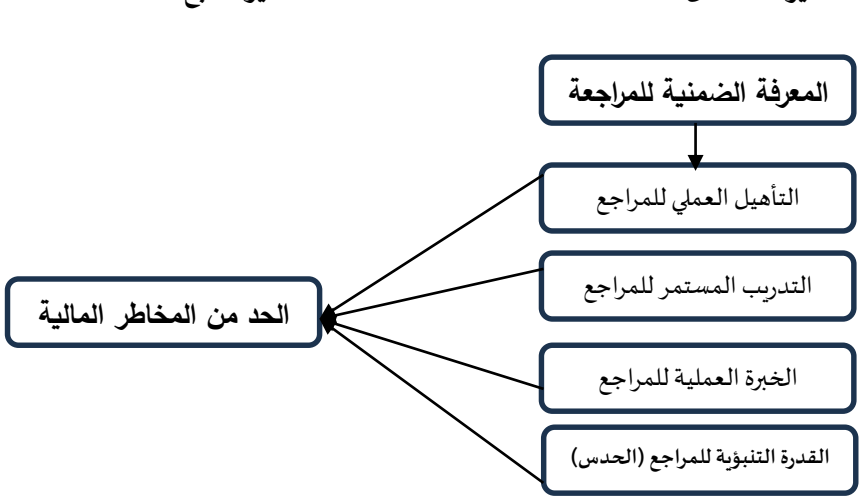

المصدر: إعداد الباحث، 2024.

الشكل (1) أنموذج الدراسة

منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استعانت الدراسة بالمنهج التاريخي.

مصادروأدوات جمع بيانات الدراسة:

تعتمد الدراسة على المصادر الأولية: تستخدم الإستبانة لجمع البيانات، وفضلاً عن الاعتماد على مصادر ثانوية وهي: الكتب، البحوث العلمية، الدراسات، التقارير، المجلات، الندوات والمؤتمرات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الحدود التالية:

أ. **الحدود المكانية:** عينة من المصارف السودانية (الخرطوم، فيصل، أم درمان الوطني).

ب. **الحدود الزمانية:** 2024م.

ج. **الحدود البَشَرِيَّة:** العاملين بإدارات (المراجعة الداخلية، المخاطر، والإدارة المالية) في المصارف السودانية، والتي تمثل عينة الدراسة.

الدراسات السابقة:

دراسة مرهج، (2019): هدفت الدراسة إلي التعرف على العلاقة بين المعرفة الضمنية للمدقق بأبعادها (المهارة، الخبرة، التفكير) وتقليص فجوة التوقعات لآراء عينة من موظفي ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالعراق تم اختيار عينة من الموظفين بالديون والبالغ عددهم (65) مفردة، إذ تم اعتماد الاستبانة، والمنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلي تمتع المدقق بالقدرة العالية على اكتشاف الأخطاء والتي تحصل داخل المنظمة، وجود مستوى مرتفع للمعرفة الضمنية للمدقق بالديون، وقد حرص المدقق على اكتشاف جميع الأخطاء والاحتيال والسرقات في البيانات المالية للمنظمة.

دراسة جاسم، (2022): هدفت الدراسة إلي التعرف دور المعرفة الضمنية للمدقق بأبعادها (التفكير, الخبرة, المهارة) في تحسين جودة التدقيق بأبعادها (التوجيه والاشراف , توزيع المهام, المهارة والكفاءة, المتطلبات المهنية), في اقسام التدقيق والرقابة الداخلية لكليات جامعة القادسية، إذ تم اختيار عينة من السادة الموظفين في الجامعة عينة البحث والبالغ عددهم (54) فرد, باعتماد الاستبانة، والمنهج الوصفي التحليلي، وقد تم التوصل الى مجموعة من النتائج كان اهمها وجود أهمية واضحة لأبعاد المعرفة الضمنية للمدقق، وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين أبعاد المعرفة الضمنية للمدقق وأبعاد جودة التدقيق.

دراسة ظاهروآخرون، (2023): هدفت الدراسة إلي التعرف إلي أي مدى يمكن أن تتصف جودة التقارير المالية بالحد من المخاطر المالية، وتوضيح خصائص تلك التقارير وتأثيرها في الحفاظ على المصارف التجارية من المخاطر الائتمانية. وقد تكونت عينة الدراسة من عينة من المصارف التجارية العراقية (المصرف العراقي للتجارة، والمصرف الدولي)، إذ اعتمدت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، والمنهج الوصفي التحليلي. وقد خلصت نتائج الدراسة إلي وجود اهتمام بالحد من المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية العراقية، إذ تعد جودة التقارير المالية لكل مصرف معياراً من معايير الشفافية والنزاهة والأداء المالي والمحاسبي.

دراسة أسعد ويعقوب، (2023): هدفت الدراسة إلي إلى تقديم نموذج مقترح لاستخدام مدخل إدارة المخاطر في مواجهة المخاطر المالية بمصر. ولتحقيق هدف البحث تم تحليل الدراسات السابقة في مجال البحث للوقوف علي ما توصل إليه الأدب المحاسبي في هذا المجال، والاستفادة به في صياغة النموذج المقترح للدراسة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها صياغة نموذج مقترح لإدارة المخاطر المالية، يساعد الإدارة المالية علي تحسين أدائها في تحديد وتحليل وتقييم تلك المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة لعلاجها.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

ساهمت الدراسات السابقة في بناء تصورات أولية للدراسة الحالية وتكوين تصور دقيق فيما يخص المعرفة الضمنية للمرجع، وساهمت بعض الدراسات في بناء تصور حول المخاطر المالية، كما استفاد الباحث من النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة في بيان مدى اتفاقها أو اختلافها مع الدراسة الحالية.

يتبين أيضاً من استعراض الدراسات السابقة أنها لم تتناول متغيري الدراسة المعرفة الضمنية للمراجع والحد من المخاطر المالية مع بعضها البعض، وقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، أنها الدراسة الأولى التي تناولت أثر دور المعرفة الضمنية للمراجع بأبعادها (التأهيل، التدريب، الخبرة، الحدس) في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية حسب علم الباحث.

أولاً: الإطار النظري

1. المعرفة الضمنية للمراجع

عرفها منصوري وتونسعدي (2022، ص402) بأنها نوع من المعرفة التي يكتسبها المراجع من خلال الخبرة والممارسة العملية، وهي معرفة غير رسمية تتكون من مهارات وتقديرات لا يمكن التعبير عنها بسهولة بالكلمات، كما عرفها (مرهج: 2019، ص10) بأنها هي المعرفة التي تكتسب من خلال التجربة الشخصية والتفاعل المباشر، والتي يصعب تدوينها أو نقلها. في مجال المراجعة، تتضمن هذه المعرفة المهارات والخبرات التي يستخدمها المراجع في تحليل البيانات واتخاذ القرارات". ويرى (جاسم: 2022، ص253) بأنها تشير إلى تلك المعرفة غير الرسمية التي يكتسبها المراجعون من خلال التفاعل اليومي مع البيئة المهنية، وهي تشمل الأحكام والقرارات التي تُتخذ بناءً على الخبرة الشخصية والمعرفة المتراكمة".

تعتبر المعرفة الضمنية ذات أهمية كبيرة وتتشكل من خلال مجموعة من الأبعاد التي تشمل:

أ. التأهيل: يرى عوض، (2020، ص45) أن التأهيل يشير إلى المعرفة والمهارات المكتسبة من خلال التعليم الرسمي والشهادات المهنية. التأهيل يوفر الأساس النظري والمعرفة الأساسية التي يحتاجها المراجع للبدء في مهنته.

ب. التدريب: وفقاً لـ(يوسف: 2021، ص112) يمثل البرامج والأنشطة التي تهدف إلى تطوير المهارات والمعرفة العملية للمراجعين. ويمكن أن يشمل التدريب دورات، ورش عمل، وتدريب أثناء العمل.

ج. الخبرة: يرى (السيد: 2019، ص89) بأنها تتعلق بالمعرفة التي يكتسبها المراجع من خلال سنوات العمل والممارسة العملية. تتضمن هذه المعرفة الفهم العميق للإجراءات والمواقف المتنوعة التي قد يواجهها المراجع في مهنته.

د. الحدس: و القدرة على فهم أو معرفة شيء ما بشكل فوري، دون الحاجة إلى التفكير العقلاني أو التحليل الواعي. يعتمد الحدس على التجارب السابقة والمعرفة الضمنية المتراكمة، مما يسمح للفرد باتخاذ قرارات سريعة ودقيقة في مواقف معينة دون الحاجة إلى استعراض كافة التفاصيل بشكل منهجي. يُعتبر الحدس جزءًا لا يتجزأ من عمليات اتخاذ القرارات، خاصة في البيئات المعقدة والمتغيرة بسرعة مثل المراجعة المالية. (عبد الله: 2018، ص134)

تساعد هذه الأبعاد في تطوير مهارات المراجعين وتعزيز قدرتهم على أداء مهامهم بكفاءة وفعالية.

2. المخاطر المالية:

عرفها (عوض: 2019، ص13) بأنها احتمالية حدوث خسائر مالية نتيجة للتغيرات في العوامل المالية مثل أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أو أسعار الأسهم.، ووفقاً لـ (علي: 2020، ص17) تشير إلى درجة عدم اليقين المتعلقة بالأرباح المالية المتوقعة

للشركة، والتي قد تنشأ من تقلبات السوق، التغيرات في السياسات الاقتصادية، أو الأحداث غير المتوقعة، كما يرى (أسعد ويعقوب: 2023، ص21) بأنها احتمالية عدم قدرة الشركة على تحقيق أهدافها المالية بسبب التأثيرات السلبية للعوامل الداخلية والخارجية على أدائها المالي".

إذ أن المخاطر المالية هي مجموعة متنوعة من المخاطر التي يمكن أن تؤثر على الأداء المالي للشركات والأفراد تتمثل في:

أ. مخاطر السوق: وفقاً لـ(عوض: 2019، ص37) تشمل المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار السوق، مثل أسعار الأسهم، السندات، والعملات. يمكن أن تؤدي هذه التقلبات إلى خسائر مالية كبيرة.

ب. مخاطر الائتمان: يرى (ظاهر وآخرون: 2023، ص309) بأنها تتعلق بمخاطر عدم قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته المالية. تشمل هذه المخاطر التعرض لعدم سداد القروض أو الالتزامات المالية الأخرى.

ج. مخاطر السيولة: ذكر أسعد ويعقوب، (2023، ص23) بأنها تشير إلى خطر عدم قدرة الشركة على تسييل أصولها أو الحصول على التمويل اللازم لتلبية التزاماتها المالية عند استحقاقها.

د. مخاطر سعر الفائدة : يرى السيد، (2023، ص89) بأنها تتعلق بالتغيرات في أسعار الفائدة التي يمكن أن تؤثر على تكلفة الاقتراض والعوائد على الاستثمارات. يمكن أن تؤدي التقلبات في أسعار الفائدة إلى تغييرات كبيرة في التكاليف والعوائد.

هـ. مخاطر سعر الصرف: تشمل المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، والتي يمكن أن تؤثر على العمليات التجارية الدولية والأرباح الناتجة عن التجارة الخارجية.(أسعد ويعقوب: 2023، ص23).

و. مخاطر التشغيل: تتعلق بالمخاطر الناتجة عن فشل العمليات الداخلية، الأخطاء البشرية، أو الأنظمة التكنولوجية. يمكن أن تؤدي هذه المخاطر إلى خسائر مالية أو تراجع في الكفاءة التشغيلية. (علي: 2020، ص98).

3. العلاقة بين المعرفة الضمنية للمراجع والحد من المخاطر المالية

وفقاً لـ(جاسم: 2022، ص254-255) إن المعرفة الضمنية للمراجع تلعب دورًا حيويًا في الحد من المخاطر المالية، كما يلي:

أ. التأهيل: من خلال التأهيل الأكاديمي والحصول على الشهادات المهنية مثل شهادة المحاسب القانوني المعتمد (CPA) أو المراجع الداخلي المعتمد(CIA) ، يكتسب المراجع المعرفة النظرية اللازمة لفهم المعايير المحاسبية وإجراءات المراجعة. هذه المعرفة تساعده في التعرف على المؤشرات المبكرة للمخاطر المالية. على سبيل المثل مراجع مؤهل يستطيع تحليل البيانات المالية بدقة، مما يمكنه من اكتشاف الأخطاء أو التلاعبات التي قد تؤدي إلى خسائر مالية.

ب. التدريب: التدريب المستمر يساعد المراجعين على مواكبة أحدث التقنيات والمعايير في مجال المراجعة. هذا يشمل استخدام الأدوات الرقمية لتحليل البيانات بشكل أسرع وأكثر دقة، مما يقلل من فرص حدوث الأخطاء أو الفشل في اكتشاف التلاعبات المالية. على سبيل المثال: برامج التدريب المتقدمة تمكن المراجع من اكتشاف الأنماط غير العادية في المعاملات المالية، مما يساعد في الكشف عن الاحتيال المالي مبكرًا.

ج. الخبرة: الخبرة العملية تمكّن المراجع من تطوير حدسه المهني والتعرف على المشكلات المحتملة بسرعة. المراجعون ذوو الخبرة يتمتعون بفهم عميق لديناميات العمل ويمكنهم تقديم حلول استباقية للمخاطر المالية. على سبيل المثال: مراجع ذو خبرة يستطيع تحديد الثغرات في نظم الرقابة الداخلية التي قد تؤدي إلى خسائر مالية وإصلاحها قبل حدوث أي ضرر.

د. الحدس: يساعد الحدس المراجعين على اكتشاف الأنماط غير الطبيعية أو الاستثناءات في البيانات المالية بسرعة. هذه القدرة الفورية تساعد على تحديد المخاطر المحتملة قبل أن تتفاقم. على سبيل المثال ملاحظة المراجع تحويلاً مالياً متكررًا وغير طبيعي بين أقسام الشركة. بفضل حدسه وتجاربه السابقة، يستطيع الكشف عن تلاعب مالي مبكرًا، مما يمنع تفاقم المشكلة ويحافظ على شفافية التقارير المالية، معززًا ثقة المستثمرين وحماية الشركة من الغرامات والعقوبات المحتملة.

ثانياً: الدراسة الميدانية

1. الإجراءات المنهجية للدراسة

مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من موظفي إدارات (المراجعة الداخلية، المخاطر، الإدارة المالية) في المصارف السودانية (الخرطوم، فيصل، أم درمان الوطني). أما عينة الدراسة فقد تم اختيار عشوائية بسيطة بلغ حجمها (60) مفردة. وتم توزيع الاستبانة على أفراد العينة، إذ تم استرجاع (57) استبانة، وبنسبة استرجاع بلغت (95.0%)، وهي عينة الدراسة الفعلية الخاضعة للتحليل. والجدول (1) يبين وصف أفراد عينة الدراسة المبحوثة.

الجدول (1) خصائص الأفراد المبحوثين في المصارف عينة الدراسة

الفئات العمرية	العدد	النسبة (%)
30وأقل من 40سنة	19	33.3
40وأقل من 50سنة	29	50.9
50سنة فأكثر	9	15.8
المستوى التعليمي	**العدد**	**النسبة (%)**
بكالوريوس	16	28.1
ماجستير	30	52.6
دكتوراه	11	19.3
الخبرة العملية	**العدد**	**النسبة (%)**
أقل من 5سنوات	5	8.8
5وأقل من 10سنوات	27	47.4
10وأقل من 15سنة	19	33.3
15سنة فأكثر	6	10.5

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الـSPSS، 2024.

يلاحظ من الجدول (1) ما يلي:

أ. الفئات العمرية: توزيع الفئة العمرية يظهر أن أعلى فئة عمرية كانت بين (40 وأقل من 50 سنة)، حيث يبلغ عددهم (29) فرداً، مما يشكل 50.9% من إجمالي العينة. وتليها الفئة العمرية بين 30 وأقل من 40 سنة بعدد (19) فرداً، مما يمثل 33.3% من العينة. أما الفئة الأدنى كان (50 سنة فأكثر)، بعدد (9) فرداً، مما يشكل 15.8% من العينة. إذ يعكس هذا التوزيع تركيزًا كبيرًا على الفئة المتوسطة العمر، التي غالبًا ما تكون في ذروة حياتها المهنية، مع وجود تمثيل جيد للفئات العمرية الأخرى.

ب. المستوى التعليمي: يتبين أن غالبية المبحوثين يحملون شهادات عليا. الفئة الأكبر هي حاملو شهادة الماجستير، بعدد (30) فرداً، ليشكلوا نسبة 52.6% من العينة. وتليها الفئة التي تحمل شهادة البكالوريوس، بعدد (16) فرداً، مما يمثل نسبة 28.1% من العينة. أما الفئة الأدنى فهي حاملو شهادة الدكتوراه، بعدد (11) فرداً، مما يشكل نسبة 19.3% من العينة. إذ يعكس هذا التوزيع مستوى تعليمي متقدم بين المبحوثين، مما يمكنهم من فهم وتقييم المعرفة الضمنية للمراجع وتأثيرها على الحد من المخاطر المالية بشكل أكثر دقة.

ج. الخبرة العملية: توزيع المبحوثين وفقًا للخبرة العملية يُظهر تركزًا كبيرًا في الفئة التي تملك خبرة تتراوح بين (5 وأقل من 10 سنوات)، بعدد (27) فرداً، مشكلين بذلك ما نسبته 47.4% من العينة. وتليها الفئة التي تمتلك خبرة بين (10 وأقل من 15 سنة)، بعدد (19) فرداً، مما يمثل ما نسبته 33.3% من العينة. أما الفئة الأقل عددًا فهي المبحوثين الذين يمتلكون خبرة (أقل من 5 سنوات)، بعدد (5) فرداً، مما يشكل ما نسبته 8.8% من العينة، وتليها الفئة التي لديها خبرة (15 سنة فأكثر)، بعدد (6) فرداً، مما يمثل ما نسبته 10.5% من العينة. إذ يعكس هذا التوزيع تنوعًا في مستويات الخبرة العملية، مما يتيح دمج وجهات نظر مختلفة حول أثر المعرفة الضمنية للمراجع في الحد من المخاطر المالية.

يلاحظ من خلال خصائص عينة الدراسة أن هناك تنوعًا متوازنًا بين الفئات العمرية المختلفة، مع تركيز كبير على الفئة المتوسطة العمر (40-50 سنة) التي تمثل نصف العينة تقريبًا. بالإضافة إلى ذلك، يظهر المستوى التعليمي أن غالبية المبحوثين يحملون شهادات عليا (ماجستير ودكتوراه) ليشكلوا ما نسبته 71.9%، مما يعزز من جودة التحليل وفهم تأثير المعرفة الضمنية للمراجع في الحد من المخاطر المالية. ومن ناحية الخبرة العملية، يغطي التوزيع مدى واسع من الخبرات من أقل من 5 سنوات إلى أكثر من 15 سنة، مما يضمن تنوعًا في وجهات النظر والخبرات المهنية التي يمكن أن تساهم في فهم أعمق للدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: تم تفريغ وتحليل بيانات الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS v25) وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

أ. أدوات التحليل الإحصائي الوصفي الذي تستخدم فيه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بما يفيد في وصف عينة الدراسة واتجاهاتها.

ب. اختبار (ألفا كرونباخ) (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

ج. تحليل الانحدار: تم استخدام تحليل الانحدار (المتعدد) لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة.

الثبات والصدق الإحصائي لأداة الدراسة

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لقياس الثبات والصدق الإحصائي حيث أن القيمة الإحصائية المقبولة له 60% وبالتالي فإن القيمة التي تزيد عنه هي قيمة جيدة جداً.(الرشيد، 2016، ص43). وتلاحظ من الجدول (2) أن معامل الثبات الكلي بلغ (0.902). كذلك قيمة الصدق كانت مرتفعة لكل مجال حيث قيمة الصدق لجميع فقرات الاستبانة (0.949)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

الجدول (2): معاملات صدق وثبات الأداة

المتغيرات	عدد الفقرات	الفاكرونباخ	التجزئة النصفية
التأهيل العلمي للمراجع	5	0.838	0.915
التدريب المستمر للمراجع	5	0.911	0.954
الخبرة العملية للمراجع	5	0.838	0.915

القدرة التنبؤية للمراجع (الحدس)	5	0.955	0.977
المخاطر المالية	8	0.966	0.982
المجموع	**28**	0.902	0.949

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الـSPSS، 2024.

2. مناقشة نتائج الدراسة وتفسيرها:

يشتمل هذا الجزء على تحليل محاور الدراسة للتمكن من مناقشة فرضياتها من خلال استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية وترتيب مجالات الدراسة على النحو التالي:

المحور الأول: أبعاد المعرفة الضمنية للمراجع

لمعرفة مستوى أبعاد المعرفة الضمنية للمراجع بالمصارف موضع الدراسة، تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب لمعرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات ومحاور أبعاد المعرفة الضمنية للمراجع، وكما مبينة بالجدول(3)

الجدول (3): الإحصاء الوصفي لمو افقة المبحوثين حول أبعاد المعرفة الضمنية للمراجع

المتغير	عبارات القياس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
التأهيل العلمي للمراجع	تنظيم إدارة المصرف برامج تأهيل متخصصة للمراجعين في مختلف جوانب العمل المصرفي	3.82	0.91	5
	التأهيل العلمي للمراجعين يتناسب مع طبيعة المهام بالمصرف	4.07	0.59	3
	التأهيل العملي للمراجعين يتناسب مع طبيعة المهام بالمصرف	4.12	0.63	2
	تشجع إدارة المصرف المراجعين على الحصول على الشهادات المهنية المعترف بها	4.04	0.53	4
	المراجعين على اطلاع على التطورات المستحدثة في العمل المصرفي	4.14	0.69	1
	المؤشر الكلي	4.04	0.67	**4**
التدريب المستمر للمراجع	تهتم إدارة المصرف بالتدريب كعملية مستمرة لإكساب المراجعين للمعارف.	4.21	0.59	2
	تهتم إدارة المصرف بعقد جلسات للعصف الفكري للمراجعين.	4.09	0.87	5
	تحدد إدارة المصرف الاحتياجات التدريبية للمراجعين فيه بشكل دقيق.	4.21	0.53	1
	محتوى البرامج التدريبية يتناسب مع طبيعة المشكلات التي تواجه عملية المراجعة بالمصرف	4.14	0.64	4
	يشارك المراجعين في دورات تدريبية لإكتساب معارف جديدة.	4.14	0.58	3
	المؤشر الكلي	4.16	0.64	**3**
الخبرة العملية للمراجع	يتمتع المراجع بخبرة كافية لتخطيط أعمال المراجعة	4.30	0.46	4
	يتمتع المراجع بالقدرة على اكتشاف الانحرافات	4.28	0.59	5
	يستطيع المراجع استنباط حلول للمشكلات من خلال خبراته العلمية	4.39	0.67	2
	يستطيع المراجع استنباط حلول للمشكلات من خلال خبراته العملية	4.35	0.48	3
	يمتلك المراجع القدرة على مواجهة المشكلات الاستثنائية	4.49	0.50	1
	المؤشر الكلي	4.36	0.54	2
القدرة التنبؤية	يتمتع المراجع بقدرات تنبؤية للتعامل مع المجهول	4.35	0.58	3
	يمتلك المراجع القدرة على التنبؤ بالأخطاء المحتملة في المراجعة	4.32	0.47	5
	يمتلك المراجع القدرة على التنبؤ بالمشكلات قبل حدوثها	4.39	0.49	2

المتغير	عبارات القياس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	يمتلك المراجع القدرة على تصور سيناريوهات الحلول	4.33	0.48	4
	يعتمد المراجع على تقديراته الشخصية عندما لا توجد حالات سابقة مماثلة	4.49	0.50	1
	المؤشر الكلي	4.38	0.50	1
	المؤشر الكلي لأبعاد المعرفة الضمنية للمراجع	4.24	0.59	-

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الـ SPSS، 2024.

يلاحظ من الجدول (3) أن المتوسط الكلي للمتغير المستقل (المعرفة الضمنية للمراجع) جاء بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.24) وبانحراف معياري (0.59) وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.04- 4.38) على مقياس ليكرت الخماسي، والذي يشير إلى وجود مستوى مرتفع لأبعاد المعرفة الضمنية للمراجع بالمصارف السودانية، مما يدل على أن المراجعين في المصارف يتمتعون بتأهيل علمي مناسب، يحصلون على تدريب مستمر، يمتلكون خبرة عملية كافية، ولديهم قدرات تنبؤية قوية، مما يساهم في تعزيز جودة وأداء عملية المراجعة. أما على مستوى الأبعاد فكانت النتائج كالآتي: جاء في المرتبة الأولى بعد (القدرة التنبؤية للمراجع (الحدس)) بمتوسط حسابي (4.38) وهو أعلى من المتوسط الحسابي الكلي البالغ (4.24) وبانحراف معياري (0.50)، مما يدل على أن المراجعين بالمصارف السودانية يتميزون قدرة تنبؤية عالية ومؤثرة في أدائهم المهني، فيما حصل بعد (التأهيل العلمي للمراجع) على المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.89)، وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي البالغ (4.04) وبانحراف معياري (0.67)، مما يدل على أهمية تنظيم برامج تأهيل متخصصة، توافق التأهيل العملي مع طبيعة المهام، تشجيع الحصول على الشهادات المهنية، وإطلاع المراجعين على التطورات المستحدثة، كما يتبين من التشتت المنخفض (الانحراف المعياري) وجود تقارب في وجهات نظر أفراد العينة المبحوث حول أبعاد المعرفة الضمنية للمراجع. تتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة كلاً من (مرهج، 2019)، و(جاسم، 2022) التي أشارت إلي وجود مستوى مرتفع لأبعاد المعرفة الضمنية للمراجع.

المحور الثاني: الحد من المخاطر المالية:

لمعرفة مستوى الحد من المخاطر المالية بالمصارف موضع الدراسة، تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب لمعرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات المخاطر المالية، كما مبينة بالجدول(4).

الجدول (4): الإحصاء الوصفي لمو افقة المبحوثين حول المتغير التابع الحد من المخاطر المالية

عبارات القياس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
يقوم المصرف بإعداد دراسات جدوى شاملة قبل منح الائتمان.	4.32	0.60	5
يمتلك المصرف القدرة على الوفاء بالتزاماته المالية في الأجل القصير.	4.58	0.50	1
يتمتع المصرف بقدرة عالية على توظيف الأموال بشكل مناسب.	4.35	0.58	4
يعتمد المصرف على نظام رقابة داخلية قوي لرصد ومتابعة المخاطر المالية.	4.49	0.50	2
يضع المصرف خطط طوارئ للتعامل مع الأزمات المالية المفاجئة.	4.30	0.63	7
يقوم المصرف بتقييم دوري لجودة الأصول المالية لضمان سلامتها.	4.35	0.48	3
يمتلك المصرف استراتيجيات تنويع استثماري لتقليل المخاطر المالية.	4.49	0.50	2
يعتمد المصرف على تقنيات تحليل مالي متقدمة لتقدير وإدارة المخاطر.	4.30	0.46	6
المؤشر الكلي	4.40	0.53	-

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الـ SPSS، 2024.

يلاحظ من الجدول (4) أن الحد من المخاطر المالية كمتغير تابع جاءت بمتوسط حسابي قدره (4.40)، بانحراف معياري (0.53)، مما يدل أن المصرف يتمتع بقدرات كبيرة على الحد من المخاطر المالية، جاءت الفقرة (2) (يمتلك المصرف القدرة على الوفاء بالتزاماته المالية في الأجل القصير.) بالترتيب الأول بمتوسط حسابي (4.58) وبانحراف معياري (0.50)، مما يشير توافق المبحوثين على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير، في حين احتلت الفقرة (5) (يضع المصرف خطط طوارئ للتعامل مع الأزمات المالية المفاجئة) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (4.30)، بانحراف معياري (0.63)، مما يدل على امتلاك المصارف لخطط طوارئ للتعامل مع الأزمات المالية المفاجئة، كما يلاحظ أن هناك اختلاف في متوسطات فقرات محور المخاطر المالية، إلا أن جميع المتوسطات من حيث تصورات المبحوثين كانت موجبة مما يشير إلي توافق آراء المبحوثين حول قدرة المصارف على الحد من المخاطر المالية. تتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (ظاهر وآخرون، 2023) ودراسة (أسعد ويعقوب، 2023) التي أظهرت وجود مستوى مرتفع للحد من المخاطر المالية.

3. اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار الفرضيات تم استخدام توفيقات لنماذج الانحدار المتعدد حيث المتغير المستقل المعرفة الضمنية للمراجع بأبعاده (التأهيل العلمي للمراجع، التدريب المستمر للمراجع، الخبرة العملية للمراجع، القدرة التنبؤية للمراجع (الحدس))، والمتغير التابع: الحد من المخاطر المالية ولغرض التحقق من وجود أثر لكل متغير مستقل على المتغير التابع، على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالمعرفة الضمنية للمراجع في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية

الجدول (5) أثر أبعاد المعرفة الضمنية للمراجع مجتمعة في الحد من المخاطر المالية .

المتغير المعتمد / المتغيرات المستقلة	المخاطر المالية		F		T		R^2
	B0	B1	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	الجدولية	
المعرفة الضمنية للمراجع	-.006-	.964	605.250	4.00	24.602	1.67	.917

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الـ SPSS، 2024.

df= (1,55) N=57 P<0.05

يشير الجدول (5) الخاص بتحليل أنموذج اثر المعرفة الضمنية للمراجع في الحد من المخاطر المالية إلى وجود اثر معنوي للمعرفة الضمنية للمراجع في الحد من المخاطر المالية وذلك وفقاً لقيمة (F) المحسوبة والبالغة قيمتها (605.250) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.00) عند درجتي حرية (1,55) وبمستوى معنوية (0.05) وأن معامل التحديد (R^2) والتي كانت قيمته (0.917) يشير إلى أن قدرة المتغير المستقل تفسر التأثير الذي يطرأ على الحد من المخاطر المالية بنحو (91.7%) وان حوالي (8.3%) من المتغيرات لم يتضمنها الأنموذج الحالي للدراسة .

ويعود هذا إلى إدراك أفراد العاملين بالمصارف السودانية عينة الدراسة إلى أهمية دور المعرفة الضمنية للمراجع في تحسين الحد من المخاطر المالية.

وبهذا فانه يتم قبول الفرضية الرئيسة والتي نصت على " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمعرفة الضمنية للمراجع في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية".

الجدول (6): أثر أبعاد المعرفة الضمنية للمراجع في الحد من المخاطر المالية

المتغير المعتمد	المخاطر المالية	F	T	R^2

المتغيرات المستقلة	B0	B1	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	الجدولية	
التأهيل العلمي للمراجع	.327	.844	76.706	4.00	8.758	1.67	.582
التدريب المستمر للمراجع	-.495-	1.058	261.756	4.00	16.179	1.67	.826
الخبرة العملية للمراجع	-.061-	1.006	2058.028	4.00	45.365	1.67	.974
القدرة التنبؤية للمراجع (الحدس)	.205	.949	1303.554	4.00	1.760	1.67	.960

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الـSPSS، 2024.

df= (1,55) **N=57** **P<0.05**

يلاحظ من الجدول (6) وجود تأثير لأبعاد المعرفة الضمنية للمراجع كمتغيرات مستقلة في المخاطر المالية كمتغير تابع على النحو التالي:

1. الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على أن يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتأهيل العلمي للمراجع في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية، ويتضح ذلك من خلال الجدول (6) والخاص بتحليل أنموذج اثر التأهيل العلمي للمراجع في الحد من المخاطر المالية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (76.706) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.00) عند درجتي حرية (1,55) وعند مستوى معنوية (0.05) وقد بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.582) ويشير ذلك إلى إن قدرة المتغير المستقل تفسر التأثير الذي يطرأ على الحد من المخاطر المالية بنحو (58.2%) وان حوالي (41.8%) من المتغيرات لم يتضمنها الأنموذج الحالي.
2. الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على إن " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتدريب المستمر للمراجع في الحد من المخاطر المالية المصارف السودانية" ، حيث تشير نتائج الجدول (6) والخاص بتحليل أنموذج اثر التدريب المستمر للمراجع في الحد من المخاطر المالية من أن هناك اثر معنوي للتدريب المستمر للمراجع في الحد من المخاطر المالية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (261.756) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.00) عند درجتي حرية (1,55) وعند مستوى معنوية (0.05) وقد كانت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.826) ويشير ذلك إلى أن قدرة المتغير المستقل يفسر التأثير الذي يطرأ على الحد من المخاطر المالية بنحو (82.6%) وان حوالي (17.4%) من المتغيرات لم يتضمنها الأنموذج الحالي.
3. الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على أن " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للخبرة العملية للمراجع في الحد من المخاطر المالية المصارف السودانية" ، إذ يوضح الجدول (6) والخاص بتحليل أنموذج اثر الخبرة العملية للمراجع في الحد من المخاطر المالية على أن هناك اثر للخبرة العملية للمراجع في المخاطر المالية وذلك وفقا لقيمة (F) المحسوبة والبالغة (2058.028) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.00) عند درجتي حرية (1,55) وعند مستوى معنوية (0.05) وكانت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.974) إذ يشير ذلك المؤشر إلى أن قدرة المتغير المستقل تفسر التغيير الذي يطرأ على الحد من المخاطر المالية بنحو(97.4%) بينما حوالي (2.6%) من المتغيرات لم يتضمنها النموذج الحالي.

4. الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على أن " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقدرة التنبؤية للمراجع (الحدس) في الحد من المخاطر المالية المصارف السودانية"، إذ تبين نتائج الجدول (6) والخاص بتحليل أنموذج اثر القدرة التنبؤية للمراجع (الحدس) في الحد من المخاطر المالية إلى أن هناك اثر معنوي للقدرة التنبؤية للمراجع (الحدس) في الحد من المخاطر المالية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (1303.554) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.00) عند درجتي حرية (1,55) وذلك عند مستوى معنوية (0.05) وقد كانت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.960) وهذا يوضح إن قدرة المتغير المستقل يفسر التأثير الذي يطرأ على الحد من المخاطر المالية بنحو (96.0%) وان حوالي (4%) من المتغيرات لم يتضمنها الأنموذج الحالي.

ثالثاً: النتائج والتوصيات والمقترحات

1. النتائج

يمكن تلخيص أهم الإستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة بما يأتي:

أ. أظهرت نتائج الدراسة أن التأهيل العلمي للمراجعين في المصارف يتناسب بشكل عام مع طبيعة المهام بالمصرف، حيث جاء بمتوسط حسابي (4.04).

ب. أكدت نتائج الدراسة على أهمية التدريب المستمر للمراجعين، حيث جاء بمتوسط حسابي (4.16)، مما يدل على اهتمام المصارف بتدريب المراجعين بشكل مستمر.

ج. أظهرت نتائج الدراسة أن المراجعين يتمتعون بخبرة عملية عالية تمكنهم من تخطيط أعمال المراجعة واكتشاف الانحرافات واستنباط الحلول، حيث جاء بمتوسط حسابي (4.36).

د. بينت نتائج الدراسة أن المراجعين يتمتعون بقدرات تنبؤية عالية في التعامل مع المجهول وتقدير الأخطاء المحتملة، حيث جاءت بمتوسط حسابي (4.38).

هـ. أظهرت نتائج الدراسة وجود اهتمام بأبعاد المعرفة الضمنية للمراجع، حيث جاءت بمتوسط حسابي (4.24)، مما يعكس مستوىً عالياً من المعرفة الضمنية لدى المراجعين بالمصارف السودانية.

و. أظهرت نتائج الدراسة وجود مستوى مرتفع للحد من المخاطر المالية، حيث جاء بمتوسط حسابي (4.40)، مما يشير إلى فعالية السياسات والإجراءات التي تتبعها المصارف السودانية.

ز. أكدت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد المعرفة الضمنية للمراجع مجتمعة في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية.

2. التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

أ. ينبغي على إدارة المصرف تعزيز برامج التأهيل العلمي للمراجعين بشكل مستمر لضمان مواكبة التطورات في العمل المصرفي وتحفيزهم على الحصول على الشهادات المهنية المعترف بها.

ب. تحديد الاحتياجات التدريبية بدقة وعقد جلسات العصف الفكري، بالإضافة إلى تصميم برامج تدريبية متناسبة مع طبيعة المشكلات التي تواجه عملية المراجعة بالمصارف السودانية.

ج. زيادة الاهتمام ببرامج التدريب العملي والتطوير المهني للمراجعين، لضمان استمرار تحسين قدراتهم في تخطيط المراجعة، واكتشاف الانحرافات، وتطوير الحلول المناسبة بشكل فعال.

د. تعزيز قدرات المراجعين التنبؤية من خلال توفير تدريبات متخصصة تساعدهم على تطوير هذه المهارة، وزيادة اعتمادهم على تقديراتهم الشخصية في الحالات التي لا توجد فيها سوابق مماثلة.

هـ. الاستمرار في تعزيز المعرفة الضمنية لدى المراجعين عبر توفير برامج تدريبية متقدمة وورش عمل عملية، بهدف الحفاظ على المستوى العالي للمعرفة الضمنية وزيادة جودة المراجعة في المصارف السودانية.

و. العمل على تعزيز إجراءات إدارة المخاطر المالية عبر تبني تقنيات حديثة وتقديم التدريب المستمر للمراجعين بالمصارف السودانية.

ز. تعزيز أبعاد المعرفة الضمنية للمراجعين عبر برامج تدريبية متخصصة، نظراً لأثرها الإيجابي في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية.

3. المقترحات المستقبلية:

يقترح الباحث إجراء بعض الدراسات المستقبلية حول:

أ. أثر المعرفة الضمنية للمراجع في تحسين جودة التقارير المالية بالمصارف السودانية.

ب. أثر المعرفة الضمنية للمراجع في تعزيز الثقة بين المصرف والعميل بالمصارف السودانية

ج. أثر المعرفة الضمنية للمراجع في اتخاذ القرارات المالية الإستراتيجية بالمصارف السودانية.

لائحة المراجع:

1. اسعد، زينب أسعد، ويعقوب، عمر السيد. (2023): مدخل إدارة المخاطر كآلية للحد من المخاطر المالية التي تواجه المنشآت المالية، المجلة الأكاديمية للعلوم الاجتماعية، المجلد1، العدد2.
2. السيد، فاطمة الزهراء محمد. (2019): إدارة المعرفة في مهنة التدقيق، دار الفكر العربي، القاهرة.
3. السيد، فاطمة الزهراء محمد، (2023): دور إدارة المخاطر على أساس المخاطر في تحسين جودة التقارير المالية في المشروعات الصغير والمتوسطة، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، المجلد3، العدد16.
4. الرشيد، طارق محمد. (2016): مبادئ الإحصاء، مطبعة جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم.
5. جاسم، بيداء فاضل. (2022): دور المعرفة الضمنية في تحسين جودة التدقيق دراسة تطبيقية في اقسام التدقيق والرقابة لكليات جامعة القاسية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد9، العدد4.
6. ظاهر، عادل بشير وآخرون، (2023): دور جودة التقارير المالية الدورية في الحدّ من المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية العراقية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد15، العدد47.
7. عبد الله، خالد. (2018): التدقيق الفعال: تحديات وحلول، دار النهضة العربية، بيروت.
8. علي، أحمد. (2020): إدارة المخاطر التشغيلية: نظريات وتطبيقات، دار النهضة العربية، بيروت.
9. عوض، محمد. (2019): إدارة المخاطر المالية: أسس ومفاهيم، دار الفكر العربي، القاهرة.
10. عوض، محمد. (2020): التدقيق الداخلي: أسس وممارسات، دار المريخ، الرياض.
11. مرهج، باسم محمد. (2019): العلاقة بين المعرفة الضمنية للمدقق وتقليص فجوة التوقعات دراسة استطلاعية لآراء عينة من موظفي ديوان الرقابة المالية الاتحادي، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد5، العدد4.

12. منصوري، هواري، وتونسعدي، حنان، (2022). استخدام المعرفة الضمنية في تحقيق التحول الرقمي بالمؤسسات العمومية في الجزائر: دراسة حالة. مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد1، العدد5 .
13. يوسف، أحمد. (2021): التدقيق المعاصر: استراتيجيات وتقنيات، دار الكتاب الجامعي، الإمارات.

Received التسلم	Revised التعديل	Accepted القبول
2024-07-11	2024-07-17	2024-07-30

أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن (1990-2020)

ساره محمد هلال الشنابلة

ماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن(1990-2020), وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الأسلوب القياسي وباستخدام اختبارات جذر الوحدة, واختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة, واختبار الارتباط الذاتي, وتوصلت النتائج إلى عدم وجود تأثير معنوي للمستوردات على نمو الناتج المحلي الإجمالي, ووجود تأثير معنوي للصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي, كما بينت النتائج عدم وجود تأثير معنوي للمستوردات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي, ووجود تأثير معنوي للصادرات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي, وأظهرت النتائج وجود تأثير معنوي للمستوردات على الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد, وعدم وجود تأثير معنوي للصادرات على الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد, ووجود تأثير ذو دلالة إحصائية للتجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة (1990-2020), وأصت الدراسة بأنْ تقوم الحكومة الأردنية بوضع سياسات اقتصادية تقوم على دعم الصادرات الوطنية الأردنية من خلال تقديم الدعم الكافي للصادرات الوطنية وخفض قيمة الجمارك والضرائب على المواد الخام التي تستوردها الشركات المصدرة.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية, التنمية الاقتصادية, الأردن, (1990-2020).

Abstract

This study aimed to test the effect of foreign trade policies on economic development in Jordan (1990-2020). This study relied on the descriptive and analytical approach using the standard method, using tests of unit root test, time series stability tests for study variables, and a self-correlation test. The results showed that there was no significant effect of imports on GDP growth, and that exports had a significant effect on GDP growth. The results also showed that there was no significant effect of imports on per capita GDP, and that exports had a significant effect on per capita GDP. The results also showed a significant effect of imports on the GDP per capita, the absence of a significant impact of exports on the GDP per capita, and the existence of a statistically significant effect of foreign trade policies on economic development in Jordan during the period (1990-2020).The study recommended that the Jordanian government develop economic policies based on supporting Jordanian national exports by providing adequate support for national exports and reducing the value of customs and taxes on raw materials imported by exporting companies.

Keywords: Foreign Trade, Economic Development, Jordan, 1990-2020.

مقدمة:

تُعدّ التنمية الاقتصادية من المواضيع ذات الأهميّة البالغة التي تشغل الدول النامية والمتقدمة على حد سواء, وإنَّ الدول النامية تُعدّ أكثر حرصاً على تحقيق قضايا التنمية, حيث أنَّ التنمية تُعدّ الوسيلة الوحيدة لتحرر هذه الدول من التراجع الاقتصادي, والتخلص من التبعية للدول المتقدمة, وإنَّ الهدف الرئيسي للخروج من المأزق الاقتصادي هو تحقيق التنمية السياسة والاقتصادية بما تعتمد عليه الدولة من سياسّات مالية, واقتصادية, وتجارية تحقق التنمية الاقتصادية الشاملة. وأصبحت التجارة الخارجية من أبرز الأدوات الاقتصادية ذات الأهميّة البالغة, وذلك نظراً لدورها الفعال في تنشيط الاقتصاد في مختلف مجالاته, وقد برزت التجارة الدولية في المنطقة العربية كنتيجة لدخول الاقتصاديات في العولمة, ونظراً للدور الذي يمكن أنْ تؤديه التجارة الخارجية في تنمية, وتطوير الاقتصاديات, وتحسين العلاقات فيما بين الدول, وذلك بتبادل السلع والخدمات فيما بينها, والسعي وراء تحقيق التوازن بين الخصومات والأصول.

وحيثُ إنَّ الاقتصاد الأردني من الاقتصاديات النامية, والتي تعتمد بشكل مباشر على المصادر الاقتصادية التقليدية, والمساعدات والمنح الخارجية الأمر الذي جعل الاقتصاد الأردني اقتصاداً ذو حساسية عالية للأزمات التي تحدث على المستويات المحلية والخارجية, وقد شهد انتكاسات اقتصادية كبرى نتيجة لتسارع وتيرة العولمة الاقتصادية التي أدت إلى إزالة قيود حركة التجارة الدولية, وإزالة العوائق التي تواجه رؤوس الأموال, والتدفقات المالية, وذلك بتحرير التجارة العالمية للوصول إلى التنمية الاقتصادية الحقيقية. ونظراً بأنَّ عمليات التجارة الخارجية الأردنية تُعدّ مرآه للوضع الاقتصادي للدولة, ومؤشراً على مستوى سلامة السياسة الاقتصادية, وكمؤشر للأداء الاقتصادي الكلي, وبالتالي فإنَّ نمو التجارة الخارجية للأردن يعتبر مؤشراً على لاستقرار السياسي والاقتصادي الذين يرتبطان بعلاقة طردية مع بعضهما البعض, وإنَّ اختلال الميزان التجاري يعتبر مؤشراً على فشل التجارة الخارجية, وأنَّ الوضع الاقتصادي العام غير مستقر, ومن هذا المنطلق فإنَّ هذه الدراسة تهتم ببحث أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن.

أولاً: مشكلة الدراسة

تأتي مشكلة هذه الدراسة انطلاقاً من أنَّه ومنذ ثمانينيات القرن الماضي الأردن يواجه عجزاً في ميزانه التجاري وأفرز هذا العجز اختلالات كبيرة في الاقتصاد, وساهمت هذه الاختلالات في ارتفاع أسعار الواردات, إلا أنَّ الأردن اتجه في تسعينيات القرن الماضي إلى توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية كاتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي, كذلك قام بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO), وبالرغم من ذلك بقي يعاني من العجز في الميزان التجاري وبقيت مؤشرات التنمية الاقتصادية في تراجع مستمر, ومن هنا فإنَّ مُشكلة هذه الدراسة جاءت لإيجاد معالجة اقتصادية لتأثير التجارة الخارجية على في الأردن (1990-2020), وعليه تمت صياغة مشكلة الدراسة بالأسئلة الآتية:

1- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية للتجارة الخارجية (المستوردات, الصادرات) على التنمية الاقتصادية في الأردن مقاساً بنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2020)؟
2- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية للتجارة الخارجية (المستوردات, الصادرات) على التنمية الاقتصادية في الأردن مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2020)؟
3- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية للتجارة الخارجية (المستوردات, الصادرات) على التنمية الاقتصادية في الأردن مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد خلال الفترة (1990-2020)؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة بما تقدمه من بحث للتجارة الخارجية للأردن منذ العام 1990-2020, وحيث شهدت هذه الفترة رسم سياسّات متُعدّدة للتجارة الخارجية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية, وعليه فإنَّ الدراسة تبحث مدى نجاح هذه السياسّات, ومدى انعكاسها على التنمية الاقتصادية, في ظل وجود تذبذب وعدم استقرار في مؤشرات التنمية الاقتصادية خصوصاً فيما يتعلق بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد, ومن جهة أخرى تفاقم عجز الميزان التجاري, وعليه يتم إثراء الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية, ومن خلال النتائج سيتم وضع مقترحات وتوصيات قد تساهم في زيادة مستوى الإدراك والوعي لدى صانعي التجارة الخارجية الأردنية التي قد تساعد في إعادة النظر في رسم التجارة الخارجية الأردنية وربط مخرجاتها بمؤشرات التنمية الاقتصادية الكلية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في قياس أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة الممتدة من (1990-2020) . كهدف رئيسي ويتفرع عنه الأهداف الفرعية الآتية:

1. قياس أثر التجارة الخارجية ممثلةً في: (المستوردات, الصادرات) على التنمية الاقتصادية في الأردن مقاساً بنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2020).
2. هل قياس أثر التجارة الخارجية ممثلةً في: (المستوردات, الصادرات) على التنمية الاقتصادية في الأردن مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2020).
3. قياس أثر التجارة الخارجية ممثلةً في: (المستوردات, الصادرات) على التنمية الاقتصادية في الأردن مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد خلال الفترة (1990-2020).

رابعاً: فرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة لاختبار الفرضيات الرئيسية التالية:

H_{01} لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) للتجارة الخارجية (المستوردات, الصادرات) على التنمية الاقتصادية في الأردن (مقاساً بنمو الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة (1990-2020). يتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

H_{01} لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05>\alpha$) للمستوردات على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1990-2020).

H_{02} لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05>\alpha$) للصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1990-2020).

H_{02} :لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) للتجارة الخارجية(المستوردات, الصادرات) على التنمية الاقتصادية في الأردن (مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة (1990-2020). ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

H_{012} :لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05>\alpha$) للمستوردات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1990-2020).

H_{023}:لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05>\alpha$) للصادرات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة(1990-2020)

H_{03} لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) للتجارة الخارجية (المستوردات, الصادرات) على التنمية الاقتصادية في الأردن (مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد) خلال الفترة (1990-2020). ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية :

H_{013} :لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05>\alpha$) للمستوردات على الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الأردن خلال الفترة (1990-2020).

H_{023}:لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05>\alpha$) للصادرات على الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الأردن خلال الفترة (1990-2020) .

خامساً: منهجية الدراسة

قامت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي, ومنهج الاقتصاد القياسي بالاعتماد على نموذج الانحدار المتُعدّد, وذلك للكشف فيما إذا كان هناك أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة الممتدة من (1990-2020), وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي Eviews 10 من أجل اختبار الفرضيات, ولتحقيق أهداف الدراسة, وللإجابة على أسئلتها واختبار فرضياتها فقد تم تقسيم الدراسة إلى قسمين يتناول الجزء الأول الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية, والجزء الثاني يتناول الإطار النظري المتعلق بموضوعي التجارة الخارجية التنمية الاقتصادية وذلك لتوضيح مفهوم وأهمية وأهداف ومحددات كلٌ منها, وتناول القسم الثاني الجانب العملي المتمثل بتحليل وقياس أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن.

القسم الأول: الدراسات السابقة والإطار النظري

الجزء الأول: الدراسات السابقة

1. **دراسة Roy (2020)** بحث تأثير سياسة التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الهند للفترة (1970-2018), استخدمت الدراسة تطبيق اختبار التكامل المشترك جوهانسن لقياس العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات, كما تم فحص ديناميكية المدى القصير بواسطة نموذج VECM, وتوصلت النتائج وجود أثر إيجابي لسياسة التجارة الخارجية لسنة 1991 في الهند على النمو الاقتصادي، ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه على المدى القصير بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي.
2. **دراسة Monayo(2019)** بحثت العلاقة السببية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي: أدلة من كينيا (1970-2017) استخدمت الدراسة نماذج السببية ARD وGranger لاختبار العلاقة والاتجاه السببية بين المتغيرات, وتوصلت النتائج وجود علاقة توازن طويلة المدى بين الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والانفتاح على التجارة والنمو الاقتصادي, كما أظهر التحليل أنَّ الواردات، والاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات والانفتاح على التجارة في تحديد النمو الاقتصادي على المدى الطويل في المدى القصير، وكانت الواردات مرتبطة إيجابياً بالنمو الاقتصادي كذلك الانفتاح على التجارة مهمًا ومرتبطًا سلبًا بالنمو الاقتصادي.

3. **دراسة Tah et al. (2019) (2019)** قاست العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا وذلك ببحث آثار التجارة الخارجية (الانفتاح الاقتصادي) على النمو الاقتصادي لجنوب إفريقيا, استخدمت الدراسة اختبار التكامل المشترك، واختبار الذاكرة الطويلة المشتركGonzalo-Granger، ونموذج تصحيح الخطأ, وتوصلت النتائج أنَّ التجارة الخارجية هي حافز مهم للنمو الاقتصادي في كل من الفترة القصيرة والطويلة المدى, كذلك بينت أيضًا أن رأس المال البشري والمادي يمثلان حافزامهمً للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.
4. **دراسة بهنام (2018)** هدفت التعرف على سياسة تنمية الصادرات وأثرها في النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة (1990- 2014)، وفيما إن كان لتنمية الصادرات آثار إيجابية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل كما أنَّ هذه الدراسة استخدمت المنهج القياسي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي، فضلاً عن استخدامها لأسلوب النظري والكمي في التحليل, وقد أظهرت نتائج الدراسة أنَّ الصادرات تُعدّ مؤشراً من مؤشرات النمو الاقتصادي, وأن لتنمية الصادرات أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
5. **دراسة Ozge and Beser (2017)** حللت العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي لدول الاتحاد الاقتصادي الأوروبي استخدمت الدراسة البيانات للفترة 1992-2015, تم إجراء اختبار التبعية المستعرضة والتجانس في الدراسة وتوصلت النتائج أنَّ هناك تبعية مقطعية بين السلاسل، كما تم تطبيق اختبار جذر الوحدة والسببية معا لأخذ بعين الاعتبار التبعية المقطعية, كما تم تحليل العلاقة بين المتغيرات بالاعتماد على اختبار السببية, وتوصلت النتائج إلى أنَّ هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى التصدير وعلاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى الاستيراد.
6. **دراسة أبو جامع (2016)** قاست أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين: 1995- 2014, استخدمت الدراسة المنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي, وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي للنمو في الواردات على النمو في النشاط الاقتصادي, كما بينت النتائج بأنَّ النمو في الصادرات لا يؤثر معنوياً على النشاط الاقتصادي, ووجود أثر إيجابي معنوي للواردات على الناتج المحلي الإجمالي للفرد .

الجزء الثاني: الإطار النظري

أولاً: التجارة الخارجية

تُعدّ التجارة الخارجية من أهم قنوات الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي, وبذلك تُعدّ بمثابة عنصراً أساسياً من عناصر التنمية, وكمصدر لدعم الاقتصاد الكلي للدولة, وهي بذلك تكون النتيجة النهائية للأنشطة الاقتصادية, فضلاً عن الدور البارز يمكن أن تؤديه في رفع مستوى الناتج المحلي, وزيادة معدلات الدخل القومي والاستهلاك والتكوين الرأسمالي وتوزيع الاستثمارات المتنوعة في الاقتصاد (عبد وعساف وأحمد, 2019).

والتجارة الخارجية من الأدوات الاقتصادية ذات الأهميّة البالغة, وذلك نظراً لدورها الفعال في تنشيط الاقتصاد في مختلف مجالاته, وقد برزت التجارة الدولية في المنطقة كنتيجة لدخول الاقتصاديات في العولمة, نظراً للدور الذي يمكن أن تؤديه التجارة الخارجية في تنمية وتطور الاقتصاديات, وتحسين العلاقات فيما بين الدول, من خلال تبادل السلع والخدمات, والسعي وراء تحقيق التوازن بين الخصومات والأصول (جويد, 2013).

وتشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول, كما أنه تسمح للدول التي تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها باستهلاك أكثر مما تقوم بإنتاجه من مواردها الخاصة, إضافة إلى أن التجارة الخارجية تسمح بتوسيع منافذ التوزيع لمنتجاتها (Lasary,2015).

1. مفهوم التجارة الخارجية:

تعرف التجارة الخارجية بأنَّها: "حقل من حقول الاقتصاد الذي يطبق نماذج الاقتصاد الجزئي للمساعدة في فهم الاقتصاد الدولي, كما تصف مسار نموذجي للعلاقات الاقتصادية بين المستهلكين وأصحاب المصانع والحكومة" (Suranovic,2012). ويشير مفهوم التجارة الخارجية إلى التبادلات التي تحصل بين الدول من سلع وأفراد ورؤوس أموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقيم في وحدات سياسية وجغرافية مختلفة (Marchand ,2008 : 156). وتعرف التجارة الخارجية بأنَّها: المعاملات التجارية التي تحدث بين الدول, والتي تحدث فيما بين وحدتين كل واحدة منها لها ميزتها النسبية, مما يحدث مزايا مختلفة في الأسعار يؤدي إلى اختلاف تكلفة الإنتاج بما يحفز التجارة بين الدولتين (شفيع, 2018: 2). وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنَّها المعاملات التجارية التي تحدث بين الدول بهدف تصدير واستيراد منتجات أو أموال أو أفراد, بحيث تتميز الصادرات من دولة ما بميزة نسبية تميزها عن الصناعة المحلية في دولة ما.

2. أهمية التجارة الخارجية:

تؤدي التجارة الخارجية دوراً هاماً في أغلب الاقتصاديات النامية والمتقدمة, حيث تعزز العلاقات بين الدول بما تقوم عليه من تشبيك وترابط يؤثر في مختلف أنشطتها الاقتصادية, كما تسهم في تقسيم التخصص على مستوى الدولة وعلى المستوى العالمي, فهنالك دول تتميز بوفرة مواردها الطبيعية تقوم بتصدير مواد خام إلى الدول الصناعية لتقوم بإنتاجها ومن ثم تصديرها إلى دول أخرى, ومن جهة أخرى تساعد التجارة الخارجية في توفير خيار أفضل للمستهلكين من خلال المنتجات الجديدة التي تتاح في جميع دول العالم. (Satnalika,2013).

وتبرز أهمية التجارة الخارجية من أنَّها تُعدّ مؤشراً هاماً على قدرة الدول الإنتاجية وكفاءتها, ومستوى تنافسيتها في السوق العالمية, وذلك نظراً لارتباطها بالإمكانيات المتاحة وقدرة الدولة على الاستيراد والتصدير, وذلك ينعكس على الأداء الاقتصادي الكلي للدولة, وعلى رصيدها من العملات الأجنبية (بريبي, 2017).

3. دو افع قيام التجارة الخارجية:

ترتبط دول العالم في الوقت الراهن ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً من خلال ممارسة عمليات التجارة الخارجية, وقد زاد هذا النوع من التجارة من توطيد العلاقات الاقتصادية والسياسية فيما بين الدول, وقد تزايد حجم التجارة الخارجية الدولية تبعاً لتخصص بعض الدول بإنتاج سلع تكاد تكون حصرية في بعض الأحيان, وفي أحيان أخرى تلعب المنافسة في الجودة والتكاليف دوراً كبيراً في التجارة الدولية, وقد انعكس ذلك على حركة رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات الإدارية, حيث أصبحت رؤوس الأموال أكثر تكاملاً مع السابق, حتى أصبحت التجارة الخارجية جزءاً من التكامل الاقتصادي للدولة (الكليدار, 2014).

وقد برزت الحاجة للتجارة الدولية انطلاقاً من أنَّ الاقتصاد يتعامل مع التوزيع الملائم والاستغلال الفعال للموارد النادرة, ومن هذا المنطلق تهتم التجارة الدولية بتخصيص الموارد الاقتصادية بين الدول, من خلال خطوط الإنتاج وبيعها في الأسواق التنافسية, مما يوفر فوائد الإنتاج الفعال كالجودة الأفضل والسعر الأقل لجميع الناس في العالم, وذلك نظراً لعدم وجود دول مكتفية ذاتياً بشكل تام (Vijayasri, 2013).

ثانياً: التنمية الاقتصادية

تكمن حاجة الدول النامية إلى السعي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية , انطلاقاً من أنَّ التنمية الاقتصادية تسهم في تسريع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة, حيث تُعدّ عملية الشراكة مع القطاع الحكومي وقطاع الأعمال للعمل بشكل جماعي من أجل إيجاد الظروف التي تحقق النمو الاقتصادي, وإيجاد فرص العمل, وتحسين معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بيرتلزمان وجوجا وميرفي, 2014).

إنَّ التنمية الاقتصادية تشير بمفهومها العام إلى عملية تؤثر في مختلف الجوانب الاقتصادية, فهي تؤثر في المستوى الفردي من خلال تحسين مستويات المهارة والكفاءة والإنتاجية والحرية والإبداع والاعتماد على الذات وتحمل المسؤولية وتحديدها, وتحسين الناتج المحلي الإجمالي, والحد من مشكلات الفقر والبطالة, كما أنَّها عملية يشترك فيها كل القطاعات وتسعى لإيجاد تحولات هيكلية في جميع الأطر الاقتصادية كالقطاعات الزراعية والصناعية والخدمية والاجتماعية (محمد ومحمد, 2020).

1. مفهوم التنمية الاقتصادية

اتجه مفكري الاقتصاد إلى تعريف التنمية الاقتصادية على وفقاً لعدد من المعايير, ومن أبرز هذه التعريفات, فقد عرفت التنمية الاقتصادية بأنها: "عملية تستخدم موارد الدولة الاقتصادية المتاحة من أجل الوصول إلى زيادات في الدخل القومي وتمون الزيادات أكبر من معدلات الزيادة السكانية وهو ما يجعل هناك زيادات في متوسط دخل الفرد الحقيقي. (عزال وعلوان ومكي, 2020). كذلك عرفت بأنَّها: عملية تشمل حدوث تغيرات تكنولوجية وتنظيمية وفنية داخل مؤسسات الدولة الإنتاجية الموجودة داخل الدولة تؤدي إلى حدوث زيادات في الناتج القومي تظهر في الشكل سلع وخدمات في مدة زمنية معينة قد تكون سنة (Nafziger, 2006). وعرفت بأنَّها: مجموعة من الإجراءات والتدابير والسياسّات التي تعتدها الدولة وتتمثل في تغيير تركيب وهيكل اقتصاد الدولة الوطني رغبة في الوصول إلى الزيادات سريعة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي خلال مدة زمنية معينة وتكون شاملة ومحققة استفادة للغالبية العظمى من المواطنين (عجمية وناصف, 2010). وعرفت أيضاً بأنها: مجموعة من المحاولات التي تستهدف بالأساس تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة وشكله مما يؤدي إلى تحسينات في الوضع النسبي لرأس مال الدولة بما يمكن من الاستفادة منه بأقصى درجة ممكنة (Omet, 2012).

2. أهمية التنمية الاقتصادية

تنبع أهمية التنمية الاقتصادية في أنَّهُ من خلالها تتحقق العديد من الأهداف التنموية المعتمدة على وجود إجراءات عملية واستراتيجية للوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المطلوب, وذلك من خلال التوجه نحو تحسين البيئة الداخلية للمجتمع والقطاع الاقتصادي المحلي للدولة, والاعتماد على الجهود الذاتية, والحرص على استغلال الموارد والإمكانات المعززة لدور الصناعة والزراعة والتجارة المحلية (الشريف, 2017).

كما تنطلق أهمية التنمية الاقتصادية بالنسبة للدولة من أنَّها تحقق للدولة الاستقلالية والابتعاد عن التبعية الاقتصادية بكافة أشكالها, وذلك من خلال تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي, وتوفير فرص العمل والقدرة على تحسين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي, وبالتالي تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع, ومن جهة أخرى فإن عملية التنمية الاقتصادية تعمل على توفير الخدمات والسلع لأفراد الدولة بالكمية والنوعية المناسبة والمطلوبة (عليمات, 2015).

3. أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية العديد من الأهداف ومن أبرز هذه الأهداف ما يأتي:

- **زيادة الدخل القومي:** وتُعدّ زيادة الدخل القومي الهدف الرئيسي من أهداف التنمية الاقتصادية, حيث تساهم في تطوير مستوى معيشة الأفراد, وتسهم في تعزيز البيئة الهيكلية للتجارة والصناعة, مما يساهم في علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحلي (الشريف, 2017).
- **استثمار الموارد الطبيعية:** وذلك من خلال مساهمة التنمية الاقتصادية في تعزيز وجود الاستثمارات المحلية والدولية للموارد الطبيعية الموجودة على أراضي الدول, وذلك عن طريق دعم البنية التحتية العامة, وتوفير الوسائل المناسبة التي تقدم الدعم للإنتاج والخدمات.
- **دعم رؤوس الأموال:** وذلك من خلال توفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال العامة التي تعاني ضعفاً وعجزاً بسبب قلة الادخار المرتبط بالاحتياطات المالية في البنك المركزي, والبنوك التجارية المشتملة على الأموال بصفتها العادية, أو الأوراق المالية المتنوعة كالسندات.
- **الاهتمام بالتبادل التجاري:** وذلك من خلال الاهتمام بتنمية التجارة الخارجية, وبمتابعة الصادرات والواردات التجارية المعتمدة على تعزيز التجارة بين الدول النامية والدول الأخرى, وخصوصاً تلك التي تشتري الصادرات بأسعار مقبولة, وتساعد على توفير الدعم للحاجات الأساسية للسكان.
- **إدارة الديون الخارجية:** وذلك من خلال متابعة المبالغ المالية المدينة على حكومات الدول النامية, والحرص على إيجاد الوسائل والطرق لسداد هذه الديون, مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي, وزيادة نفقات الإنتاج.

4. مؤشرات التنمية الاقتصادية:

أجمع الكتاب والباحثون الاقتصاديين على أنَّ هنالك عشرة مؤشرات يمكن من خلالها قياس التنمية الاقتصادية في دولة ما, وفيما يأتي إيجاز لهذه المؤشرات (Lacovoiu & Lipsey, 2014).

- **مؤشر الناتج المحلي الإجمالي:** ويعد مؤشر الناتج المحلي إحدى المؤشرات التقليدية التي يقاس من خلالها النمو الاقتصادي, والذي يعبر عن تقدم الدولة من الناحية الاقتصادية.
- **مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** ويشير إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي, وتُعدّ قيمة السلع والخدمات التي ينتجها الفرد في دولة ما مؤشراً يدل على أن الاقتصاد ينمو بشكل أفضل خلال قسمة مجمل الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.
- **مؤشر مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الصناعة, الزراعة, السياحة, التجارة الخارجية) في الناتج المحلي الإجمالي:** حيث تنبثق أهمية التنمية الاقتصادية من مدى مشاركة القطاعات المختلفة في التنمية الاقتصادية, ويعد دليل واضح على تحقيق التنمية الاقتصادية إذا تمت مشاركة جميع القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.
- **مؤشر نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:** وذلك من خلال قياس الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي, ويدل ارتفاع هذا المؤشر أنَّ التمويل للنشاطات التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية هو مؤشر جيد.

القسم: الثاني الجانب العملي

الجزء الأول: تحليل و اقع التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في الأردن (1990-2020)

1. تطور التجارة الخارجية في الأردن خلال الفترة (1990-2020).

إن الميزان التجاري الأردني مر بحالة من العجز غير المستقر, والذي بدأ بالتزايد من العام (1990) الذي بلغت فيه نسبة العجز (1113575-) ألف دينار أردني حتى عام (1996) والذي ارتفعت فيه نسبة العجز لتصل إلى (2003775-) أردني, أما في الأعوام التالية للعام (1996) أخذ مؤشر العجز ينخفض حيث بلغ في العام (2000) لتنخفض إلى (1573844), وقد بدأ العجز في الميزان التجاري بالتزايد من العام (2000) الذي بلغت فيه نسبة العجز (2178577-) لتصل في العام (2008) إلى (7579772-) وهي أعلى نسبة عجز شهدها التجارة الخارجية في الأردن منذ العام (1990), لتعود إلى الاستقرار في العام (2009) الذي بلغت فيه نسبة العجز في الميزان التجاري (650854-), يبين جدول أنَّه شهد العام(2010) ارتفاعاً ملموساً في العجز حيث بلغت فيه نسبة العجز (6773142-)لتصل في العام (2013) إلى (10861101-) وهي أعلى نسبة عجز شهدها التجارة الخارجية في الأردن منذ العام (1990), لتعود إلى الاستقرار في الأعوام التالية للعام (2013) إلا أنَّ هذه الفترة حافظت على نسب عجز عالية في التجارة الخارجية في الأردن. والجدول (1) الآتي يبين تطور حجم الصادرات والواردات الأردنية خلال الفترة (1990-2020).

جدول (1): تطور التجارة الخارجية الأردنية 1990-2020

السنة	الصادرات (الف دينار)	المستوردات (الف دينار)	الميزان التجاري
1990	612253.0	1725828.0	-1113575
1991	598627.0	1710463.0	-1111836
1992	633755.0	2214002.0	-1580247
1993	691281.0	2453625.0	-1762344
1994	793919.0	2362583.0	-1568664
1995	1004534.0	2590250.0	-1585716
1996	1039801.0	3043556.0	-2003775
1997	1067164.0	2908085.0	-1840921
1998	1046382.0	2714374.0	-1667992
1999	1051353.0	2635207.0	-1583854
2000	1080817.0	3259404.0	-2178577
2001	1352370.0	3453729.0	-2101359
2002	1556748.0	3599160.0	-2052402
2003	1675075.0	4072008.0	-2396933
2004	2306626.0	5799241.0	-3482625
2005	2570223.0	7442864.0	-4862651
2006	2929310.0	8187725.0	-5268405
2007	3183707.0	9722194.0	-6528407
2008	4431113.0	12060895.0	-7579772
2009	3579166.0	10107696.0	-6528530
2010	4216948.0	11050126.0	-6773142
2011	4805873.0	13440215.0	-8554378
2012	4749570.0	14733749.0	9983999
2013	4805234.0	15667344.0	-10861101
2014	5163029.0	16280189.0	-1111695
2015	4797583.0	14537182.0	-9741824
2016	4396513.0	13720374.0	-9324023

2017	4504224.0	14553717.0	-9969493
2018	4674706.0	14420027.0	-9745321
2019	4995685.0	13610951.0	-6201900
2020	5044000.4	12077000.8	-6438100

المصدر: البنك المركزي الأردني- البيانات الإحصائية - القطاع الخارجي- احصاءات التجارة الخارجية (1990-2020)

2. تطورنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن (1990-2020)

يبين جدول (2) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت أدنى نسبة (796.1) دينار أردني في العام (1990) وبدأت هذه النسبة بالتزايد التدريجي بالارتفاع حتى العام (1999) والذي بلغ فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (1219.5), أما في الأعوام (2000-2009) فقد شهدت هذه الفترة أيضاً تزايداً ملموساً في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ ففي العام (2009) معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2828.1), كما شهدت الفترة الممتدة من عام (2010-2020) تذبذباً ملموساً في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي, حيث انخفضت في الأعوام (2014-2017) عن المعدل السابق في السنوات (2010-2013) وقد بلغت أعلى نسبة (3048.6) في العام (2019) والجدول (2) الآتي يبين تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

جدول (2): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2020)

السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)	السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)	السنة	الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(%)
1990	796.1	2000	1235.0	2010	3069.2
1991	799.2	2001	1278.4	2011	3276.8
1992	939.3	2002	13.2.7	2012	3438.6
1993	972.7	2003	1382.2	2013	3652.6
1994	1052.8	2004	1512.3	2014	2889.3
1995	1105.7	2005	1630.8	2015	2786.6
1996	1120.5	2006	1980.8	2016	2840.3
1997	1140.1	2007	2119.8	2017	2569.4
1998	1213.5	2008	2665.5	2018	2985.1
1999	1219.5	2009	2828.1	2019	3048.6
				2020	3048.7

المصدر: البنك المركزي الأردني- البيانات الإحصائية (1990-2020).

3. معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن (1990-2020)

يبين جدول (3) معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت أدنى نسبة (3.36%) في العام (2016) وبلغت أعلى نسبة (29.88%) في العام (2008), ويبين جدول أيضاً انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في العام (2020) إلى (2.1%) وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى توقف القطاعات الإنتاجية عن العمل خلال العام 2020 بسبب جائحة كوفيد 19 والشكل (5) الآتي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

جدول (3): معدلات النمو المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1990-2020)

السنة	معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%)	السنة	معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%)	السنة	معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي(%)
1990	11.57	2000	3.82	2010	10.76
1991	7.18	2001	6.09	2011	9.0
1992	24.1	2002	6.76	2012	7.01
1993	7.42	2003	6.40	2013	8.67
1994	12.21	2004	11.92	2014	7.24
1995	8.18	2005	10.32	2015	5.19
1996	4.2	2006	19.61	2016	3.36
1997	4.59	2007	13.64	2017	3.86
1998	9.19	2008	29.88	2018	3.74
1999	2.8	2009	7.89	2019	4.30
				2020	2.10

المصدر: البنك المركزي الأردني- البيانات الإحصائية (1990-2020).

4. تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الأردن (1990-2020)

يبين جدول (4) تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الاردن حيث يتبين بأنَّ معدلات نمو الناتج المحلي للفرد حيث يظهر أن الناتج المحلي الإجمالي كان يمر في الفترة من 1990 – 2004 في نمو متباطئ وزيادة وتناقص ضئيل غير مستقر ليصل في العام 2004 إلى أعلى مستوى حيث بلغ الناتج المحلي للفرد الواحد (10360.5) دينار أردني, واستمرت الزيادة حتى العام 2014 والذي بلغ فيه معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (10115.0) دينار اردني إلى أنَّه في الأعوام 2015-2020 شهدت هذه الفترة عدم استقرار وتراجع في الناتج المحلي الإجمالي للفرد حيث بلغ في العام 2020 (7644.0) وبالرجوع للجدول أعلاه نجد أنَّ السنوات 2006- 2010 شهدت هذه الفترة أعلى معدلات للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد, أما الأعوام 2015-2020 فقد يعزى هذا التراجع إلى أزمة الربيع العربي والتي جلبت للأردن أعداد كبيرة من اللجوء الإنساني للأردن, كما شهد العام 2020 أزمة كوفيد19 والتي تركت تأثيراً مباشراً على الناتج المحلي للأفراد بسبب الحظر الشامل الذي فرضته الحكومة الأردنية وتقليص ساعات العمل. والشكل (6) الآتي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الأردن خلال الفترة 1990-2020.

جدول (4): الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الأردن خلال الفترة (1990-2020)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالدينار الأردني	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالدينار الأردني
1990	7453.4	2006	11166.3
1991	7196.6	2007	11423.8
1992	8073.6	2008	11460.8
1993	7997.3	2009	11423.8
1994	7998.6	2010	11130.0
1995	8163.1	2011	10820.5
1996	8079.9	2012	10520.2

1997	8148.0	2013	10272.4
1998	8229.9	2014	10115.0
1999	8362.1	2015	9970.6
2000	8562.6	2016	9867.5
2001	8894.9	2017	9841.5
2002	9185.5	2018	9853.9
2003	9362.5	2019	9906.1
2004	10360.5	2020	7644.0
2005	10776.8		

المصدر: البنك المركزي الأردني- البيانات الإحصائية (1990-2020).

الجزء الثاني: قياس أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن (1990-2020)

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر Nelson & Plosser (1982) دراستهما التي أكد فيها أنَّ معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أنَّ معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإنَّ تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر(Dickey-Fuller) وفيليبس بيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث إنَّ عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في جدول (5) إن المتغيرات غير مستقرة عند المستوى, باستثناء متغير نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقر حسب اختبار فيليبس بيرون عند المستوى, لذلك لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أقل من 5% لكلا الاختبارين ما عدا متغير الناتج المحلي للفرد الغير مستقر عند الفرق الأول وبالتالي تم اخذ الفرق الثاني وأصبح مستقر, وبالتالي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: عدم وجود جذر الوحدة إي أنَّ السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة .

جدول رقم (5): اختبار فيليبس بيرون (PP)واختبار ديكي فولر المطور(ADF)

المتغير		ADF prb.	PP prb.	النتيجة
EX الصادرات	المستوى	0.8863	0.9007	غير مستقرة
	الفرق الأول	0.0000	0.0000	مستقرة
GDP1 نمو الناتج المحلي الإجمالي	المستوى	0.4222	0.0032	مستقرة حسب PP
	الفرق الأول	0.0000	0.0000	مستقرة
GDP3 الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد	المستوى	0.5974	0.5851	غير مستقرة
	الفرق الأول	0.2935	0.2531	غيرمستقرة
	الفرق الثاني	0.0001	0.0001	مستقرة
	المستوى	0.8018	0.7757	غير مستقرة

GDP2 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	الفرق الأول	0.0012	.0012	مستقرة
IMP المستوردات	المستوى	0.7743	0.7658	غير مستقرة
	الفرق الأول	0.0080	0.0095	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

النموذج الأول: D(GDP1) = D(IMP) + D(EX)

حيث إنَّ:

D(GDP1): الفرق الأول لنمو الناتج المحلي الإجمالي

D(IMP): الفرق الأول للمستوردات

D(EX): الفرق الأول للصادرات

1- اختبار الارتباط الذاتي:

تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ويتضح من النتائج في جدول(6) ومن خلال قيمة الاحتمالية (0.0703) والتي كانت أكبر من 5% عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء, ورفض الفرضية البديلة بوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

جدول(6): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	4.263188	Prob. F(2,26)	0.0250
Obs*R-squared	5.309768	Prob. Chi-Square(2)	0.0703
Dependent Variable: RESID			
Method: Least Squares			
Sample: 1991 2020			
Included observations: 30			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

2- اختبار تجانس التباين للأخطاء

تم استخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey, حيث يتبين من النتائج في جدول رقم(7) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أكبر من 5% إلى تجانس التباين الأخطاء وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على: تجانس تباين الأخطاء, ورفض الفرضية البديلة التي تنص على: عدم تجانس التباين الأخطاء.

جدول(7): نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.990937	Prob. F(2,27)	0.3843
Obs*R-squared	2.051497	Prob. Chi-Square(2)	0.3585
Scaled explained SS	3.289168	Prob. Chi-Square(2)	0.1931

Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Sample: 1991 2020
Included observations: 30

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

نتائج اختبارفرضيات النموذج الأول:

فيما يأتي اختبار نتائج اختبار فرضيات النموذج الأول ذات العلاقة بالفرضية الرئيسية الأولى للدراسة والجدول (8) يبين نتائج نموذج الانحدار:

الجدول(8): نتائج تقدير نموذج الانحدار

Dependent Variable: D(GDP1)				
Method: Least Squares				
Sample (adjusted): 1991 2020				
Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IMP)	-6.36E-07	1.72E-06	-0.370447	0.7138
D(EX)	1.17E-05	4.89E-06	2.386622	0.0240
R-squared	0.287788	Mean dependent var		-0.315667
Adjusted R-squared	0.262352	S.D. dependent var		7.520250
S.E. of regression	6.458874	Akaike info criterion		6.633128
Sum squared resid	1168.077	Schwarz criterion		6.726541
Log likelihood	-97.49691	Hannan-Quinn criter.		6.663011

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

يبين الجدول (8) ما يلي:

1- أظهرت النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى المشتقة عن الفرضية الرئيسية الأولى عدم وجود تأثير معنوي للمستوردات على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1990-2020), حيث بلغت قيمة الاحتمالية 0.17 وهي أكبر من 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنَّه: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05>α) للمستوردات على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1990-2020), ورفض الفرضية البديلة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05>α) للمستوردات على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1990-2020). وقد اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة أبو جامع (2016) التي أظهرت نتائجها وجود أثر إيجابي للواردات على الناتج المحلي الإجمالي.

2- أظهرت النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى المشتقة عن الفرضية الرئيسية الأولى وجود تأثير معنوي للصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1990-2020) حيث بلغ قيمة معامل التأثير 1.17E-05, أي أنه مع ثبات العوامل

الأخرى فإنَّ 1% من التغير في الصادرات يؤدي إلى 1.17E-05 من التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1990-2020), وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنَّه: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α>0.05) للصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1990-2020), وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α>0.05) للصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1990-2020). وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة ابن لغيصم (2016) التي أظهرت نتائجها أنَّ الصادرات من النفط لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على الناتج المحلي الإجمالي.

كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إنَّ 28% من التغيرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1990-2020) تعود إلى كل من الصادرات والمستوردات وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسة الأولى التي تنص على أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) للتجارة الخارجية (المستوردات, الصادرات) على التنمية الاقتصادية في الأردن(مقاساً بنمو الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة (1990-2020), وقبول الفرضية البديلة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) للتجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن (مقاساً بنمو الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة (1990-2020).

النموذج الثاني: GDP2 = C + IMP + EX +U

حيث

GDP2 : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

IMP : المستوردات

EX : الصادرات

U : حد الخطأ

C : ثابت الانحدار

الاختبارات القبلية

1- اختبار الارتباط الذاتي

تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ويتضح من النتائج في جدول(9) ومن خلال قيمة الاحتمالية والتي كانت أكبر من 5% عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء, ورفض الفرضية البديلة بوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

جدول(9): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	2.258163	Prob. F(2,25)	0.1255
Obs*R-squared	4.590334	Prob. Chi-Square(2)	0.1007
Dependent Variable: RESID			
Method: Least Squares			
Sample: 1990 2020			

Included observations: 30

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

2- اختبارتجانس التباين للأخطاء:

تم استخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey, حيث يتبين من النتائج في جدول رقم(10), ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أكبر من 5% إلى تجانس التباين الأخطاء وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على: تجانس تباين الأخطاء, ورفض الفرضية البديلة التي تنص على: عدم تجانس التباين الأخطاء.

جدول(10): نتائج اختبارتجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	10.60784	Prob. F(2,27)	0.0004
Obs*R-squared	13.20049	Prob. Chi-Square(2)	0.0014
Scaled explained SS	12.12890	Prob. Chi-Square(2)	0.0023
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID^2			
Method: Least Squares			
Sample: 1990 2020			
Included observations: 30			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

3- نتائج اختبارفرضيات النموذج الثاني:

فيما يأتي اختبار نتائج اختبار فرضيات النموذج الثاني ذات العلاقة بالفرضية الرئيسية الثانية للدراسة, والجدول (11) يبين نتائج اختبار الانحدار المتُعدّد.

جدول(11): نتائج تقديرنموذج الانحدار

Dependent Variable: GDP2				
Method: Least Squares				
Sample: 1990 2020				
Included observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	578.6991	79.69941	7.261021	0.0000
IMP	2.35E-05	4.89E-05	0.481372	0.6341
EX	0.000448	0.000147	3.045562	0.0051
R-squared	0.944960	F-statistic		231.7746
Adjusted R-squared	0.940883	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

1- أظهرت النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى المشتقة عن الفرضية الرئيسية الثانية عدم وجود تأثير معنوي للمستوردات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1990-2020), حيث بلغت قيمة الاحتمالية 0.63 وهي أكبر من 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنَّه: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α>0.05) للمستوردات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1990-2020), ورفض الفرضية البديلة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى للمستوردات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1990-2020). وقد اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة بهنام (2018) التي توصلت أنَّ الصادرات لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

2- أظهرت النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية المشتقة عن الفرضية الرئيسية الثانية وجود تأثير معنوي للصادرات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة(1990-2020) حيث بلغ قيمة معامل التأثير 0.0004, أي أنَّه مع ثبات العوامل الأخرى فإنَّ 1% من التغير في الصادرات يؤدي إلى 0.0004 من التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1990-2020), وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α>0.05) للصادرات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1990-2020), وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α>0.05) للصادرات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1990-2020). وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة Roy (2020) والتي أظهرت نتائجها وجود علاقة بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي.

كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إنَّ 94 % من التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة(1990-2020) تعود إلى كل من الصادرات والمستوردات, وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على أنَّه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α≥0.05) للتجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن (مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة (1990-2020), وقبول الفرضية البديلة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) للتجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن (مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة (1990-2020).

النموذج الثالث: D(GDP3) = D(IMP) + D(EX)

حيث أن:

D(GDP3) : الفرق الأول للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد

D(IMP): الفرق الأول للمستوردات

D(EX): الفرق الأول للصادرات

1- اختبار الارتباط الذاتي:

تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ويتضح من النتائج في جدول(12) ومن خلال قيمة الاحتمالية والتي كانت أكبر من 5% عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء , ورفض الفرضية البديلة بوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء

جدول(12): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.435257	Prob. F(2,26)	0.6517
Obs*R-squared	0.881273	Prob. Chi-Square(2)	0.6436
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID			
Method: Least Squares			
Sample: 1991 2020			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

2- اختبار تجانس التباين للأخطاء:

تم استخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey, حيث يتبين من النتائج في جدول رقم (13) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أكبر من 5% إلى تجانس تباين الأخطاء وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على: تجانس تباين الأخطاء, ورفض الفرضية البديلة التي تنص على: عدم تجانس تباين الأخطاء.

جدول(13): نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.611282	Prob. F(2,27)	0.2182
Obs*R-squared	3.198832	Prob. Chi-Square(2)	0.2020
Scaled explained SS	9.493185	Prob. Chi-Square(2)	0.0087
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID^2			
Method: Least Squares			
Sample: 1991 2020			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

نتائج اختبار فرضيات النموذج الثالث:

فيما يأتي اختبار نتائج اختبار فرضيات النموذج الثالث ذات العلاقة بالفرضية الرئيسية الثالثة, والجدول (14) يبين نتائج اختبار الانحدار المتعدد.

جدول(14): نتائج تقدير نموذج الانحدار

Dependent Variable: D(GDP3)
Method: Least Squares
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IMP)	0.000290	0.000130	2.226407	0.0342
D(EX)	-0.000456	0.000371	-1.229731	0.2290
R-squared	0.166924	Mean dependent var		6.353333
Adjusted R-squared	0.137171	S.D. dependent var		527.5041
S.E. of regression	489.9911	Akaike info criterion		15.29099
Sum squared resid	6722555.	Schwarz criterion		15.38441

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

1- أظهرت النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى المشتقة عن الفرضية الرئيسية الثالثة وجود تأثير معنوي للمستوردات على الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الأردن خلال الفترة(1990-2020), حيث بلغت قيمة الاحتمالية 0.034 وهي أقل من 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05>α) للمستوردات على الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الأردن خلال الفترة(1990-2020), وقبول الفرضية البديلة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05>α) للمستوردات على الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الأردن خلال الفترة(1990-2020).

2- أظهرت النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية المشتقة عن الفرضية الرئيسية الثالثة عدم وجود تأثير معنوي للصادرات على الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الأردن خلال الفترة(1990-2020), حيث بلغت قيمة الاحتمالية 0.229 وهي أكبر من 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05>α) للصادرات على الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الأردن خلال الفترة(1990-2020), ورفض الفرضية البديلة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى للصادرات على الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الأردن خلال الفترة(1990-2020), وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة Temiz & etl (2017) إلى أن التجارة الخارجية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وتخصيص الموارد.

كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن 16% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الأردن خلال الفترة(1990-2020) تعود إلى كل من الصادرات والمستوردات وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسة الثالثة التي تنص على أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) للتجارة الخارجية (المستوردات, الصادرات) على التنمية الاقتصادية في الأردن(مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد) خلال الفترة (1990-2020), وقبول الفرضية البديلة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) للتجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن (مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد) خلال الفترة (1990-2020).

ومن خلال قيم معاملات التحديد في النماذج الثلاثة (0.16,0.94,0.28) يتم رفض الفرضية الرئيسية التي تنص على: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05≥α) للتجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة (1990-2020), وقبول الفرضية البديلة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05≥α) للتجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة (1990-2020).

التوصيات:

توصي الدراسة بما يأتي:

1. أن يتم العمل على منح المستثمرين في القطاعات الإنتاجية والتصديرية في الأردن مزايا تشجيعية من شأنها رفع مستوى الصادرات الوطنية وبما ينعكس إيجابياً بشكل أكبر على التنمية الاقتصادية.
2. تشجيع الصادرات الوطنية الأردنية من خلال تقديم الحكومة للدعم الكافي للصادرات.
3. تطوير هياكل إنتاجية تعتمد على أساس التنويع في الصادرات والاعتماد على الموارد الأوليّة في هيكل الصادرات.
4. العمل على تنويع الصادرات ومحاولة رفع مستوى القطاعات الإنتاجيّة من حيث الميزة النسبيّة والجودة لسد ما يمكن تلبيته من الطلب المحلي.
5. إجراء المزيد من الاتفاقيات التجاريّة فيما بين الأردن وبلدان يتقارب المستوى الاقتصادي فيها مع الاقتصاد الأردني.

لائحة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

1. ابن لغيصم, سعود (2016). أثر التجارة الخارجية في نمو وتطور الاقتصاد في المملكة العربية السعودية, دراسات: العلوم الإدارية, 43 (2): 895-906.
2. أبو جامع, جابر (2016). أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين: 1995- 2014, مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية), 30(9): 1848- 1876.
3. بريهي, فارس (2017). الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (1994-2014) دراسة تحليلية, مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, 101(23): 319-335.
4. بهنام, حنا (2018). سياسة تنمية الصادرات وأثرها في النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة (1990 – 2014), مجلة تنمية الرافدين, 38(122): 139-154.
5. بيرتلزمان, جوين وجوجا, سريان وميرفي, فريجس (2014). البنك الدولي والتنمية الاقتصادية المحلية, دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها.
6. جويد, رائد (2013). النظرية الحديثة في التجارة الدولية, مجلة الدراسات التاريخية والحضارية, 17(5): 121-137.
7. الحاج, طارق (1999). المالية العامة, عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
8. شفيع, فلاح(2018). التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية, بحث منشور على الرابط: http://www.alnoor.se/article.asp?id=33978
9. عجمية, محمد وناصف, علي (2010). التنمية الاقتصادية: بين النظرية والتطبيق: النظريات - الاستراتيجيات - التمويل – المشكلات, الاسكندرية, الدار الجامعية.
10. عزال, نصير وعلوان, فلاح ومكي, محمد (2020). السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة 2010-2017, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, 18(24): 50-75.

11. الكليدار, قصي(2014). تحليل قياسي اقتصادي لتطور التجارة الخارجية وأثرها على الدخل القومي في العراق (1950-2008), مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, 41(1): 23-50.

12. مطر, موسى (2011). التجارة الخارجية, عمان: دار صفا للنشر والتوزيع.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Marchand, Odhiambo (2008). The Role of International Trade in Lesotho's Economic Growth: A review. Journal of Oeconomica, 12(5): 211-226.
2. Nafziger, E (2006). Development Economics. Cambridge University Press, Cambridge
3. Omte, Nguyen (2012). Determinants Affecting Economic Growth: The Case of Viet Nam, International Journal Business and Economic, 3(1): 91-123.
4. Oskooee & Baek (2018) . Asymmetry cointegration and the J-curve: new evidence from Korean bilateral trade balance models with her 14 partners
5. Roy, Subrata (2020). Foreign trade policy and economic growth, Theoretical and Applied Economics 3(624): 107-126.
6. Satnalika Niraj (2013). 12 Reasons why Foreign Trade is necessary for the growth of an Economy, by link: http://www.greenworldinvestor.com/2013/02/05/12-reasons-why-foreign-trade-is-necessary-for-the-growth-of-an-economy/
7. Stojadinovic, Jovanovic (2016). Interfepender of international Trade and Investment Flows in the Post – Crises Period, Ekonimika Journal, 62 (2): 49-59.
8. Suranovic, S (2012) Policy And Theory of International Economics, Policy and Theory of International Economics, by link: http://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/
9. Tah, Kenneth & Levine, Alexa & Kylie, Wiggin & Iheanyi, Osondu (2019). Foreign trade and economic growth in South Africa, Asia-Pacific, Journal of Accounting & Economics, 10 (22): 163-179.
10. Temiz Dinc, Dilek & Gokmen, Aytac & Nakip, Mahir & Azari, Nayier (2017). The impact of foreign trade issues on economic growth in some developing countries including Iran and Turkey, Journal of Transnational Management, 3(1): 171-202.\
11. Vijayasri, G (2013). The Importance of International Trade in the World, International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research, 2(9): 111-119.

Received التسلم	Revised التعديل	Accepted القبول
2024-07-06	2024-07-20	2024-07-29

أثر القدرات الإبداعية للمراجع الداخلي في تحسين إدارة الموارد البيئية بالشركات الصناعية

دراسة ميدانية على عينة من الشركات العاملة بقطاع صناعة الاسمنت بالسودان (2024)

The Impact of the Creative Abilities of Internal Auditors on Enhancing Environmental Resource Management in Industrial Companies

A Field Study on a Sample of Companies Operating in the Cement Industry Sector in Sudan (2024)

د. ميناس إبراهيم الطاهر إبراهيم

أستاذ المحاسبة المساعد، كلية شرق النيل، السودان

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر القدرات الإبداعية للمراجع الداخلي بأبعادها (القدرات الشخصية، إنتاج الأفكار، المرونة الفكرية) في تحسين إدارة الموارد البيئية بالشركات الصناعية. تمثلت مشكلة الدراسة في أن شركات صناعة الاسمنت العاملة بالسودان تتعرض لضغوط متزايدة من الجهات التنظيمية والمجتمع لتقليل الأثر البيئي السلبي لأنشطتها، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والتحليل الإحصائي باستخدام (SPSS v.25)، وشمل مجتمع الدراسة المحاسبين والمراجعين بشركات الأسمنت (السلام، النيل، بربر) العاملة بالسودان، والذين بلغ عددهم 70 فردًا. تم اختيار العينة باستخدام طريقة الحصر الشامل، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات. خلصت الدراسة إلى وجود مستوى مرتفع لأبعاد القدرات الإبداعية للمراجع الداخلي، وجود اهتمام بإدارة الموارد البيئية بالشركات العاملة بقطاع الاسمنت بالسودان، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للقدرات الإبداعية للمراجع الداخلي مجتمعة في إدارة الموارد البيئية بالشركات العاملة بقطاع الاسمنت بالسودان. أوصت الدراسة بالاستمرار في دعم وتنمية القدرات الإبداعية للمراجعين الداخليين، وزيادة اهتمام الشركات بتطوير سياساتها البيئية من خلال تعزيز التقييمات الدورية للأثر البيئي وتكثيف البرامج التدريبية حول أهمية الحفاظ على البيئة، لتحسين إدارة الموارد البيئية بشكل مستدام. وضرورة تعزيز القدرات الإبداعية للمراجعين الداخليين عبر برامج تدريبية متقدمة، لتحسين إدارة الموارد البيئية بفعالية .

الكلمات المفتاحية: القدرات الإبداعية، المراجع الداخلي، إدارة الموارد البيئية، السودان.

Abstract

The study aimed to identify the impact of the creative abilities of internal auditors, with its dimensions (personal abilities, idea generation, cognitive flexibility), on improving environmental resource management in industrial companies. The study problem was that cement manufacturing companies in Sudan are facing increasing pressure from regulatory bodies and the community to reduce the negative environmental impact of their activities. The research utilized a descriptive-analytical approach and statistical analysis using SPSS v.25, and the study population included accountants and auditors in cement companies (Alsalam, Nile, Barbar) operating in Sudan, totaling 70 individuals. The sample was selected using the comprehensive enumeration method, and a questionnaire was used as a tool for data collection. The study concluded that there is a high level of the dimensions of the creative abilities of the internal auditor, an interest in environmental resource management in companies operating in the cement sector in Sudan, and a statistically significant impact of the combined creative abilities of the internal auditor on environmental resource management in companies operating in the cement sector in Sudan. The study recommended the continued support and development of the creative abilities of internal auditors and increasing the companies' interest in developing their environmental policies by enhancing periodic evaluations of environmental impact and intensifying training programs on the importance of environmental preservation, to improve sustainable environmental resource management. Additionally, it emphasized the necessity of enhancing the creative abilities of internal auditors through advanced training programs to effectively improve environmental resource management.

Key words: Creative Abilities, Internal Auditor, Environmental Resource Management, Sudan.

المقدمة:

تتسم بيئة الأعمال اليوم بالتعقيد والتغير السريع، مما يتطلب من الشركات تبني ممارسات مبتكرة ومتميزة للبقاء في المنافسة وتحقيق النمو المستدام، حيث يؤدي المراجع الداخلي دوراً حيوياً في تعزيز الفعالية والكفاءة التشغيلية للشركات من خلال قدراته الإبداعية ومهاراته التحليلية العميقة.

إن المراجع الداخلي لا يقتصر دوره على التأكد من الامتثال للقوانين واللوائح فقط، بل يمتد إلى تقديم رؤى مبتكرة تساعد في تحسين العمليات وتعزيز الأداء العام للشركة، حيث أن القدرات الإبداعية للمراجع الداخلي تشمل القدرة على التفكير النقدي، وتطوير الحلول المبتكرة للمشكلات المعقدة، وتحليل البيانات بشكل استباقي للكشف عن الفرص والمخاطر المحتملة، وهذه القدرات تساهم في تحقيق تحسينات مستدامة وتقديم قيمة مضافة حقيقية للشركة.

إدارة الموارد البيئية أصبحت أحد أهم العوامل التي تؤثر على استدامة الشركات وسمعتها في السوق. فالشركات في الوقت الحاضر تواجه ضغوطاً متزايدة للامتثال للمعايير البيئية وتبني ممارسات تحافظ على البيئة وتقلل من تأثيراتها السلبية، وإن إدارة الموارد البيئية تشمل تقييم الأثر البيئي، وتقليل استهلاك الموارد، وإدارة النفايات بفعالية، وتطوير استراتيجيات للتنمية المستدامة.

تلعب القدرات الإبداعية للمراجع الداخلي دوراً محورياً في إدارة الموارد البيئية، من خلال رؤيته الشاملة ونظرته الابتكارية، ويستطيع المراجع الداخلي تقديم توصيات فعالة لتحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل البصمة البيئية. بالإضافة إلى ذلك، يمكنه تحليل العمليات الصناعية لتحديد النقاط التي يمكن فيها تبني تقنيات صديقة للبيئة أو تحسين الإجراءات الحالية لتقليل الأثر البيئي، هذا الدور يعزز من قدرة الشركة على الامتثال للمتطلبات البيئية وتحقيق أهداف الاستدامة، مما ينعكس إيجابياً على سمعتها وأدائها المالي على المدى الطويل.

مشكلة الدراسة:

تتعرض شركات صناعة الاسمنت العاملة بالسودان لضغوط متزايدة من الجهات التنظيمية والمجتمع لتقليل الأثر البيئي السلبي لأنشطتها لتحقيق الامتثال البيئي وتبني ممارسات مستدامة ولعل القدرة على تحقيق تحسينات في إدارة الموارد البيئية تعتمد على وجود مراجعين داخليين يمتلكون قدرات إبداعية تمكنهم من تقديم حلول مبتكرة وتطبيق استراتيجيات فعالة لإدارة الموارد البيئية. بناءً على ما سبق يمكن طرح مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي: هل تؤثر القدرات الإبداعية للمراجع الداخلي في إدارة الموارد البيئية بشركات صناعة الأسمنت العاملة بالسودان؟

يتفرع عن هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية على النحو التالي:

1. ما أثر القدرات الشخصية للمراجع الداخلي في تحسين إدارة الموارد البيئية بشركات صناعة الأسمنت العاملة بالسودان؟
2. إلي أي مدى تؤثر قدرة المراجع الداخلي على إنتاج الأفكار في تحسين إدارة الموارد البيئية بشركات صناعة الأسمنت العاملة بالسودان؟
3. هل تؤثر المرونة الفكرية للمراجع الداخلي في تحسين إدارة الموارد البيئية بشركات صناعة الأسمنت العاملة بالسودان؟

أهمية الدراسة:

نبعت أهمية الدراسة من خلال:

1. الأهمية العلمية: تساهم الدراسة في إثراء المعرفة العلمية حول دور القدرات الإبداعية للمراجع الداخلي في تحسين إدارة الموارد البيئية، مما يضيف إلى الأدبيات الحالية حول الإدارة البيئية والمراجعة الداخلية.

2. الأهمية العملية: توفر الدراسة توصيات عملية لشركات الأسمنت السودانية حول كيفية تعزيز القدرات الإبداعية للمراجعين الداخليين، مما يساعد في تحسين استراتيجيات إدارة الموارد البيئية وتقليل الأثر البيئي السلبي، وبالتالي تحقيق الامتثال للمعايير البيئية وتعزيز الاستدامة.

أهداف الدراسة :

يتمحور الهدف العام للدراسة حول التعرف على أثر القدرات الإبداعية للمراجع الداخلي في تحسين إدارة الموارد البيئية لشركات الصناعية السودانية. ويتفرع عنه الأهداف الفرعية التالية :

1. تقييم أثر القدرات الشخصية للمراجع الداخلي في تحسين إدارة الموارد البيئية بشركات صناعة الأسمنت العاملة بالسودان.
2. بيان التأثير المحتمل لقدرة المراجع الداخلي على إنتاج الأفكار في تحسين إدارة الموارد البيئية بشركات صناعة الأسمنت العاملة بالسودان.
3. التعرف على أثر المرونة الفكرية للمراجع الداخلي في تحسين إدارة الموارد البيئية بشركات صناعة الأسمنت العاملة بالسودان.
4. تقديم توصيات عملية لشركات صناعة الأسمنت العاملة بالسودان حول كيفية تعزيز القدرات الإبداعية للمراجعين الداخليين لتحسين إدارة الموارد البيئية.

فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقدرات الابداعية للمراجع الداخلي في تحسين إدارة الموارد البيئية بشركات صناعة الأسمنت العاملة بالسودان. وتتفرع عنها الفرضيات الآتية:

1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقدرات الشخصية للمراجع الداخلي في تحسين إدارة الموارد البيئية بشركات صناعة الأسمنت العاملة بالسودان.
2. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لقدرة المراجع الداخلي على إنتاج الأفكار في تحسين إدارة الموارد البيئية بشركات صناعة الأسمنت العاملة بالسودان.
3. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمرونة الفكرية للمراجع الداخلي في تحسين إدارة الموارد البيئية بشركات صناعة الأسمنت العاملة بالسودان.

منهج الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استعانت الدراسة بالمنهج التاريخي.

مصادروأدوات جمع بيانات الدراسة:

تعتمد الدراسة على المصادر الأولية: وتستخدم الإستبانة لجمع البيانات، بالإضافة إلى المصادر الثانوية: الكتب، البحوث العلمية، الدراسات، التقارير، المجلات، الندوات والمؤتمرات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الحدود التالية:

1. الحدود المكانية: عينة من الشركات الصناعية السودانية العاملة بقطاع الاسمنت (السلام، النيل، بربر).
2. الحدود الزمانية: 2024/6/30-/1/3م، وهي تمثل فترة جمع بيانات الدراسة وإعدادها.
3. الحدود البَشَريَّة: المراجعين والمحاسبين بالشركات الصناعية السودانية العاملة بقطاع الاسمنت عينة الدراسة.

الدراسات السابقة:

دراسة التيرو ابوشنيبة، (2020): هدفت الدراسة إلي دراسة العلاقة بين توفر القدرات الإبداعية للمراجعين الداخليين، وجودة أدائهم المهني ، عند تنفيذ مهام المراجعة الداخلية، ولتحقيق هذا الهدف، تم أخذ آراء عينة من المراجعين الداخليين ، العاملين

بمدينة مصراته، وبلغت 103 مفردة، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، واعتمادها على أسلوب الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات اللازمة، توصلت الدراسة إلى توافر درجة عالية من القدرات الإبداعية للمراجعين الداخليين، وجود علاقة طردية بين قدرات المراجعين الداخليين الإبداعية -من خلال بعدي المرونة الذهني والحساسية للمشاكل - وجودة أدائهم المهني.

دراسة عبدالخالق وآخرون، (2020): هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع نظم الإدارة البيئية الحديثة بالمنظمات الحكومية وقطاع الاعمال في مصر عن طريق استطلاع آراء ووجهات نظر القيادات الإدارية في تلك المنظمات. اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي والاستقرائي، مجتمع الدراسة على جميع العاملين بشركة الكهرباء بشمال القاهرة والبالغ عددهم (12390) ما بين العاملين والقيادات حيث بلغ عدد المديرين (373). باستخدام أداه الاستبيان، خلصت نتائج الدراسة إلي وجود اهتمام عالي بتطبيق نظام الإدارة البيئية الحديثة بالشركة، يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية بين دور إدارة الموارد البشرية في تطبيق نظم الإدارة البيئية الحديثة لتحسين الأداء بقطاع الكهرباء دراسة ميدانية علي شركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء.

دراسة طاهروشعبان، (2021): هدفت الدراسة إلى التعرف على مفاهيم الإدارة البيئية ودورها في تحسين الاداء البيئي. كما هدفت أيضاً إلى التعرف على واقع حماية البيئة في إحدى المؤسسات الصناعية الجزائرية المطبقة لنظام الإدارة البيئية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تمثلت مجتمع الدراسة في شركة اسمنت عين التوتة، خلصت الدراسة إلي وجود اهتمام كبير بالإدارة البيئية بالشركة، واستطاعة مؤسسة اسمنت عين التوتة من خلال التطبيق والفهم الجيد للأيزو 14001 الذي يهدف إلى تحسين الأداء البيئي للمؤسسة من تحسين وضعها البيئي.

دراسة عامروطلحي، (2021): هدفت الدراسة إلي تشخيص الأبعاد الداخلية المتعلقة بإرساء نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية الجزائرية، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تكونت عينة الدراسة من الشركات الناشطة في (14) قطاعاً صناعياً بلغ حجمها (31) شركة، استخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، خلصت الدراسة إلي ضعف مستوى تطبيق الإدارة البيئية بالشركات الصناعية عينة الدراسة، كما بينت محدودية مقومات الادارة البيئية، ضعف مستول دمج البعد البيئي في نظام الإدارة، بساطة دوافع التوجه البيئي لمدراء المؤسسات، قلة المتطلبات التنظيمية والإدارية الخاصة بتفعيل نظام الإدارة البيئية.

دراسة مصطفى وآخرون، (2022): هدفت الدراسة إلي التعرف على العلاقة بين الإدارة البيئية ومنظومة تدوير المخلفات السلبة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. تمثل مجتمع الدراسة في العاملين بإدارات الإنتاج والمخازن والسلامة والصحة المهنية بالمصانع بمدينة العبور بالمناطق الصناعية البالغ عددهم (383) مفردة، تم اختيار عينة عشوائية، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، خلصت الدراسة إلي هنالك توافر بنسبة مرتفعة لأبعاد الإدارة البيئية بالشركات، وجود ارتباط قوي نظم الإدارة البيئية وتدوير المخلفات بالشركات.

دراسة غريب، (2022): هدفت الدراسة إلي تشجيع المؤسسات الصناعية الجزائرية على تطبيق نظام يساهم في تطور إنتاجها ويكسبها ميزة تنافسية ،معرفة مدى إلتزام المؤسسات الصناعية الجزائرية بتطبيق نظام إدارة البيئة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تمثل مجتمع الدراسة في العاملين الإداريين والتقنيين بشركة أنابيب بغرداية، البالغ عددهم (264) عامل، تم أخذ عينة مكونة من (169) مفردة، استخدمت الاستبانة كأداة، خلصت الدراسة إلي إن الاتجاه العام لآراء المبحوثين حول واقع الإدارة البيئية مرتفع، وأن مؤسسة أنابيب بغرداية لديها القابلية نحو تطبيق المتطلبات الأساسية اللازمة للإدارة البيئية.

دراسة حسين وخلاوي، (2023): هدفت الدراسة إلي التعرف على مهارات التفكير الإبداعي في عمل المدقق الداخلي وإمكانية مدققي الحسابات الداخليين في تعزيز المحتوى المعلومات من خلال استعمالهم لمهارات الإبداع في عملهم. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تمثل مجتمع الدراسة في المحاسبون والمدققون في جامعة واسط، تم أخذ عينة مكونة من (63) محاسباً ومدققاً من العاملين بالجامعة، استخدمت الاستبانة كأداة، خلصت إلي أن مهارات التفكير الإبداعي في عمل المدقق جاءت بمستوى مرتفع، ويسهم تطوير قدرات المدققين الداخليين في ترقية مهنة التدقيق وزيادة الجودة.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتبين من استعراض نتائج الدراسات السابقة أنها اتفقت مع الدراسة الحالية في المنهج المتبع وهو المنهج الوصفي التحليلي، ما عدا دراسة (عبدالخالق وآخرون، 2020)، وكذلك الأداة المستخدمة مع معظم الدراسات السابقة وهي الاستبانة ما عدا دراسة (طاهر وشعبان، 2021) ، واختلفت مع الدراسة الحالية في العينة، ومجتمع الدراسة، حيث عالجت الدراسات السابقة متغيرات غير متغيرات الدراسة الحالية، وعيناتها كانت تختلف عن عينة الدراسة الحالية، ويمكن الاستفادة من هذه الدراسات في تغذية الإطار النظري وكذلك اعداد أداة الدراسة وهي الاستبانة.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في كونها تسعى إلي الربط بين القدرات الإبداعية للمراجع الداخلي وإدارة الموارد البيئية بالشركات الصناعية وهو ما لم تتطرق له الدراسات السابقة.

أولاً: الإطار النظري:

1. القدرات الإبداعية للمراجع الداخلي

عرفها (الشرفاء وآخرون، 2013، ص42) بأنها تشمل القدرة على التفكير النقدي وتطوير حلول مبتكرة للمشكلات المعقدة، وتوظيف التحليل الاستباقي للكشف عن الفرص والمخاطر المحتملة، مما يعزز من تقديم قيمة مضافة حقيقية للشركة". كما عرفها (المولى وآخرون، 2013، ص209) بأنها تشير إلى المهارات والخصائص التي تمكنه من النظر إلى المشكلات بطرق جديدة وتطوير حلول فريدة تتجاوز الإجراءات التقليدية، مما يساهم في تحسين العمليات والابتكار داخل المنظمة. ويرى (أكريم، 2019، ص161) بأنها تتضمن الاستخدام الفعال للأفكار المبتكرة والأدوات التكنولوجية الحديثة لتحليل البيانات وتقييم العمليات بشكل يساهم في الكشف عن الفرص التحسينية وتقديم توصيات استراتيجية تعزز من الكفاءة والاستدامة".

إن القدرات الإبداعية للمراجع الداخلي ضرورية لتحسين الكفاءة التشغيلية، وتمكينه من تقديم حلول مبتكرة لتحسين العمليات وتقليل التكاليف. كما تساعد في التكيف مع التغيرات البيئية والتنظيمية، وتعزز الرقابة الداخلية والامتثال للمعايير، وتسهم في تعزيز الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، وتحقيق ميزة تنافسية في السوق. بالإضافة إلى تطوير المهارات والمعرفة داخل الشركة، وتحقيق الرؤية الاستراتيجية لتحقيق النمو المستدام والنجاح على المدى الطويل.

يشير (التير ابوشنيبة، 2020: ص336) إلي أن أبعاد القدرات الإبداعية للمراجع الداخلي تتمثل في الآتي:

أ. القدرات الشخصية للمراجع الداخلي: القدرة على استخدام المهارات الفردية مثل الاستقلالية في التفكير، والقدرة على التخطيط وإدارة الوقت بشكل فعال لتحقيق الأهداف المبتكرة.

ب. قدرة المراجع الداخلي على إنتاج الأفكار: يعتبر إنتاج الأفكار جزءاً أساسياً من القدرات الإبداعية للمراجع الداخلي، حيث تتضمن القدرة على إنتاج وتطوير أفكار جديدة ومبتكرة لحل المشكلات المعقدة داخل الشركة. ويتطلب ذلك تفعيل المهارات الإبداعية للتخطيط والابتكار لتحقيق الأهداف المحددة.

ج. المرونة الفكرية للمراجعة الداخلي: تعني القدرة على التكيف مع التغيرات والتحديات بطرق إبداعية. للمراجع الداخلي أن يكون لديه المرونة الفكرية لاستيعاب وفهم التحولات في البيئة التنظيمية والاقتصادية، وتطوير استراتيجيات جديدة ومبتكرة لمواجهة هذه التحديات.

2. إدارة الموارد البيئية

وفقاً لـ (العزاوي، 2007، ص43) هي عملية تخطيطية وتنفيذية تهدف إلى استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام وفعال، مع التركيز على الحفاظ على البيئة وتقليل الآثار البيئية الضارة. تشمل هذه العملية إدارة استخدام المياه، والطاقة، والمواد الخام بطرق تحافظ على التوازن البيئي وتدعم النمو الاقتصادي المستدام. يرى (المقدادي، 2016، ص39) بأنها تعني التخطيط والتنظيم لاستخدام الموارد الطبيعية والبيئية بشكل فعال وفي إطار مستدام، بهدف الحد من التلوث والإسراف في الموارد وتحقيق التوازن بين الاحتياجات الحالية والاحتياجات المستقبلية. كما يرى (عيسى، 2018، ص479) بأنها عملية شاملة تشمل التخطيط والتنفيذ والمراقبة لاستخدام الموارد الطبيعية والبيئية بطريقة تحافظ على البيئة وتدعم الاستدامة. تشمل هذه العملية تطبيق ممارسات صديقة للبيئة في الإنتاج والاستهلاك، والتعامل مع النفايات والمخلفات بشكل مستدام وفعال.

ذكر (كافي، 2016، 272) إن متطلبات تطبيق نظام الإدارة البيئية (EMS) حسب المواصفة ISO 14001 تتضمن وضع سياسة بيئية تعكس التزام المنظمة بالامتثال للتشريعات البيئية والتحسين المستمر، وتحديد الجوانب البيئية للأنشطة وتقييم تأثيراتها، ووضع أهداف بيئية قابلة للقياس مع خطط عمل لتحقيقها، كما يجب تنفيذ خطط العمل والتحكم في العمليات البيئية من خلال تدريب الموظفين ووضع ضوابط تشغيلية مناسبة، كما يشمل ذلك أيضًا الرصد والقياس الدوري للأداء البيئي، وإجراء مراجعات داخلية واتخاذ إجراءات تصحيحية عند الضرورة، وأخيراً تُختتم هذه الدورة بمراجعة دورية من الإدارة العليا لتقييم فعالية النظام وضمان استمرارية التحسين والتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

3. أثر القدرات الإبداعية للمراجع الداخلي في تحسين إدارة الموارد البيئية

تلعب القدرات الإبداعية للمراجع الداخلي بأبعادها دوراً حاسماً في تحسين إدارة الموارد البيئية بالشركات الصناعية على النحو التالي:

أ. القدرات الشخصية: المراجع الداخليون ذوو القدرات الشخصية القوية يكونون عادة مبادرين في تحديد المشكلات البيئية والبحث عن حلول فعالة لها. كما يمتلكون القدرة على قيادة فرق العمل نحو تطبيق ممارسات بيئية مستدامة وتشجيع الموظفين على اتخاذ خطوات إيجابية تجاه البيئة.(التير ابوشنيبة، 2020: ص337).

ب. إنتاج الأفكار: قدرة المراجع الداخلي على إنتاج وتطوير أفكار جديدة لتحسين استخدام الموارد البيئية، مثل تطبيق تقنيات جديدة للتدوير أو تحسين عمليات الإنتاج للحد من الانبعاثات، كما يسهم في تقديم توصيات فعالة من خلال القدرة على تحليل البيانات واستخلاص التوصيات الفعّالة التي تدعم الاستدامة البيئية وتحقيق الربحية المستدامة للشركة. (العريفي، 2020)

ج. المرونة الفكرية: المرونة الفكرية تساعد المراجع الداخلي على التكيف مع التغيرات البيئية والتنظيمية، وتطوير استراتيجيات جديدة لمواجهة التحديات البيئية المتغيرة. وتحسين قدرتهم على استخدام المرونة الفكرية في تطبيق الابتكارات البيئية، مثل تحسين عمليات الإنتاج للحد من النفايات أو تبني ممارسات استدامة جديدة.(مراد، 2022، ص53).

إن المراجع الداخلي يمكن أن يكون عنصراً فاعلاً في دفع الشركات الصناعية نحو إدارة موارد بيئية أكثر فعالية واستدامة، مما يسهم في تعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية للشركة في الوقت نفسه.

ثانياً: الدراسة الميدانية

1. الإجراءات المنهجية للدراسة

مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من العاملين (المحاسبين، والمراجعين) بشركات الأسمنت (السلام، النيل، بربر) العاملة بالسودان، البالغ عددهم (70) مفردة، تم اختيار عينة عن طريقة الحصر الشامل، تم توزيع الاستبانة على أفراد العينة، البالغ عددهم (70) مفردة، تم استرجاع (63) استبانة، بنسبة استرجاع بلغت (90.0%)، وهي عينة الدراسة الفعلية الخاضعة للتحليل. والجدول (1) يبين وصف أفراد عينة الدراسة المبحوثة.

جدول (1) وصف أفراد عينة الدراسة المبحوثة

الفئات العمرية	العدد	النسبة
30وأقل من 40سنة	29	46.0
40 وأقل من50سنة	21	33.3
50سنة فأكثر	13	20.6
المستوى التعليمي	**العدد**	**النسبة**
بكالوريوس	7	11.1
ماجستير	39	61.9
دكتوراه	17	27.0
الخبرة العملية	**العدد**	**النسبة**

5سنة فأقل	7	11.1
5وأقل من 10سنة	30	47.6
10وأقل من 15سنة	18	28.6
15سنة فأكثر	8	12.7

يلاحظ من الجدول (1) ما يلي:

أ. الفئات العمرية: تبين أن 46.0% من العينة تتراوح أعمارهم بين 30 وأقل من 40 سنة، مما يشير إلى أن العينة تشمل جيلًا نسبيًا شابًا. ومن المتوقع أن يكون لديهم مستوى عالٍ من الديناميكية والتكيف مع التغيرات في البيئة العملية.

ب. المستوى التعليمي: تشير النتائج إلى أن 61.9% من العينة حاصلون على درجة الماجستير، و27.0% حاصلون على الدكتوراه، مما يدل على أن معظم المبحوثين يتمتعون بمستوى تعليمي متقدم، الأمر الذي قد يعزز من قدراتهم على إدارة الموارد البيئية بشكل فعال وإبداعي.

ج. الخبرة العملية: تظهر النتائج أن 47.6% من العينة لديهم خبرة تتراوح بين 5 وأقل من 10 سنوات، و28.6% لديهم خبرة تتراوح بين 10 وأقل من 15 سنة. هذا يعني أن معظم المبحوثين لديهم خبرة متوسطة إلى طويلة الأجل، مما يمكن أن يعزز من قدرتهم على تقديم الحلول الإبداعية والاستراتيجيات لتحسين إدارة الموارد البيئية بالشركات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تفريغ وتحليل بيانات الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS Statistical Package for the Social Sciences) وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية: أدوات التحليل الإحصائي الوصفي الذي تستخدم فيه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بما يفيد في وصف عينة الدراسة واتجاهاتها. اختبار (ألفا كرونباخ) (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة. تحليل الانحدار: تم استخدام تحليل الانحدار لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة.

الثبات والصدق الإحصائي لأداة الدراسة

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لقياس الثبات والصدق الإحصائي حيث أن القيمة الإحصائية المقبولة له 60% وبالتالي فإن القيمة التي تزيد عنه هي قيمة جيدة جداً، وتلاحظ أن معامل الثبات الكلي بلغ (0.959). كذلك قيمة الصدق كانت مرتفعة لكل مجال حيث قيمة الصدق لجميع فقرات الاستبانة (0.979)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحثة إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

2. نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها:

يشتمل هذا الجزء على تحليل محاور الدراسة للتمكن من مناقشة فرضياتها من خلال استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لمجالات الدراسة النحو التالي:

المحور الأول: القدرات الابداعية للمراجع الداخلي

لمعرفة مستوى القدرات الابداعية للمراجع الداخلي بالشركة موضع الدراسة، حسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية والترتيب لمعرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات ومحاور القدرات الابداعية للمراجع الداخلي، كما مبينة بالجدول(2)

جدول (2) الإحصاء الوصفي لمو افقة المبحوثين حول أبعاد القدرات الإبداعية للمراجع الداخلي

فقرات القياس	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
القدرات الشخصية للمراجع الداخلي	3.85	0.53	77.08	3
قدرة المراجع الداخلي على إنتاج الأفكار	3.90	0.58	77.97	2
المرونة الفكرية للمراجع الداخلي	4.15	0.49	83.05	1

المتوسط العام	3.97	0.53	79.37	-

يشير الجدول (2) إلى تقييم المبحوثين لأبعاد القدرات الإبداعية للمراجع الداخلي، حيث يظهر أن "المرونة الفكرية للمراجع الداخلي" حصلت على أعلى تقييم بوسط حسابي 4.15 وانحراف معياري 0.49 وأهمية نسبية 83.05%، مما يعكس تقدير المبحوثين المرتفع لقدرة المراجع الداخلي على التكيف والتفاعل بمرونة مع مختلف المواقف. تليها "قدرة المراجع الداخلي على إنتاج الأفكار" بمتوسط حسابي 3.90 وانحراف معياري 0.58 وأهمية نسبية 77.97%، مما يشير إلى أهمية الابتكار والإبداع في تقديم حلول جديدة. بينما حصلت "القدرات الشخصية للمراجع الداخلي" على أدنى تقييم نسبي بوسط حسابي 3.85 وانحراف معياري 0.53 وأهمية نسبية 77.08%، مما يدل على أن المهارات الشخصية تحظى بتقدير ولكن أقل نسبياً من المرونة الفكرية والإبداع في إنتاج الأفكار. بلغ المتوسط العام لأبعاد القدرات الإبداعية للمراجع الداخلي 3.97 وانحراف معياري 0.53 وأهمية نسبية 79.37%، مما يعكس توافقاً إيجابياً عاماً على القدرات الإبداعية للمراجع الداخلي وتقدير المبحوثين لمختلف جوانبها مرتفع نسبياً، مع إعطاء الأولوية للمرونة الفكرية تليها القدرة على إنتاج الأفكار ثم القدرات الشخصية. تتفق هذه النتيجة مع دراسة كلاً من (التير وابوشنيبة، 2020)، ودراسة (حسين وخلاوي، 2023) التي أشارت إلي توافر درجة عالية من القدرات الإبداعية لدى المراجعين الداخليين.

يمكن عرض نتائج كل بعد على حدا كما يلي:

1. القدرات الشخصية للمراجع الداخلي

جدول (3) الإحصاء الوصفي لمو افقة المبحوثين حول محور القدرات الشخصية للمراجع الداخلي

فقرات القياس	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
ينجز المراجع الداخلي أعماله بأسلوب متطور	3.70	0.73	73.97	4
يمتلك المرجع الداخلي القدرة على التنبؤ بالمشكلات قبل حدوثها	3.92	0.41	78.41	1
يؤدي المراجع الداخلي مهامه بطريقة متفردة عن الآخرون في حل المشكلات	3.90	0.53	78.10	2
يستطيع المراجع الداخلي في الشركة العمل بكفاءة تحت ضغوط العمل	3.84	0.37	76.83	3
يسعى المراجع الداخلي في الشركة لتطوير مهاراته ومعارفه باستمرار.	3.90	0.61	78.10	2
المتوسط العام	3.85	0.53	77.08	

يشير الجدول (3) إلى تقييم المبحوثين للقدرات الشخصية للمراجع الداخلي، حصلت الفقرة (2) "يمتلك المرجع الداخلي القدرة على التنبؤ بالمشكلات قبل حدوثها" على أعلى تقييم بوسط حسابي 3.92 وانحراف معياري 0.41 وأهمية نسبية 78.41%، مما يعكس تقدير المبحوثين الكبير لقدرة المراجع الداخلي على التنبؤ بالمشكلات والوقاية منها. حصلت الفقرة رقم (1) "ينجز المراجع الداخلي أعماله بأسلوب متطور" على أدنى تقييم بوسط حسابي 3.70 وانحراف معياري 0.73 وأهمية نسبية 73.97%، مما يشير إلى أن استخدام الأساليب المتطورة يعتبر مهماً ولكنه أقل أهمية نسبياً من القدرات الأخرى. كما بلغ المتوسط العام للقدرات الشخصية للمراجع الداخلي 3.85 وانحراف معياري 0.53 وأهمية نسبية 77.08%، مما يعكس توافقاً إيجابياً عاماً على القدرات الشخصية للمراجع الداخلي، حيث يُقدر المبحوثون بشكل جيد كفاءته في التنبؤ بالمشكلات، حلها بطرق متفردة، العمل تحت الضغوط، والسعي المستمر لتطوير المهارات والمعارف.

2. قدرة المراجع الداخلي على إنتاج الأفكار

جدول (4) الإحصاء الوصفي لمو افقة المبحوثين حول محور قدرة المراجع الداخلي على إنتاج الأفكار

فقرات القياس	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
يتمتع المراجع الداخلي في الشركة بقدرة عالية على ابتكار حلول جديدة	4.05	0.46	80.95	1
يستطيع المراجع الداخلي في الشركة تقديم حلول مبتكرة للمشاكلات المعقدة	3.70	0.91	73.97	5
يمتلك المراجع الداخلي في الشركة تقديم أفكار غير تقليدية	4.00	0.44	80.00	2
يظهر المراجع الداخلي في الشركة قدرة على التكيف مع التغييرات	3.86	0.59	77.14	4
يتعلم المراجع الداخلي في الشركة من التجارب السابقة ويستخدمها لتوليد أفكار جديدة	3.89	0.51	77.78	3
	3.90	0.58	77.97	

يشير الجدول (4) إلى تقييم المبحوثين لقدرة المراجع الداخلي على إنتاج الأفكار، حيث حصلت الفقرة (1) "يتمتع المراجع الداخلي في الشركة بقدرة عالية على ابتكار حلول جديدة" على أعلى تقييم بوسط حسابي 4.05 وانحراف معياري 0.46 وأهمية نسبية 80.95%، مما يعكس تقدير المبحوثين المرتفع لقدرة المراجع الداخلي على الابتكار. أما الفقرة (2) "يستطيع المراجع الداخلي في الشركة تقديم حلول مبتكرة للمشاكلات المعقدة" فقد حصلت على أدنى تقييم بوسط حسابي 3.70 وانحراف معياري 0.91 وأهمية نسبية 73.97%، مما يشير إلى أن تقديم حلول مبتكرة للمشكلات المعقدة يُعتبر أقل تميزاً نسبياً. كما بلغ المتوسط العام لقدرة المراجع الداخلي على إنتاج الأفكار 3.90 وانحراف معياري 0.58 وأهمية نسبية 77.97%، مما يعكس توافقاً إيجابياً عاماً على قدرة المراجع الداخلي على إنتاج الأفكار وتقدير المبحوثين للإبداع والابتكار في العمل.

3. المرونة الفكرية للمراجع الداخلي

جدول (5) الإحصاء الوصفي لمو افقة المبحوثين حول محور المرونة الفكرية للمراجع الداخلي

فقرات القياس	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
يظهر المراجع الداخلي في الشركة مرونة في التعامل مع مهام متعددة ومتنوعة في نفس الوقت	4.13	0.34	82.54	3
يتقبل المراجع الداخلي في الشركة الأفكار الجديدة المخالفة لآرائه	4.05	0.55	80.95	5
يظهر المراجع الداخلي في الشركة مرونة في التعاون والتفاعل مع الزملاء لتحقيق الأهداف المشتركة.	4.11	0.70	82.22	4
للمراجع الداخلي قابلية على تغيير أفكاره المختلفة بما يواكب التطورات الحديثة	4.17	0.38	83.49	2
يمتلك المراجع الداخلي القدرة على إقناع الإدارة بضرورة إحداث تغييرات لمواكبة المستجدات	4.30	0.46	86.03	1
المتوسط العام	4.15	0.49	83.05	

يشير الجدول (5) إلى تقييم المبحوثين للمرونة الفكرية للمراجع الداخلي، حيث حصلت الفقرة (5) "يمتلك المراجع الداخلي القدرة على إقناع الإدارة بضرورة إحداث تغييرات لمواكبة المستجدات" على أعلى تقييم بمتوسط حسابي 4.30 وانحراف معياري 0.46 وأهمية نسبية 86.03%، مما يعكس تقدير المبحوثين الكبير لقدرة المراجع الداخلي على التأثير في الإدارة والتكيف مع التغييرات. كما حصلت الفقرة (2) "يتقبل المراجع الداخلي في الشركة الأفكار الجديدة المخالفة لآرائه" على أدنى تقييم بمتوسط

حسابي 4.05 وانحراف معياري 0.55 وأهمية نسبية 80.95%، مما يشير إلى أن تقبل الأفكار المخالفة يعتبر مهماً لكن أقل من بقية القدرات. كما بلغت المتوسط العام للمرونة الفكرية للمراجع الداخلي 4.15 وانحراف معياري 0.49 وأهمية نسبية 83.05%، مما يعكس توافقاً إيجابياً عاماً على مرونة المراجع الداخلي وقدرته على التكيف مع متطلبات العمل المتغيرة، وتقدير المبحوثين لقدراته في التفاعل مع الزملاء والتعامل مع المهام المتنوعة وإقناع الإدارة.

المحور الثاني: إدارة الموارد البيئية:

لمعرفة مستوى إدارة الموارد البيئية بالشركات موضع الدراسة، حسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية والترتيب لمعرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات إدارة الموارد البيئية، كما مبينة بالجدول(6).

جدول (6) الإحصاء الوصفي لمو افقة المبحوثين حول المتغير التابع إدارة الموارد البيئية

فقرات القياس	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
تتبع الشركة سياسة بيئية محددة.	3.68	0.80	73.65	7
تقوم الشركة بإجراء تقييمات دورية للأثر البيئي لأنشطتها.	3.98	0.89	79.68	2
توفر الشركة برامج تدريبية لموظفيها حول أهمية الحفاظ على البيئة.	3.73	0.81	74.60	6
تدير الشركة النفايات الصناعية الناتجة عن عملياتها بفعالية.	3.90	0.84	78.10	3
تتبنى الشركة ممارسات لتحسين كفاءة استخدام الطاقة.	3.67	0.80	73.33	8
تتبع الشركة إجراءات لترشيد استهلاك المياه.	3.78	0.73	75.56	5
تلتزم الشركة باللوائح البيئية المحلية والدولية.	3.86	0.86	77.14	4
تقوم الشركة باتخاذ إجراءات لتقليل الانبعاثات الضارة بالبيئة.	3.73	0.68	74.60	6
تشارك الشركة في مبادرات مجتمعية تهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية.	4.00	0.44	80.00	1
تسعى الشركة إلى تبني ممارسات تطوير مستدامة في عملياتها الإنتاجية.	3.86	0.59	77.14	4
المتوسط العام	3.82	0.74	76.38	-

يشير الجدول (6) إلى تقييم المبحوثين لممارسات الشركة في إدارة الموارد البيئية، حيث حصلت الفقرة (9) "تشارك الشركة في مبادرات مجتمعية تهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية" على أعلى تقييم بمتوسط حسابي 4.00 وانحراف معياري 0.44 وأهمية نسبية 80.00%، مما يعكس التقدير الكبير للمبادرات المجتمعية التي تقوم بها الشركة لتعزيز الاستدامة البيئية. تليها الفقرة (2) "تقوم الشركة بإجراء تقييمات دورية للأثر البيئي لأنشطتها" بمتوسط حسابي 3.98 وانحراف معياري 0.89 وأهمية نسبية 79.68%، مما يشير إلى أهمية التقييمات الدورية للأثر البيئي في نظر المبحوثين. كما حصلت الفقرة (5) "تتبنى الشركة ممارسات لتحسين كفاءة استخدام الطاقة" على أدنى تقييم بمتوسط حسابي 3.67 وانحراف معياري 0.80 وأهمية نسبية 73.33%، مما يشير إلى أن تحسين كفاءة استخدام الطاقة يُعتبر أقل أهمية نسبياً بين الفقرات الأخرى. كما بلغ المتوسط العام لإدارة الموارد البيئية 3.82 وانحراف معياري 0.74 وأهمية نسبية 76.38%، مما يعكس توافقاً إيجابياً عاماً على إدارة الشركة للموارد البيئية وتقدير المبحوثين لجهودها في مختلف الجوانب مرتفع نسبياً، مع التركيز على المبادرات المجتمعية والتقييمات الدورية للأثر البيئي. تتفق هذه النتيجة مع دراسة كلاً من (عبدالخالق وآخرون، 2020)، ودراسة (طاهر وشعبان، 2021)، ودراسة (مصطفى وآخرون، 2022)، ودراسة (غريب، 2022) التي أكدت وجود اهتمام بالإدارة البيئية بالشركات، وتتعارض مع دراسة (عامر وطلحي، وطلحي، 2021)، التي أشارت إلى ضعف مستوى تطبيق الإدارة البيئية بالشركات.

3. اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار الفرضيات تم استخدام توفيقات لنماذج الانحدار المتعدد حيث المتغير المستقل القدرات الابداعية للمراجع الداخلي بأبعاده (القدرات الشخصية، إنتاج الأفكار، المرونة الفكرية)، والمتغير التابع: إدارة الموارد البيئية ولغرض التحقق من وجود أثر لكل متغير مستقل على المتغير التابع، على النحو التالي.

الفرضية الرئيسية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقدرات الابداعية للمراجع الداخلي مجتمعة في إدارة الموارد البيئية بالشركات.

لاختبار هذه الفرضية أجري تحليل الانحدار المتعدد للتأكد من صلاحية النموذج من خلال قياس أثر أبعاد القدرات الابداعية للمراجع الداخلي مجتمعة في إدارة الموارد البيئية بالشركات، كما مبين بالجدول (7)

جدول (7) أثر أبعاد القدرات الابداعية للمراجع الداخلي مجتمعة في إدارة الموارد البيئية

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية sig
المتغير الثابت	2.273	15.840	0.000
القدرات الابداعية للمراجع الداخلي	.444	11.985	0.000
معامل الارتباط = .838[a]		معامل التحديد = .702	
قيمة الاختبار F = 143.631		القيمة الاحتمالية = 0.000	

تشير نتائج جدول (7) إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للقدرات الإبداعية للمراجع الداخلي على إدارة الموارد البيئية في الشركات. ويظهر ذلك من معامل الانحدار للقدرات الإبداعية الذي بلغ 0.444 مع قيمة اختبار T تساوي 11.985 والقيمة الاحتمالية0.000 (sig) ، مما يدل على تأثير إيجابي وكبير ودال إحصائياً .(p < 0.05) كما أن معامل الارتباط 0.838 يشير إلى وجود علاقة قوية بين القدرات الإبداعية وإدارة الموارد البيئية، ومعامل التحديد 0.702 يعني أن 70.2% من التباين في إدارة الموارد البيئية يمكن تفسيره من خلال القدرات الإبداعية. واختبار F بقيمة 143.631 والقيمة الاحتمالية 0.000 يؤكد دلالة النموذج ككل. بناءً على هذه النتائج، يتضح أن القدرات الإبداعية للمراجع الداخلي تؤثر بشكل كبير ومهم على إدارة الموارد البيئية في الشركات، مما يدعم الفرضية الرئيسية.

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقدرات الشخصية للمراجع الداخلي في إدارة الموارد البيئية بالشركات

لاختبار هذه الفرضية أجري تحليل الانحدار البسيط لقياس تأثير القدرات الشخصية للمراجع الداخلي في إدارة الموارد البيئية بالشركات ، كما مبين بالجدول (8)

جدول (8) أثر القدرات الشخصية للمراجع الداخلي في إدارة الموارد البيئية

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية sig
المتغير الثابت	2.844	13.356	0.000
القدرات الشخصية للمراجع الداخلي	.264	4.811	0.000
معامل الارتباط = .524[a]		معامل التحديد = .275	
قيمة الاختبار F = 23.149		القيمة الاحتمالية = 0.000	

يشير الجدول (8) إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للقدرات الشخصية للمراجع الداخلي على إدارة الموارد البيئية في الشركات. يظهر من معامل الانحدار للقدرات الشخصية الذي بلغ 0.264 مع قيمة اختبار T تساوي 4.811 والقيمة الاحتمالية (sig) 0.000، مما يشير إلى تأثير إيجابي وكبير ودال إحصائياً .(p < 0.05) كما أن معامل الارتباط 0.524 يدل على وجود علاقة متوسطة القوة بين القدرات الشخصية وإدارة الموارد البيئية، ومعامل التحديد 0.275 يوضح أن 27.5% من التباين في إدارة الموارد البيئية

يمكن تفسيره من خلال القدرات الشخصية. كما بلغت قيمة اختبار F (23.149) والقيمة الاحتمالية 0.000 يؤكد دلالة النموذج ككل. بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج بأن القدرات الشخصية للمراجع الداخلي تؤثر في إدارة الموارد البيئية بالشركات.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لقدرة المراجع الداخلي على إنتاج الأفكار في إدارة الموارد البيئية بالشركات

لاختبار هذه الفرضية أجري تحليل الانحدار البسيط لقياس تأثير قدرة المراجع الداخلي على إنتاج الأفكار في إدارة الموارد البيئية بالشركات، كما مبين بالجدول (9).

جدول (9) أثر قدرة المراجع الداخلي على إنتاج الأفكار في إدارة الموارد البيئية

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية sig
المتغير الثابت	1.835	8.661	0.000
قدرة المراجع الداخلي على إنتاج الأفكار	.540	9.882	0.000
معامل الارتباط = .785[a]		معامل التحديد = .616	
قيمة الاختبار F = 97.657		القيمة الاحتمالية = 0.000	

يشير الجدول (9) إلي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لقدرة المراجع الداخلي على إنتاج الأفكار في إدارة الموارد البيئية بالشركات، حيث كان لقدرة المراجع الداخلي على إنتاج الأفكار قيمة معامل انحدار 0.540 وقيمة اختبار T تبلغ 9.882، مما يشير إلى أن لهذا المتغير تأثيراً إيجابياً قوياً على إدارة الموارد البيئية بالشركات، وبدلالة إحصائية .($p < 0.05$)، كما أن معامل الارتباط (R) كان بقيمة 0.785، مما يعكس وجود علاقة قوية بين قدرة المراجع الداخلي على إنتاج الأفكار وإدارة الموارد البيئية في الشركات. كما أن معامل التحديد (R^2) بلغ 0.616، مما يعني أن 61.6% من التغيرات في إدارة الموارد البيئية يمكن تفسيره بواسطة قدرة المراجع الداخلي على إنتاج الأفكار. كما أن اختبار F الذي أظهر قيمة 97.657 مع قيمة الاحتمالية (sig) تساوي 0.000 يؤكد أيضًا دلالة النموذج ككل، ويدعم وجود تأثير لقدرة المراجع الداخلي على إنتاج الأفكار في إدارة الموارد البيئية بالشركات.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمرونة الفكرية للمراجع الداخلي في إدارة الموارد البيئية بالشركات

لاختبار هذه الفرضية أجري تحليل الانحدار البسيط لقياس تأثير المرونة الفكرية للمراجع الداخلي في إدارة الموارد البيئية بالشركات، كما مبين بالجدول (10).

جدول (10) أثر المرونة الفكرية للمراجع الداخلي في إدارة الموارد البيئية

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية sig
المتغير الثابت	2.140	11.771	0.000
المرونة الفكرية للمراجع الداخلي	.527	11.228	0.000
معامل الارتباط = .821[a]		معامل التحديد = .674	
قيمة الاختبار F = 126.066		القيمة الاحتمالية = 0.000	

يشير الجدول (10) إلي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمرونة الفكرية للمراجع الداخلي في إدارة الموارد البيئية بالشركات، حيث كان للمرونة الفكرية للمراجع الداخلي قيمة معامل انحدار تبلغ 0.527 وقيمة اختبار T تبلغ 11.228، مما يشير إلى أن لهذا المتغير تأثيراً إيجابياً قوياً على إدارة الموارد البيئية بالشركات، وبدلالة إحصائية عالية.($p < 0.05$) ، كما أن معامل الارتباط (R) كان 0.821، مما يعكس وجود علاقة قوية بين المرونة الفكرية للمراجع الداخلي وإدارة الموارد البيئية في الشركات. كما أن معامل

التحديد (R^2) بلغ 0.674، مما يعني أن 67.4% من التغيرات في إدارة الموارد البيئية يمكن تفسيره بواسطة المرونة الفكرية للمراجع الداخلي. كما أن اختبار F أظهر قيمة 126.066 مع قيمة الاحتمالية (sig) تساوي 0.000 يؤكد دلالة النموذج بشكل كبير، مما يدعم وجود تأثير للمرونة الفكرية للمراجع الداخلي في إدارة الموارد البيئية بالشركات.

ثالثاً: النتائج والتوصيات:

1. النتائج:

يمكن تلخيص أهم الإستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة بما يأتي:

أ. وجود مستوى مرتفع لأبعاد القدرات الإبداعية للمراجع الداخلي، حيث جاء بأهمية نسبية 79.37% مما يدل على تتمتع المراجعين الداخلين بقدرات عالية تساعد الشركات في تعزيز فعالية واستدامة ممارساتها البيئية.

ب. وجود اهتمام بإدارة الموارد البيئية بالشركات العاملة بقطاع الاسمنت بالسودان، حيث جاء بأهمية نسبية 76.38%. مما يظهر التزامها بممارسات الاستدامة والحفاظ على البيئة في أنشطته.

ج. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للقدرات الإبداعية للمراجع الداخلي مجتمعة في إدارة الموارد البيئية بالشركات العاملة بقطاع الاسمنت بالسودان، حيث يفسر 70.2% من التغيرات في إدارة الموارد البيئية. مما يدل على أن القدرات تلعب دورًا هامًا ومعنويًا في تحسين وإدارة الموارد البيئية داخل الشركات.

د. أكدت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للقدرات الشخصية للمراجع الداخلي على إدارة الموارد البيئية بالشركات العاملة بقطاع الاسمنت بالسودان، حيث يفسر 27.5% من التغيرات في إدارة الموارد البيئية. مما يدل على أن القدرات الشخصية تسهم في تحسين وإدارة الموارد البيئية داخل الشركات

هـ. بينت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقدرة المراجع الداخلي على إنتاج الأفكار على إدارة الموارد البيئية بالشركات العاملة بقطاع الاسمنت بالسودان، حيث يفسر 78.5% من التغيرات في إدارة الموارد البيئية. مما يدل على أن المراجع الداخلي الذي يتمتع بقدرة كبيرة على إنتاج الأفكار يمكن أن يؤدي دوراً فعالاً في تطوير استراتيجيات جديدة ومبتكرة للتعامل مع التحديات البيئية وتحسين أداء الشركة في مجال إدارة الموارد البيئية

و. أكدت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمرونة الفكرية للمراجع الداخلي في إدارة الموارد البيئية بالشركات العاملة بقطاع الاسمنت بالسودان، حيث يفسر 67.4% من التغيرات في إدارة الموارد البيئية. مما يدل على أن المرونة الفكرية للمراجع الداخلي تساهم في تحسين استجابة الشركة للتحديات البيئية وفي تطوير حلول مبتكرة للمشاكل البيئية المعقدة.

2. التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة توصي الباحثة بالآتي:

أ. الاستمرار في دعم وتنمية القدرات الإبداعية للمراجعين الداخليين، من خلال توفير بيئة عمل محفزة وتقديم برامج تدريبية متخصصة لتعزيز الابتكار والمرونة الفكرية، مما يسهم في تحسين إدارة الموارد البيئية بشكل فعّال.

ب. زيادة اهتمام الشركات بتطوير سياساتها البيئية من خلال تعزيز التقييمات الدورية للأثر البيئي وتكثيف البرامج التدريبية حول أهمية الحفاظ على البيئة، لتحسين إدارة الموارد البيئية بشكل مستدام.

ج. تعزيز القدرات الإبداعية للمراجعين الداخليين عبر برامج تدريبية متقدمة، لتحسين إدارة الموارد البيئية بفعالية.

د. تطوير القدرات الشخصية للمراجعين الداخليين في مجال إدارة الموارد البيئية لتعزيز دورهم في تحقيق الاستدامة البيئية بالشركات.

هـ. تعزيز بيئة العمل التي تشجع على التفكير النقدي وتبادل الأفكار حول الاستدامة البيئية، مما يسهم في تحسين الأداء البيئي وتحقيق الأهداف المستدامة للشركات.

و. تشجيع المراجعين الداخليين على تقديم الحلول الإبداعية والمبتكرة للتحديات البيئية، من خلال إدماج مبادئ الاستدامة في استراتيجيات الشركة وتحفيز الموظفين على المشاركة الفعالة في جهود الحفاظ على البيئة.

لائحة المراجع

1. التير، أ. م.، وأبوشيبة، إ. ع. (2020). العلاقة بين توفر القدرات الإبداعية للمراجعين الداخليين وجودة أدائهم المهني. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، .(15)
2. الشرفاء، أ.، وآخرون. (2013). التأهيل العلمي والعملي للمراجعين الداخليين في ظل أنظمة المحاسبة الإلكترونية: دراسة تطبيقية على المصارف السعودية. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، (9)، 42.
3. العريفي، إ. (2020). دور المراجعة البيئية في دعم تقارير التنمية المستدامة في الشركات الصناعية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين. في المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة، الأهداف العالمية للتنمية المستدامة – الدول النامية بين تداعيات الواقع وتحديات المستقبل. جامعة المرقب، الخمس، ليبيا.
4. العزاوي، ن.، والنقار، ع. ح. (2007). إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات .ISO 14000 عمان: دار المسيرة.
5. المقدادي، ك. (2016). حماية البيئة البحرية. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
6. أكريم، ح. م. م. (2019). تطوير دور المراجع الداخلي بالقطاع المصرفي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة ميدانية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 10(1)، 161.
7. بن طاهر، م. ل.، وشعبان، ر. (2021). الإدارة البيئية كآلية لتحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة أسمنت عين التوتة. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 14(3)، 27-41.
8. حسين، ز. م.، وخلاوي، س. ج. (2023). تأثير استعمال مهارات التفكير الإبداعي على عمل المدقق الداخلي. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، 15.(47)
9. عامر، م.، وطلحي، ف. ز. (2021). واقع الإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية الجزائرية: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالشرق الجزائري. مجلة الإبداع، 11(2)، 326-342.
10. عبد الخالق، م. س. أ.، وآخرون. (2020). دور إدارة الموارد البشرية في تطبيق نظم الإدارة البيئية الحديثة لتحسين الأداء بقطاع الكهرباء دراسة ميدانية على شركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء. مجلة العلوم البيئية، 49(8)، 415-448.
11. عبد المولى، ن. خ.، وآخرون. (2013). سبل تطوير دور المراجع الداخلي للحد من الغش في القوائم المالية دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية. مجلة التجارة والتمويل، 33(3)، 209.
12. عيسى، س. (2018). متطلبات تطبيق الإدارة البيئية وأهميتها في تحسين الأداء البيئي. مجلة المعيار، 9(2)، 479.
13. غريب، و. (2022). واقع التزام المؤسسات الصناعية بمتطلبات الإدارة البيئية دراسة حالة شركة أنابيب بغرداية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غرداية، الجزائر.
14. كافي، م. ي. (2016). التنمية المستدامة. عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
15. مراد، س. س. م. (2022). دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي لشركات الإسهام: دراسة ميدانية. مجلة البحوث المحاسبية، (1)، 45-73.
16. مصطفى، ش. م. م.، وآخرون. (2022). أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية على منظومة تدوير المخلفات الصلبة لتحقيق الاستدامة. مجلة العلوم البيئية، 51(11)، 185-227.

Received التسلم	Revised التعديل	Accepted القبول
2024-07-09	2024-07-15	2024-07-26

الأهمية التشريعية للزراعة التعاقدية باليمن محاكاة لبعض التجارب الناجحة في بلدان زراعية مشابهة

The importance of Yemen moving towards contract farming in imitation of some Successful experiences in similar countries

خالد قاسم قائد صالح

قسم الاقتصاد الزراعي-كلية الزراعة- جامعة صنعاء، اليمن

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على نماذج الزرعة التعاقدية في بعض البلدان الرائدة في المجال الزراعي خاصة المتقدمة منها، مثل الهند وإيران وبعض الدول المشابهة لليمن مثل مصر واثيوبيا، وذلك للتعرف على أهم الجوانب المتصلة بالزراعة التعاقدية وللوقوف على أهم السياسات والبرامج المتبعة في تطبيقها بطريقة سليمة، وكذلك الدروس والخبرات المستفادة منها، للاعتماد عليها عند التوجه السليم للزراعة التعاقدية ومن ثم تنمية القطاع الزراعي اليمني .

ولأجل معالجة موضوع الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مناهج وسياسات الزراعة التعاقدية ظهرت كمحصلة للتركيز على ضمان جودة العلاقات بين المزارعين العاملين في الزراعة وبين أصحاب قطاع الاعمال والاستثمارات الزراعية، فضلا عن جودة المنتجات، سعيا لبناء نموذج تعاقدي يحقق مكانة تنافسية وكفاءة توزيعية.

وقد اوصت الدراسة بضرورة استفادة اليمن من تجارب الدول النامية في مجال الزراعة التعاقدية باعتبار اليمن دولة نامية، ولكون الزراعة التعاقدية تنطوي على الكثير من المزايا على الصعيد العام للمجتمع، ومن منظور الاقتصاد الكلي وأيضا على صعيد كل من أطراف التعاقد من المزارعين البائعين ومن المشترين سواء كانوا تجارا محليين أو مصدرين او مصنعين..

الكلمات المفتاحية: زراعة تعاقدية؛ الجمهورية اليمنية؛ تجربة مصرية؛ تجربة ايرانية؛ تجربة اثيوبية. تجربة هندية.

Abstract

This research paper aims to shed light on the models of contract farming in some of the leading countries in the agricultural field, especially the advanced ones, such as China, Iran, India, and some similar countries such as Egypt and Ethiopia, in order to identify the most important aspects related to contract farming and to identify the most important policies and programs followed in implementing it in a way. Sound, as well as the lessons and experiences learned from it to rely on in the proper direction of contract farming and then the development of the Yemeni agricultural sector.

In order to address the subject of the study, the descriptive analytical approach was used, and the study reached a set of results, the most important of which is that valuable new approaches and policies emerged as a result of the focus on ensuring the quality of relations between farmers working in the sector and between business owners, agricultural investments, and the quality of products in an effort to build a contractual model in Yemen. Achieves competitive position and distribution efficiency.

The study concluded that Yemen should benefit from the experiences of the leading countries in the field of contract agriculture as a developing country, as it entails many advantages at the general level of society, from a macroeconomic perspective, and also at the level of both contractual parties, including farmers, sellers and buyers, whether they are local traders or Exporters or manufacturers.

Key words: contract farming; Republic of Yemen; Egyptian experience; Iranian experience; Ethiopian experience. Indian experience.

مقدمة:

1. مقدمة (الأهمية والاهداف)

1-1. اهمية الدراسة

تنطلق أهمية هذه الدراسة من كونها أول محاولة علمية لدراسة موضوع الزراعة التعاقدية في اليمن من خلال المحاكاة لتجارب بعض الدول النامية المشابهة، كمان انه وبعد الاستعراض المرجعي يلاحظ ندرة في الدراسات أو البحوث العلمية المحلية تحت هذا العنوان.

1-2. المشكلة:

يرتبط الاهتمام المتزايد بالزراعة التعاقدية بالتحولات الأخيرة في النظم الغذائية والزراعية التي تزيد من صعوبة تلبية طلبات المستهلكين في ظل استراتيجيات الشراء التقليدية القائمة على السوق المفتوحة. وقد أدت هذه الزيادة في الطلب على الغذاء إلى تطورات علمية وتكنولوجية، ساهمت بشكل كبير في التغيرات في طلب في السوق، وعمل سلاسل التوريد وإنتاج السلع الخام. ومن التطورات الحديثة، التوسع في استخدام الزراعة التعاقدية في البلدان النامية. وهي تفتح فرصا هامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تزويد المنتجين المحليين بإمكانية الوصول إلى الأسواق، والدعم في شكل نقل التكنولوجيا والتسهيلات الائتمانية. علاوة على ذلك، يُنظر للزراعة التعاقدية على أنها أداة محتملة للحد من الفقر، والمساهمة في التنمية الريفية وخلق فرص للعمل، وزيادة الأمن الغذائي.

واعتمادا على ما سبق بدأت اليمن التوجه نحو الزراعة التعاقدية، ولكن بعيدا عن السياق العالمي لها. ولمعرفة مدى نجاح هذا التوجه من عدمه، تضمنت الإشكالية هنا البحث عن إجابة على للتساؤلات التالية:

1) أي نوع من قطاعات الاعمال هو الأكثر قابلية لتنفيذ وتحقيق الزراعة التعاقدية؟
2) أي نوع من المحاصيل والمنتجات الزراعية التي تصلح للزراعة التعاقدية؟
3) ما الذي يحفز المزارعين للدخول في اتفاقيات وعقود الزراعة التعاقدية؟
4) ما هي التدابير التي الأخذ بها لجذب المزارعين للزراعة التعاقدية؟
5) ما هو النوع المناسب من العقود للمشاركة في الزراعة التعاقدية؟
6) هل هناك آلية عملية للحد من احتمال فشل العقود؟
7) ما هي التحديات التي تواجه تطبيق الزراعة التعاقدية في اليمن؟
8) كيف يمكن الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال الزراعة التعاقدية في سياق اليمن؟

1-3. فرضيات الدراسة:

لمعرفة مدى وجود المشكلة وطبيعتها ومحاولة حلها، يضع البحث الفرضيتين التاليتين:

- لا تتوفر بيئة ملائمة لتطبيق نظام الزراعة التعاقدية في إطار السياق المتعارف عليه عالميا؛
- امكانية استفادة اليمن من تجارب بعض الدول للتوجه نحو الزراعة التعاقدية؛

1-4. أهداف الدراسة

في ضوء العرض السابق لمشكلة البحث تحددت أهدافه فيما يلي:

1. التعرف على تجارب بعض الدول النامية في مجال الزراعة التعاقدية؛
2. تحديد المزايا والفوائد الاقتصادية وأهم المشكلات، من تطبيق الزراعة التعاقدية؛
3. التعرف على مستوي المعرفة ببنود واهمية الزراعة التعاقدية؛
4. تحديد مدى الرغبة في الاتجاه نحو الزراعة التعاقدية؛
5. الوقوف على الوضع الراهن لأشكال التعاقدات الزراعية السائدة باليمن؛
6. اقتراح خارطة طريق ومتطلبات لتفعيل الزراعة التعاقدية في اليمن؛
7. المساهمة في اثراء المكتبة اليمنية بدراسة علمية حول الزراعة التعاقدية.

1-5. المنهجية وأدوات جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لكونه يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات الثانوية وكان الاعتماد في هذا على المعلومات المأخوذة من التقارير ووثائق المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالزراعة مثل (الفاو، ايفاد، المنظمة العربية للتنمية الزراعية) وذلك للوقوف على الوضع الراهن والتجارب الرائدة وتحليلها وتفسيرها من أجل وضع رؤية بشأن الزراعة التعاقدية المستقبلية. كما اعتمد البحث في تجميع بياناته الأولية على استخدام مقابلات معمقة (FGDs) مع بعض المزارعين والافراد الفاعلين في قطاعات الاعمال ذات الصلة بقطاع الزراعة في اليمن، وذلك للوقوف على أهم الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تطبيق الزراعة التعاقدية في اليمن.

2. الإطار المفاهيمي والسياق الدولي للزراعة التعاقدية

2-1. تعرف الزراعة التعاقدية بأنها اتفاقات إلى الأمام تحدد التزامات المزارعين والمشترين كشركاء في مجال الأعمال التجارية، ومن اهم المفاهيم ذات الصلة بالزراعة التعاقدية، المزارعة. والمُزارَعةُ لغةً: مُفاعَلةٌ مِن الزَّرعِ، وهو طَرحُ البَذْرِ في الأرضِ، والمُزارَعةُ: المُشارَكةُ بَينَ اثنَينِ كالمُنازَعةِ، والمُخاصَمةِ، المُزارعَةُ اصطِلاحًا: عَقدٌ على الزِّراعةِ ببعضِ ما يخرُجُ مِن الأرضِ نَحوَ الثُّلثِ والرُّبعِ. وقيل: المُزارَعةُ مُعاقَدةُ دَفعِ الأرضِ إلى مَن يزرَعُها على أنَّ الغَلَّةَ بَينَهما على ما شرَطا (الموسوعة الفقهية،2024)

2-2. مفهوم الزراعة التعاقدية

"مفهوم الزراعة التعاقدية يكمن في اتفاق بين المزارعين (المنتجين) والمشترين: كلاهما يتفقان مسبقًا على شروط وأحكام إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية. وتحدد هذه الشروط عادة السعر الذي يجب دفعه للمزارع، وكمية ونوعية المنتج الذي يطلبه المشتري، وموعد التسليم للمشترين. في بعض الحالات، قد يتضمن العقد أيضًا معلومات أكثر تفصيلاً حول كيفية تنفيذ الإنتاج أو ما إذا كان سيتم توفير المدخلات مثل البذور والأسمدة والمشورة الفنية من قبل المشتري." (الفاو، 2023).

وتعرف على أنها "نظام لإنتاج وتوريد المنتجات الزراعية بموجب عقود آجلة، وجوهر هذه العقود هو الالتزام بتوفير سلعة زراعية من نوع ما، في وقت وسعر، وبالكمية التي يطلبها مشتري معروف" (Melese,2015). وتُعرَّف أيضا بأنها "اتفاق بين المزارعين وشركات التصنيع و/أو التسويق على إنتاج وتوريد المنتجات الزراعية بموجب اتفاقات مسبقة، وغالبا ما يكون ذلك على أساس أسعار محددة سلفا (الأمم المتحدة،2011).

2-3. أشكال الزراعة التعاقدية:

هناك العديد من نماذج الزراعة التعاقدية، تتراوح بين مجرد شراء كمية معينة بسعر محدد مسبقًا، إلى التحكم الكامل في الإنتاج بدءًا من توريد البذور وحتى الحصاد. ومع ذلك، هناك خمسة نماذج للزراعة التعاقدية مقبولة عالميا (Wagh,2022) وهي مبينة بالجدول رقم (1)

جدول (1) السمات الرئيسية لنماذج الزراعة التعاقدية

النموذج	الملامح الرئيسية	الأطراف الفاعلة
النموذج المركزي The centralized model	توزع الحصص في بداية كل موسم زراعي. تجرى مراقبة الجودة بصورة صارمة، من قبل أصحاب قطاع الاعمال تقوم الجهة الراعية بشراء المحاصيل من المزارعين لتصنيعها وتسويق المنتـ يرتبط هذا النموذج بمحاصيل البن، التبغ، القطن، الموز، والسمسم.	شركات القطاع الخاص؛ المنظمات الحكومية.
نموذج المزرعة النواة The nucleus estate model	ضرورة وجود مزارع كبرى بالقرب من مصانع تقدم تقنيات الإدارة والتكنولوجيا للمزارعين، والذين يطلق عليهم في العادة المزارعون التابعون. عاده ما يستخدم هذا النموذج للبساتين إلا انه يطبق ايضا على منتجات الالبان	أ- شركات القطاع الخاص ب-المزارع الخاصة أو العامة. ت-المنظمات الحكومية.
النموذج متعدد الأطراف The multipartite model	يشمل عادة هيئات قانونية وشركات خاصة تشترك -مع المزارعين. يشيع هذا النموذج في الصين حيث تشترك الإدارات الحكومية والمزارعين وشركات قطاع الاعمال محلية أو الأجنبية إبرام العقود مع القرى والمزارعين.	شركات القطاع الخاص المنظمات الحكومية. ملاك الأراضي التعاونيات سلطات التسويق الحكومي.
النموذج غير الرسمي The informal model	يبرم المتعهدون من الأفراد أو الشركات الصغيرة عقودا بسيطة وغير رسمية مع المزارعين للإنتاج على أساس موسمي وخاصة بالنسبة للخضر والفاكهة. يتم فيها عمليات بسيطة، يعتمد على العلاقات الأخلاقية في العقود تشترى عادة متاجر السوبر ماركت المنتجات الطازجة من المزارعين.	الشركات الصغيرة؛ رجال الأعمال؛ التعاونيات.
النموذج الوسيط The intermediary model	يتم فيه إبرام عقود بسيطة من الباطن مع وسطاء محليون، والذين بدورهم يبرمون عقودا غير رسمية مع المزارعين. ولا يكون هناك تواصل بين شركات القطاع الخاص والمزارعين يشيع هذا النموذج في دول جنوب شرق سيا.	شركات القطاع الخاص. - المنظمات الحكومية.

المصدر: 1. دراز، سامي محمد عبد الحميد، "الوضع الراهن للزراعة التعاقدية لمحصول الذرة بمحافظة البحيرة"، بحث منشور في مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد 11(12)، 2020م.

2. سرحان سليمان(د) " محاضرات في الزراعة التعاقدية ونماذج العقود الخاصة بمشروع تعزيز القدرات التسويقية للمزارع الصغير"، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، 2015م

2-3. إطار الزراعة التعاقدية:

الزراعة التعاقدية هي اتفاق بين المزارعين وشركات المعالجة و/أو التسويق لإنتاج وتوريد المنتجات الزراعية بموجب اتفاقيات آجلة، وغالبًا ما تكون بأسعار محددة مسبقًا. ويتضمن الترتيب أيضًا دائمًا على المشتري تقديم درجة من دعم الإنتاج من خلال _على سبيل المثال_ توفير المدخلات وتقديم المشورة الفنية. أساس هذه الترتيبات هو التزام المزارع بتوفير سلعة معينة

بكميات ومعايير الجودة التي يحددها المشتري والتزام الشركة بدعم إنتاج المزارع وشراء السلعة. والشكل رقم (1) يوضح إطار الزراعة التعاقدية

شكل رقم (1) إطار نموذجي للزراعة التعاقدية

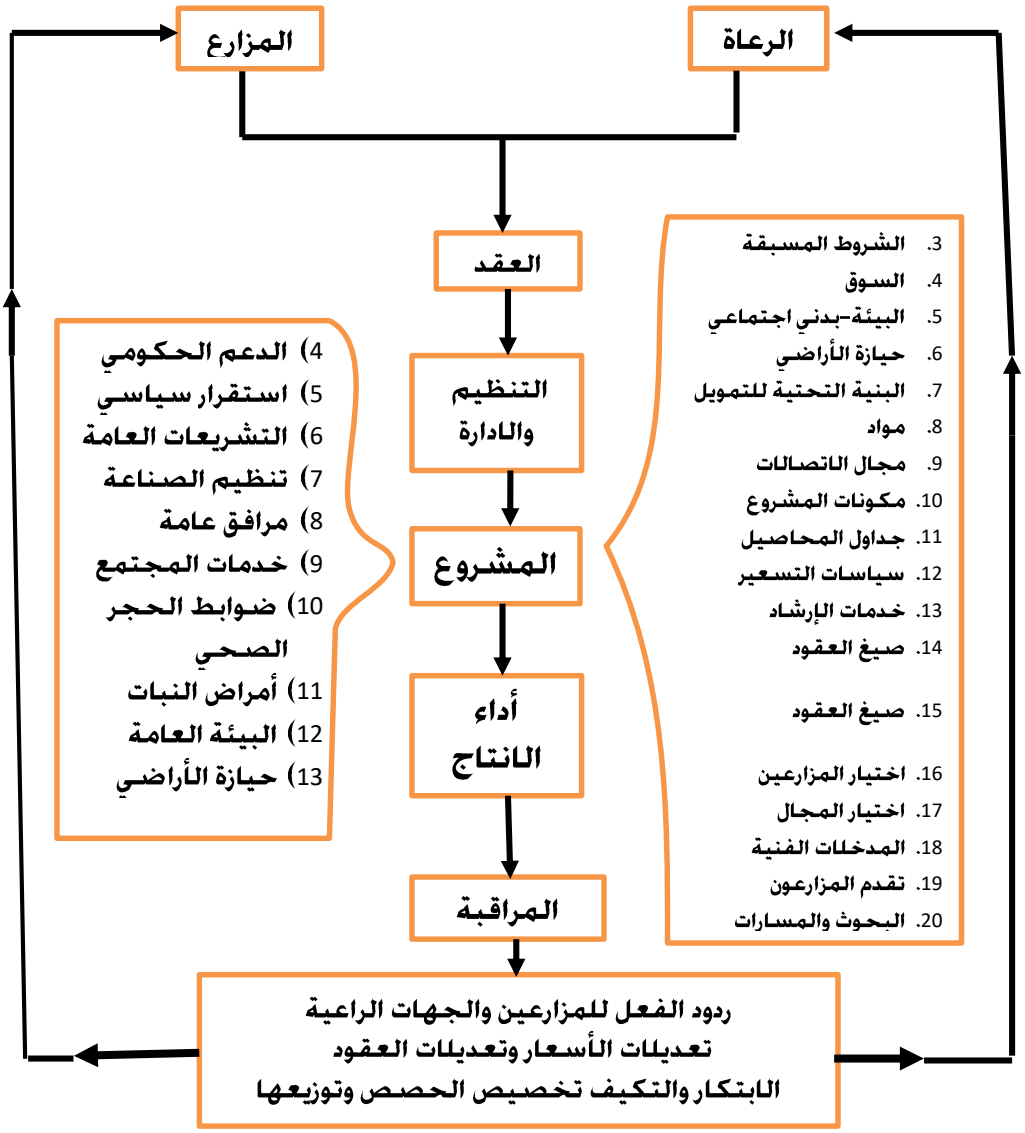

المصدر: إمكانيات ومخاطر الزراعة التعاقدية من خلال التعاونيات الزراعية في اليونان.

وتختلف شدة الترتيب التعاقدي حسب عمق وتعقيد الأحكام في كل من المجالات الثلاثة التالية:

5. توفير السوق: يوافق المزارع والمشتري على شروط وأحكام البيع والشراء المستقبلي للمحصول أو المنتج الحيواني؛
6. توفير الموارد: بالتزامن مع ترتيبات التسويق، يوافق المشتري على توفير مدخلات مختارة، بما في ذلك في المواسم إعداد الأرض والمشورة الفنية؛
7. مواصفات الإدارة: يوافق المزارع على اتباع طرق الإنتاج الموصى بها وأنظمة المدخلات ومواصفات الزراعة والحصاد

ومن خلال الإدارة الفعالة، يمكن أن تكون الزراعة التعاقدية وسيلة لتطوير الأسواق ونقل المهارات الفنية بطريقة مربحة لكل من الرعاة والمزارعين. ويستخدم هذا النهج على نطاق واسع، ليس فقط بالنسبة للأشجار والمحاصيل النقدية الأخرى، ولكن بشكل متزايد بالنسبة للفواكه والخضروات والدواجن ومنتجات الألبان وحتى الأسماك. وفي الواقع، تتميز الزراعة التعاقدية "بتنوعها الهائل" ليس فقط فيما يتعلق بالمنتجات المتعاقد عليها، ولكن أيضًا فيما يتعلق بالطرق العديدة المختلفة التي يمكن تنفيذها بها.

وينبغي النظر إلى نظام الزراعة التعاقدية على أنه شراكة بين الأعمال التجارية الزراعية والمزارعين. ولتحقيق النجاح، يتطلب الأمر التزامًا طويل الأمد من كلا الطرفين. ومن المرجح أن تكون الترتيبات الاستغلالية التي يتخذها المديرون محدودة المدة، ويمكن أن تعرض استثمارات الأعمال التجارية الزراعية للخطر. وبالمثل، يتعين على المزارعين أن يأخذوا في الاعتبار أن احترام الترتيبات التعاقدية من المرجح أن يكون في صالحهم على المدى الطويل.

أصبحت الزراعة التعاقدية جانبًا متزايد الأهمية من الأعمال التجارية الزراعية، سواء تم شراء المنتجات من قبل الشركات الكبيرة أو الصغيرة أو الوكالات الحكومية أو تعاونيات المزارعين أو أصحاب المشاريع الفردية. وتؤكد بعض الدراسات أن لهذا النهج إمكانات كبيرة في البلدان ذات الحيازات الزراعية الصغيرة واسعة النطاق (Shilpa Sharma, 2023) ، لأن صغار المزارعين في الغالب لا يكونون قادرين على المنافسة دون الحصول على الخدمات التي تقدمها شركات الزراعة التعاقدية. ومع ذلك، يجب التأكيد على أن قرار استخدام طريقة الزراعة التعاقدية يجب أن يكون تجاريًا. واذا تمثلت الزراعية التعاقدية في مشاريع تحركها اهتمامات سياسية واجتماعية وليس حقائق اقتصادية وفنية، فإنها سوف تفشل حتما.

4.2. ايجابيات وسلبيات الزراعة التعاقدية:

4. يتم التوجه للزراعة التعاقدية كحل أمثل، إذ تستفيد منها الشركات بوصفها جهات مشترية والمزارعون الصغار بوصفهم موردين والحكومات المعنية بإدارة موارد الدول.
5. يمكن أن يساعد هذا النهج على تحقيق تخفيض كبير جدا في الهدر والخسارة في الناتج الزراعي ويجعل المستهلكين يحصلون على صفقات أفضل (ايفاد، 2011)
6. لتعزيز الوصول إلى الأسواق وسلاسل القيمة من خلال الزراعة التعاقدية، يمكن أن تقوم مشاريع مستقبلية بتمويل إنشاء الطرق الريفية، وإنشاء نقط للجمع، وأسواق ريفية وأشغال مدنية وبالتالي تنمية ريفية شاملة.
7. قد تكون للزراعة التعاقدية مزايا وعيوب لكل من المزارعين والمشترين، ومع ذلك، يبدو أن زيادة التعاقدات التي تحدث حول العالم تشير إلى أن الجوانب الإيجابية تفوق الجوانب السلبية. والجدول رقم (2) يتضمن الإيجابيات والسلبيات لأطراف الزراعة التعاقدية

جدول رقم (2) سلبيات و ايجابيات الزراعة التعاقدين على المزارعين والرعاة من قطاع الاعمال

	المزايا/الايجابيات	العيوب/السلبيات

المزارعين/المنتجين	2. سهولة الوصول إلى المدخلات والخدمات والائتمان 3. تحسين مهارات الإنتاج والإدارة 4. تأمين السوق أو الوصول إلى أسواق جديدة 5. فتح أسواقا جديدة لم تكن متاحة لصغار المزارعين 6. الحد من المخاطر المتعلقة بالأسعار 7. دخل أكثر استقرارا: تخطيط أفضل 8. إدخال تقنيات وتكنولوجيا جديدة 9. تكون تكاليف العمل أقل لأن المزارعين المتعاقدين كثيرا ما يستخدمون العمل الأسري غير المأجور 10. جذب النساء إلى اقتصاد الإنتاج	11. فقدان المرونة في البيع للمشترين البديلين عند ارتفاع الأسعار 12. التأخير المحتمل في المدفوعات والتأخر في تسليم المدخلات 13. مخاطر المديونية من القروض المقدمة من قبل المشتري 14. المخاطر البيئية الناجمة عن زراعة نوع واحد فقط من المحاصيل 15. عدم تكافؤ القوة التفاوضية بين المزارعين والمشترين 16. زيادة التبعية والضعف إذا كان المشترون غير موثوقين أو يستغلون الاحتكار
المشترين/قطاع الاعمال	17. الإمداد المستمر بالمنتجات والمواد الخام 18. المنتجات مطابقة لمعايير الجودة والسلامة 19. انخفاض تكاليف المدخلات والعمالة بالمقارنة مع الإنتاج المتكامل على الأراضي المملوكة للشركة 20. فرصة أفضل لتأمين منتجات ذات جودة ثابتة 21. يمكن أن تساعد في التغلب على القيود المفروضة على الأراضي 22. الإنتاج أكثر موثوقية من الشراء في السوق المفتوحة 23. تعتبر الزراعة التعاقدية مع صغار المزارعين مقبولة من الناحية السياسية أكثر من الإنتاج في المزارع الكبيرة	24. ارتفاع تكاليف المعاملات من التعاقد مع العديد من صغار المزارعين 25. مخاطر البيع الجانبي إذا قرر المزارعون فسخ العقد والبيع للغير 26. احتمال إساءة استخدام المدخلات إذا استخدم المزارعون البذور والأسمدة المقدمة 27. من قبل الشركة لغرض آخر 28. فقدان المرونة في البحث عن إمدادات بديلة 29. مخاطر السمعة إذا ساءت الأمور 30. التعرض للخسائر بسبب العوامل الطبيعية او الافتقار إلى الأمن

المصدر: خلاصة التجارب الرائدة في بعض الدول النامية

3. تجارب في الزراعة التعاقدية

1.3. التجربة المصرية

في عام 2015م أصدرت الدولة المصرية قانون خاص بإنشاء مركز الزراعات التعاقدية، ويحتوى القانون على ست مواد تناول فيها: مفهوم الزراعة التعاقدية (مادة 1)، إنشاء مركز الزراعات التعاقدية بوزارة الزراعة (مادة 2) اختصاص المركز (مادة 3)، تعيين رئيس المركز ومعاملته المالية (مادة 4)، إصدار القرارات المنظمة لعمل المركز من وزير الزراعة مادة (5)، بدء العمل بالقانون اعتبارا من اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية (مادة 6) ولا شك أن إصدار هذا القانون يعد خطوة هامة نحو التوسع في تطبيق نظام الزراعة التعاقدية في مصر نظرا لما يحققه من مزايا. كما أن المركز لدية هيئة تحكيم مستقلة، ويقوم بالتنسيق بين الاطراف المتعاملة في مجال انتاج وتسويق المحاصيل الزراعية، بما يحقق التكامل والترابط بين جميع الجهات المتعاقدة في النشاط الزراعي وسائر عمليات التصنيع الزراعي والانشطة المرتبطة بها. وفي عام 2022م صدرت اللائحة التنفيذية لقانون الزراعة التعاقدية ليكون بمثابة حجر أساس في سبيل تطوير الزراعة المصرية، وخطوة ضرورية لحماية الفلاح وتتيح تحقيق أرباح محفزة لزراعة المحاصيل الاستراتيجية (CFC, 2024)

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي تقوم بالتنسيق مع وزارة التموين لتطبيق نظام الزراعة التعاقدية مع المزارعين، وذلك عن طريق توقيع عقود ثلاثية تشمل الزراعة والتموين والمزارع وذلك في محاصيل الذرة والأرز والقمح. يتضمن العقد نوع المحصول المتفق على زراعته في بداية الموسم وسعره الذي يتم تحديده بناء على السعر العالمي للمحصول كحد أدنى.

مؤسسة الخدمات الزراعية والتنمية المصرية كان لها تجارب في مجال الزراعة التعاقدية، خاصة في الخضر والفاكهة للتصدير والتصنيع المحلى، وسجلت قصة نجاح لدمج الجمعيات الاهلية في الزراعة، وكانت الجمعيات الاهلية تمثل المزارعين وتتفاوض وتتعاقد مع المصدرين المصرين والمصنعين المحلين. ومن خلال جمعية تنمية المجتمع أمكن تجميع الحيازات الصغيرة في محاصيل معينة. المصدر كان يوقع عقد واحد مع الجمعية وكانت الجمعية توقع عقد مع كل مزارع. بحيث يحدد المصدر الصنف المراد تصديره ويقدم البذور لبناء الثقة مع المزارع ويتم تحديد وقت الإنتاج ومواصفات الجودة والسعر الذي يغطى التكلفة ويحقق ربح بسيط وكان السعر يحدد كل 15 يوم سعر بما يتماشى مع أسعار السوق وأفضل منها(ASDF,2024)

وفي عام 2021 تراوحت مساحات الزراعات التعاقدية في مصر ما بين 1,2 إلى 1,3 مليون فدان تمثل تقريبا 5% إلى 6% من جملة المساحات المحصولية. في حين لم تتجاوز هذه المساحة النصف مليون فدان عام 2015 (هنداوي، 2021) و (سليمان،2015).

ومن الملاحظات الهامة في التجربة وجود عوامل تؤثر في سلوك المزارعين وتساعد على اقتناعهم وقبولهم لممارسة الزراعة التعاقدية، فمن خلال دراسة حول الوضع الراهن للزراعة التعاقدية لمحصول الذرة بمحافظة البحيرة، توصلت إلى وجود علاقة ارتباطية عكسية ومعنوية عند مستوى معنوية 0.01 بين مستوى معرفة الزراع بالزراعة التعاقدية (كمتغير تابع) وكل من السن، والخبرة كمتغيرات مستقلة وأشارت نتائج الدراسة وجود ثلاثة متغيرات مستقلة تؤثر تأثيراً معنوياً على المستوى المعرفي للزراع بالزراعة التعاقدية تمثلت في: الاستعداد للتغيير، والمساحة المزروعة بالتعاقد، ودرجة أهمية الزراعة التعاقدية (**دراز**،2017)

ومن حيث جدوى اقتصاديات الزراعة التعاقدية في مصر (مركز الزراعات التعاقدية،2015)، فهي:

I. ضمان حصول المزارعين على عائد مجزي من بيع منتجاتهم الزراعية.

II. المساهمة في زيادة الإنتاجية الفدانية وهو ما ينعكس في وصورة زيادة الدخل الزراعي.

III. تقليل الفاقد الزراعي الى اقل قدر ممكن وهو الامر الذي ينعكس في صورة زيادة قيمة الإنتاج الزراعي

IV. تقليل نشاط الوسطاء وتقليل الهوامش التسويقية.

V. تقليل التداول للمنتجات الزراعية وهو ما ينعكس في صورة خفض في التكاليف التسويقية من ناحية وتقليل الفاقد التسويقي من ناحية أخرى.

VI. ضمان حصول القطاع الخاص على المنتجات الزراعية بأسعار عادلة ومناسبة.

VII. زيادة معدلات التصدير وهو ما ينعكس على زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية وتقليل العجز في الميزان الزراعي.

VIII. تشجيع زيادة الإنتاج الزراعي وهو ما يساهم في تقليل حجم الواردات الزراعية ومن ثم المساهمة في تقليل العجز في الميزان الزراعي.

IX. تشجيع زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي.

X. ضمان الحصول على أكبر انتاج ممكن من نفس الموارد الأرضية والمائية المتاحة وهو الامر الذي ينعكس في صورة زيادة إنتاجية وحدة الأرض والمياه.

2.3. التجربة الإيرانية

تعتبر إيران الزراعة التعاقدية من بين الترتيبات المؤسسية الأساسية للمنتجات الزراعية. وفي معظم الحالات، تؤدي هذه النظم إلى زيادة الدخل ورفاهية المزارعين. ومع ذلك، فإن هذا النوع من الأعمال لم يؤخذ على محمل الجد في إيران. ولم تحظ الزراعة التعاقدية إلا بقدر قليل من الاهتمام من المنظور الأكاديمي ومن منظور صنع السياسات. ومع ذلك عندما وجدت أدلة في ريف مقاطعة يزد، على انخفاض دخل المزارعين وعدم قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية وبالتالي زيادة الهجرة من الريف إلى الحضر المقاطعة وغيرها، شعرت ايران بالمشكلة، فكان التوجه للزراعة التعاقدية، وكانت احدى التجارب في هذا المجال مع الفستق والزعفران.

وقد تضمنت التجربة (Barghouti, 2020) دراسة لتقييم تأثير العقود الرسمية والعلائقية على دخل ومخاطر الفستق والزعفران المنتجين في محافظة يزد في وسط إيران. وقدمت الدراسة مقترحين: (1) لدعم المزارعين، بحيث يجب على صانع السياسات أن يأخذ بعين الاعتبار تطوير الزراعة التعاقدية. وينبغي تعريف المزارعين بهذه العقود من خلال وكالات الترويج الزراعي لزيادة مشاركتهم في الزراعة التعاقدية (2) ينبغي للحكومة تشجيع شركات الأعمال الزراعية على المشاركة في الزراعة التعاقدية، من خلال توفير حوافز أخرى للاستثمار، يجب على الحكومة أن تمهد الطريق أمام شركات الأعمال الزراعية لإبرام مثل هذه العقود. كما ينبغي لصانعي السياسات أن يأخذوا في الاعتبار المبادئ القانونية وقانونية العقود في ظل الظروف الوطنية

وفي دراسة حول وظائف وتحديات الزراعة التعاقدية في مقاطعة كرمانشاه (Darakeh,2021) ذكر معظم المنتجين التعاقديين سبع قضايا واجهت الزراعة التعاقدية وهي: التأخير في المدفوعات، انخفاض أسعار المنتجات التعاقدية، عدم العدالة في تخصيص الحصص، خفض مستويات الخدمة للشركات، الافتقار إلى المرونة في أحكام العقد، غياب الرقابة الحكومية على التنفيذ السليم للعقد، وعدم عدالة تنفيذ العقد.

واشارت نتائج البحث إلى أن الوظيفة الرئيسية للزراعة التعاقدية هي زيادة معرفة المزارعين، وتطوير الإمكانات الاقتصادية لهم، وخلق الأمن الفكري للمنتجين. ولذلك، فقد لاقت معظم المحاصيل التعاقدية استحسان المزارعين، بحيث لم تتمكن الشركات في بعض الحالات من قبول جميع طلبات المزارعين للحصول على عقود إنتاج. كما تم تقديم أصحاب العمل لإدارة مخاطر الإنتاج والإرشاد والتنمية الزراعية، وخلق مصداقية العلامة التجارية وخلق فرص العمل كوظيفة للزراعة التعاقدية. وهم يعتقدون أنه على الرغم من الاتفاق مع المزارعين، يمكنهم التأكد من حصولهم على المواد الخام المطلوبة.

تبرز الزراعة التعاقدية كاستراتيجية فعالة للغاية في إيران، كون الزراعة التقليدية تنطوي على مخاطر كامنة وسط التحديات المتعلقة برأس المال والتسويق الزراعي، وكان هذا التخوف بمثابة اعتبار عالمي طويل الأمد، ولمواجهة هذا التخوف. وإدراكًا من جمهورية ايران الاسلامية للأهمية القصوى لتنفيذ الأساليب الزراعية المعاصرة، بما في ذلك الزراعة التعاقدية، وكان للبحث العلمي دور مهم في التوجه للزراعة التعاقدية، ومن الأمثلة على ذلك قيام (Khalili, 2024) بدراسة العوامل المؤثرة على تبني المزارعين لنموذج الزراعة التعاقدية، وقد استعانت الدراسة بمنهجية المسح لجمع المعلومات بشكل منهجي من مجموعة من المزارعين حجمها 99 ألف مزارع، في مقاطعة مركزي الريفية. وخلصت النتائج الى تحديد اهم العوامل التي تمارس التأثير الأكبر على نية المزارعين لتبني الزراعة التعاقدية. ومن بين العوامل المؤثرة في تبني الزراعة التعاقدية، الاتجاه والثقة والمعرفة التأثير

الأكبر على نية تبني الزراعة التعاقدية. الموقف هو مقدمة السلوك. وبالتالي، قدمت نتائج البحث توصيات عملية لاعتماد الزراعة التعاقدية، مما يوفر رؤى قيمة لواضعي السياسات وأصحاب المصلحة لتنفيذ تدخلات مستهدفة تهدف إلى تعزيز رغبة المزارعين في المشاركة في الاتفاقيات التعاقدية.

وفي هذا السياق، يمكن أن يكون التعليم الزراعي مفيدًا للغاية من خلال تنمية موقف إيجابي بين المزارعين تجاه اعتماد الزراعة التعاقدية من خلال البرامج التعليمية. من خلال تقديم توضيحات حول ضرورة وفوائد استخدام نهج الزراعة التعاقدية يمكن أن يزيد من تشجيع المزارعين. كما تؤثر "الثقة" في نهج الزراعة التعاقدية على نية التبني بشكل مباشر وغير مباشر (من خلال الموقف). إن مواقف المزارعين تجاه الأساليب المقدمة ترجع بشكل رئيسي إلى ثقتهم الملحوظة. وعندما تزداد ثقة المستخدمين في النهج الجديد، فإن قدرتهم على تحمل المخاطر سوف تتعزز.

وبحسب مؤسسة التجارة الحكومية الإيرانية (GTC, 224) ، الهيئة المسؤولة عن توريد المواد الغذائية الأساسية في البلاد، فقد توسعت الزراعة التعاقدية للقمح في إيران لتشمل ما يقرب من 150 ألف هكتار من الأراضي وسط جهود تعزيز الإنتاج الزراعي وحماية المزارعين من تقلبات الأسعار والمخاطر الأخرى في السوق، وفقًا لوزارة الزراعة. (الزراعة التعاقدية هي الالتزام بتوريد كمية ونوع معين من المنتج المُتفق عليه) وذكرت تلك الهيئة إن الزراعة التعاقدية تم تنفيذها في سبعة من أصل 31 مقاطعة في إيران. وأن ما يقرب من 11,500 مزارع قد ساهموا في مخطط الزراعة التعاقدية، وقدمت ما يقرب من 60 ألف طن من المدخلات الزراعية بموجب عقود موقعة مع مزارعي القمح، وتمثلت المدخلات البذور والمبيدات الحشرية ومبيدات الفطريات.

ومن أهم الاثار الاقتصادية لتطبيق نظام الزراعة التعاقدية في بساتين الفستق بإيران: تحسين الإنتاجية وجودة المنتجات. الامر الذي ادى إلى تحقيق أسعار أفضل وتحسين دخول المزارعين. (R. Sedaghat, S. Suryaprakash, 2006)

3.3. التجربة الاثيوبية

كانت البدايات لتوجه إثيوبيا للزراعة التعاقدية عام 2005. وتؤكد الدراسات أن هناك ما لا يقل عن تسعة اتفاقات مالية جماعية في أجزاء مختلفة من إثيوبيا لمنتجات مختلفة (Melese, 2010, p.2) وقد بدأت اثيوبيا التجربة من خلال شركة ACOS، وهي شركة محلية تصدر المحاصيل النقدية الى إيطاليا وكندا وغيرهما. في عام 2005، أنشأت ACOS الاثيوبية منشأة حديثة للتنظيف والمعالجة في مدينة أداما، على بعد 100 كيلومتر شرق أديس أبابا. بدأ الإنتاج بكامل طاقته بعد عام. على الرغم من أن المنتج الرئيسي هو حبوب البازلاء البيضاء، المعروفة أيضًا باسم الفاصوليا البحرية، إلا أنها تعالج أيضًا الفاصوليا الحمراء والحمص والسمسم.

وقد أدخلت ACOS أصنافًا جديدة من المنتجات، وتعاقدت مع الاتحادات التعاونية المملوكة للمزارعين لتوريد الحمص. وتطلب العقد من الشركة توفير البذور والتدريب وغيرها من المساعدات الفنية لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين يزودون التعاونيات داخل الاتحاد. ويقوم أصحاب الحيازات الصغيرة المشاركون بسداد البذور عيناً وبيع ما تبقى من محصولهم إلى الشركة. وقد ساعدت الشركة في تحسين حياة العديد من أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال عقد الصويا وغيرها من العقود.

وللتعرف على اهم العوامل المحددة للمشاركة في الزراعة التعاقدية، هناك عاملان رئيسيان أثرا على المشاركة، العامل (1) الخبرة الزراعية والثقة في المهارات الزراعية، فقد وجد أن المزارعون الذين لديهم خبرة أكبر، وثقة أكبر في مهاراتهم، كانوا أكثر استعدادًا لقبول المخاطر، لديهم احتمالية أكبر لاختيارهم أو قبول العروض من تعاونياتهم للمشاركة في اتفاق التعاون المالي

الشامل. ويعكس العامل (2) الثروة النسبية للأسر، مقاسة بحيازة الاراضي والمساكن المسقوفة بالحديد المموج. وفي إثيوبيا، ومن منظور السياسات، هناك أدلة على أن اتفاقية التمويل الجماعي لـACOS إثيوبيا متحيزة ضد الأسر الفقيرة. إن التدخلات التي تعمل على تحسين المهارات الزراعية والتي تقلل من تعرض الأسر للنتائج السلبية قد تساعد في جعل برامج الزراعة التعاقدية أكثر شمولاً في إثيوبيا.

وقد اكدت دراسة (Seba,2016) أن التعاقد مع شركة ACOS الاثيوبية أدي لزيادات كبيرة في الإيرادات وصافي الإيرادات المكتسبة من مبيعات المحاصيل. كما أدى إلى زيادة الدخل وتحسين رفاهية أصحاب الحيازات الصغيرة في مناطق عملها.

السياسات الحكومية من جهتها دعمت هذه النتائج من حيث تسهيل اتفاقات الإطار المالي الطوعية في إثيوبيا. ويبدو أن تعزيز تعاونيات أصحاب الحيازات الصغيرة والاتحادات التعاونية شكل أداة سياسية ذات أهمية خاصة، حيث تلعب منظمات المنتجين هذه دورا حاسما في التفاوض وإدارة عقود التوريد مع شركات الأعمال التجارية الزراعية.

إن التدخلات الرامية إلى تنمية الاتحادات التعاونية وتطوير القدرات المؤسسية والإدارية والمالية للتعاونيات قد لا تؤدي إلى توسيع نطاق وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق المفضلة فحسب، بل قد تعمل أيضًا على تحسين قدرتهم على التفاوض بشأن الشروط الأكثر جاذبية للمزارعين الأفقر الذين يرون مستويات عالية من المخاطر في اتفاقات التعاون الزراعي الشامل. كما أن الحكومة قدمت تدخلات تكميلية تهدف إلى تعزيز البنية التحتية القانونية اللازمة لدعم العقود والدفاع عنها.

من المتوقع أن يؤدي الترويج لـCFA إلى تعزيز اعتماد التكنولوجيا الجديدة وتقديم معلومات السوق. غالبًا ما تمتلك الشركات الرائدة في اتفاقات المحللين الماليين المعتمدين، مثل ACOS إثيوبيا، الموارد اللازمة لتوليد أو اكتساب وتوفير التكنولوجيا والمعلومات والأصول غير الملموسة مثل السمعة والعلامات التجارية وعقود التوريد اللازمة للوصول إلى سلاسل القيمة الغذائية العالمية.

وأدى تطبيق نظام الزراعة التعاقدية في زراعة الشعير بأثيوبيا إلى تحسين كفاءة الإنتاج وزيادة الإنتاجية. بنسبة تراوحت بين 4.52 و12.34% (Cogent Food & Agricultural,2024)

3.4. التجربة الهندية:

تعتبر الزراعة التعاقدية مهمة جدًا للمزارعين الهنود، على خلفية الضائقة الزراعية المستمرة، وانهيار نظام الإرشاد العام والتدخل الكبير من جانب الدولة، حاولت الحكومة إعادة تشكيل المؤسسات في القطاع الزراعي في اتجاه خلق مساحات للقطاع الخاص في مجال الزراعة. وبدأت الزراعة التعاقدية في الظهور بشكل بارز منذ العام 1990. ومع ان الزراعة التعاقدية في الهند تعتبر علاقات أخلاقية فقد عملت الدولة في اتجاه التطوير المؤسسي القانوني لإنفاذ العقود وتعزيز تفاعل الأعمال التجارية الزراعية مع المزارعين. ولما من شأنه أن يوفر حوافز لكل من المزارعين والشركات للدخول في اتفاقيات رسمية وصحيحة قانونا (Narayanan,2012)

في إقليم البنجاب تم تطبيق الزراعة التعاقدية في مجال الخضروات، ومع أن التعاقد أدى إلى ارتفاع الدخل الزراعي وزيادة فرص العمل. الا أن التطبيق رافقة بعض الممارسات الخاطئة، فقد تعاملت شركات الأعمال الزراعية مع منتجين كبار نسبيا، وقد أدت عقودهم المنحازة ضد المزارعين إلى خلق مشكلات بيئية واجتماعية مثل كثافة المدخلات الكيميائية العالية، والتمايز الاجتماعي. وهو ما يشير لوجود تناقض بين أهداف الأطراف المتعاقدة وأهداف الاقتصاد المحلي (SINGH, 2016)

وقد كانت البنوك في الهند شريكاً مستعداً في مشاريع الزراعة التعاقدية التي كونها موردو المعدات الزراعية أو المدخلات لزيادة مبيعاتهم أو المتعهدون لضمان جودة السلع التي يشترونها. وبعض هذه البنوك، وبدلاً من أن تنتظر قيام الشركات الصناعية بإنشاء مثل هذه النظم، بدأت هي بالمبادرة فأنشأت نظمه وجلبت إليها الموردين والمتعهدين. على سبيل المثال قام بنك راو انديا للتمويل المحدود بإنشاء مراكز خدمة زراعية في المناطق الريفية بالتعاون مع عدد من شركات المدخلات الزراعية وخدمات الزراعة. وكانت الخدمات المقدمة شديدة الشبه بالخدمات في الزراعة التعاقدية، وإنما بقدر أكبر من المرونة ودائرة أوسع من المنتجات مثل تمويل المخزون، ويقوم كل مركز، إلى جانب تخزين المنتجات، بتأجير الآلات الزراعية، وتقديم المدخلات بالتجزئة والمعلومات للزراع، وترتيب الائتمان، وبيع الخدمات الأخرى، وتوفير محفل سوق يبيع فيه المزارعون. ويمكن محاكاة هذا النوع من النظم في كثير من البلدان. من خلال قيام أدوات، مثل شركات الخدمة الزراعية، تربط أجزاء سلسلة التوريد ببعضها بعضاً لخلق سوق جديدة (الأمم المتحدة، 2004).

وقامت التجربة الهندية بالاستخدام الابتكاري للزراعة التعاقدية بالمشاركة مع قطاع الشركات، ساعد ذلك على دمج المزارعين والمنتجين الريفيين في سلاسل القيمة الغذائية المجدية والعادلة. حيث أن السلاسل لا تتيح فقط أسعارا أفضل للمنتجات وتوفر فرصا للمشروعات المرتبطة بالإنتاج بعد الحصاد وإدارة سلاسل العرض، ولكنها أيضا تتيح الحصول على مدخلات الإنتاج. وفضلا على ذلك، يمكن أن ساعد نهج الزراعة التعاقدية على تقليل الهدر والخسارة في الناتج الزراعي وجعل المستهلكين يحصلون على صفقات أفضل. ولتعزيز الوصول إلى الأسواق وسلاسل القيمة، يمكن أن تقوم مشاريع مستقبلية بتمويل إنشاء الطرق الريفية، وإنشاء نقط للجمع، وأسواق ريفية وأشغال مدنية مشابهة (ايفاد، 2011، ص 12).

ان التجارب الواردة في هذه الدراسة يمكن أن تكون دليلا مفيدا لصانعي السياسات والمستشارين الزراعيين وقطاعات الأعمال وغيرهم من الأطراف المعنية في اليمن ومن المهم التأكيد هنا أنه نادرا ما يكون ممكنا وملائما أن تؤخذ الزراعة كما طبقت في البلدان كنموذج لاستخدامه في اليمن لأن هناك جوانب اجتماعية غالبا ما تكون خاصة ومرتبطة ببلد معين

يعتبر الضغط الذي يمارسه الاقران والضمانات الاجتماعية على مستوى القرية من العوامل الهامة التي حدت وقللت من تكاليف المعاملات في الزراعة التعاقدية الناجحة في الصين لكن لا يمكن افتراض أن هذه العوامل ستكون بنفس القدر من الأهمية ولابد ان تكيف التجارب وتدل لتتلاءم وتتماشي مع أوضاع وظروف اليمن.

4. دور القوانين النافذة في حماية طرفي التعاقد:

من خلال التجارب السابقة يلاحظ أن المنظومة القانونية في الزراعة التعاقدية، كان لها الأدوار التالية:

1.2 ضمان نماذج من العقود لدعم المزارعين من خلال توفير المدخلات الزراعية والمعدات أو المشورة الفنية.

2.2 تعتبر الزراعة التعاقدية من أهم الصيغ في المعاملات الزراعية لحماية حقوق صغار المزارعين،

3.2 توفير ترتيبات للطرفين اثناء التعاقد، على نحو ملموس في مراحل الإنتاج، ومراقبة الجودة، والأسعار وضمان الدخل للمزارع،

4.2 توفير أليات لتسوية النزاعات بين الطرفين،

5.2 ضمان علاقات تعاقدية مستدامة في قطاع الزراعة،

6.2 تتيح فرص التعاقد بين المنتج والمشترى، بحيث تلتزم بموجبه حماية الطرف الضعيف في العقد

7.2 توفير الضمانات والوضوح والشفافية في التعامل

8.2 تتيح الفرص لاستخدام تقنيات زراعية أفضل، ورفع مستوى جودة المنتجات

9.2 تضمن عدالة أسعار المحاصيل الزراعية،

10.2 تضع آليات لتنفيذ العقود وفض المنازعات بين الأطراف

5. وضع الزراعة التعاقدية في اليمن

بدأ العمل في إطار مفهوم الزراعة التعاقدية باليمن عام 2022، باعتبارها نمط من أنماط التسويق الزراعي، رافق ذلك تأسيس ثماني شركات للزراعة التعاقدية كل شركه متخصصة في نوع معين من المنتجات الزراعية (نباتية أو حيوانية)، بواقع 60 عقداً مع الجمعيات والمنتجين الزراعيين. وبموجب قراراً وزاري (بدون رقم) تم إنشاء إدارة للزراعة التعاقدية تضم العديد من الجهات ذات العلاقة أهمها: وزارة الزراعة والري، وزارة الصناعة والتجارة، ووزارة الإدارة المحلية، وبرغم البدء بالتجربة لكن يتم التطبيق في ظل غياب الأطر القانونية والتنظيمية والمعلوماتية (صحيفة 26 سبتمبر،2022) ونتيجة لذلك رافق التجربة العديد من الصعوبات والسلبيات. من أهمها: عدم وجود قانون خاص بالزراعة التعاقدية، وغياب السياسات التأمينية للزراعة التعاقدية وصغر الحيازات الزراعية،

6. خلاصة التجربة اليمنية

يعتبر بن القهوة في اليمن من اهم المحاصيل النقدية، الأكثر اهمية من حيث القيمة المضافة، ويتم تداوله في إطار الزراعة التعاقدية الى جانب بعض المحاصيل والمنتجات الزراعية، وفق النموذج غير الرسمي، ومن اجل الوقوف على اهم سمات الزراعة التعاقدية تمت مقابلة ثلاثين من منتجي البن في إطار ثلاث مجموعات نقاش معمقة (FGDs) في ثلاث محافظات هي: لحج وحجة والمحويت، وعند سؤالهم عن اهم المعوقات التي تحول دون التوسع في الزراعة التعاقدية كانت الإجابات في اتجاه النقاط التالية:

2. عدم القدرة على الوفاء او التزام المزارعين بمعايير الجودة التي يشترطها التجار والمشترين؛
3. شروط التعاقد غير المتوازنة مع واقع الأسعار؛
4. عدم وجود نظام يلزم المزارع بأتباع أساليب الزراعة الحديثة في الإنتاج؛
5. ارتفاع اسعار المنتج المحلي مقارنة بالمنتج المستورد؛
6. افتقار الزراعة إلى تقديم القروض الميسرة من البنوك وغيرها من مؤسسات التمويل الزراعي؛
7. عدم توفر كميات كافية من المنتج المحلي في الوقت الراهن؛
8. تأثير الجفاف على إنتاجية بعض المحاصيل، وخاصة في المناطق التي تعتمد على الزراعة المطرية
9. ضعف عمليات ما بعد الحصاد والجني وارتفاع معدل الفاقد؛
10. الإصابة بالأمراض والآفات وصعوبة التعامل معها؛
11. تدهور الأراضي وانجرافها بسبب السيول؛

12. الجمعيات تمثل محور الزراعة التعاقدية كونها الوسيط بين التاجر والمزارع ودورها أساسي لنجاح هذه التجربة، وهي بعيدة عن الجاهزية والفعالية.
13. وجود صعوبات في توفير متطلبات المزارعين من مدخلات حراثة وبذور محسَّنة وأسمدة ومبيدات بأسعار مناسبة وقروض حسنة، بالإضافة إلى ما تقدمه الجمعيات من خدمات إرشاد زراعي.

7. النتائج والتوصيات

1.6. الخلاصة والنتائج

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة في سياق الزراعة التعاقدية والتحليل المتعمق لتجارب بعض البلدان الرائدة في هذا المجال، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تبين البحوث والتجارب المتراكمة أن صغار المزارعين عندما يعملون لوحدهم لا يستفيدون من ارتفاع أسعار المواد الغذائية، في حين ان من يعملون بشكل جماعي في منظمات منتجين وتعاونيات قوية قادرين بصورة أكبر على الاستفادة من فرص السوق المتاحة والتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمات الغذائية وغيرها من الأزمات (الفاو،2012).
- الزراعة التعاقدية موجودة منذ عقود، واتسعت شعبيتها واهميتها في السنوات الأخيرة في الدول المتقدمة وفي البلدان النامية. وقد لوحظت أمثلة على هذه الترتيبات في أكثر من 110 من الاقتصادات النامية والانتقالية (صحيفة 26 سبتمبر، 2016)، ومع ذلك لم يتم الاهتمام بها او التوجه اليها في اليمن، لا من حيث وضع اساسات تشريعية وتنظيمية وترويجية لها او استخدامها الاستخدام الامثل.
- الزراعة التعاقدية المستدامة، المنظمة تنظيما جيدا والمنفذة بصورة منصفة، تمارس بشكل واسع في العديد من بلدان العالم، اما في اليمن، فتوجد محاولات لخلق شراكة بين المزارعين وأصحاب قطاع الاعمال، ولكنها لا تنسجم مع السياق الدولي لمفهوم الزراعة التعاقدية.
- قد تكون للزراعة التعاقدية مزايا وعيوب لكل من المزارعين والمشترين، ومع ذلك، يبدو أن زيادة التعاقدات التي تحدث حول العالم تشير إلى أن الجوانب الإيجابية تفوق الجوانب السلبية.
- بالرغم من أهمية التوجه للزراعة التعاقدية الا ان الظروف الخاصة السائدة في اليمن مثل النزاعات والحروب والانقسامات تحتم ضرورة تطبيق الزراعة التعاقدية في سياقها الصحيح. بالإضافة الى تطبيق نماذج أخرى من الاعمال الزراعية الى جانب الزراعة التعاقدية من قبيل المؤسسات التي يديرها المزارعون (تعاونيات أو مزارع جماعية خاصة بهم)، او عبر المشاريع المشتركة، او الزراعة القائمة على دعم المجتمعات المحلية، أو ممارسات تسويق الأغذية مباشرة إلى المستهلكين من جانب المزارعين.
- تشكل الزراعة التعاقدية خيارا مجديا لليمن لتحسين سبل العيش، وذلك لأن هذه الاتفاقات تضمن الوصول إلى الأسواق وكذلك الحصول على مدخلات ذات نوعية جيدة بأسعار منصفة) والمشورة التقنية، وتيسر الاستفادة من خطط منح التمويل.

- وبوصف الزراعة التعاقدية نموذجا للشراء المباشر، الذي يلغي وجود الوسطاء، وهذا لا ينسجم مع فكرة كفاءة التوزيع في البلدان النامية، المتمثلة في توزيع الثروة على من هم في أمس الحاجة إليها.
- يُنظر للزراعة التعاقدية أيضًا بشكل سلبي. إذ يعتبرها البعض وسيلة لاستغلال المزارعين من قبل الشركات الزراعية بسبب علاقات القوة غير المتكافئة. ويعتبرها آخرون تهديدًا للأمن الغذائي وسببًا للتدهور البيئي لأنه من خلال الزراعة التعاقدية يتم تشجيع زراعة المحاصيل النقدية مع الاستخدام العالي للمواد الكيميائية (Singh,2002).
- تعد اليمن من أكثر دول العالم حاجة لتطبيق نظام متكامل للزراعة التعاقدية لأسباب عديدة منها ضعف الترابط بين المنتجين والأسواق، وزيادة معدلات التفتت في الحيازات الزراعة، والانخفاض الواضح لنصيب المزارعين من أسعار المستهلكين مع تعاظم أنصبة الوسطاء، وانخفاض نسب التصنيع للمنتجات الزراعية، وتعرض المزارعين لتقلبات شديدة في أسعار منتجاتهم
- يمكن لليمن التوجه للزراعة التعاقدية لوجود بعض الأسباب الكامنة، وراء النظر إلى الزراعة التعاقدية مع صغار الملاك كخيار جذاب، لان من يحوزون على اقل من نصف هكتار، يمثلون 58.4% من اجمالي عدد الحائزين، ومن يحوزون على اقل من هكتار، يشكلون 73.3%. (صالح،2023). وفي الهند كانت هذه السمة عامل جذب للشركات العاملة في قطاعات البستنة والدواجن وإنتاج الألبان.
- يمكن للزراعة التعاقدية أن تحقق نتائج إيجابية لصالح الفقراء وأن تسهم في الإعمال الكامل للحق في الغذاء في المجتمعات الريفية وفي التنمية الريفية بشكل عام. حيث يميل الفقر في اليمن إلى أن يكون أعلى في المناطق الريفية (89.4%) منه في المناطق الحضرية (68.9%) (UNDP,2023).
- تقوم خطط الزراعة التعاقدية في بعض البلدان على أساس التعامل مع كبار الملاك او متوسطي الحيازات واستبعاد أفقر المزارعين الذين لديهم أراضي محدودة وهامشية وموارد قليلة للاستثمار ويعيشون في المناطق النائية. وما لم تؤخذ الفئات الضعيفة والمهمشة بعين الاعتبار في اليمن على وجه التحديد فان الزراعة التعاقدية لن تؤتي ثمارها.
- الزراعة التعاقدية قد تحقق للمزارعين والرعاة مصالح في حالة الاعتماد على محاصيل نقدية، ذات قيمة إضافية عالية، مما قد يضر بمصلحة المجتمع ككل، فقد تؤدي العملية إلى ارتفاع أسعار الأغذية المحلية، ويصبح الغذاء بعيدا عن متناول أفقر الناس في بعض المجتمعات المحلية. ومن جهة اخرى، قد يتسبب التخصص في المحاصيل النقدية، أو التحول نحو الزراعة الأحادية المحصول مما قد يسبب فقدان التنوع البيولوجي والابتعاد والاضرار بالنشاط الحيوي فتقل إمكانية إنتاج الأغذية على نحو متزايد ومستدام للأجيال الحاضرة والقادمة (UNDP,2011).
- احتمال وقوع المزارعين في شرك المديونية وخاصة في حالة التعاقد على زراعة محاصيل تعتمد على تكنولوجيات إنتاج وتصنيع معقدة ومدخلات متخصصة كثيرة غير مألوفة لدى معظم المزارعين وتتطلب نفقات كبيرة في رؤوس الأموال، وذلك على نحو ما حدث لصغار منتجي الشاي في ملاوي. لكن كل المخاوف المتعلقة بوقوع بعض

المزارعين في فخ المديونية، او المتصلة بسوء الإدارة واختلال توازن القوى سوف تتضاءل مع الخبرة المكتسبة مع مرور الوقت، ومع سيطرة المزارعين على الأراضي ومياه الري، ومع الجهود المبذولة لتعزيز المساواة.

- في حال كانت الشروط المنصوص عليها في اتفاق الزراعة التعاقدية تضر بمصالح أي من الشركاء، أكان بسبب خلل في توازن قوى السوق، أو تصرفات انتهازية أو غيرها من الممارسات غير العادلة، من المرجح أن تتدهور العلاقة بين طرفي التعاقد. وفي ظلّ هكذا سيناريو، لن تنجح عمليات الزراعة التعاقدية كما أن فرص المنافع المتبادلة التي قد تتأتى عن علاقة متناسقة بين المشتري والبائع سوف تُفقَد.
- وجد من خلال التجارب مدى أهمية العقود: حماية الأطراف من المخاطر التي قد تنشأ خلال تأدية المهام، وتسهيل تنفيذ الالتزامات التعاقدية. الامر الذي يعزز الإنتاج الزراعي ويضمن سوقاً آمناً للسلع بما يسمح للمزارعين كسب دخل أكبر وللمشترين الحصول على عائد عن استثماراته مما يسمى بالوضع الناجح. ينبغي أن يكون للمزارعين والمشترين هدف مشترك لدى الانخراط في الزراعة التعاقدية.
- لا يمكن الحكم على نجاح أو فشل الزراعة التعاقدية من خلال موسم واحد فقط، لأن الأرباح من الزراعة قد تختلف من موسم لآخر، وبالتالي فإن التعاقدات الزراعية الناضجة ذات فترة زمنية أطول هي التي ستعطي صورة أوضح عن التأثيرات الإيجابية سواء على مستوى الكلي Macro او الجزئي Micro
- في اليمن قد يصعب التحكم في المواصفات ومعايير الجودة التي تحددها شركات قطاع الاعمال ضمن العقود، فقد فشلت تجربة للزراعة التعاقدية في فيتنام بسبب عقد غير عادل تم بين تعاونية للأرز وإحدى الشركات. حيث حددت الشركة معايير للجودة خاصة بها دون مناقشتها مع المزارعين. ونتيجة لذلك، اتضح أن المزارعين لم يتمكنوا من تلبية المعيار بالقدرات والمعرفة الحالية. ولسوء الحظ، لم تقدم الشركة الدعم الفني للتعامل مع المشكلة مما أدى في النهاية إلى فشل التجربة (Melese,2010,p 8)
- يمكن للاستخدام الابتكاري للزراعة التعاقدية وذلك بالمشاركة مع قطاع الأعمال، أن يساعد على دمج المزارعين والمنتجين الريفيين في سلاسل القيمة الغذائية المجدية والعادلة (ايفاد، 2011).

2.6. المقترحات والتوصيات

في ضوء النتائج السابقة ومن خلال الدروس المستفادة من التجارب الواردة طي هذه الدراسة يمكن وضع خارطة طريق لتطبيق وتحسين أسلوب الزراعة التعاقدية في اليمن على النحو التالي:

أولا: ضرورة توفير إطار قانوني

ضرورة تدخل الدولة كطرف ضامن في مشروع الزراعة التعاقدية بحيث تضمن تحقيق أهداف مشروع الزراعة التعاقدية وتعمل من خلال امكانياتها على استمراريته واستدامته. ويقتضي الإطار القانوني ما يلي:

3. أن تتمتع الأطراف بالقدرة القانونية على إبرام عقد وتوفير الموافقة الحرة والمستنيرة. حين تقوم مجموعة/جمعية بإبرام عقد، ينبغي توضيح ما إذا كانت المسؤولية ملقاة على العضو الفرد أو على المجموعة. وسيكون هذا الأمر رهناً بنوع الجمعية التي تختارها المجموعة وعلى التشريعات الوطنية المرعية.

4. من المستحسن أن تجري صياغة العقد خطياً بحيث يوثّق الشروط التي يكون الأطراف قد اتفقوا عليها وحق الحصول على إنفاذ التزاماتهم، كما هو مشار إليه في أحكام العقد. ويوصى بأن توضع اتفاقات فيما يخص الجودة المتفق عليها للمنتجات، والشروط المتصلة بالأسعار، والسداد وتسليم المنتجات، وللوقاية من النزاعات الناشئة عن حالات سوء التفاهم.
5. في حال أبرم الأطراف اتفاقات شفهية، يجب أن يجري ذلك بحضور شاهد واحد أو شاهدين ليس لديهما مصلحة في العلاقة الاقتصادية بين المزارع والمشتري.
6. يتعين على المشترين أن يمنحوا المزارعين فترة كافية من الوقت، حسب الحالة، لاستعراض مشروع العقد والحصول على مشورة قانونية أو غيرها قبل التوقيع.
7. ويجب أن تُبرَم العقود قبل بدء الموسم الزراعي بفترة مناسبة، ولا يجب أن تمارَس الضغوط على المزارعين للموافقة على عقد من دون الحصول أولاً على المشورة الضرورية. ويجب أن يمنح المشترون أيضاً الحق في إلغاء العقد خلال الفترة المعيّنة. ولدى إبرام العقد، يجب أن يوفّر المشترون نسخة عن العقد الموقَّع إلى المزارعين.

ثانيا: ضرورة توفير إطار مؤسسي:

الزراعة التعاقدية عبارة عن ترتيب مؤسسي تقوم من خلاله الأعمال التجارية الزراعية باستبدال أو استكمال الإنتاج الزراعي الأولي بإمدادات من أصحاب الحيازات الصغيرة. لذلك يجب انشاء كيان خاص بالزراعة التعاقدية تحدد له المهام والاهدام بما يعزز تحول اليمن باتجاه هذا النموذج.

ثالثا: انشاء مركز للزراعة التعاقدية:

8. الغرض منه هو تقديم معلومات مجانية عن الزراعة التعاقدية من أجل دعم الفهم الشامل للجوانب القانونية والتشغيلية للزراعة التعاقدية لجميع الأطراف المعنية.
9. مراقبة المزارعين المتعاقدين من أجل منع التسويق الخارج عن العقود أو تحويل مدخلات الرعاة لاستخدامات أخرى من غير إنتاج المحصول المنصوص عليه في العقد،
10. من الأفضل قيام الحكومة اليمنية بدعم الزراعة التعاقدية، باعتبارها وسيلة لتقليل العبء المالي عليها، وزيادة دخل المزارعين، واجتذاب الاستثمارات المحلية الأجنبية. وفي المقابل تشجع الشركات الراعية بمنحها حوافز مثل الإعفاءات الضريبية أو تخفيض التعريفات الجمركية.
11. من الأفضل التزام الدولة بإدارة وتنظيم ورعاية الزراعة التعاقدية باعتبارها نهج قائم على حقوق الإنسان، بمعنى إيجاد بيئة تمكن المجتمعات الزراعية ومختلف الأطراف من الدخول في ترتيبات مختلفة بشروط تكفل حماية حقوقهم بفعالية،
12. وينبغي ألا تصبح الزراعة التعاقدية دافعا لخصخصة الخدمات الزراعية، أو تكون بمثابة ذريعة للحكومة لإهمال واجبها المتمثل في دعم المزارعين عن طريق توفير السلع العامة، إذ يعاني المزارع اليمني حاليا من التهميش، وسيكون أكثر معاناة في ظل الزراعة التعاقدية، ومع استمرار تراجع مستوى الدعم المقدم من الدولة.

رابعا: تفعيل نظام/جهاز سعري

قبل التوجه للزراعة التعاقدية المستدامة وفق المفهوم العالمي، من المهم دراسة التأثيرات الإحلالية بين الموارد الانتاجية الزراعية النادرة (الأرض والمياه) والموارد الأقل ندرة (العمل ورأس المال)، في إطار سياسة قومية عامة تسترشد بعمل الجهاز السعري، بحيث يكون استخدام الموارد في صالح الحفاظ على البيئة وصيانتها من التدمير.

خامسا: الانصاف في البنود المتصلة بالجودة

يتوقع المتعاقدون من المزارعين أن يلتزموا بممارسات وإجراءات الإنتاج التي تؤدي إلى منتجات رفيعة الجودة. وتشمل هكذا ممارسات الاستخدام المناسب لمدخلات الإنتاج الموصى بها لنوع المنتج الزراعي الواجب زراعته أو تربيته. وكذلك، يُتوقَّع من المزارعين اتباع ممارسات الإدارة الجيدة والتي قد تشمل الحفاظ على ظروف النظافة والصحة، واستخدام حاويات ومياه نظيفة، وحماية المنتجات من الحرارة. ومن الأمثل أن تتّخذ هذه التوقعات شكل بنود تعاقدية واضحة.

سادسا: ضرورة توسيع نطاق الجمعيات التعاونية الزراعية

من أجل توسيع ممارسات الزراعة التعاقدية في اليمن، فأنه من الضروري العمل على التوسع في الجمعيات التعاونية وتشجيع المزارعين على الالتحاق بها والاستثمار في تدريبهم وزيادة وعيهم وخبرتهم في هذا المجال. وذلك لخلق قوة تفاوضية لدى الجمعية تزيد من قدرة اعضائها على المساومة للحصول على أقل الأسعار عند شرائهم المواد الأولية اللازمة للإنتاج، وكذلك بالنسبة لقدرتهم في الحصول على أفضل الأسعار عند التعاقد.

سابعا: ضرورة التزام الزراعة التعاقدية بمبادئ واهداف التنمية المستدامة:

بحيث تكون في اطاد اقتصاد تنافسي متكافئ ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائم على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، ذات نظام ايكولوجي متزن ومتنوع، تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقيق التنمية المستدامة، ويتطلب ذلك ترجمة توجه اليمن للزراعة التعاقدية والمستدامة في استراتيجيات وخطط التنمية المستدامة الوطنية، كما اشارت بعض التجارب السابقة.

لآئحة المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية

[1] الموسوعة الفقهية https://dorar.net/feqhia/8925
[2] منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO)
/https://www.fao.org/in-action/contract-farming/background/what-is-contract-farming/en
[3] الجمعية العامة للأمم المتحدة،2011،"الحق في الغذاء"، https://www.google.com/search?q
[4] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)،2011،" تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر- برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية" جمهورية الهند، ص 12
[5] سرحان سليمان، 2015،" الزراعة التعاقدية https://www.researchgate.net/publication/287800480_alzrat_altaqdyt
[6] دراز، سامي محمد عبد الحميد، 2020،" الوضع الراهن للزراعة التعاقدية لمحصول الذرة بمحافظة البحيرة"، بحث منشور بمجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد 11 (12)، ص965-971.

[7] الأمم المتحدة، 2004، تمويل التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية: آليات التمويل الزراعي الابتكارية تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد

[8] الصندوق الدولي للتنمية الزراعي(IFAD) ،2011، "تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر-برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية - جمهورية الهند

[9] منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)،2012،"التعاونيات الزراعية تغذّي العالم"
https://www.fao.org/partnerships/documents/ar/?page=26&ipp=5&tx_dynalist_pi1%5Bpar%5D=YToxOntzOjE6IkwiO3M6MToiNiI7fQ%3D%3D

[10] صالح، خالد قاسم،2023،" دور الحيازات الزراعية الصغيرة في تحقيق الأمن الغذائي باليمن"، بحث مقبول للنشر في مجلة العلوم الزراعية والتنمية المستدامة، مجلد(1)، عدد(2)، مايو، 2024

[11] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)،2023،" قياس الفقر متعدد الأبعاد في اليمن"
https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-02/multidimensional_poverty_in_yemen_ar.pdf

[12] الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2011،"الحق في الغذاء"
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Food/A.66.262_ar.pdf

[13] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)،2011،" تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر-برنامج الفرص الاستراتيجية

[14] موقع المركز المصري للزراعة التعاقدية على الشبكة العنكبوتية http://contractcenter.arc.sci.eg

ثانيا: مراجع باللغة الإنجليزية

[15]Melese, Ayelech Tiruwha,2010," Contract farming in Ethiopia An overview with focus on sesame"https://www.researchgate.net/publication/282867686_Contract_farming_in_Ethiopia_An_overview_with_focus_on_sesame

[16] Rajendra M. Wagh,2022," Contract Farming Practice In India: A Review", International Archive of Applied Sciences and Technology, Int. Arch. App. Sci. Technol; Vol 8 [4] www.soeagra.com/iaast.html

[17] Shilpa Sharma, 2023 " CONTRACT FARMING: A CRITICAL ASPECT IN AGRICULTURE", https://translate.google.com/?sl=en&tl=ar&text=Shilpa%20Sharma%0ADr.%20Yashwant%20Singh%20Parmar%20University%20of%20Horticulture%20and%20Forestry&op=translate

[18] Mohammad Mehri Barghouti, & others,2020," Effect of Contract Farming on the Income and Risk of Pistachio and Saffron Producers in Iran"

[19] Mozhgan Darakeh, & others,2021," Functions and Challenges of Contract Farming in Kermanshah Province "http://dx.doi.org/10.22059/jrur.2021.299968.1482

[20] Fatemeh Khalili , & others,2024," Investigating the factors affecting farmers' intention to adopt contract farming," ..... www.nature.com/scientificreports/

[21] Samuel T. Seba, 2016," Impact of Contract Farming on Smallholders in Ethiopia: The Case of Chickpea Grower", A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the Degree of Master of Commerce (Agricultural), Lincoln University, https://core.ac.uk/download/pdf/45443566.pdf

[22] Sudha N.,2012," Notional Contracts: The Moral Economy of Contract Farming Arrangements in India" http://www.igidr.ac.in/pdf/publication/WP-2012-020.pdf

[23] SUKHPAL SINGH, 2016, Contracting Out Solutions: Political Economy of Contract Farming in the Indian Punjab", World Development Vol. 30, No. 9, pp. 1621–1638, 2002

[24] Samuel T. Seba, 2016," Impact of Contract Farming on Smallholders in Ethiopia: The Case of Chickpea Grower", A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the Degree of Master of Commerce (Agricultural), Lincoln University, https://core.ac.uk/download/pdf/45443566.pdf

[25] Singh, Sukhpal,2002, "Contracting Out Solutions: Political Economy of Contract Farming in the Indian Punjab. https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0305750X02000591

[26] R. Sedaghat, S. Suryaprakash (2006),"ASSESSMENT OF THE FEASIBILITY OF CONTRACT SYSTEM FOR PISTACHIO PRODUCTION AND MARKETING IN IRAN" https://www.actahort.org/books/726/726_121.htm

[27] Cogent Food & Agricultural, Volume 10, 2024, https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23311932.2023.2292369

Received التسلم	Revised التعديل	Accepted القبول
2024-07-11	2024-07-18	2024-07-28

دور أدلة الإثبات في تدعيم الراي الفني للمراجع (دراسة على مكاتب المحاسبة وجهاز المراقبة المالية واعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا)

يوسف مصباح علي محمد

المعهد العالي للعلوم الادارية والمالية القرضة الشاطئ / ليبيا

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الي توضيح أهمية الدور الذي تعلبه ادلة الاثبات في تدعيم الراي الفني المحايد للمراجع الخارجي في الحكم علي مدى عدالة القوائم المالية من حيث تمثيلها للمركز المالي ونتيجة نشاطها ومدى توافر وتوليد السيولة النقدية من أنشطتها ,ولكي يستطيع المراجع الخارجي معرفة مدي صدق الأرقام التي تظهرها وهل تم اعددها وفقا للطرق المحاسبية المتعارف علها , حيث تم استهداف بعض المكاتب المحاسبية العاملة في ليبيا ,جهاز المراقبة المالية ,أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا وكانت المساحة التي اشتملت علها الدراسة بين طرابلس ,سبها, وادي الشاطئ.

حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق تسليط الضوء على بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالدراسة المتمثلة في طبيعة ادلة الاثبات وانواعها والعوامل المؤثرة علها.

ومن اجل تحقيق اهداف الدراسة واسقاط الجانب النظري على الواقع ثم استخدام الاستبيان كأداة من ادوات الباحث العلمي المستخدمة حديثا.

الكلمات المفتاحية: مفهوم أدلة الاثبات ، أنواع ادلة الاثبات والعوامل المؤثرة علها، أساليب الحصول على الادلة.

Abstract:

This study aims to clarify the important role that evidentiary evidence plays in supporting the impartial technical opinion of the external auditor in judging the fairness of the financial statements in terms of their representation of the financial position the result of its activity, the availability and generation of cash liquidity from its activities, and so that the external auditor of these accounts can know the extent of the truthfulness the number they show and whether they were prepared according to recognized accounting methods as a group of some accounting offices operating in Libya, the monitoring body ,and faculty members at universities and higher institutes interested in auditing were targeted, and the area covered by the study was Tripoli,sebha,and wadial-shati.

The descriptive analytical approach on some theoretical concepts represented in the nature of evidentiary evidence, it's types, and the factors affecting it.

In order to achieve the objectives of the study and project the theoretical aspect into reality, the questionnaire was used as one of the newly used scientific research tools..

Key words: The concept of evidentiary evidence, types of evidentiary evidence and factors affecting it, methods of obtaining evidence.

مقدمة:

تمثل المراجعة احد الفروع المتخصصة للمعرفة , والتي تعتمد علي القرينة والبرهان لإصدار حكم علي مدى سلامة وصحة القوائم المالية ,ومن ثم فانه لمن الضروري علي المراجع الخارجي الحصول علي قرائن كافية ومقنعة والكفاية تعود علي كمية وتنوع الادلة بينما الاقناع يعني النعية ومدى الوثوق فيها .

ونظرا لتعدد الادلة ودرجة الوثوق فيها فيجب علي المراجع الخارجي ان يتعرف علي الاساليب والوسائل التي تؤثر علي كفاية ومدى الوثوق والنوعية التي نحصل عليها من تلك القرائن ,ولذلك يتعين عليه ضرورة الالمام بمفهوم وطبيعة وانواع القرائن (أدلة الأثبات) بصفة عامة وفي مجال المراجعة بصفة خاصة ,والعوامل التي تؤثر علي حجم وكمية القرائن الواجب الحصول عليها للوصول الي الاقناع المرغوب ,ولقد ابرزت معايير المراجعة المتعارف عليها (المعيار الثالث من معايير الاداؤء المهني) تلك الاهمية حيث ذكرت بضرورة حصول المراجع علي قرائن كافية وملائمة لتكون اساسا سليما يرتكن اليه عند التعبير عن رايه في القوائم المالية موضوع الفحص .

ومن هنا يتضح ان علي المراجع الخارجي تجميع القرائن ثم تقيم مدى حجيتها ودرجة الوثوق فيها لتحديد مدى كفايتها في الحصول على الاقناع المرغوب.

فمعظم جهد المراجع الذي يبذل في تكوين رايه عن القوائم المالية انما يتمثل في جمع وتقييم ادلة وقرائن المراجعة اي ان المراجع الحيادي يجب عليه جمع تلك الادلة التي تساعده علي الحكم علي ما اذا كانت القوائم قد ثم اعدادها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

مشكلة البحث:

ان المراجعة في حد ذاتها هي عملية تجميع لأدلة الاثبات والتي علي اساسها يتمكن مراجع الحسابات من ابداء رايه الفني المحايد علي القوائم المالية ومدي عدالتها في تمثيل المركز المالي ونتائج الاعمال للمشروع وبالتالي فان مشكلة البحث تتمثل في الاجابة عن التساؤل التالي :-

هل هناك علاقة بين اذلة الاثبات والراي الفني للمراجع؟

ومن هذا التساؤل تم اشتقاق الفرضيات الاتية:-

البديلة توجد علاقة بين أدلة الإثبات والرأي الفني لمراجع الحسابات. H1

العدمية لا توجد علاقة بين أدلة الإثبات الرأي الفني لمراجع الحسابات . H0

اهمية الدراسة:

تتمثل اهمية البحث في ان أدلة الإثبات والقرائن هي الوسيلة الوحيدة التي يعتمد عليها مراجع الحسابات في تدعيم رأيه الفني المحايد وإقناع مستخدمي القوائم المالية بصحة ومطابقة القوائم المالية .

اهداف الدراسة :

الهدف من هده الدارسة بيان دور أدلة الإثبات في تدعيم الراي الفني للمراجع وعلي اي مدي يمكن ان تكون دات اهمية في التأثير علي قبول حكم وراي المراجع علي القوائم المالية موضوع مراجعته من قبل مستخدمي القوائم المالية سواء كانوا مستخدمي داخل المؤسسة نفسها او من خارجها .

منهجية الدراسة:

اعتمد البحث علي المنهج الوصفي التحليلي حيث ثم جمع البيانات الثانوية والاولية لتحقيق اهداف البحث :

البيانات الاولية :-

وهي البيانات التي تم جمعها لتحقيق اهداف الدراسة من خلال استبانة تم تصميمها من قبل الباحث وقد ت توزيعها علي افراد مجتمع الدارسة وذلك لبيان اراء افراد مجتمع الدارسة حول دور ادلة الاثبات في تدعيم الراي الفني للمراجع .

البيانات الثانوية:

ثم جمع البيانات بالاعتماد علي الكتب والمراجع العربية ذات العلاقة بموضوع البحث والتي تهتم بأدلة الاثبات ودورها في تدعيم الراي الفني للمراجع .

الدراسات السابقة:

1 – دراسة جربوبوع (2004), "دور المراجع الخارجي في تقويم أدلة الأثبات في عملية المراجعة بالرغم من ان معظمها هي أدلة مقنعة وليست حاسمة "هدفت الي دراسة الاسباب والعوامل التي تؤدي الي حصول المراجع علي أدلة الأثبات المقنعة . وبينت ان المراجع الخارجي لايستيطع ان يبدي رايه علي القوائم المالية في تقريره ألا إذا حصل علي أدلة الإثبات الكافية والملائمة ويجب أن تكون هذه الأدلة كافية من حيث الكمية والتنوع ,كما يجب ان تكون ملائمة وجيدة ويمكن الاعتماد عليها بدرجة مقبولة .

2 --–هاني فرحان الزايغ (2006) "دور المراجع الخارجي في تقييم أدلة الاثبات لابداء الراي علي القوائم المالية وفقا لمعايير المراجعة الدولية (دراسة تطبيقية علي أداء مكاتب وشركات المراجعة في فلسطين)" هدفت الدراسة الي دراسة العوامل التي تؤدي الي حصول المراجع الخارجي علي أدلة إثبات مقنعة ,مع الاخذ بعين الاعتبار بان مقاييس جودة الإقناع تتاثر عند القيام بإجراءات المراجعة بالمؤثرات التالية :المناسبة ,الصلاحية واستقلال المصدر ,فعالية الرقابة الداخلية .

3 – طلال حمدونة ,علام حمدان (2011)"مدى استخدام تكنولوجي المعلومات في عملية التدقيق (التدقيق الالكتروني)فلسطين واثر ذلك علي الحصول علي أدلة داث جودة عالية تدعم الراي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية "هدفت هده الدراسة الي دارسة التدقيق الالكتروني في فلسطين من حيث المجالات التي يستخدم

فيها مراجعوا الحسابات الخارجيون تكنولوجيا المعلومات ,وتقويم مدى استخدامه في مختلف مجالات وانشطة التدقيق من حيث :التخطيط والرقابة والثوثيق ,واثر التدقيق الالكتروني علي جودة الأدلة .

4– شرين مصطفي الحلو (2012),المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية (دراسة تطبيقية لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة) هدفت هده الي الوقوف علي جوانب المسؤولية المهنية لمراجعي الحسابات نحو اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية وفقا لمعايير التدقيق الدولي ,وذلك من خلال تقييم مدى التزام مراجعي الحسابات بمسؤوليتهم المهنية ,ومدى توافر الكفاءة العلمية والعملية والخبرة المهنية لديهم ,وقد توصلت الدرسة الي عدة نتائج وهي يلتزم مراجعو الحسابات المزاولون للمهنة في قطاع غزة بمراجعة القوائم المالية وفق معايير التدقيق الدولية ,وتنسجم هده النتيجة مع المتطلبات القانونية للبيئة الفلسطينية .

مفهوم أدلة الإثبات في المراجعة :

1. طبيعة أدلة الإثبات في المراجعة:

الأثبات بمعناه اللغوي _ هو تأكيد الحق بالبينة بعبارة االخري فهو تاكيد حقيقة اي شيء باي دليل ,اما الاثبات بمعناه القانوني هو اقامة الدليل امام القضاء بالطرق التي حددها القانون علي وجود واقعة قانونية ترتبت اثارها ,بينما يقصد بالاثبات في المراجعة بانه عملية اقامة الدليل علي صدق او كدب القضايا التي تحويها القوائم المالية الختامية وينتج عن الاثبات امكانية ابداء المراجع لرايه الفني المحايد الذ يعتمد عليه المستخدمين المختلفين من مستثمرين حاليين او متوقعين وكدلك عديد من الاطراف في اتخاد قراراتهم[1] (

ونلاحظ أن ادلة الأثثبات يجب ان تتصف بالكفاية والصلاحية كما نلاحظ ايضا ان اجراءات جميع ادلة الاتباتانما تشمل الفحص والملاحظة والاستعلام او الاستفسارات والمصادقات ,وكما ان هده الادلة تمثل اساسا معقولا ومناسبا لتكوين راي المراجع .

ويمكن بصفة عامة تقسيم ادلة الاثبات التي تدعم وتؤكد القوائم المالية الي قسمين رئيسيين :

1 – البيانات المحاسبية الاساسية .

2- كل معلومات لاتبات الأخرى وتشمل البيانات المحاسبية الاساسية كافة بيانات دفاتر اليومية ودفتر الاستاد العام والمساعد وكل سجلات الرسمية المختلفة للعميل (كأوراق العمل التي تبين تخصيص التكاليف ومذكرات تسويات حسابات البنك) فكل هده السجلات تدعم مباشرة القوائم المالية فضلا عن انها تمثل جانبا هاما من ادلة الاثبات .

1 (امين السيد احمد لطفي ,اساليب المراجعة لمراقبي الحسابات القاهرة ,1992,ص 75

ومع هدا فان هده البيانات المالية لا تمثل في حد داتها ,وتدعيم كاف للقوائم المالية التي يجب ان تدعم اكثر بواسطة ادلة الأثبات اخري ,يتم جمعها والحصول عليها من خلال تطبيق اجراءات المراجعة والتي تتمثل في المستندات الاساسية مثل الشيكات والفواتير والعقود والمصادقات واية مستندات اخر مكتوبة .[1]

ونجد ان مختلف مجالات المعرفة ,ومن بينها المراجعة تعتمد علي نماذج مختلفة من القرائن تختلف في طبيعتها وفقا لعدة عوامل تتوفر في المجال الذي يستخدمها وتتمثل هده العوامل في:- [2]

ا . المشكلة التي تكون فيها القرينة ملائمة: -

فالأدلة الضرورية لأثبات وجود مادي لعنصر معين تختلف عن تلك اللازمة لأبداء الراي عن سلامة تبويب عناصر الميزانية العمومية.

ب . طريقة جمع او إعداد الأدلة: -

ففي بعض المجالات تقدم الأدلة الي متخذ القرار ويقتصر عليه طلب الملاحظة وابداء الراي في بعض المجالات الأخرى يتطلب الامر القرار البحث عن الادلة.

جـ . قواعد استخدام الادلة :-

من الملاحظ وجود بعض المستويات المحددة لجمع وتقييم الادلة وتمثل هده المستويات قواعد مقبولة قبولا عاما .

د . مدى تأثير عامل الزمن علي اتخاذ القرار :-

نجد ان عنصر الزمن قد يكون عنصرا هاما او لا يكون في جمع واستخدام الادلة .

هـ . درجة الزام الادلة علي متخذي القرار :-

من الملاحظ ان بعض الادلة تصبح ملزمة بالنسبة لمتخذ القرار ,في حين ان البعض الاخر تمد العقل ببعض من التأكيد فقط .

وبناء علي ما تقدم يمكن القول بان ادلة الاثبات في المراجعة تتسم بما يلي.[3]

1 – ضرورة ان تتوفر في هده الادلة عنصري الكفاية والمناسبة ,والكفاية يقصد بها كمية الادلة التي يحصل عليها المراجع والمناسبة او الملائمة تشير الي مدى صلاحيتها والثقة بها .

1(احمد حامد حجاج,د كمال الدين سعيد ,المراجعة بين النظرية والتطبيق 1989 ص 312) .

2(محمد سمير الصبان .المراجعة الخارجية ,الدار الجامعي 1997,ص365.364

3(محمد السيد الناغي .المراجعة اطار النظرية والممارسة ,مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة الطبعة الثانية 1992,ص 84.83

2 – يفضل ان يحصل المراجع علي ادلة الاثبات من مصادر مختلفة وذات طبيعة مختلفة عن العنصر الواحد ,طالما احتاج الامر لذلك ووفقا لأهميته النسبية .

3 – تتحدد ملائمة دليل الاثبات في المراجعة بمجموعة من العوامل من اهمعا :

. درجة المخاطرة في وجود بيانات غير صحيحة .

. الاهمية النسبية للعنصر بالنسبة لبقية العناصر الأخرى .

. الخبرة المكتسبة من خلال عمليات المراجعة السابقة .

. نتائج اجراءات المراجعة بما في ذلك الاخطاء او الغش الذي تم اكتشافه .

. نوع المعلومات المتوفرة .

4 – في حالة اختلاف دلالة ادلة الاثبات من اكثر من مصدر للعنصر الواحد يلزم علي المراجع في هذه الحالة ,يطبق اجراءات اضافية للوقوف علي اسباب هذا الاختلاف .

5 – ضرورة توافر الموضوعية في تقييم ادلة الاثبات التي يحصل عليها المراجع ادراك ان المعلومات المالية من المحتمل ان تكون اخطاء مادية .

مفهوم الادلة ولإثباتات: -

يمكن تعريف ادلة الاثبات بانها مجموعة من الاحداث والوثائق والتصرفات وغيرها مما يمكن اعتبارها قرينة علي ما تحتويه سجلات ودفاتر وقوائم الوحدة مع بيانات ومعلومات الي الحد الذي يمكن للمراجع معه تكوين راي محايد مع ما تعرضه القوائم المالية .[1]

وتعرف ايضا بانها مجموعة من المعلومات والبيانات التي يسهل التحقق منها , والمتعلقة بعمليات تحت الفحص لها تأثير علي تكوين راي فني محايد حول القوائم المالية. (وكذلك عرفها احد فقهاء من رجال القانون بانها حقيقة معروفة او مجموعة من الحقائق تقدم للمحكمة بغية اقناعها بحقية الاقتراح التي ترغب المحكمة التحقق منه [2]

2. انواع أدلة الإثبات في المراجعة:

1(محمد السيد الناعي مرجع سابق دكره ص 83)

2(عبدالمنعم محمود عبدالمنعم .عيسي محمد ابو طبل .مراجعة اصولها العلمية والعملية دار النهضة العربية ص7

نظرا لتعدد مصادر أدلة الإثبات في المراجعة والتي يمكن للمراجع الرجوع اليها في ابداء رايه حول القوائم المالية أدي ذلك الي اختلاف الكتاب في الأدي المحاسبي في مجال المراجعة في تحديد الاساس الذي يمكن ان يقومعليه تقسيم أدلة الإثبات وفقا لمصادر الحصول عليها أو حسب طبيعتها كالتالي :-

1 – الوجود المادي :-

يعتبر الوجود المادي او الفعلي من اقوي الأدلة في عملية المراجعة فالمراجع يتحصل علي درجة كبيرة من التاكيد عندما يشاهد الالات او المباني والبضاعة علي الطبيعة.[1]

وهو ايضا من اهم الأدلة التي يعتمد عليها المراجع عند فحصه لعناصر المركز المالي والتاكيد من الوجود الفعلي او الذاتي للشئ الذي يمثله رصيد الحساب الذي يقوم بفحصه ومراجعته.[2]

وان الجرد الفعلي يعني التأكد من وجود الاصل بصورة ملموسة ويتم ذلك بأجراء العد والقياس او الوزن او معاينة الاصل ,ثم كحطوه مكملة ,مقارنة ما أسفر عنه الإجراء بما هو مثبت بالسجلات والدفاتر.[3]

2 – المستندات:-

تعتبر المستندات من أكثر الا دلة من حيث الكمية التي يتعامل معها المراجع لانها تغطي جزاء كبيرا من عملية المراجعة كما انها تعتبر أكثر حجية كدليل من اي نوع أخر من الأدلة.[4]

وما إلي ذلك من مستندات وعند فحص المراجع المستند بغية التأكد من صحتها والاعتماد عليها يجب مراعاة الاتي:-

أ – أن يكون المستند خالي من اي كشط او تغير سواء في الكتابة او في الارقام أو في التواريخ.
ب – ان يكون المستند مستوفا للشروط القانونية والشكلية.
جـ- ان يكون المستند مشتملا على كافة البيانات التي توضح طبيعة العملية.
د – ان يكون المستند موقعا عليه ومعتمدا من قبل من له الحق في ذلك.
هـ- ان يكون تاريخ المستند وقعا في المدة تحت المراجعة.
و – ان يكون المستند خاص بعملية تدخل ضمن طبيعة ونشاط الشركة.
ز – أن يكون المستند المقدم للمراجع يمثل النسخة الاصلية قدر الامكان.

1 ادريس عبدالسلام ,مصدر سبق ذكره ص76
2 عبدالمنعم محمود عبدالمنعم ,عيسي محمد ابو طبل مرجع سبق ذكره ص150
3 محمد وجدي شركس ,مراجعة المفاهيم والاجراءات في النظم المحاسبية والالكترونية دات السلاسل 1978,ص144
4 ادريس عبدالسلام الشتيوي ,مرجع سبق ذكره ص77

وحيث انها بطبيعتها تتضمن كافة البيانات الازمة للتحقق من حدوث عملية معينة ومن صحة إثباتها في السجلات والدفاتر وتختلف درجة اعتماد المراجع علي مستند معين باختلاف مصدر نشأته وتنقسم المستندات من حيث مصدر نشأتها الي مجموعات :- [1]

1 مستندات أنشئت خارج المشروع او الوحدة وارسلت مباشرة الي المراجع ,ومن أمثلة هذه المستندات كشوف حساب البنك التي أرسله مباشرة من الجهة التي طلب منها .

2 مستندات أنشئت خارج المشروع او الوحدة وتحفظ بها ادارتها كوسيلة لإثبات عملياتها مع وحدات البيئة الخارجية ,ومن أمثلة هذه المستندات فواتير ,الشراء وكشوف حساب المصرف وغيرها .

3 المستندات التي نشات داخل المشروع وتحتفظ بها إدارته لإثبات قيامها بعمل او نشاط معين ومن أمثلة مستندات هذه المجموعة صور فواتير المبيعات ,وصور الاشعارات المدينة والدائنة المرسلة للعملاء ,ومحاضر لاستلام الواردة وكشوف الاجور والمرتبات .....

3 – الدفاتر والسجلات :-

وهده تشمل الدفاتر اليومية ودفاتر السجلات والحسابات المحاسبية المختلفة وهي تعتبر من الادلة الاساسية حيث انا جميع العليات التي قامت بها الشركة تكون مثبتة ومسجلة بها.[2]

اولا: السجلات والدفاتر غير المالية:

تغطي هذه المجموعة من السجلات والدفاتر كلا من القانون النظامي وعقد التأسيس للشركة ,وعقود الايجار التي تؤثر علي حسابات سنوات ذلك من السجلات ودفاتر قد يترتب عليها اثار مالية بالنسبة وان فحص سجلات ودفاتر هده المجموعة يتم عادة قبل بداية المراجعة او في مراحلها الاولي نظرا لأهمية المعلومات التي يمكن الحصول عليها من جراء الفحص لأغراض تحديد اجراءات المراجعة والتأكد من صحة إثبات بعض العمليات .

ثانيا: السجلات والدفاتر المالية:

تغطي هذه المجموعة كشوف اعداد القوائم المالية وجميع الدفاتر والسجلات المحاسبية التقليدية اليومية والاستاد كذلك الدفاتر والسجلات التحليلية ويتم فحص سجلات ودفاتر هده المجموعة لتحقيق النواحي التالية: - [3]

1 – مراجعة نقل الارصدة الافتتاحية ومطابقتها مع ارقام ميزانية الفترة السابقة.

1 محمد وجدي شركس مصدر سبق ذكره ص 146,145
2 ادريس عبدالسلام الشيتوي .مرجع سبق دكره ص 79.78
3محمد وجدي شركس مصدر سبق ذكره ص 148

2 – مراجعة صحة اثبات العملية في هذه الدفاتر والسجلات طبقا لما تقتضي به مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

3 – مراجعة جميع اليوميات _ عامة ومساعدة _ والتأكد من صحة نقل المجاميع صفحة الي أخري.

4 – مراجعة الجمع الراسي والافقي للدفاتر والسجلات التحليلية.

5 – مراجعة الترحيل من اليوميات الي دفاتر الاستاذ.

6 – مراجعة تطابق اصدة حسابات المراقبة بدفاتر الاستاد العام مع مجموع ارصدة الحسابات الفردية المختلفة بها.

7 – مراجعة صحة نقل ارصدة حسابات دفاتر الاستاد الي ميزان المراجعة.

8 – مراجعة الكشوف التفصيلية لعناصر ميزان المراجعة.

9 –مراجعة جمع وتوازن ميزان المراجعة.

10 – مراجعة تجميع وتبويب عناصر القوائم المالية.

ومما سبق يتضح ان الدفاتر والسجلات المحاسبية تعتبر دليلا اوليا في عملية المراجعة والذي يحتاج الي ادلة اخري تعززه.

4– نظم الرقابة المحاسبية: -

ان وجود نظام محكم للرقابة الداخلية وما يتبعها من انظمة الضبط الداخلي عمليات المشروع يعتبر في حد داته دليل علي انتظام الدفاتر والسجلات وخلو البيانات المقيدة بها من الاخطاء الغش والتلاعب. [1]

ان نظم الرقابة المحاسبية تعتبر في حد داتها شكلا من اشكال الادلة والاثبات في حالة التأكد من تطبيقها الفعلي، والهدف من وراء تقيم الرقابة الداخلية وخاصة فيما يتعلق بالرقابة المحاسبية ينقسم الي شقين :- [2]

أ – تحديد درجة الاعتماد على القوائم المالية الناتجة عن النظام المحاسبي.

ب – تحديد اجراءات المراجعة اللازمة لإتمام عمليتي الفحص والاختبار ويجب ملاحظة ان مجرد وجود نظام رقابة داخلية لا يعتبر في حد داته دليلا ولكن علي المراجع التأكد والتحقق من التطبيق الفعلي للنظام وللتحيق ذلك ليس هناك بد من ان يقوم المراجع بتجميع الادلة الكافية التي تعزز ذلك.

1عبدالمنعم محمود عبدالمنعم ,عيسي محمد ابوطبل ,مرجع سبق دكره ص63

2ادريس عبدالسلام اشيتوي ,مرجع سبق ذكره ص 80-81

5 – المقارنات والروابط والمعلومات: -

كثير ما يلجا المراجع الي بعض المقارنات بين ارصدة بعض الحسابات او يدرس الاتجاهات التي تسير فيها ارصدة بعض الحسابات ,كما قد يلجا احيانا الي استخراج الاوزان النسبية لبعض عناصر المركز المالي او قائمة نتيجة الاعمال ,واخيرا قد يلجا المراجع انه من المفيد احيانا استخراج بعض النسب المالية من المفردات التي تتضمنها القوائم المالية المعروضة عليها ,وكل هذه المؤشرات تعتبر ادلة اثبات يستطيع المراجع ان يعتمد عليها في ابداء رايه عن مدى دلالة القوائم المالية محل الفحص هذه هي اهم انواع ادلة الاثبات التي يقوم المراجع بجمعها لتكون سندا قويا يعتمد عليه في كتابة تقريره والافصاح عن رايه .[1]

فالعلاقة بين قيمة اي عنصر وقيم العناصر الأخرى ذات الطبيعة الواحدة في العام الحالي او العام السابق ,بين الاهمية النسبية لهذا العنصر والتي تحدد بدورها حجم الدلائل الضرورية .[2]

العوامل التي تؤثر علي كمية الادلة:_

1 – درجة كفاية نظام الرقابة الداخلية:-

ان وجود نظام سليم وفعال للرقابة الداخلية له تأثير نطاق الفحص الذي يقوم به المراجع وبالتالي يحكم كمية الادلة التي يجب ان يحصل عليها لتأييد الارقام الواردة في القوائم المالية لذلك فان اول واجبات المراجع فحص نظام الرقابة الداخلية وتقويمه والقيام بالاختبارات الكافية للتأكد من ان جميع الخطوات الرقابية التي يحتويها هذا النظام تنفذ فعلا بطريقة مرضية .[3]

2 – الاهمية النسبية للعنصر محل الفحص: -

العلاقة بين قيمة احد العناصر بالنسبة الي باقي العناصر او بالنسبة الي مجموع الميزانية او الي رقم صافي الربح النهائي توضع الاهمية النسبية لهذا العنصر ,فادا كان هناك خطا او انحراف في احد هذه العناصر الجوهرية فان القوائم المالية تتأثر بذلك تأثيرا كبيرا ,لذلك فانه يلزم الحصول علي قدر اكبر من ادلة الاثبات بالنسبة لاحد العناصر الجوهرية فقد نجد في احدى الشركات التجارية مثلا اكثر انواع الاصول اهمية هي البضاعة والمدينون والنقدية ,وهنا نتوقع ان تلقي هده البنود المهمة مثل المصروفات المدفوعة مقدما ,وبطبيعة الحال فان المراجع يسعي في هده الي الحصول علي اكبر قدر من الادلة المقنعة بالنسبة الي بنود البضاعة والمدينون والنقدية ,ولايبدل الدرجة نفسها من المجهول والاهتمام في تحقيق البنود غير المهمة مثل المصروفات المدفوعة مقدما ,ويلاحظ ان مفهوم الاهمية النسبية من الصعب تعريفه ويعتمد بصفة اساسية علي تقدير المراجع الشخصي .

1اريس عبدالسلام اشيتوي مرجع سبق ذكره ص164
2محمد سمير الصبان ومحمد الفيومي مرجع سبق ذكره ص27
3مصطفي عيسي حضير,المراجعة مفاهيم ومعايير والاجراءات ,جامعة الملك سعود الطبعة الاولي .1991 ص 80_79

ومفهوم الاهمية النسبية لا يتوقف كله علي الحجم ,فهو يشتمل احكاما نوعية وكمية وتتوقف الاهمية النسبية ايضا علي اهمية البند للمشروع معين وعلي مدى انتشار البند ,وعلي اثر البند علي القوائم المالية ومجموعها .

3- درجة الخطر التي يتعرض لها العنصر:-

كلما كان العنصر معرضا للاختلاس او التلاعب احتج المراجع الي تأكيدات اضافية بان هذا العنصر لم يحدث فيه فعلا تلاعب او اختلاس وبالتالي ازدادت حاجته الي الحصول علي ادلة اقوي لتأييد هذا العنصر , وقد ينبع الخطر من طبيعة العنصر ,فالعمليات النقدية هي اكثر انواع العمليات تعرضا للغش والاختلاس ,ولذلك فانه من المؤكد ان يحظى بعناية اكبر من جانب المراجع عن غيرها من العمليات ,وكذلك اذا وجد المراجع حسابا للمصروفات المتنوعة ,فان هذا البند يجب ان يخطي بعناية اكبر من ناحية الادلة التي يسعي للحصول عليها لتأييد هذا الحساب عما يكون عليه الحال بالنسبة لاحد بنود المصروفات الاخرى, ويرجع السبب في ذلك الي ان حساب المصروفات المتنوعة معرض بدرجة اكبر لأنه يحتوي علي بنود شاذة او غير عادية.

4- تكلفة الحصول على الادلة: -

يجب علي المراجع ان يأخذ في الاعتبار تكلفة الحصول على الادلة والبراهين الخاضعة بحالة معينة، فتكلفة الحصول على الادلة يجب ان تقارن قدر الامكان بالمنفعة المتوقعة وقياس التكلفة والمنفعة امر صعب في احوال كثيرة، ولكن علي المراجع توخي الدقة اللازمة للوصول الي تقديرات تقريبية.

وليس معني ذلك ان يحجم عن الحصول علي دليل معين لا لشيء الا الان تكلفته عالية ففي هذه الحالة يستوجب عليه البحث عن دليل او ادلة اخري لتحقيق نفس الهدف ,ولكن في حالة عدم وجود او عدم امكانية الحصول علي ادلة اخري فما عليه الا ان يبذل ما في وسعه للحصول علي الدليل الوحيد بغض النظر عن تكلفة الحصول عليه وخاصة اذا كانت المخاطرة عالية جدا .[1]

اساليب ووسائل الحصول علي ادلة الاثبات:-

1 – الاختبار:

كلمة الاختبار تطلق عادة علي المعاينة المادية للأصول الملموسة والتي يقوم بها المراجع ,فالمعاينة لأي اصل ملموس مثل النقدية ,البضاعة والاصول الثابتة تعتبر دليلا علي وجود مثل هده الاصول وكذلك التأكد من نوعيتها وجودتها في نفس الوقت ,,مثال معاينة المراجع لمخزون البضاعة والاصول الثابتة كالآلات والسيارات والمباني وغيرها .[2]

1محمود الجبراوي ,الفحص والمراجعات الخاصة ,دار الكتاب الجامعي ,ص10

2. عبدالمنعم محمود عبدالمنعم ,عيسي محمد ابو طبل ,مرجع سبق ذكرها ص 171

2 – الفحص:

الفحص بصفة عامة عبارة عن تقص الحقائق عن طريق البحث والتنقيب في الدفاتر وغيرها واصطلاحا الفحص عبارة عن تحليل ودراسة البيانات والمعلومات التي تحتويها السجلات والدفاتر والمستندات والقوائم المالية الختامية التي تتعلق بفترة او عدد الفترات المالية لوحدة معينة بهدف تحقيق غرض معين للمراجع طالب الفحص ويعرف بالتفتيش حيث يتضمن القيام بأجراء المعاينة والفحص لبعض مفردات الاصول كالنقدية او المخزون.[1]

أ. الفحص الحسابي: -

ويقصد به صحة مراجعة المجاميع الافقية والراسية ونقل المبالغ من صفحة الي اخري وترحيلها الي يوميات والحسابات المختلفة، مع مراجعة العمليات الحسابية في المستندات والكشوف والقوائم المالية ويقوم المراجع بهذا النوع من الفحص نظرا لأهميته في التحقق من صحة العمليات ,ويشمل نطاق عملية المراجعة الحسابية علي عدة نقاط منها :

1 – مراجعة مجاميع وارقام ومستندات القيد الاول.

2 – مراجعة نقل الارصدة الافتتاحية ومقارنتها بأرقام الميزانية المعتمدة في العام السابق (وبصفة عامة يمكن القول بانه يتعلق بالتأكد من صحة العمليات الحسابية جمع ,ضرب ,طرح, قسمة).[2]

3 –مراجعة الترحيل من اليوميات الي الدفاتر المساعدة وحسابات الاستاذ العام.

ب. الفحص المستندي: -

يقصد به فحص ومراجعة المستندات المؤيدة لكافة عمليات الوحدة تحت المراجعة يمكن حصر اهداف المراجعة المستندية في:

1 – التحقق من ان جميع العمليات تخص الوحدة ولها علاقة بنشاطها.

2 – التحقق من ان جميع العمليات تمت فعلا واثبتت في الدفاتر والسجلات ووفقا للطرق المحاسبية المتعارف عليها

3 – التأكد من ان جميع العمليات المالية مثبتة بالدفاتر ومؤيدة بمستندات سليمة من الناحية القانونية والموضوعية

جـ - الفحص المحاسبي: -

1.ادريس عبدالسلام اشيتوي ,مرجع سبق ذكره ص81

2خالد عبدالله ,مراجع سبق ذكره ص 189 ,نقلا عن يوسف ممدو احميدي أدلة الاثبات في ضل المعالجة الالية للبيانات محمد سمير الصبان مرجع سبق ذكره ص457 – رسالة الماجستير للدراسات العليا غير منشورة 2000)

يعني المعالجة المحاسبية للعمليات الخاصة بالوحدة تحت المراجعة ومدى ملاءتها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومن بين اجراءات هذا الفحص.

1 – التأكد من صحة توجيه القيود والمعالجة المحاسبية للأرباح والخسائر.

2 – التأكد من العمليات اللازمة لاستخراج البيانات المحاسبية المعدة لأغراض الحسابات الختامية.

3 – المصادقات: -

هي عبارة عن الحصول علي موافقة الغير علي ما ورد بالنتائج التي اظهر دفاتر الوحدة ومن الوسائل المتعارف عليه بين مراجعي الحسابات في جميع الادلة تثبت بعض ارصدة الحسابات التي يقوم بفحصها تقام المصادقات ,وتهدف هذه الوسيلة الي الحصول علي اقرار مصادقة مكتوب من شخص خارج الوحدة عن صحة او خطا رصيد حساب معين .[1]

ان ادلة الاثبات التي يحصل عليها المراجع من الاقرارات المكتوبة التي يرسلها الغير ردا علي المصادقات المرسلة اليهم ,تعتبر من الادلة القوية التي يستطيع ان يعتمد عليها في فحصه لبعض عناصر المركز المالي السابق الاشارة اليها اذا ما اخذت الاعتبارات الاتية فالحسبان :-

1 – يجب ان يشرف المراجع بنفسه او بواسطة احد مندوبية علي عملية اعداد هده المصادقات وارسالها للغير، فلو تركت هذه المسالة الي الهيئة الادارية بالمشروع دون رقابة واشراف من المراجع لا نتفت الحكمة من ارسال هده المصادقات لان الادارة ستتعمد عدم ارسال مصدقات الي العملاء او الموردين الذين حدث تلاعب او تغير في ارصدة حساباتهم، وبدلك تفوت علي المراجع فرصة اكتشاف هذا التلاعب او التزوير.

2 – يجب ان يخطر لغير العملاء او الموديين او البنك او الوكلاء بضرورة ارسال قراراتهم بعد التوقيع عليها وارسالها الي مكتب مراجع الحسابات وليس الي الوحدة محل المراجع.

3- يجب ان يقوم المراجع بفحص الاقرارات الواردة من الغير ودراسة اوجه الاختلاف او الملاحظات التي ترد ببعضها والعمل علي اجراء التسويات اللازمة لتصحيح ما قد يوجد ببعض الحسابات من اخطاء .[2]

4- الملاحظة:

يقصد بالملاحظة بوجه عام هو توجيه الحواس والدهن الي ظاهرة او مجموعة من الظواهر الحسية رغبة في الكشف عن صفاتها وخصائصها بهدف التوصل الي كسب معرفة جديدة، هذا وتعتبر الملاحظة وسيلة مباشرة للحصول على ادلة الاثبات حيث تستخدم كل من:

1عبدالمنعم محمود عبدالمنعم ,عيسي محمد ابو طبل ,مرجع سبق ذكره ص181-183

2د.يوسف محمد جربوع ,مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق مؤسسة الورق للنشر والتوزيع عمان ,الطبعة الاولي 2000.ص87

أ – اختبارات الالتزام بالسياسات والاجراءات الادارية المرتبطة بصحة العمليات، حيث يتطلب الامر ضرورة ملاحظة ما اذا كانت اجراءات الرقابة الداخلية قد تم تنفيذها ام لا.

ب – اختبارات التحقق الاساسية حيث ينبغي ملاحظة العديد من الاصول الملموسة لغرض التحقق من وجودها ومقارنة ذلك بما هو مسجل بالدفاتر.[1]

مشاكل وصعوبات جمع الادلة والقرائن المستخدمة في عملية المراجعة :-

إن مراجع الحسابات يواجه الصعوبات والمشاكل عند جمعه للأدلة والقرائن التي يركن اليها عند ابداء رايه الفني المحايد ومن هده الصعوبات علي سبيل المثال ما يلي :

1 – عدم صحة وكفاية النظم المحاسبية المستخدمة لأي المشروع مما يقوده لبدل الكثير من الجهد والوقت.

2 – عدم تعاون موظفي المشروع مع مراجع الحسابات لأنهم ينظرون الي مهنة المراجعة نظرة خاطئة.

3 – الاضطرار الي استعمال العينات لإحصائية بسبب كبر عدد العمليات..

4- الاضطرار الي الاستمرار في تصعيد نسبة الاختبارات بسبب ضعف نظام الرقابة الداخلية وكثرة الاخطاء بالسجلات.[2]

راي الباحث:

إن عملية المراجعة تقوم من أجل اكتشاف الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية وطرق اعداد هده القوائم هل تمت وفقا للطرق ومعايير محاسبية متعارف علها ,وذلك من ما هو معلوم ان من بين مستخدمي القوائم المالية المصارف وكذلك المؤسسات التي تقوم بإقراض اموال الي بعض من الشركات والمؤسسات ,وكذلك الدائنون والموردون فهؤلاء يحتاجون الي الحصول علي معلومة دقيقة وصريحة بخصول المركز المالي لهذه الشركات وكذلك نتيجة اعمال هذه الشركات قبل التعامل او القيام بعملية الاقراض , كما هو معلوم فان هذه القوائم يتم اعدادها داخل الوحدة الاقتصادية فكان لابد من قيام بعمل يتم من خلاله التأكد من صحة هذه البيانات ومعلومات الواردة في هذه القوائم وتأكد من صحة الارقام الظاهرة فيها والتي تحتويها هذه القوائم ,هنا جاءات عملية المراجعة لكي تكون هي الجسم الفاصل الذي يتبنا الفحص والتدقيق والتصحيح علي هده القوائم عن طريق مراجع خارجي لتلك الشركات والمؤسسات لكي يتم المصادقة علي صحة اعدها والتأكيد علي صحة الوارد فيها من بيانات وارقام .

1عبدالمنعم محمود عبدالمنعم ,عيسي محمد ابو طبل .مرجع سبق ذكره
2خالد الامين عبدالله ,علم تدقيق الحسابات –الناحية النظرية ,دار وائل للنشر الطبعة الاولي 1999 ,ص 184

ولهذا فان هذا المراجع لكي يتمكن من ابداء رايه الفني المحايد بكل مهنية بشكل الذي يبعث الاطمئنان الي الاطراف الخارجية لابد وان يقوم بخطوات عملية ومنظمة لتوصل الي نتيجة اما ان تكون هذه القوائم قد تم اعددها وفقا للمبادئ ومعايير محاسبية مهنية ومتفق علها وبالتالي فان هذه القوائم تعطي نتيجة وقعيه عن النشاط وكذلك فعلية عن مركزها المالي ,او قد تكون مدلسه بالتلاعب والتزوير ,وفي سبيل الحصول والوصول لهذا فانه لابد علي المراجع بالقيام بالبحث والحصول علي ادلة اثبات كافية لكي تعزز موقفه التحكمي وتساعد في ان يكون تقريره محايد ورايه عادلا في الحكم علي هذه القوائم والارقام الظاهرة بها والبيانات التي تحتويها ,

وهذه الادلة يجب ان تكون ذات الحجة القوية والقرائن بالبراهين، ولكي يتمكن الحصول علها فانه يحتم عليه القيام بعدة اجراءات منها الزيارات المتكررة الي موقع الشركة او الوحدة موضوع المراجعة وذلك من اجل تكوين فكرة مبدئية يمكن البدا منها وكذلك من خلال هذه الزيارات سوف يتمكن ملاحظة مواقع المراكز التي يكمن فيها لأخطاء والتلاعب مثلا.

كذلك تتيح له معرفة والحكم على مدى قوة نظام الرقابة الداخلية الذي يمكن الاعتماد عليه في تحديد كمية وعدد الادلة والاثبات التي يستطيع الاعتماد علها وكذلك تمكنه من قياس وتقييم مدى مهنية وكفاءة معدي هذه القوائم هل يملكون الخبرة والكفاءة العلمية والعملية وهم علي اتم المعرفة بي معايير ومبادئ المحاسبية المتعارف علها، التي تمكنهم من اعداد تلك القوائم بعيدا عن ارتكاب اية اخطاء غير مقصودة مثلا.

وكذلك هذه الزيارات تمكنه من التعرفة واجراء مقابلات شخصية مع للجان اجراء الجرد علي بعض الاصول المتداولة التي تكون ذات تأثير علي هده القوائم مثلا المخزون وربما يتمكن من الحضور شخصيا للعملية الجرد وابداء بعض الايضاحات والحصول علي بعض الاستفسارات التي يمكن الحصول علها مباشرة من الوحدة نفسها والتي تكون من بين اقوي ادلة لأثبات والقرائن.

كذلك تمكنه من ملاحظة القيام بالدور المحاسبية وكيفية اعدادها من القيام بالأحداث المالية والتسجيل في السجلات والدفاتر المحاسبية المعتمدة من قبل الجهات المختصة،والي جانب ذلك الدورة المستندية لكافة المستندات للعملية مثلا الية الصرف وتوريد البضائع الي المخازن من أذونات استلام وكذلك واذونات صرف سواء كانت مالية او لا .

عليه هنا يجب علي المراجع و مكاتب المحاسبة والمراجعة الرخصة لهم بمزاولة المهنة او مندوبي هذه المكاتب بصفة عامة الذهاب والقيام بعمل زيارات ميدانية للهده الشركات التي يقومون بمراجعة حساباتهم بصفة دورية ولكي يتمتع الراي والحكم علي سلامة هده القوائم ويتصف الراي الفني للمراجع بالحيادية والمصداقية ,علهم الا يكنفوا فقط بجلب واحضار هذه المستندات فقط والاكتفاء بها ومن ثم يعدو الحكم وابدا الراي علها دون القيام بجمع اذلة اثبات كافية وقيمة بالشكل الذي يتم الاعتماد علها بالشكل الصحيح .

الإطار العملي للدراسة

2.1الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية:

يهدف هذا المبحث إلى معرفة الخطوات التي تم اتباعها في سبيل إجراء الدراسة الميدانية، ولقد تم تحديد هذه الخطوات في الآتي: -

- فرضيات الدراسة: تقوم الدراسة على فرضيتين اساسيتين مفادهما:

H_0 الفرضية العدمية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الافراد عينة الدراسة حول وجود علاقة بين ادلة الاثبات والراي الفني لمراجع الحسابات.

H_1 الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الافراد عينة الدراسة حول وجود علاقة بين ادلة الاثبات والراي الفني لمراجع الحسابات.

2.2 أداة جمع البيانات: -

اعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان كأداة للحصول على البيانات التي تساعد على اختبار الفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة حيث احتوى الاستبيان على ثلاثة وعشرون عبارة وزعت هذه العبارات على أربع مجموعات وبناءً على النحو التالي:

المجموعة الأولى: تشمل 6 أسئلة شخصية وهي: الجنس، العنوان ،المسمى الوظيفي او المهني، والتخصص ، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة.

المجموعة الثانية: تشمل 17 عبارات من صحيفة الاستبيان وتمثل ((العلاقة بين ادلة الاثبات والراي الفني لمراجع الحسابات))

2.3 حركة نماذج الاستبيان:

بعد القيام ببناء صحيفة الاستبيان وإجراء ما يلزم من تعديلات حتى خرج الاستبيان في صورته النهائية والذي تم توزيعه على عينة الدراسة والجدول التالي يوضح حركة نماذج الاستبيان الموزعة:

جدول رقم (1) يبين حركة نماذج الاستبيان الموزعة

البيان	نماذج الاستبيان الموزعة	نماذج الاستبيان المعادة	نماذج الاستبيان غير المعادة	نماذج الاستبيان المستبعدة	نماذج الاستبيان الصالحة للتحليل
العدد	**45**	45	0	1	44

النسبة	**100%**	100%	0%	2%	98%

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نماذج الاستبيان المعادة كانت 45 نموذج استبيان والتي تمثل جميع نماذج الاستبيان الموزعة، أي لا توجد نماذج استبيان غير معادة، أما نماذج الاستبيان المستبعدة كانت نموذج واحد والتي تمثل 2% من جميع نماذج الاستبيان الموزعة، وبذلك يكون عدد نماذج الاستبيان الصالحة للتحليل 44 نموذج استبيان والتي تمثل 98% من جميع نماذج الاستبيان الموزعة، وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة SPSS Statistical package for Social Science) (تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات كما التالي:

2.4 نتائج اختبار (ألفا) للصدق والثبات:

من اجل اختبار مصداقية إجابات مفردات العينة على أسئلة الاستبيان (توافق إجابات أفراد العينة) فقد تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا (α) لكل محور من محاور الدراسة فكانت النتائج كما في الجدول الاتي:

جدول رقم (2) نتائج اختبار كرونباخ ألفا.

بيان	قيمة معامل ألفا	عدد العبارات
علاقة ادلة الأثبات والراي الفني للمراجع	0.86	17

المصدر: مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ من العمود الثاني قيم معامل اختبار كرو نباخ ألفا(0.86) وهو أعلى من 0.70، مما يعطي دليل واضحا على صدق وثبات أداة الدراسة.

2.5اختبار الفرضيات- :

درجات الموافقة حول وجود علاقة بين ادلة الاثبات والراي الفني للمراجع

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول وجود علاقة بين ادلة الاثبات والراي الفني للمراجع

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الاهمية	الدلالة

ان حضور المراجع او أحد مندوبية العملية الجرد الفعلي (المخزون مثلا) يزيد من حجية وقوة ادلة الاثبات بما يساعد في تدعيم الراي الفني للمراجع	**4.250**	.719	**1**	عالية جدا	**.000**
تتسم الادلة بالصلاحية عندما يتم التوصل اليها عن طريق مصدر مستقل	**3.954**	.987	**6**	عالية	**.000**
يعتمد مراجع الحسابات على نظام الرقابة الداخلية القوي في تحديد اقل كمية اثبات	**4.000**	.835	**4**	عالية	**.000**
تزداد الثقة بالأدلة الداخلية إذا ارتبطت بنظام مقبول من الضبط الداخلي	**4.045**	.861	3	عالية	**.000**
يؤدي نظام الرقابة الداخلية القوي الى تحديد نطاق الفحص الذي يقوم به المراجع	**4.090**	.640	2	عالية	**.000**
تتوقف زيادة كمية ادلة الاثبات على الاهمية النسبية للعنصر محل الفحص	**3.863**	.904	11	عالية	**.000**
يكتفي المراجع بقدر قليل من الادلة للعناصر ذات الأهمية النسبية القليلة	**3.272**	1.282	17	متوسطة	**.001**
تزداد درجة المخاطرة وبالتالي كمية الادلة المطلوبة بنوعية البند	**3.750**	1.037	16	عالية	**.000**
يتسم الراي الفني المحايد للمراجع حول القوائم المالية بالحيادية من خلال القيام بالزيارات والمقابلات المستمرة للمنشاة	**3.863**	.954	12	عالية	**.000**
الملاحظات التي يدونها المراجع من خلال فحص المستندات يمكن الاعتماد عليها كأدلة ويكون التقرير صادقة وعدلا حول القوائم المالية .	**3.931**	.789	7	عالية	**.000**
تزداد درجة المخاطرة وكمية الأدلة المطلوبة بطبيعة البند	**3.863**	.929	13	عالية	**.000**
يعتمد مراجع الحسابات على الدليل ذو التكلفة العالية في ابداء رايه حول عدالة القوائم المالية	**3.909**	.741	8	عالية	**.000**
تزداد كمية الأدلة المطلوبة بانخفاض تكلفة الحصول على الدليل	**3.795**	.823	15	عالية	**.000**
تنخفض كمية الأدلة المطلوبة بارتفاع تكلفة الحصول على الدليل	**3.886**	.993	9	عالية	**.000**
تساعد عمليات الجرد الفعلي للأصول في الحصول على ادلة تدعم الراي الفني المحايد للمراجع	**3.886**	.841	10	عالية	**.000**
استقلالية المراجع وعدم اتباعه لجهات موضع المراجعة يعطي ثقة أكبر في رايه الفني المحايد حول القوائم المالية للمؤسسات	**3.840**	.913	14	عالية	**.000**
قوة جهاز الرقابة الداخلية في اكتشاف الاختلاسات يعتبر دليل من ادلة الأثبات للمراجع يمكن الاعتماد عليه في اعداد تقاريره	**3.977**	.664	5	عالية	**.000**

المصدر: مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن:

:أ- درجة الموافقة حول العبارة التالية عالية جداً

- ان حضور المراجع او أحد مندوبية لعملية الجرد الفعلي (المخزون مثلا) يزيد من حجية وقوة ادلة الاثبات بما يساعد في تدعيم الراي الفني للمراجع .

ب- درجة الموافقة حول العبارة التالية عالية

- يؤدي نظام الرقابة الداخلية القوي الى تحديد نطاق الفحص الذي يقوم به المراجع
- تزداد الثقة بالأدلة الداخلية إذا ارتبطت بنظام مقبول من الضبط الداخلي
- يعتمد مراجع الحسابات على نظام الرقابة الداخلية القوي في تحديد اقل كمية اثبات
- قوة جهاز الرقابة الداخلية في اكتشاف الاختلاسات يعتبر دليل من ادلة الأثبات للمراجع يمكن الاعتماد عليه في اعداد تقاريره
- تتسم الادلة بالصلاحية عندما يتم التوصل اليها عن طريق مصدر مستقل
- الملاحظات التي يدونها المراجع من خلال فحص المستندات يمكن الاعتماد عليها كأدلة ويكون التقرير صادقة وعدلا حول القوائم المالية .
- يعتمد مراجع الحسابات على الدليل ذو التكلفة العالية في ابداء رايه حول عدالة القوائم المالية
- تنخفض كمية الأدلة المطلوبة بارتفاع تكلفة الحصول على الدليل
- تساعد عمليات الجرد الفعلي للأصول في الحصول على ادلة تدعم الراي الفني المحايد للمراجع
- تتوقف زيادة كمية ادلة الاثبات على الاهمية النسبية للعنصر محل الفحص
- يتسم الراي الفني المحايد للمراجع حول القوائم المالية بالحيادية من خلال القيام بالزيارات والمقابلات المستمرة للمنشاة
- تزداد درجة المخاطرة وكمية الأدلة المطلوبة بطبيعة البند
- استقلالية المراجع وعدم اتباعه لجهات موضع المراجعة يعطي ثقة أكبر في رايه الفني المحايد حول القوائم المالية للمؤسسات
- تزداد كمية الأدلة المطلوبة بانخفاض تكلفة الحصول على الدليل
- تزداد درجة المخاطرة وبالتالي كمية الادلة المطلوبة بنوعية البند
- يكتفي المراجع بقدر قليل من الادلة للعناصر ذات الأهمية النسبية القليلة

2.6 اختبار فرضيات الدراسة

ولاختبار فرضيات الدراسة ، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بوجود علاقة بين ادلة الاثبات والراي الفني للمراجع. واستخدام اختبارT حول المتوسط 3 فكانت النتائج كما في الجدول رقم (9) حيث كانت:

الفرضية العدمية : المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بوجود علاقة بين ادلة الاثبات والراي الفني لمراجع الحسابات لا يختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة :المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بوجود علاقة بين ادلة الاثبات والراي الفني لمراجع الحسابات يختلف عن 3.

الجدول رقم (11) نتائج اختبارT حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بوجود علاقة بين ادلة الاثبات والراي الفني

المتوسط العام لجمبع العبارات المتعلقة ب	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
وجود علاقة بين ادلة الاثبات والراي الفني لمراجع الحسابات	**3.893**	**0.488**	**12.133**	**0.000**

المصدر: محرجاتSPSS

من خلال الجدول رقم (9) وبالتركيز على العمود الأخير نلاحظ أن درجة الدلالة المعنوية للمتوسط العام كانت أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد في الدراسة وهو 0.05 (أي أن المتوسط العام ذو دلالة احصائية) وبما أن المتوسط العام يختلف عن المتوسط المفترض 3، عليه سيتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الافراد عينة الدراسة حول وجود علاقة بين ادلة الاثبات والراي الفني لمراجع الحسابات.

وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الافراد عينة الدراسة حول وجود علاقة بين ادلة الاثبات والراي الفني لمراجع الحسابات.

النتائج:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الافراد عينة الدراسة حول وجود علاقة بين ادلة الاثبات والراي الفني لمراجع الحسابات. وبصورة أخرى توجد علاقة مباشرة ادلة الاثبات والراي الفني لمراجع الحسابات بين وبنيت هذه النتيجة على ارتفاع درجة الموافقات على العبارات الاتية التي تعبر عن وجود هذه العلاقة :

- ان حضور المراجع او أحد مندوبية لعملية الجرد الفعلي يزيد من حجية وقوة ادلة الاثبات و يساعد في تدعيم الراي الفني للمراجع .
- ان قوة نظام الرقابة الداخلية يؤدي الى تحديد نطاق الفحص الذي يقوم به المراجع
- تزداد الثقة بالأدلة الداخلية إذا ارتبطت بنظام مقبول من الضبط الداخلي
- يعتمد مراجع الحسابات على نظام الرقابة الداخلية القوي في تحديد اقل كمية اثبات

- قوة جهاز الرقابة الداخلية في اكتشاف الاختلاسات يعتبر دليل من ادلة الأثبات للمراجع يمكن الاعتماد عليه في اعداد تقاريره
- الملاحظات التي يدونها المراجع من خلال فحص المستندات يمكن الاعتماد عليها كأدلة ويكون التقرير صادقة وعدلا حول القوائم المالية .
- مراجع الحسابات يعتمد على الدليل ذو التكلفة العالية في ابداء رايه حول عدالة القوائم المالية
- عمليات الجرد الفعلي للأصول تساعد في الحصول على ادلة تدعم الراي الفني المحايد للمراجع
- تتوقف زيادة كمية ادلة الاثبات على الاهمية النسبية للعنصر محل الفحص
- استقلالية المراجع وعدم اتباعه لجهات موضع المراجعة يعطي ثقة أكبر في رايه الفني المحايد حول القوائم المالية للمؤسسات

التوصيات :

- ضرورة حضور المراجع او أحد مندوبية لعملية الجرد الفعلي .
- دعم قوة نظام الرقابة الداخلية وتطويره للمحافظة على الدقة في واكتشاف الاختلاسات والتي تعتبر دليل من ادلة الأثبات للمراجع.
- ضرورة زيادة الثقة بالأدلة الداخلية خصوصا المرتبطة بالضبط الداخلي .
- ضرورة اعتماد مراجع الحسابات على نظام الرقابة الداخلية القوي في تحديد اقل كمية اثبات.
- قوة جهاز الرقابة الداخلية في يمكن الاعتماد عليه في اعداد تقاريره
- ضرورة الاعتماد على الملاحظات التي يدونها المراجع من خلال فحص المستندات و الاعتماد عليها كأدلة أثبات .
- دعم استقلالية المراجع وعدم اتباعه لجهات موضع المراجعة لإعطاء ثقة أكبر في رايه الفني المحايد حول القوائم المالية للمؤسسات.

لائحة المراجع

1. احمد حامد حجاج,د.كمال الدين سعيد ,(1989)المراجعة بين النظرية والتطبيق , دار المريخ.
2. ادريس عبدالسلام إشيتوي ,(1990)المراجعة معايير واجراءات , الطبعة الاولي,الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان .
3. امين السيد لطفي ,(1992)اساليب المراجعة لمراقبي الحسابات ,القاهرة ,دار الحامد للنشر والتوزيع,عمان.
4. خالد امين عبدالله (2000) نقل عن يوسف ممدو احميدي ,رسالة ماجستير اكاديمة الدراسات العليا ,بعنوان أدلة الاثبات في ظل المعالجة الالية للبيانات.
5. خالد امين عبدالله ,(1999)علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية ,الطبعة الاولي ,دار وائل للنشر والتوزيع الاردن.

6. عبدالمنعم محمود عبدالمنعم,د.عيسي محمد ابوطبل ,(1982)المراجعة اصولها العلمية والعملية ,دار النهضة العربية .
7. محمد وجدي شركس ,(1978)المراجعة المفاهيم والاجراءات في النظم المحاسبة الالكترونية السلاسلال الطبعة الاولي,جهاز الكتب كلية التجارة جامعة القاهرة.
8. محمود الجبراوي ,(2000)الفحص والمراجعات الخاصة ,دار الكتاب الجامعي .
9. مصطفي عيسي خضر ,(1991)المراجعة المفاهيم والمعايير والاجراءات ,جامعة الملك سعود,الطبعة الاولي .
10. وليم قوسس ,(1997)امرسون هناكي ,المراجعة بين النظرية والتطبيق ,الدار الجامعية ,مصر.
11. يوسف محمد جربوع ,(2000)مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق ,الطبعة الاولي,مؤسسة الورق للنشر والتوزيع عمان .

Received التسلم	Revised التعديل	Accepted القبول
2024-07-20	2024-08-07	2024-08-10

تحولات النشاط الرعوي في جماعة العاطف وسيدي محمد بالهضاب العليا: دراسة لمظاهر الدينامية والعوامل المؤثرة

Transformations of pastoralism in the Attif and Sidi Mohammed communities in the High Plateau: A study of the dynamics and influencing factors

بوكْلبة إسماعيل، دكتور في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الأول، وجدة. المغرب

العتيقي جمال، أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي، المغرب

الملخص:

لقد كان النشاط الاقتصادي بجماعة العاطف وسيدي امحمد بالهضاب العليا سابقا مبنيا على الرعي الواسع والترحال بحثا عن الكلأ والماء للقطيع، وشكل بذلك أهمية مجالية واجتماعية واقتصادية وبيئية، وأحد الأساليب الأساسية للتنمية الترابية وحماية الموارد الطبيعية والأراضي من التدهور، غير أن، هذه الوضعية تغيرت عبر مراحل زمنية وأصبح النشاط الرعوي الترحالي شبه منعدم. تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء التحولات الجذرية في النشاط الرعوي بجماعتي العاطف وسيدي محمد في الهضاب العليا، مع التركيز على الدينامية المجالية وتستعرض الورقة تأثير الجفاف والظروف البيئية الصعبة والأنشطة البشرية على نظم تربية الماشية التقليدية. كما تسعى إلى تحليل دينامية النشاط الرعوي والتحديات البيئية والاقتصادية المتزايدة على مجال الدراسة..

الكلمات المفتاحية: جماعة العاطف وسيدي امحمد، الهضاب العليا، الترحال، النشاط الرعوي، التحولات.

Abstract

In the past, the economic activity in the communities of Atif and Sidi Mohamed in the highlands was based on extensive pastoralism and nomadism in search of pasture and water for the herd, and thus constituted a spatial, social, economic and environmental importance, and one of the basic methods of territorial development and protection of natural resources and land from degradation, but this situation changed over time and nomadic pastoralism became almost non-existent. This study aims to investigate the radical shifts in pastoral activity in the communities of Atif and Sidi Mohamed in the High Plateaus, with a focus on spatial dynamics. The paper reviews the impact of drought, difficult environmental conditions and human activities on traditional livestock breeding systems. It also seeks to analyze the dynamics of pastoralism and the increasing environmental and economic challenges on the study area.

Key words : The community of Atif and Sidi A mhamed, High Plateaus, nomadism, pastoralism, transformations.

مقدمة:

شهد القطاع الفلاحي بالمغرب تحولات جذرية خلال العقود الأخيرة، حيث انتقل نحو استخدام المزروعات التسويقية ذات المردودية العالية. ورغم هذا التطور، لا تزال الأنشطة الفلاحية التقليدية الموجهة للاكتفاء الذاتي قائمة، خصوصًا في المناطق الشرقية التي تتميز بتربية الماشية كأحد الأنشطة الاقتصادية العريقة.

يكتسي القطاع الرعوي بالمنطقة الشرقية للبلاد ـ وعلى غرار معظم الأرياف المغربية ـ مكانة محورية ضمن المنظومة البيئية والسوسيو-اقتصادية على السواء، خاصة، ومن خلال قوته العاملة، وامتدادها المجالي، وحجم السكان الذين يمارسونها وأن هذا القطاع يشكل المصدر الأساسي لدخل غالبية الأسر القروية بهذه المجالات الجافة وبنسبة تزيد عن 95 % في ظل قطيع تجاوز عتبة 2819000 رأس (68% أغنام، 22% ماعز، 10% أبقار)، وهو ما يشكل حوالي 10% من مجموع القطيع على المستوى الوطني (منوغرافية جهة الشرق، 2018) و تُعد الهضاب العليا من المناطق التي حافظت على النشاط الرعوي التقليدي، حيث يعتمد سكانها على حركة الترحال كطريقة أساسية لتربية الماشية. في جماعتي العاطف وسيدي محمد، لا يزال النظام الاقتصادي المحلي مبنيًا على النشاط الرعوي، رغم التحديات البيئية والاقتصادية المتزايدة.

لقد أدت الظروف البيئية الصعبة، مثل الجفاف المتكرر، إلى تأثيرات سلبية كبيرة على النشاط الرعوي في الهضاب العليا، بما في ذلك جماعتي العاطف وسيدي محمد كما ساهمت العوامل البشرية في زيادة الضغط على الموارد الرعوية. واستجابت الدولة لهذه التحديات عبر تنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع الإعدادية والاستصلاحية لتحسين المراعي والتخفيف من آثار الجفاف على "الكسابة."

رغم هذه الجهود، يتعين على المربين المحليين اعتماد تدابير جديدة للتكيف مع التغيرات البيئية والاقتصادية. وتهدف هذه الدراسة تهدف إلى مظاهر الدينامية المرتبطة بالنشاط الرعوي بجماعتي العاطف وسيدي امحمد، وتحديد العوامل المؤثرة على هذا النشاط، مع التركيز على التغيرات الحديثة والاستراتيجيات المستقبلية لتحقيق استدامة اقتصادية وبيئية.

1.مجال الدراسة

يقع المجال المدروس بالمغرب الشرقي وهو تابع لإقليم تاوريرت بعدما انفصل عن إقليم جرادة، ويبعد عن مدينة تاوريرت بحوالي 80 كلم و28 كلم عن دائرة دبدو، ويغطي مساحة تقدر ب 2969 كلم²، يوجد بين دائرتي عرض ˚45 °33 و ˚05 °شمال خط الاستواء وبين خط طول° 3 و ˚5 ° 3 غرب خط غرينتش، فالمجال المدروس يضم جماعتي (العاطف وأولاد محمد) المنتميتان لقبيلة الزوا بالهضاب العليا، ويحد بالجماعات التالي؛

الخريطة (1): الحدود الإدارية لمجال الدراسة

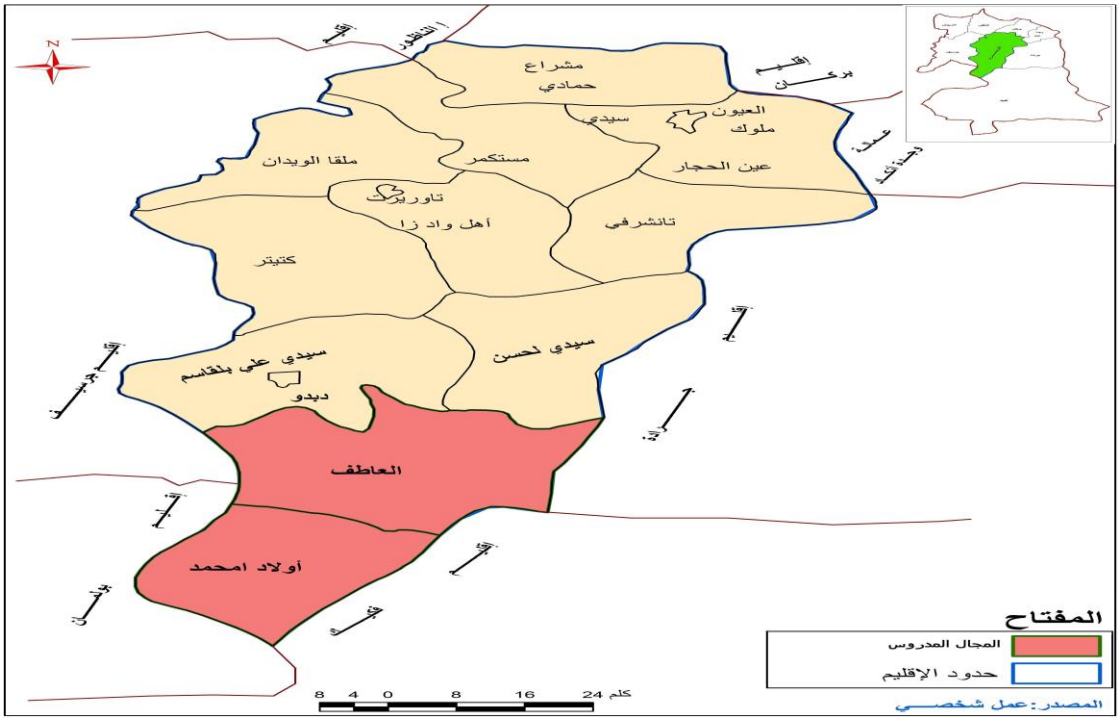

- في الشمال: جماعة سيدي علي بلقاسم وجماعة سيدي لحسن.
- في الجنوب: جماعة معتركة إقليم فكيك.
- في الشرق: جماعة أولاد غزيل وجماعة لمريجة إقليم جرادة.
- في الغرب: جماعة فريطيسة إقليم بولمان.

يتألف المجال المدروس من مجموعات بشرية تعتبر بمثابة دواوير تنتمي لقبيلة واحدة، فبالنسبة لجماعة العاطف نجد بها الدواوير الآتية وعددها 8 دواوير:

أولاد المحجوب، بني وال، أولاد أحمد، أولاد الحاج بن الصغير، أولاد الطيب، أولاد بوزيان، أولاد الصغير بنعلي، أولاد عاشور. أما بالنسبة لجماعة أولاد امحمد فنجد بها 10 دواوير كالآتي:

-دوار المقاديم، أولاد عبد القادر، أولاد الطيب بلقاسم، أولاد حمو بوطايب، عزيات، أولاد بوضامك، أولاد الطالب، أولاد بلبكري، أولاد الهند، أولاد السي الحاج.

أما من الناحية الجغرافية فالمجال ينتمي للهوامش الشمالية الغربية للهضاب العليا وتعتبر تضاريسه امتدادا لسلسة الأطلس المتوسط، فهو يوجد جنوب الحافة الفاصلة بين الهضاب العليا جنوبا وسهل تافراطة شمالا على ارتفاع يتراوح بين 1600 و1669 متر عن سطح البحر.

2.أهداف الدراسة

إن لكل دراسة هدف معين ولهذا يجب على كل باحث أن يحدد الأهداف المتوخاة من بحثه ويسعى للوصول إليها، وتبعا لهذا فقد قمنا بتسطير مجموعة من الأهداف التي نسعى لتحقيقها، لذا توجب علينا دراسة كل الجوانب المتعلقة بالبحث وتحليلها بطريقة علمية والاحتكاك بالميدان، ومن الأهداف التي سنحاول تحقيقها:

- ✓ تشخيص الواقع الرعوي بالمجال المدروس.
- ✓ إبراز مظاهر التحولات التي عرفها النشاط الرعوي.
- ✓ التعرف على عوامل وانعكاسات التحول على النشاط الرعوي.

3.إشكالية البحث

إن الحديث عن النشاط الرعوي بالهضاب العليا يتطلب معرفة شاملة من خلال تتبع المراحل التي مر بها هذا النشاط منذ القديم إلى يومنا هذا فقديما كان النشاط الرعوي مبني على الرعي الواسع والترحال بحثا عن الكلأ والماء، أما في الوقت الراهن فالنشاط الرعوي يعرف تحولات جذرية جلها في غير صالح "الكسابة" والمجال والنشاط في حد ذاته، فالمشاكل التي يعرفها القطاع تزداد تعقيدا مع التدخلات الغير عقلانية من قبل «الكسابة" من جهة وتردد فترات الجفاف من جهة أخرى والتي تحث السكان على الاستغلال الفرط للموارد، ولمعالجة إشكالية هذا البحث ينبغي طرح التساؤلات التالية :

- ماهي مظاهر دينامية النشاط الرعوي بمجال الدراسة؟
- ما هي العوامل المساهمة في التحولات الحديثة التي يعرفها النشاط الرعوي؟ وإلى أي حد وصل تأثير الظروف الطبيعية (الجفاف) والبشرية (النمو الديموغرافي) على المجال؟

4.منهجية العمل وأدو اته

إنه من العادة في أي بحث أو دراسة في الموضوع معين أو مجال معين تتطلب من الباحث استعمال أدوات ووسائل وتقنيات من أجل الحصول على نتائج مرضية وموضوعية قدر الإمكان، ولأجل ذلك تم الاعتماد على ما يلي:

- **العمل البيبليوغرافي:** من خلال البحث في مجموعة من المراجع خاصة التي تعالج إشكالية في موضوع الدراسة، وكذا بعض الكتب ، إضافة إلى بعض المراجع الإلكترونية الموجودة على شبكة الأنترنيت...

-**العمل الميداني:** قمنا بتحضير متطلبات الميدان من ومذكرة لتسجيل الروايات الشفوية وبعض الملاحظات بالإضافة إلى استمارة ميدانية تتضمن أسئلة تهم موضوع البحث وبعد ذلك تم اختيار مواقيت الزيارات الميدانية لتعبئة الاستمارة كما اعتمدنا في العمل الميداني على الاستجوابات الشخصية وتسجيل الروايات الشفوية وأخذ ملاحظات حول المجال والتقاط بعض الصور.

-العمل الكرطوغرافي: طبعا لا يمكن استثناء هذا الجانب المهم في العمل الجغرافي والذي اعتمدنا عليه في توطين المجال قيد الدراسة وكل الظواهر المرتبطة به بشكل مبسط يسهل معه قراءة الظاهرة وتحليلها بالشكل المناسب باستعمال نظم المعلومات الجغرافية.

5.نتائج ومناقشة

1.5 الصيرورة التاريخية للدينامية الرعوية، وتشكيل البنية السوسيو مجالية بمجال الدراسة

إن المجال الجغرافي الذي تقطنه ساكنة جماعة العاطف عرف منذ فجر التاريخ موجات بشرية مختلفة تدفقت عليه من كل الجهات واستوطنته لفترات معينة نظرا لما يتميز به هذا المجال من موقع استراتيجي مهم، وحلقة وصل بين أهم الحواضر والمراكز التجارية التي عرفتها بلاد المغرب منذ بداية الإسلام كسجلماسة وفاس ونكور، وجراوة فيما بعد ووجدة وتلمسان ودبدو وغيرهم (لصغير مبروك،ص،2004، ص12). وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة عرفت استقرارا منذ القديم إثر توالي موجات بشرية عليها من كل الجهات، كما أن سكان المجال المدروس ظلوا إلى وقت طويل يتشكلون من الرحل بالهضاب العليا، وسنقف على تعمير المنطقة ثم الرجوع إلى أصل القبيلة التي تقطنها الجماعتين والتركيبة البشرية التي تتكون منها.

تعرضت المنطقة المدروسة لتوالي مجموعات بشرية متعددة ذات أصول جغرافية مختلفة امتزجت فيما بينها ،وتوارثت تراثا سلوكيا وحضاريا وذلك في إطار تبنيها لإستراتيجية تكيفها مع المجال الجغرافي بهدف الحفاظ على التوازن وضمان الاستمرار الاجتماعي، وقد تعاقبت على المنطقة حقب تاريخية واجتماعية و اقتصادية معقدة ساهمت بشكل كبير في تجديد وإغناء أساليب التكيف داخل المجال، وحسب الرواية الشفوية كانت مجموعة من القبائل تتمركز بدبدو وكانت تتصل بالمناطق المجاورة منها قبيلة الزوا، كما عرفت أحداث تاريخية أثرت على الحياة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة انعدام الأمن والصراعات القبلية، حيت احتد الصراع بين القبائل المتواجدة قرب دبدو ونذكر على سبيل المثال الصراع الذي دار بين بني وال و الزوا.

1.1.5 نمط عيش السكان بمجال الدراسة ومجالهم الحيوي

لقد ظل المجال بالهضاب العليا كسائر المجالات المغربية يعرف نوعا من التآزر والانسجام بين المجموعات البشرية المكونة له، كما كان يعرف نوعا من الانتعاش، حيث لم يكن يخضع للضغط البشري نتيجة التنقل الحر وانعدام القيود الإدارية، فالترحال الذي كانت تمارسه القبائل القاطنة كان يساعد على التخفيف من الضغط على المجال ويعطيه فرصة التجدد، كما أن النشاط الرعوي كان يعرف نوعا من التوازن بين عدد الرؤوس وإمكانية المراعي، والهدف الاقتصادي منه يكمن في تلبية حاجيات السكان المعنيين من لباس وغذاء و مسكن ...وذلك اعتمادا على قطعان متنقلة في المجال ولو أن مدى هذا التنقل كان يختلف من مجموعة سكانية إلى أخرى وحسب درجة تعاطيها للزراعة وجنوحها نحو الاستقرار، هذا الهدف الاقتصادي و التنقلات المرتبطة به كان تحقيقه يتم في تنظيم قبلي له بنياته الاجتماعية.

خريطة (2): أهم الحركات الترحالية الانتجاعية بسهل تافراطة وهوامشه

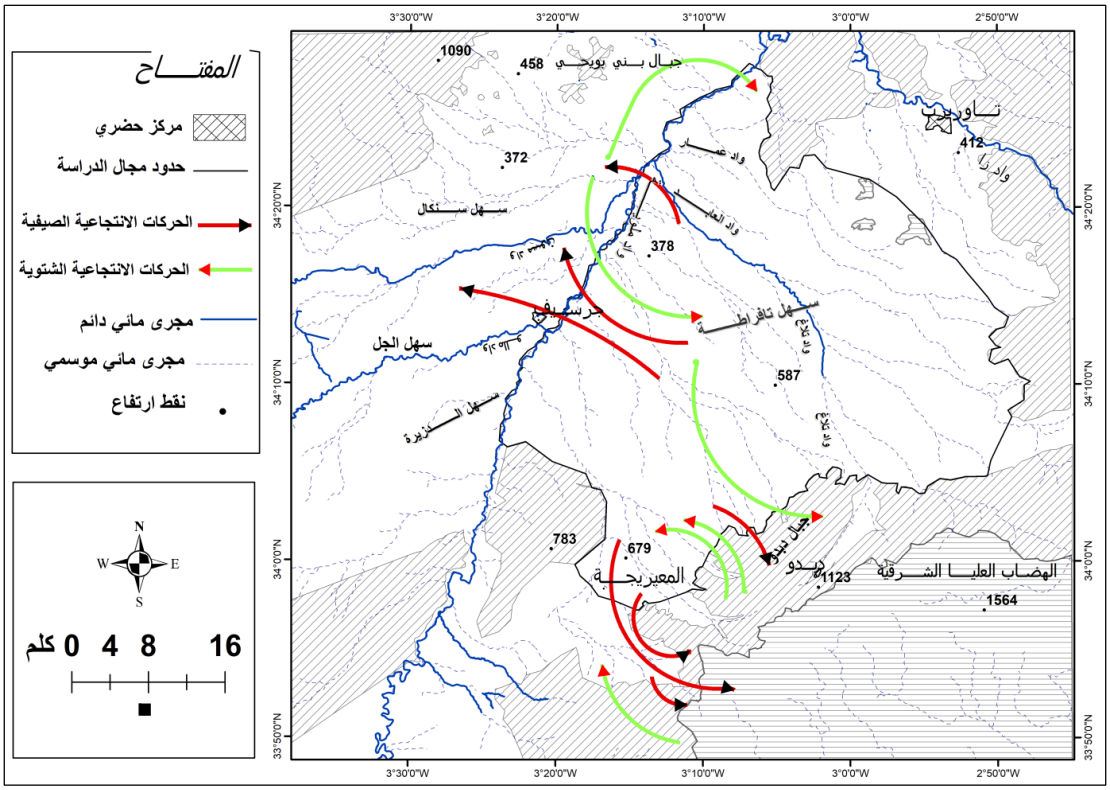

إلى حدود العقود الأولى من القرن العشرين ظلت حركة الرعي مرتبطة باختلاف توزيع مؤهلات الوسط خاصة الظروف المناخية (اختلاف الفصول) وكذا طبيعة السطح إذ أنها كانت توفر مراعي مختلفة كما كانت المجالات الرعوية مقسمة كالتالي

-**مجالات رعوية شتوية:** وكانت تشمل سهل تافراطة والمنخفضات والسفوح السفلى، فاستغلالها كان يتم ابتداء من فصل الخريف حتى بداية فصل الصيف، حيث يضطر "الكسابة" بعد ذلك للمغادرة من جديد نتيجة ارتفاع درجة الحرارة وضعف غطاء الأرض، كما أنها كانت مجال اجتذاب عدة قبائل كالزوا وأحلاف وأولاد الحاج وبني وكيل والسجع...

-**مجالات رعوية صيفية:** وكانت تشمل الكعدة بعد ذوبان الثلوج واعتدال الجو وانتعاش الغطاء النباتي ووفرة الحصائد، وكانت تبدأ حركة الانتجاع في بداية فصل الصيف بينما تختلف فترات المغادرة، وفي الغالب تبتدأ من أواخر فصل الصيف وقد تمتد حتى أواسط فصل الخريف، كما كانت تشمل أعالي الجبال.

ترتبط الحركات الانتجاعية الشتوية أهمية الموارد الرعوية السهل وهوامشه، حيث يستقبل السهل عدد مهم من القطيع باختلاف أنواعه من القبائل المجاورة له (بوكلبة إسماعيل، 2024، ص102). وعرف سهل تافراطة تاريخيا بأنه مجال استقطاب لقبائل المنطقة سواء تعلق بقبائل مستقرة تتعاطى للنشاط الزراعي *كأهل دبدو وبني ريس وأولاد أعمر وأولاد الحاج* في إطار عملية الانتجاع (ادخيسي نور الدين ،2010، ص25)، أو قبائل أخرى من البدو الرحل مثل قبيلة

الزوا، ويشار على سبيل المثال على أن سهل تافراطة الذي كان يتوفر على نحو 65 ألف هكتار من المراعي (التايري عبد القادر،2016، ص40). "واستقبل أزيد من 222000 رأس من القطيع سنة 1925منها؛ 2000 رأس من الجمال و45000 من الماعز و40000 من الأغنام (المختار غزال،1987، ص 40).

هذه الأهمية الرعوية التي اكتسبها سهل تافراطة وهوامشه بما فيهم مجال الدراسة تغيرت مما تسبب في تراجع عدد القطيع وفيما يلي مثال على هذا التراجع بمجال الدراسة خلال العقود الأخيرة.

الجدول (1): تطور القطعان بالمنطقة ما بين سنتي 2004 و2015

أنواع الماشية	الجماعة	2005-2004	2015-2014
الغنم	العاطف	36257	30000
	أولاد امحمد	74555	65000
الماعز	العاطف	11080	6000
	أولاد امحمد	13902	14000
البقر	العاطف	400	530
	أولاد امحمد	600	1400

المصدر: المصلحة البيطرية الإقليمية بتاوريرت

يتضح من خلال الجدول تراجع صنف الأغنام في العاطف ب 6257 رأس ما بين 2004 و2015 أما بأولاد امحمد فتراجع بوثيرة أكبر تصل إلى 9555 رأس هذا على مستوى صنف الغنم، أما صنف الماعز فعرف تطور عكسي بين الجماعتين إذ تناقص العدد بالعاطف ب 5080 رأس بينما أولاد امحمد تزايد ب 98 رأس. وإذا كان الصنفين المذكورين يعرفان نوع من التجانس بالجماعتين فإن صنف الأبقار تزايد بالعاطف ب 130 رأس، و830 رأس بأولاد امحمد بين 2004 و2014، حيث عملية التسمين في الإسطبلات وتزويد السوق والتخلي عن المراعي الطبيعية المتدهورة.

وهكذا يتبين أن انعكاسات تحول النشاط الرعوي على مستوى البنية قد تأثر بشكل سلبي الشيء الذي لا يمكن أن يخدم المصلحة العامة، علما بأن تربية الماشية بالمنطقة تمتاز بالجودة على المستوى الوطني بفضل خصوصيات أعشابها التي تنفرد بها عن باقي المناطق.

لقد استقدم سهل تافراطة سابقا العديد من القبائل باختلاف أعراقها وقوتها وبعدها وحجم قطيعها ومنهم *أولاد داود* اللذين كانوا ينهجون نمط نصف الترحال، وكانوا ينتجعون بين سهل *تافراطة والكعدة* ويمارسون العمل الزراعي في سهل *معروف* في سفوح دبدو(Comité De L'Afrique Française, 1930,P137) ومن بين القبائل التي تحط الرحال في مجال الدراسة أيضا خاصة في فصل الشتاء، نجد قبيلة *أولاد سيدي علي بوشنافة* التي لا طالما كانت الهضاب العليا مسرح انتجاعها في السنوات العادية التي لا تعرف جفافا، والتي تتوفر على قطيع مهم يتكون من (31692 رأسًا من الأغنام، و 13868من الماعز، و 1092 من الجمال سنة 1954)، ويعتبرون من البدو الرحل اللذين يرتحلون لمساحة شاسعة تمتد إلى الشرق (الجزائر) وجنوباً حتى فجيج وفي الجنوب الغربي إلى حدود منطقة (تالسينت)، وانفصلوا عن *بني كيل* في بداية القرن العشرون ونصبتهم السلطة العسكرية الفرنسية غرب عين بني مطهر على منطقة محدودة في الشمال بواد *الحي*، وبالكاد يتجاوزون هذه الحدود بسبب القيود الاستعمارية سنة 1954، لكن البعض منهم ينتجع في الشتاء بسهل تافراطة، أقل برودة من المجالات المرتفعة، وفي الصيف يرحبون بقبائل *بني كيل* الذين يأتون من سهل *تامليلت*، وكذلك بقبائل سجع

تافراطة(Roland Paskoff ,1957,p43). وشكل سهل تافراطة أيضا مرعى صيفي لقطعان قبائل *بني وراين* خاصة *بني وراين شراكة* والتي تتوفر على عدد مهم من القطيع، حيث ساهم تردد الجفاف وضرورة استئناف الحياة البدوية، من شهر شتنبر حتى ماي أو يونيو، حيث يرحل البعض منهم إلى سهل *الدزيرة*، بين مليلو وملوية، ويرحل البعض الآخر إلى سهل تافراطة، وصولاً إلى *كعدة دبدو* ومنطقة *عقلة النعجة*.

لقد كان القطيع في الماضي يرعى طليقا عشوائيا في المراعي الواسعة، حيث كان الاعتماد بشكل كبير على ما توفره المراعي الطبيعية من كلأ في تغذية القطيع ،هذا الاهتمام بالماشية لم يأتي من قبل الصدفة بل كان يهدف إلى الاستفادة بشكل ملائم من الوسط الإيكولوجي الذي يوفر نباتات عشبية وشجرية متنوعة كالحلفاء والشيح والبلوط الأخضر، فكانت الماشية تقبل على استهلاك هذا الغطاء النباتي مباشرة خاصة الشيح وثمار البلوط الأخضر وثمار العناب...،لذلك فالنظام القديم كان يحافظ على توازن كبير في تحقيق الأغدية للماشية، وبالتالي لم يكن هذا المشكل (مشكل التغذية) مطروحا. فالحركات الترحالية كانت تخلق صراعات واصطدامات حادة بين سكان قبيلة المنطقة والرحل المجاورين، وقد انتشرت الفوضى وانعدام الأمن وتكرست فكرة البقاء للأقوى، تولدت عنها فكرة الترقب للانتقام أو مصادرة المواشي، فكانت القبائل الصغيرة تتنقل في شكل مجموعات خوفا من هذا الوضع، فهذه الأوضاع كانت رهينة بعدم تمكين المخزن من التواجد الفعلي في المنطقة وبالتالي كانت سهلة للسيطرة الاستعمارية.

2.1.5 التدخل الاستعماري وطمس هوية القبيلة

لقد عمل التدخل الأجنبي كشرط أول لتحقيق أهدافه المتمثلة في استغلال خيرات البلد على تفكيك البنية التقليدية، مما أثر بعمق على التنظيم القبلي الذي عرف نوعا من التأزم والتمزق، لكونه لم يعد قادرا على مواجهة الأخطار الخارجية التي كانت تهدده (عثماني مصطفى ،2015، ص35). وظلت القبيلة بالمجال المدروس كسائر القبائل بالمغرب تحافظ على بنيتها الصلبة القائمة على أواصر التعاون الجماعي والضرورة السوسيو اقتصادية غير أن المستعمر الفرنسي بمشروعه الهادف إلى استغلال خيرات البلاد عمل على تحطيم البنية التقليدية وفق استراتيجية مخططة على مجموعة من الطرق (لبيض عبد العالي،1996، ص93).

لقد قامت السلطات الاستعمارية بإحداث جهاز الإدارة فأخد التقسيم الإداري لتحديد مجال كل قبيلة حتى تتمكن من ضبط ومراقبة المجموعات القبلية الشيء الذي نتج عنه مزيدا من الاضطرابات والنزاعات القبلية بسبب كثافة الحركات الرعوية والغموض الحاصل في حدود كل قبيلة، ولم تقتصر على هذا الحد بل عملت على تقسيم مجال كل قبيلة إلى فخدات، والأكثر من هذا نزل التقسيم إلى المستوى الأدنى للقبيلة، حيث قسمت الفخدات إلى أوتاد حتى أصبح في بعض الأحيان أن كل دوار لا يتجاوز حدوده المجالية في إطار الرعي، وتجلى هذا بصورة واضحة في قبيلة الزوا، وتحدث صراعات بين أولاد الحجاج(العاطف) وأولاد امحمد فيما يخص استغلال المراعي نتيجة لهذا التقسيم

الجدول (2): بداية تقسيم قبيلة الزوا بالهضاب العليا

العشيرة (القبيلة)	التقسيم (الجماعة)	الفخدة (الدوار)	الوتد
1	2	18	77

Source : Projet de développement des parcours et de l'élevage dans l'oriental par : Hammoudi et H. Rachik avec la collaboration de A. Ben charifa(1990), P17

يشير الجدول أعلاه الى كيفية تقسيم قبيلة الزوا "العاطف" إلى قسمين حيث أصبح عدد الفخدات (الدواوير) 18 لينقسم هذا الأخير بدوره إلى 77 وتد وكانت النتيجة مما وراء هذا التقسيم بروز شقين: الحجاج "العاطف" وأولاد امحمد وبعد ذلك خضوع كل شق للتجزيئي، حيث يشير الوتد هو التجمع الذي يضم أفراد تربطهم رابطة قرابة إما بواسطة الدم أو الجوار أو الشراكة في استعمال المراعي ونقط الماء، أما الفخدة فيبقى كل أفرادها في استقلال تام تربطهم سوى علاقات استغلال المراعي. واستمر انقسام بحيث أن الشقين المتفرعين من قبيلة الزوا يتميزا بانقسام حاد، هذا الأخير ينقسم إلى تقسيمات صغيرة ويزيد من حدة المشكل ظهور ما يسمى برب الخيمة.

ومنه، فإن عددا كبيرا من التجمعات تمثل مراكز قرارات متعددة وهذا ما يبرز صعوبة التوصل إلى مواقف موحدة بخصوص القضايا المشتركة حول استغلال المراعي، لذلك قام المعمر بمراقبة التنقلات الرعوية وتقنينها بواسطة قوانين تسمى دفاتر الانتجاع (Boutayb Tag،1987،p63). وهكذا يتضح أن قبيلة الزوا تعرضت لنوع من التحطيم والتفكيك في بنيتها الاجتماعية الداخلية، وقد استفحل هذا التفكيك مع مرور الوقت، بحيث أصبحت غير قادرة على مواجهة الأخطار التي تواجه نشاطها الاقتصادي المرتكز على الترحال، حيث كانت تتكيف مع الظروف الطبيعية حسب الفصول باعتبارها المناطق المنخفضة في الفترات الباردة والمناطق المرتفعة في الفصول الحارة والجافة.

إن أهداف الاستعمار تتنافى قطعا مع النمط الرعوي الذي كان سائدا، لذلك عمل هذا الأخير منذ دخوله على السيطرة على الموارد الطبيعية من تربة وغطاء نباتي طبيعي من سهوب وغابات والماشية، وهذا الاستغلال لم يكن بمعزل عن التنظيم التقليدي للاستفادة من خيرات الوسط بل تم على حسابه واستفاد من بنياته، ما جعله يصيب هذه البنيات بالخلل في كل المستويات، فالمجال الزراعي الاستعماري تم على حساب أراضي رعي الجماعات أو أراضي كانت تدخل في نظام التوازن المبني على التنقل، فاستغلال الحلفاء نفسه تم على حساب البنية التقليدية للمجموعات القبلية، فالاهتمام بالزراعة شكل حصارا على شمال الهضاب العليا وبالتالي تركز النشاط الرعوي على مساحات ضيقة(غزال المختار، مرجع سابق، ص 42). فالمعمر حطم النظام الأصلي القائم على التنقل في المجال وعمل على تركيز الضغط على مجالات محدودة وساهم في التدهور من خلال الاستغلال المفرط دون مراعاة الخصائص المحلية خاصة الزراعة في أوساط غير ملائمة والاستغلال المنجمي للتربة.

إن النزعة الحالية التي يعيشها النشاط الرعوي بالمنطقة تتجه نحو الاستقرار والتنقل المحدود من حيث الاتجاه والمسافة، فنسبة التنقل داخل المجال 55%، منها 40 % (استمارة ميدانية أبريل 2016)، في شكل تراقص بين الظهرة والكعدة حسب الفصول.

6. العوامل المساهمة في تحول النشاط الرعوي

تشكل الظروف الطبيعية قيودا حتمية على الأنشطة الفلاحية رغم ما وصلت إليه الإمكانية البشرية من تطور في عصرنا الحالي، فكل الأنشطة الفلاحية تحتاج للظروف الملائمة لنموها، ونفس الأمر بالنسبة للنشاط الرعوي الذي يعتبر جزء من النشاط الفلاحي إلى جانب الزراعة، فالنشاط الرعوي بالمجال المدروس يبقى كذلك مقيدا بالظروف الطبيعية خاصة تكرار الجفاف الذي يعتبر ظاهرة فجائية شأنها شأن الكوارث الطبيعية الأخرى، فالجفاف يعتبر من القيود الطبيعية التي تعرقل النشاط الفلاحي وبالأخص نشاط تربية الماشية وقد حاولنا في هذا الباب إبراز الخصوصيات المناخية بالمنطقة المدروسة خلال قياسات بعض المحطات المحيطة بها كمحطة عين بني مطهر ومحطة تاوريرت وخلصنا إلى كون المنطقة تتميز بظروف صعبة تتمثل في سيادة المناخ المتقلب حيث ضعف كمية الأمطار السنوية مع عدم انتظام توزيعها في الزمان

والمكان وارتفاع درجات الحرارة، إلا أن هذا الحكم لا ينفي بعض الاستثناءات المتعلقة بهذه الظاهرة على المستوى الزمني، الأمر الذي يجعلنا أمام تعاقب مراحل زمنية رطبة وأخرى جافة وتظهر الاستثناءات.

وتعتبر الظروف المناخية أيضا من أهم العوامل المتحكمة في الوسط الحيوي، إلا أن التحديد الدقيق لمناخ المنطقة يصعب أمام ضعف التغطية بمحطة الرصد خاصة التساقطات وانعدام محطة لقياس الحرارة، لذلك سنبني افتراضاتنا على بعض المحطات القريبة من المنطقة المدروسة منها محطة تاوريرت من الجهة الشمالية الغربية ومحطة دبدو، وتخضع المنطقة بحكم موقعها لتأثيرات متوسطية رطبة في الشتاء وتكتسحها تأثيرات مدارية صحراوية صيفا، فانتمائها للهضاب العليا التي تعتبر مجال مرتفع يتسم بمناخ قاري جاف نسبيا ذي شتاء بارد يتميز بتباعد الحراريات الفصلية، ويساعد عامل الارتفاع على تكاثف الهواء وهذا التكاثف يعوض النقص الحاصل في التساقطات الناتجة عن انتصاب حاجز الأطلس المتوسط الذي يقلل من الاضطرابات الأطلنطية مما ينعكس على الغطاء النباتي الذي يتدرج من سهل تافراطة إلى الكعدة.

1.6 تساقطات غير منتظمة ومتركزة وعنيفة

تتميز التساقطات المطرية بمجال الدراسة وهوامشه بعدم الانتظام، حيت لقد بلغ المتوسط السنوي للتساقطات بمحطة تاوريرت ما بين سنة 1931إلى حدود سنة 2019 ما قدره 227,9 ملم وهو متوسط ضعيف يعكس تباينات واضحة بين تردد الجفاف والتساقطات بالمحطة التي ازدادت فيها قوة الجفاف من النصف الثاني لتسعينات القرن الماضي، واستمر تردد سنوات الجفاف بقوة الى حدود الفترة الحالية مع استثناءات في بعض السنوات (2008، 2009، 2010)، وقد سجلت 48 سنة حجم تساقطات أقل معدل من أصل 88 سنة بنسبة 54,54 % ، مما يعكس التأثير القوي لظاهرة الجفاف على المنطقة.

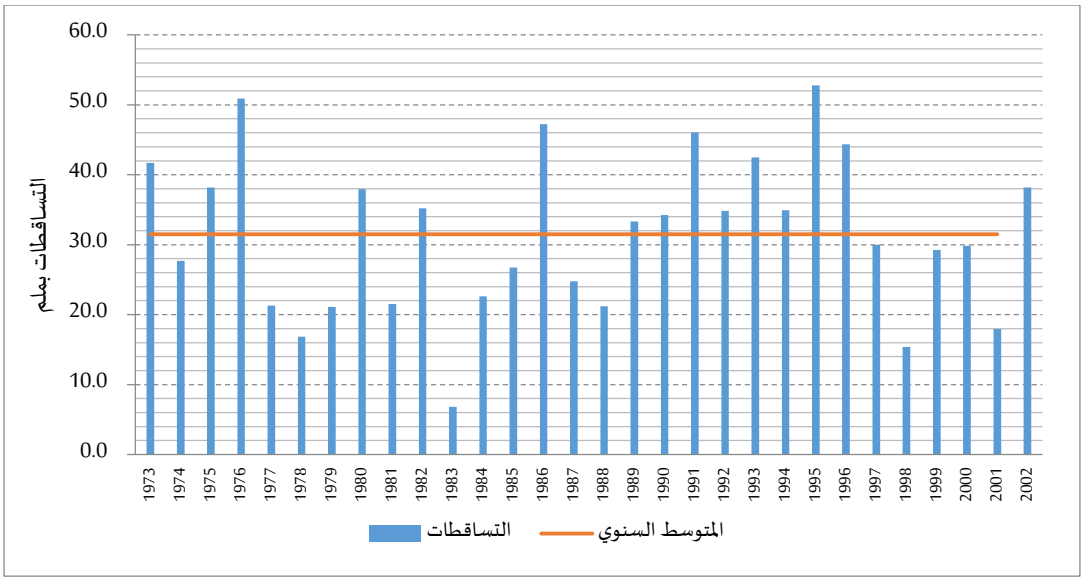

الشكل (1): تطور التساقطات المطرية السنوية بمحطة دبدو ما بين سنة 1973و2002

لقد بلغ المتوسط السنوي للتساقطات بمحطة دبدو ما بين سنة 2003 و2017 ما حجمه 315,1ملم في مدة زمنية قدرها 29 سنة وهو معدل متوسط يشير الى تردد سنوات جافة وسنوات مطيرة، ولقد بلغت عدد السنوات أقل من المعدل المسجل وهي 16 سنة بنسبة تتجاوز النصف (55,17%).

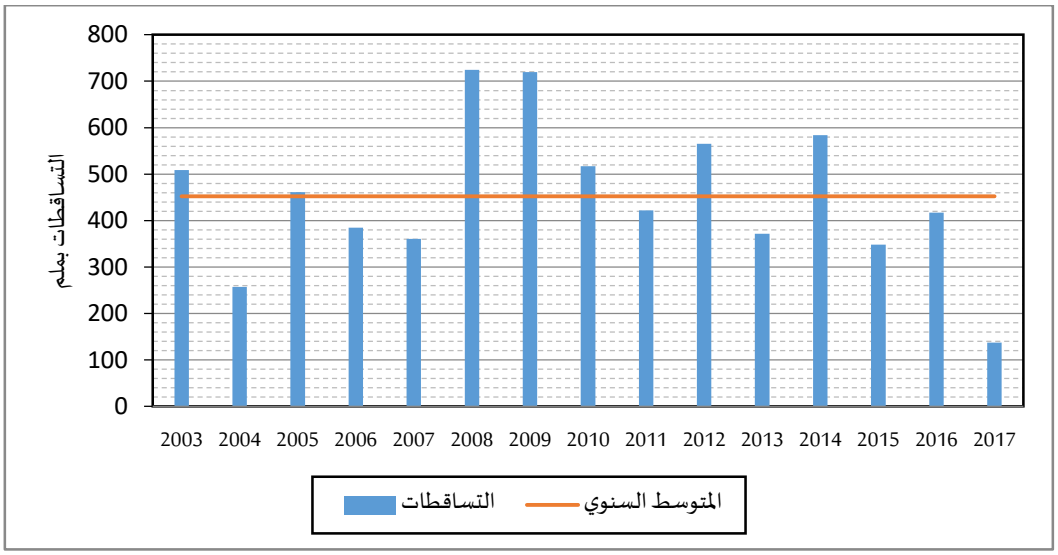

الشكل (2): تطور التساقطات المطرية السنوية بمحطة دبدو ما بين سنة 2003 و2017

بلغ المتوسط السنوي للتساقطات بمحطة دبدو ما بين سنة 2003 و2017 ما قيمته 452 ملم في مدة زمنية قدرها 15 سنة وهو معدل مهم لكنه يخفي في طياته سنوات جافة كبيرة أقل من المعدل المسجل وهي 8سنوات من أصل 15سنة بنسبة تتجاوز النصف (33, 53%) وهي مؤشر على استمرار تردد الجفاف على المنطقة.

عموما أثر الجفاف بشكل كبير على الموارد الرعوية لمجال الدراسة حيث؛ يرتبط حجم الإنتاجية الرعوية بكمية الأمطار وكذلك بمدتها وانتظامها، وبالفعل فإن فترة الأمطار القصيرة لا تسمح لتوفر موارد كلئية جيدة ولا تكفي القطيع الكبير، نظراً لخصائص الغطاء النباتي، والتي لا تسمح بنمو كبير للغطاء النباتي، خاصة أن بعد فترة الجفاف لا يستأنف الغطاء النباتي نموه مباشرة إلا عند هطول أمطار غزيرة.

2.6 النمو الديموغرافي كرس الضغط على المراعي

يعتبر النمو الديموغرافي (ln (Pt/P0) /t) من أبرز العوامل التي ساهمت في تحول النشاط الرعوي بالمنطقة نتيجة التخلي عن الترحال والجنوح نحو الاستقرار والارتباط بالأرض. وللإشارة فإن المنطقة عرفت اختلافا في وضعيتها الديموغرافية بين الماضي والحاضر وسنحاول إبراز خصوصيات ضوابط الركود النسبي للسلوك الديموغرافي القديم ورصد آليات تجدده خلال الفترة الحالية.

غير أن موضوع معالجة النمو الديموغرافي في المنطقة يفتقر إلى بعض الشروط التي تعتبر كمقياس لتتبع حجم السكان وتطور المجالي والزمني وذلك في الماضي البعيد ومن هذه المؤشرات انعدام الحدود وعدم وجود معطيات إحصائية خلال ذلك الزمان، فجماعة أولاد امحمد خضعت لأول إحصاء سنة 1994 حيث انبثقت من الجماعة الأم "العاطف" سنة 1992. لا يمكن رصد خصوصيات النمو الديموغرافي القديم عن طريق بعض الانطباع والمعارضات العامة لكن تبدو كذلك لتفسير السلوك الديموغرافية القديمة بالأرياف المغربية بصفة عامة، ويمكن استخلاص بعض القواعد التي تساهم في تحديد الأحجام السكانية لدى المجموعات القديمة.

عرفت المنطقة المدروسة كسائر المجالات الريفية المغربية تزايدا ديموغرافيا ارتبط أساسا بمدى تلبية حاجيات السكان يعني خلق نوع من التوازن بين الإمكانيات البشرية من جهة والموارد التي توفرها الطبيعة من جهة ثانية فعملية

اللجوء والضيافة ودمج الدخلات من خاصيات المنطقة خاصة وأنها كانت تحتوي على مجموعات ترحالية اندمجت مع بعضها البعض في اطار الضرورة السوسيو قتصادية الجماعية بسبب توالي الصراعات القبلية التي كانت تحدث عن مراعي منها الصراعات التي تدور بين السكان الاصليين والدخلاء الذين يبحثون عن الكلأ الكعدة(رواية شفوية، سنة 2016.). فالصراعات الأمنية العسكرية كانت تحتم الزيادة في عدد السكان لمواجهة المد الخارجي كما أن الضرورة الدينية كان لها دور فاعل في عملية تجميع السكان القدماء.

عرف النمو الديموغرافي قديما تراجعا ملحوظا وركودا نسبيا بصفة عامة في جميع جهات المغرب فكان ذلك من اهتمام المؤرخين الديموغرافيين الذين ركزوا على الأزمات الطبيعية التي توالت على المغرب ومدى تأثيرها على انعدام الأمن مما أدى إلى ركود ديموغرافي تجلت خصائصه في ارتفاع نسبة الولادات والوفيات معا، والهجرة نحو المناطق المحظوظة. وقد عرفت المنطقة المدروسة نفس الوضعية ويدل على ذلك استقرار بعض السكان بإحدى المدن كدبدو، تاوريرت، جرادة، وجدة. هكذا فتنقلات السكان كانت تحت عوامل اضطرارية كإتلاف المحاصيل الزراعية وكذا تقهقر الثروة الحيوانية التي كانت تعتبر العمود الفقري لاقتصاد السكان هذا الركود النسبي في النمو الديموغرافي كان يعكس إلى حد كبير نوع من التوازن بين الموارد الاقتصادية وحجم المجموعات البشرية. وبعد هذه الفترة الطويلة التي تميزت بالتنمية الطبيعية حصل تزايد في عدد السكان المغرب عامة والمنطقة المدروسة خاصة نتيجة تحسن المستوى المعيشي والصحي وتقلص نسبة الوفيات في إطار الإمكانية البشرية.

يشمل ميدان الدراسة قبيلة "الزوا" التي تضم جماعتي العاطف وأولاد امحمد، سنحاول إدراج تطور سكان كلا الجماعتين، ابتداء من إحصاء 1960 إلى إحصاء2014، وللإشارة فإن جماعة العاطف هي التي كانت تمثل قبيلة الزوا إحصائيا قبل سنة 1994، ابتداء من سنة 1994 انبثقت منها جماعة أولاد امحمد وأصبحت هي الأخرى تخضع لإحصاء.

الجدول (3): تطورسكان جماعتي العاطف وأولاد امحمد ما بين سنتي 1960 و2014

الجماعة	تاريخ الإحصاء	عدد السكان	عدد الأسر	متوسط أفراد الأسر
العاطف	1960	1768	315	3.5
	1971	6124	963	6.3
	1982	2513	341	7.3
	1994	2168	280	7.8
	2004	2471	350	7
	2014	3215	485	6.6
أولاد امحمد	1994	3487	454	7.6
	2004	2174	326	6.6
	2014	1310	188	6.9

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط المغربية

انطلاقا من الجدول أعلاه يتبين لنا تطور سكان جماعة العاطف ما بين 1960 و1982م، حيث تضاعف العدد بحوالي النصف إذ انتقل من 1768 نسمة إلى 2513 نسمة، في حين عرفت تراجع ما بين 1982م و1994م. فتراجع سكان جماعة

العاطف لم يقتصر على شريحة معينة من أفراد الأسر بل سجل عدد الأسر نفسه تراجعا مما يدل على هجرة أفراد الأسر، أما تضخم عدد الأسر في كلتا الحالتين حيث مر من 5.6 إلى 7.8.

عرف عدد السكان من جديد تزايد ملحوظا بين 1994 و2014 إذ انتقل من 2168 نسمة إلى 3215 نسمة، أما متوسط أفراد الأسر فقد عرف نوع من التراجع من 7.8 إلى 6.6، هذا دليل على استمرار النزوح نحو المدن وخاصة الفئة الشابة الفارة من جحيم المعاناة، أما جماعة أولاد امحمد والتي كانت تضم خلال إحصاء 1994م 3487 ساكن في حين عرفت تراجع كبير جدا خلال آخر إحصاء حيث وصل عدد السكان إلى 1310 وهذا التراجع لا يشمل عدد السكان بل شمل أيضا عدد الأسر وأفرادها حيث انتقل العدد من 454 إلى 188 أسرة ومن 7.6 إلى 6.4 على التوالي. فسكان الجماعتين عرفوا زيادة مهمة في فترة الستينات والسبعينات تقدر بحوالي 22.4 % لكن معدل النمو أصبح يتخذ منحى النزول والتراجع ابتداء من الثمانينات أي من سنوات الجفاف التي مست المنطقة، وهذا التراجع يختلف بين الجماعتين حيث تعرف العاطف نوع من الاستقرار يقدر معدل النمو ما بين سنتي 2004 و2014 بـ3 % فيما عرفت أولاد امحمد تراجعا مهما قدر بـ4 - %.

عموما، فإن عقد الستينات تميز بانفتاح ملحوظ للساكنة خاصة وأن تلك الفترة تميزت بظروف مناخية مواتية للنشاط الفلاحي تمثلت في التساقطات المهمة التي أدت إلى الاستقرار والارتباط بالأرض، وانطلاقا من الثمانينات أصبح السكان يستقرون باستمرار وراء عدة أسباب ولعل الرئيسي منها هو الجفاف ثم ديون القرض الفلاحي وغياب التأطير الصحي الحيواني. ونتيجة لذلك ظهرت مجموعة من الظواهر الاجتماعية وعلى رأسها الهجرة القروية نحو المراكز الحضرية القريبة كدبدو وتاوريرت ووجدة... خصوصا تاوريرت للاستقرار بصفة نهائية، وحسب الاستمارة الميدانية اتضح لنا أن مصدر الاستثمار في القطيع هو بالدرجة الأولى مصدر شخصي أي الأموال الخاصة بنسبة 50 % فيما نجد الاستثمار من نوع آخر يتجلى في التعاون بين الطرفين أي الشركة بنسبة 18 %، أما القرض الفلاحي (مؤسسة أرضي) يقتصر على مربي الأبقار التي تعتمد على التسمين في الإسطبلات بنسبة2%، وهكذا يتضح أن الغلبة للاستثمار المعتمد على الأموال الخاصة وهذا دليل على ممارسة النشاط الرعوي منذ القديم. ويتضح إذن من خلال هذه الملاحظات حول تطور الساكنة أن حجم السكان بالمنطقة المدروسة (العاطف- أولاد امحمد) سجل تزايد سكانيا مهما، حيث انتقل عدد السكان من 1768 نسمة سنة 1960م إلى 4525 نسمة سنة 2014م. بزيادة نسبية بلغت نحو 156%.

خاتمة

لقد مكن تشخيص مظاهر عوامل وآليات تحول النشاط الرعوي بمجال الدراسة من تسليط الضوء على عناصر هذا التحول والدينامية التي تجلت في هشاشة البيئة الطبيعية وبالخصوص قلة وعدم انتظام التساقطات وارتفاع درجة الحرارة ثم توالي الجفاف خاصة على مدى العقود التي عرفت دينامية زراعية، ثم النمو السكاني الإيجابي الذي انفتح من خلاله المجال على المحيط الاقتصادي وما ترتب عن ذلك من زيادة الهجرة نحو المدينة كمرحلة أولى ثم إلى الخارج كمرحلة ثانية. وعموما ساهم التزايد السكاني في حدوث تداعيات اقتصادية واجتماعية واقتصادية من خلال الضغط الديموغرافي الذي عقّد من شروط تنمية المجال وتوفير مستوى معيشي جيد في ظل تراجع الموارد الطبيعية خاصة الموارد الرعوية وأصبح المجال يعاني من الضغط الديموغرافي في كل أجزائه مع تسجيل اختلافات حسب المراحل التاريخية، لذلك يعد النمو الديموغرافي من أبرز التحديات التي واجهت ولا توال تواجه المجال.

وتحكمت عوامل بشرية أخرى أيضا في تحول النشاط الرعوي في منطقة الهضاب والعليا وهوامشها خاصة العوامل التاريخية المتمثلة في التدخل الاستعماري اضافة إلى تزايد كثافة الاستغلال الزراعي المسقي وتزامن ذلك مع الظروف

المناخية التي تميزت بتعاقب سنوات الجفاف، مما أدى إلى نزوح البدو الرحل للاستقرار رغم تعدد أشكال تأقلم الرحل مع ظاهرة الجفاف والتي خلقت نوعا من التوازن مع خصوصيات المجال.

لآئحة المراجع

1. ادخيسي نور الدين، مقاربة ديمغرافية تاريخية لبوادي منطقة تاوريرت دبدو خلال النصف الاول من القرن 20، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه شعبة التاريخ جامعة محمد الأول، 2010.
2. بوكلبة إسماعيل، التحولات السوسيومجالية بسهل تافراطة: من الرعي التقليدي إلى الزراعة المسقية (شمال شرق المغرب)، أطروحة الدكتوراه تخصص جغرافيا بشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الأول- وجدة- 2024.
3. التايري عبد القادر، الهجرة الدولية والدينامية السوسيو مجالية بمدينة جرسيف ومحيطها، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآداب والعلوم الانسانية. شعبة الجغرافيا بوجدة،2016.
4. المختار غزال، مظاهر التحولات الرعوية في الهوامش الشمالية للهضاب العليا، عين بن مطهر، بحث نيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا كلية الآداب جامعة محمد الخامس بالرباط، 1987.
5. لبيض عبد العالي، التحولات السوسيو مجالية بمنطقة الرشيدة بني ريس، آليتها ومظاهرها، بحث نيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا- كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط،1996.
6. لصغير مبروك، المجال وآفاق التنمية "جماعة العاطف" إقليم تاوريرت، باشوية دبدو قيادة الزوا " طبعة ،2004.
7. عثماني مصطفى. الدينامية الحالية للسطح ومظاهر التدهور بسهل تا فراطة وهوامشه نموذج (حوض بني ريس) أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآداب والعلوم الانسانية جامعة محمد الخامس بالرباط، 2015.
8. Boutayb Tag, Des mitassions agro- posturales à l'urbanisation dans le Maroc Oriental. Université de Toulouse. Institut de géographie. Le Doctorat,1987.
9. Comité De L'Afrique Française, Comite Du Maroc (Paris). L'Afrique française : bulletin mensuel du Comité de l'Afrique française et du Comité du Maroc. Collection numérique : Numba, la bibliothèque numérique du Cirad. 1913.
10. Roland Paskoff. Les Hautes Plaines du Maroc oriental : la région de Berguennt : Cahiers d'outre-mer. N° 37 - 10e année, Janvier-mars, 1957.
11. Projet de développement des parcours et de l'élevage dans l'oriental par : Hammoudi et H. Rachik avec la collaboration de A. Ben charifa,1990.

Received التسلم	Revised التعديل	Accepted القبول
2024-07-15	2024-07-30	2024-08-05

تحليل العلاقة بين عوائد الأسهم والسندات في المخاطر المصرفية
(دراسة عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2018-2023))

م . م حيدر جعفر عبدالحسن
جامعة ميسان - كلية الادارة والاقتصاد

الملخص:
تهدف الدراسة إلى بيان دور الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية (الأسهم والسندات)، ومن ثم هو تعظيم ثروة المساهمين أي زيادة القيمة السوقية للاسهم والسندات في الأسواق المالية، وتتعرض هذه القيمة إلى تذبذبات بين الحين والأخر بسبب تعرض المصارف لأنواع من المخاطر المصرفية التي يمكن أن تؤثر بها بصورة أو أخرى، ويتمثل مجتمع الدراسة بسوق العراق للأوراق المالية أما عينة الدراسة فتمثلت في (4) مصرف هي (المصرف الأهلي العراقي، المصرف المتحد للاستثمار، مصرف الائتمان العراقي، المصرف التجاري العراقي) وللمدة (2018-2023). وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المؤشرات المالية (مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى مجموع القروض ، القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، سعر الاغلاق للسهم) لقياس متغيرات الدراسة وتم لتحليل البيانات مالياً . وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج كأن أبرزها ما اظهرته نتائج التحليل المالي ولأغلب المصارف التجارية الخاصة بين استثمار الأسهم والسندات وبين المخاطر المصرفية .
الكلمات المفتاحية: الأسهم ، السندات ، إدارة المخاطر.

Abstract :
The study aims to demonstrate the role of investment in the Iraq Stock Exchange (stocks and bonds), and consequently, to maximize shareholder wealth by increasing the market value of stocks and bonds in financial markets. This value experiences fluctuations from time to time due to banks being exposed to various types of banking risks that can affect them in one way or another. The study population is represented by the Iraq Stock Exchange, while the study sample consisted of four banks: the Iraqi National Bank, the United Investment Bank, the Iraqi Credit Bank, and the Iraqi Commercial Bank, for the period from 2018 to 2023. The study relied on a set of financial indicators (provision for doubtful debts to total loans, non-performing loans to total loans, closing price of the stock) to measure the study variables and analyze the data financially. The research reached a set of conclusions, the most prominent of which was what the financial analysis results showed for most private commercial banks regarding the relationship between investment in stocks and bonds and banking risks.
Keywords: Stocks, bonds, banking risks.

مقدمة:

تعتمد نشاطات تداول الأسهم والسندات على توقعات عوائدها إلى الحد الذي تبنى على أساسه قرارات الاستثمار في السوق المالية صوب تحقيق هدف تعظيم ثروة المستثمر من موارده المحدودة بعد الاحتكام إلى موقفه من المخاطر المترتبة على توظيف أمواله في الأسهم والسندات المدرجة للتداول بيعاً وشراءً ضمن بيئة السوق المالية ،التي تغلب عليها صفة التقلبات المستمرة وحركية الأسعار في اتجاهاتها التصاعدية والتنازلية , وتتعرض شركات الأعمال بصورة عامة والمصارف بصورة خاصة لنطاق واسع من المخاطر عند قيامها بممارسة نشاطها، مما يتطلب من المدراء الماليين ومجلس إدارة المصارف فهم طبيعة هذه المخاطر ومحاولة تجنبها أو تخفيض مستوياتها أن وقعت، ونظراً لخصوصية عمل المصارف فأنها تتعرض إلى مخاطر مالية ، لذا اهتمت المصارف بإدارة المخاطر لضمان استمرارية إعمالها، وتقليل المخاطر وعدم تعرضها للإفلاس.

1 - أهمية البحث

يوضح البحث الاطار المفاهيمي في دور الاستثمار الأسهم والسندات للحد من المخاطر المصرفية ومعرفة العوائد والاستثمار فيهما من خلال تحليل العوائد المستقبلية ومحاكاة سلوك المستثمرين تجاه المخاطر المصرفية وتحسين التنبؤ بأسعار الاسهم والسندات وعوائدهما باستعمال الاساليب والنماذج الحديثة .

1-1 مشكلة البحث

تعد اتاحة المعلومات وتوفيرها في استثمار الأسهم والسندات من أولويات الأسواق المالية الكفؤة لما لها من تأثيرات كبيرة على حركة التداول في تلك الأسواق بشكل عام مما يوفر للمستثمرين بيانات هامة تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل بيئة السوق المعقدة والتغيير المستمر، الذي يرافقها فضلاً عن تنوع الادوات والاساليب التي تساعد المستثمرين في قراءة اتجاهات الاسهم والسندات المستثمرة ومحاولة التنبؤ بعوائدهما المستقبلية .

ويعانى سوق العراق للأوراق من قلة جاذبيته للمستثمرين المحليين حاله حال العديد من المؤسسات المالية لأسباب وعوامل كثيرة منها عزوف اصحاب الاموال عن الاستثمار في اسهم والسندات الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وقلة المعلومات المتاحة التي من شأنها أن تجذب مستثمرين جدد للسوق المالي فضلا عن اضطراب الوضع السياسي والنشاط الاقتصادي وضعف الدعم التكنولوجي مقارنة بالأسواق المالية العربية والعالمية التي توفر التداول الالكتروني عبر شبكة الأنترنت وبالتالي تعكس التساؤلات الآتية أطاراً دالاً إلى الابعاد الاساسية المعبرة عن مشكلة الدراسة في جانبها الاجرائي: هل يمكن تحسين عوائد في الاسهم والسندات، وتوفير المعلومات الضرورية للمستثمرين، وتحقيق عوائد مرضية مع الحد من المخاطر المصرفية ؟ .

2-1 فرضية البحث

الفرضية الرئيسة الأولى : لا توجد علاقة ارتباط بين عوائد الأسهم والسندات والمخاطر المصرفية.

تتفرع منها الفرضيتين الفرعيتين الآتيتين :

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط بين استثمار الأسهم والمخاطر المصرفية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ارتباط بين استثمار السندات والمخاطر المصرفية.

3-1 مجتمع البحث العلمي وعينته

تمثلت مجتمع البحث بالمصارف(شركات مساهمة)المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، أما عينة البحث فقد تمثلت في (4) مصارف تجارية للمدة (2018-2023) وذلك لتوجه المصارف نحو تطبيق المعيار الدولي في إعداد التقارير المالية على وفق توجيه البنك المركزي العراقي .

4-1 حدود البحث العلمي

الحدود المكانية : تمثلت بالمصارف العراقية التجارية الأهلية في العراق .

الحدود الزمنية : امتدت الحدود الزمانية للدراسة (2018-2023) .

الإطار النظري للبحث

2. مفاهيم أساسية حول الأسهم

يعد السهم اداة رئيسة لتمويل الشركات المساهمة و يعد أداة التمويل بالملكية حيث يمثل جزءا من رأس المال للشركات المساهمة إذ أن كل سهم يعتبر حصة في ملكية الشركة أو المصرف حيث يعتبر سهولة تداولها بالأسواق المالية المدرجة فيها من أهم المزايا التي يتمتع بها و تحدد مسؤولية المستثمرين من مطلوبات الشركات عند التصفية بقدر استثماراتهم بالشركات أي لا يكون ذلك على حساب أموالهم الشخصية (الجنابي،2008،86).

1-2 مفهوم الأسهم العادية

يعرف السهم العادي على أنه الوحدة من ملكية الشركة المساهمة العامة (Feldman&Libman:2007:104) وهو عبارة عن ورقة مالية التي يمكن أن تثبت بأن من يحملها يمتلك جزء من حقوق الملكية في تلك الشركة ويعرفها الباحث بأنه أدوات ملكية التي يمكن تداولها ويحق لحاملها الحصول على مجموع عوائد غير ثابتة في الشركة إلى جانب حصته والمثبتة في موجودات الشركة في شهادة السهم، وكذلك تم تعريف الاسهم العادية بأنها الاداة الأولى ،التي تقوم الشركة بإصدارها (محمد،2017،186).

أن التطور التاريخي والقانوني والاقتصادي يشير إلى أن للسهم عدة تسميات أو مجموعة من قيم فهناك الأسهم المصرح بها حيث يتم تحديد رأس المال المصرح به وكذلك عند إعداد فانون تأسيس الشركة، حيث يُقَسم رأس المال إلى حصص متساوية يسمى السهم المصرح به، وهناك أيضا اسهم المصدرة، حيث لا تقوم الشركة بإصدار الاسهم لكامل رأس المال مرة واحدة أو أن الجزء الذي تقوم الشركة بإصداره من رأس المال يطلق عليه برأس المال المصدر أو الأسهم المصدرة، واسهم الخزينة هي التي تُردَ إلى الشركة من حملتها وذلك لعدة أمور أو يتبرع بها بعض المساهمين إلى الشركة ويوجد كذلك الأسهم المتداولة التي هي الاسهم المتبقية من رأس المال المصدر بعد طرح قيمة استرداد الاسهم المتداولة (Outstanding Stock) أما الاسهم المدفوعة فتعد من شروط سداد قيمة الاسهم عندما يتم اكتتاب فيها بأصورة كاملة واحيانا قد تكون الاسهم مدفوعة جزئيا أو غير مدفوعة عند وجود شروط تسديد في نسب معينة منها في الاكتتاب (التميمي،2019،154).

تبين لنا من التعاريف في أعلاه أن الأسهم العادية هي بمثابة ورقة مالية تعطي لمالكها الحق في جزء من ملكية الشركة، حسب نسبة الأسهم التي يمتلكها ويحق له أن يحصل على جزء من الأرباح والتوزيعات وذلك بعد حصول حاملي الأسهم الممتازة على أرباحهم وفي حالات تصفية الشركة يتم صرف مستحقات مالكي الأسهم العادية، بعد صرف مستحقات مقرضي الشركة ومالكي السندات ومالكي الأسهم الممتازة وكذلك يحق لحمله الأسهم العادية المشاركة بالإدارة والانتخاب والتصويت في مجلس الإدارة ويكون السهم قائما طالما الشركة قائمة أي ليس له تاريخ استحقاق ولا يمكن تحويل وأن ارباح الاسهم لا يمكن أن تتراكم وكذلك أداة ملكية صرفة وتعد من أكثر الادوات المالية صعوبة من حيث التقويم وأكثرها مخاطر.

2-2 أنواع الاسهم العادية

2-2-1 الاسهم الدورية (Cyclical Stocks) : وهي اسهم الشركات التي تتأثر بشكل كبير بدورات الاقتصاد الكلي ، وان هذه الأسهم تميل الى الأداء الجيد خلال فترات النمو الاقتصادي والازدهار ولكنها قد تتراجع خلال فترات الركود الاقتصادي (ال شبيب2009،194).

2-2-2 الاسهم المضاربية (Speculative Stocks): وهي الاسهم التي يتأمل المستثمر تزايد أسعارها مستقبلا وبدلا من استناد قرارات المستثمرين على البيانات التاريخية للشركة فأن المستثمرين في هذه الاسهم يراهنون على أن ما قد يستجد من معلومات ووسائل إنتاج فأن هذا سوف يؤثر إيجابا في زيادة أسعار أسهم الشركة، وتميل هذه الاسهم إلى التقلب كلمَّا توافرت معلومات جديدة" (عبد الحكيم، حسن،2010،56).

2-2-3 أسهم النمو(Growth Stock): هي الاسهم التي تكون عوائدها بنسبة تزيد عن نسبة النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد القومي أو عند مقارنتها مع نسبة النمو المتحققة في القطاع الذي تنتسب إليه الشركة حيث تمتاز منتجات هذه الشركات بالتطور التكنولوجي والمعرفي ،ويكون تغيرها بحسب الحاجة وتكون نفقاتها كبيرة لضمان استمرارية النمو والتطور وتتأثر مثل هذه الاسهم بالسوق، حيث تكون أسعارها متذبذبة في السوق لذلك يفضلها المستثمر المضارب (التميمي،2019،156).

2-2-4 الاسهم الدفاعية (Defensive Stocks): هي الأسهم ،التي لا تتأثر تماما بدورة الاعمال التجارية حيث تستمر ارباحها حتى مع حدوث تقلبات في الاقتصاد، ومن أمثلة تلك الأسهم التي تثمر حتى في الأوقات الصعبة (دودين،2012،270).

2-2-5 الاسهم المتميزة (Blue chips): تعد من أسهم الشركات العريقة ذات التاريخ العريق في السوق إذ يكون عائدها مضمون تقريبا في مدد زمنية طويلة وتتميز هذه الاسهم بضخامة رأس مالها وحجم اعمالها وتحقيق العوائد وتوزيع الارباح حتى عند ظروف الركود الاقتصادي وتداول اسهمها في السوق بشكل مستمر وتتمتع بمركز ائتماني متين وتتوزع هذه الشركات على قطاعات متعددة ويهدف المستثمر في شراء أسهم هذه الشركات الحفاظ على رأس ماله والحصول على عائد في ظل مختلف الظروف ومنها الظروف غير المواتية (التميمي،2019،156).

3-2 مفاهيم القيمة للاسهم العادية

مصطلحات القيمة التي تعطي معاني مختلفة باعتمادها على تطبيقه على أصل أو شركة حيث يكون الاصل بصورة عامة أصلا ماليا كذلك المطالبة نقدية على المصدر ودائما يكون الاصل ورقيا من امثلة على ذلك السند أو الاسهم الممتازة أو الاسهم العادية" (Wiley: 2014:151). حيث تتقسم هذه المفاهيم على أنواع وهي كالاتي :

1-3-2 القيمة الاسمية (Par Value): وهي تلك القيمة التي ينص عليها في عقد تأسيس الشركة والفانون الأساسي فيها حيث تظهر بصورة واضحة على قسيمة السهم، وقد يوجد مبلغ معين يحدده الفانون وكذلك يعتبر الحد الادنى للقيمة الاسمية للسهم(هواري،عمر،2013،22) وأيضا تعرف القيمة الاسمية على أنها: مصطلح قانوني يعكس الحد الادنى لمساهمة في رأس المال لمجموع الأسهم حيث يتحمل هؤلاء المساهمون المسؤولية الكاملة في ذلك، حيث تم تطوير هذا المفهوم خلال القرن التاسع عشر عندما نظره دائنو الشركة، بأن رأس المال المساهم يعد مصدرا رئيسيا ومهما لأموال الشركة لسداد ما يترتب عليها من ديون، و أن المقرضين سوف يشعرون براحة أكبر عند تقديم تلك قروض مع ذلك فأن الشركة تسطيع أيضا دعوة المساهمين للحصول على رأس مال إضافي، إذ إذ تعد القيمة الاسمية وثيقة الصلة بالموضوع أي لقد تعَّلم الدائنون النظر إلى التدفقات النقدية التشغيلية التي تعد من مصادر الأموال لسداد ديونها، فضلا عن ذلك، تكون غالبا ما يتم تعيين القيم الاسمية على قيمة إسمية أو صفرية عندما يكون المساهمون قد استوفوا المتطلبات بالكامل من رأس المال عند الشراء بصورة الأولية للاسهم ، وغالبا تسمح بعض الدول بإصدارات الاسهم العادية وبدون قيمة اسمية" (Werner and Stoner: 2010:363).

2-3-2 القيمة الدفترية (Book Value) : هي القيمة المحاسبية لأصول الشركة بعد خصم الالتزامات ، تحسب عن طريق طرح إجمالي الخصوم من إجمالي الأصول ، مما يعطي حقوق ملكية المساهمين . تستخدم هذه القيمة في تحديد صافي قيمة الشركة كما تظهر في ميزانيتها العمومية . (Wiley: 2014:151).

3-3-2 القيمة السوقية (Market Value) :هي التي تمثل القيمة التوازنية بين قانوني العرض والطلب حيث أنها تمثل إجماع في الأسواق المالية على قيمة السهم"" (الكراسنة،2010،5) كذلك تعد القيمة التي تحدد نتيجة التداولات المالية في الأسواق تكون التنبؤات حول قيم الأسهم السوقية عادة مبنية على الاحكام الشخصية للأفراد المتعاملين في السوق، و أن هذه التنبؤات تختلف من شخص لآخر، وعليه فأن هذا الاختلاف يكون سيئا في عدم ثبات سعر السوق بالنسبة للأسهم العادية، لذا سوف تكون القيمة السوقية أعلى أو أقل من القيمة الاسمية أو القيمة الدفترية. ويتوقف هذا على تقديرات حملة الاسهم والمتعاملين بالأوراق المالية لمدى ربحية الشركة في المستقبل، وكذلك مقدار الارباح المتوقع توزيعها، ومعدلات التضخم وأسعار الفوائد إذ يتوقع أن ترتفع أسعار هذه الاسهم مع انخفاض أسعار الفوائد على الودائع"(الصوفي،2012،109)(آل شبيب،2012،181)(التميمي، النعيمي،2019،129) وأن هذه القيمة غالبا لا تتميز بالثبات بل بالتقلبات والتغيرات ،التي تحدث من وقت لأخر(الحلو،2010،34). حيث يتم استخدم أسعار الاسهم السوقية بشكلٍ معاكس لقيمتها السوقية في أغلب الأحيان تعد هذه القيمة السوقية هي عبارة عن إجمالية القيم للأسهم المتداولة (سعر السهم × عدد الاسهم)(التميمي،2010،161).

4-3-2 القيمة الحقيقية (Intrinsic Value) : تتميز هذه القيمة بالحقائق ، ومن هذه الحقائق اصول الشركة، و أن العامل الوحيد الذي يقوم بتحديد قيمة الشركة هو القوة في ارباحها المستقبلية، حيث يمكن العثور على القيمة الحقيقية

للشركة من خلال تقدير أرباحها وأيضا ضرب هذه الارباح بعامل أرسملة المناسب الذي يمثل أثر استقرار ارباح الشركة الاصول وكذلك سياسة توزيع الأرباح التي تخص الشركة والمضاعف و كأن الاعتقاد بالبداية أن القيمة الحقيقية هي نفس تلك القيمة الدفترية للشركة أو مجمل الأصول الحقيقية مطروحا منه الالتزامات أدّتْ هذه الفكرة إلى أن هذا الاعتقاد بأن القيمة الحقيقية تكون محددة، حين أدرك المحللون أن قيمة الشركة لم تكن فقط صافي الاصول الحقيقية وإنما قيمة هذه الارباح التي حققتها الاصول و يجب على المستثمرين قبول نطاق من التي تقارن بأسعار البيع التي تكفي لقياس هامش الأوراق المالية "(Hagstrom، 2004:1773).

5-3-2 قيمة التصفية (Liquidation value) : تعد قيمة المبالغ المتبقية عند التوزيع على المساهمين العاديين عند قيام الشركة بأنهاء العمل وبيع أصولها وكذلك يتم تسوية جميع المطالبات السابقة، حيث يتم استخدامها بصورة رئيسية عندما تقترب الشركة من إفلاسها ومن المتوقع الافلاس". (Werner&Stoner:2010:364)، على سبيل المثال عندما تريد الشركة أن تقوم بالتخلص من آلة قديمة يتم عرضها للبيع في الأسواق يطلق على السعر، التي تباع به تلك الاله بقيمة التصفية، وكذلك إذا كأنت الشركة في حالة افلاس حيث يجري عرض موجوداتها للبيع، حيث إن القيمة التي تحصل عليها الموجودات ناقص الديون المترتبة التي هي في ذمة الشركة تسمى هنا بقيمة التصفية للشركة وإذا قامت الشركة بتقسيم قيمة تصفيتها على عدد الأسهم القائمة تنتج عن ذلك أن قيمة التصفية للسهم تمثل نصيب السهم من معدل قيمتها إذ تعمل على مقارنة بين قيمة التصفية للشركة بقيمتها عند الاستمرار الذي يمثل المبلغ الذي تسطيع الشركة بالحصول عليه من خلال بيعها وتنظيم ونشاطات مستمرين إلى مالكين جدد في الشركة (الميداني،2015،711).

3 – مفاهيم أساسية حول السندات

يعرف السند أنه جزء من قرض وغالبا ما يكون المقترض الدولة أو شركة مساهمة، كذلك يكون هنالك فرق بين السندات الحكومية وسندات الشركات المساهمة حيث يعتبر حامل السند مقرضا حين يقوم باستثمار أمواله على شكل تلك السندات حيث يستحق على ذلك فائدة ثابتة سنوية. وغالبا ما يختلف التمويل بالسندات بالمقارنة مع القرض التقليدي، الذي تمتاز بالسيولة العالية عن إمكانية الحصول على أرباح الرأسمالية خلال تلك التداولات لحاملها وكذلك يحصل أصحاب حاملي هذه السندات على مجموعة من الفوائد السنوية من الشركة المصدرة حتى تاريخ الاستحقاق".(الداغر،2005،103). وعرف السند بأنه صك يمثل جزءا من قرض طويل الأجل عادة وتصدر الشركات السندات في شكل شهادات اسمية بقيمة موحدة قابلة للتداول وقد عرفها على أنها عقد بين الشركة والمستثمرين حيث يقوم بمقتضى هذا الاتفاق الطرف الأول (الشركة) بالإقراض الطرف الثاني حيث تتوعد بإرجاع المبالغ والفوائد التي اتفق عليها الطرفان خلال مدة معينة".(قرياقص وعبد الغفار،2000،21) من خلال التعريف السابق يمكن الاستنتاج أن السندات عبارة عن صك مديونية على الجهة التي أصدرته، قابل للتداول ويحصل حامله على سعر فائدة ثابت خلال مدة استحقاقها".(حماد،2000،24). كذلك تعرف السندات بأنها "وثيقة قابلة للتداول تصدرها تلك الشركات، لذا يعتبر قرض طويل الأمد حيث يكون عقدة عن طريق الاكتتاب العام حيث يتم تخويل مالكة بالحصول على فائدة ثابتة تؤدي قبل أن يكون هنالك توزيع للأرباح على المساهمين و يقوم باستيفاء قيمة السند عند حلول اجالها أو عند عمليات تصفية السهم وكذلك لا يحق لصاحب السهم التصويت حيث تعد تلك السندات بأنها اتفاق للاقتراض بفائدة بين من يصدر، لتلك

الأسهم، وبين مالكين لتلك الأسهم" (يوسف،2004،149). ويتبن لنا من التعاريف اعلاه بإن السندات هي أداة من ادوات دين التي يتم بيعها من قبل الشركات والحكومات بهدف الحصول على الأموال لتمويل مشاريعها ويكون مالك السند المستثمر هو الدائن للشركة وليس مالك في الشركة، و هو الحال في الأسهم .

1-3 خصائص السندات (عطوان، 2003 ،66).

أ- يحصل أصحاب السندات على الفوائد بغض النظر عما إذا كانت الشركة حققت أرباحاً أم لا أم تحملت خسائر.

ب - يعد حاملي السندات من وجهة نظر الجهة المصدرة ،هم الذين يمثلون سند القرض أو التزاما على الجهة، التي أصدرته ومن ثم فأنهم في الحقيقة دائنين.

ت - يوجد بين الدائن (مالك السند) ونشاط المدين (المصدر) انقطاع حيث لا يمكن التدخل في قرارات المدين، إلا في حالات الإفلاس للمطالبة بحقوقه عن طريق البنك تجاري، الذي يعمل أمين يوكل إليه بتلك المهمة .

ث - يحصل حامل السند على عائد مكون من اعتماد على القيمة الاسمية، لذلك السند وكالاتي : (الداغر،2005،103).

1- الفرق بين العائد الرأسمالي عن الفرق بين القيمة السوقية عند البيع والقيمة السوقية عند الشراء.

2- معدلات الفائدة المحددة تكون أما سنوية وأما نصف سنوية وأما فصلية.

ج - يمنح الحق حملة السندات دائنين للشركة في ضمان عام على كل موجودات الشركة أو جزءا منها من من تلك الأرباح.

ح - تحقق الشركات المصدرة للسندات وفورات ضريبية تدفعها الشركة لأصحاب السندات جزء قبل احتساب الضريبة.

خ - يحصل أصحاب السندات على حقوقهم بشكلٍ كامل في حالة تصفية الشركة قبل حملة الأسهم، وحيث يعدون دائنين لها.

3-1-2 أنواع السندات

تقسم السندات على عدة أنواع بناء على معايير عدة أهمها:

1. السندات على أساس ضمانها حيث تنقسم على نوعين أساسيين هما:

أ- سندات مضمونة بأصول مثل الأراضي، المباني وفي حالة تصفية التي تقوم بها الشركة أو عدم وفائها بالتزاماتها، و يحق لأصحاب حملة تلك السندات القيام بالتصرف بالأصول من أجل استيفاء حقوقهم إذ تقوم بعض الشركات لاجتذاب رؤوس الأموال عن مسار الضمانات العينية للوفاء بالقرض (كريم،2008،25).

ب - سندات غير مضمونة بأصول معينة، والضمانات الفعلية في هذه الحالة هي إجمالي أصول الشركة المصدرة ،ومركزها المالي (عطوان،2003،69)

2. السندات على أساس تداولها : (هندي،2003،87)

إن الفرق بين السندات القابلة للتداول والسندات غير القابلة للتداول من خلال الاتي:

أ- يكون السند لحامله وبذلك يعد ورقة مالية قابلة للتداول بالبيع أو الشراء، وفي تاريخ استحقاق الفائدة يتقدم المستثمر للبنك المتخصص أي الأمين بالكوبون المرفق لتحصيل قيمة الفائدة وتعرف هذه السندات بسندات الكوبون.

ب - السند المسجل باسم المستثمر، فالفائدة تدفع بالشيكات للشخص المسجل باسمه السند وهذا النوع من السندات يوفر مزيد من الحماية لحامله من مخاطر السرقة أو الضياع إلا أنه غير للتداول.

3. السندات على أساس قيمتها وتتميز بثلاث حالات هي كآلاتي:(العامري،2013،400)

أ - أن تباع السندات التي أصدرتها بنفس قيمتها الاسمية، وهذا في حالة كون حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار في معدل الكوبون السندات تتناسب مع المستثمرين .

ب - أن تباع السندات بقيمة تكون أعلى من قيمتها الاسمية حيث يكون معدل الكوبون لهذه السندات أعلى بكثير من مثليه بالسندات التي على مستوى واحد من المخاطر، هذه العلاوة تعد تعويض للشركة.

ت - تباع السندات بخصم أقل من قيمتها الاسمية يحدث ذلك عندما يكون معدل الكوبون لتلك السندات أقل من مثليه لسندات أخرى في مستوى المخاطر نفسه وعند الشراء يعتبر هذا الخصم تعويضا للمستثمر، حيث يحصل على القيمة الاسمية كاملة في تاريخ الاستحقاق الذي سيدفع فعليا قيمة أقل من القيمة الاسمية .

4. السندات على أساس الجهة المصدرة لتلك السندات:(عطوان،2003،73)

أ - إن الهدف من إصدار هذه السندات هو الحصول على تمويل استثماري متوسط وطويل لأجل.

ب - تصدر تلك السندات الحكومية من الخزينة العمومية أو الهيئات العمومية الأخرى.

ت - تصدر السندات الدولية عن المنظمات الدولية أي على أساس العملة التي تحرر بها السندات.

ث - سندات يكون تحريرها بالعملة الوطنية للجهة المصدرة.

ح - تحرر بالعملات الأجنبية، ومثال على ذلك السندات التي يتم تداولها في أسواق العملات الأجنبية حيث إن التقلبات الحادة في قيمة عملة معينة (كالدولار) في تلك المدة كأنت تضعف من الإقبال المستثمرين على السندات الحكومية .

4. مفاهيم أساسية حول المخاطر المصرفية

بصورة عامة تواجه اغلب المصارف على وجه الخصوص وبشكل واسع مجموعة من المخاطر في أثناء عملياتها المصرفية إذ تحتاج إلى دراسة طبيعتها وكذلك العمل بصورة سليمة حيال ذلك من اجل البقاء في المنافسة (الربيعي، راضي،2012،160). وتعد تلك المخاطر متأصلة في مجال ما من مجالات الحياة ويمكنها أن تكون مرتبطة بمعظم القرارات التي يتخذها الأنسان وتكون عواقبها غير مؤكدة (Adarkwa,2011:16). ويقصد بالمخاطر بأنها وقوع الحدث أو مجموعة من الاحداث خلال مدة معينة من الزمن إذ يكون ذا يرى الباحث بأنها مجموعة من اختلافات بين العائد الحالي والعائد المتوقع". تأثير سلبي على تحقيق الاهداف وعرفها أيضا (Horcher,2005:1) "تعد تقلبات في العوائد أو حدوث خسائر كبيرة في السوق وغالبًا ما تكون هذه المخاطر غير المتوقعة أي تحدث بصورة مفاجئة" .

1-4 أهمية إدارة المخاطر المصرفية

تعرف إدارة المخاطر المالية بأنها مجموعة من استراتيجيات ،التي تتبعها المصارف تبعا لحجم أنشطتها، حيث تعمل للحد من تلك المخاطر، التي تواجه المصرف (البعيجي،2012،58) إذ يكون هنالك عدة طرائق مختلفة للاستفادة من المخاطر المالية وتعمل إدارة المخاطر على القيام بحماية القدرات المصرفية التي تجعل أصحاب رؤوس الاموال في حالة من الأمان حيث كلما كأنت سياسة إدارة المخاطر ناجحة كلما أنعكس ذلك على المستثمرين والموردين والزبائن وغيرهم على بقائهم

بصورة دائميه في العمل وتكون القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر على علاقة وثيقة بالأهداف الاستراتيجية للمصارف وتمتاز بالوضوح وسهولة فهمها (اميرة،2017،17) ويمكن الإشارة إلى أهمية إدارة المخاطر وكالاتي:

أ- المعرفة التامة للمخاطر حيث يركز المنهج النظامي على المعلومات الكاملة والدقيقة التي تساعد على أتخاد قرار مناسب من شأنه أن يقلل من إحداث الفوضى وتعمل للحد من الصدمات المفاجئة ،التي تكون غير مرغوبة لدى المصرف (العتابي2017،54).

ب - تعمل على وضع لمقترحات الجديدة للجنة بازل، التي تساعد المصرف في حساب كفاية رؤوس الاموال وغالبا ما يكون عقبة أمام المصارف الاخرى، حيث لا تستطيع الإدارة قياس مخاطرها بأسلوب مهني حيث تمثل هذه المتطلبات الجديدة القدرة على متابعة معدلات الخسائر (حسن،2010،248).

ت - القدرة على التركيز الداخلي في أثناء تنفيذ العمليات بشكل سليم وضع تتضمن رؤيا واضحة وعلمية لسياسة العمل، حيث يتم التركيز عليها بصورة دقيقة. (Britain,2007:7).

2-4 العوامل التي تؤثر في إدارة المخاطر المالية

يمكن ذكر أهم العوامل التي تؤثر على إدارة المخاطر ومنها : (العتابي، 2017، 55) (محمد،2012، 56).

أ- المنافسة في تقديم الخدمات المالية والمصرفية .

ب - الوعي لدى الجمهور والعاملين في القطاع المصرفي وخاصة في الدول المتطورة .

ت - عمليات تجميع المعلومات حول الزبائن يؤدي ذلك إلى نشوء مشكلات تتعلق بخصوصية الزبون .

ث - وجود تكنولوجيا في الاتصالات والبرمجيات ،وظهور اجهزه حديثة وعولمة تخص الصيرفة وأجهزة الكمبيوتر.

ج - ضعف إدارة المصرف بتعامل مع المخاطر أو عدم الاهتمام بها .

ح - ظهور الغش والاحتيال بشكل كبير والسرقة والفساد وغيرها .

5. الإطار التطبيقي للبحث

5 – 1 تحليل عوائد الاسهم للمصارف المبحوثة

الجدول (1) نتائج تحليل الاسهم للمصارف عينة البحث للمدة (2018 – 2023)

اسم المصرف		الأهلي العراقي	المتحد للاستثمار	الائتمان العراقي	التجاري العراقي
2018	النسبة	0.528	0.345	0.489	0.373
	التغيير	-	-	-	-
2019	النسبة	0.356	0.288	0.611	0.426
	التغيير	-32.562	-16.491	25.045	13.958
2020	النسبة	0.411	0.232	0.539	0.42
	التغيير	15.485	-19.497	-11.817	-1.284
2021	النسبة	0.330	0.088	0.319	0.414

	التغيير	-19.841	-62.173	-40.809	-1.514
2022	النسبة	0.405	0.069	0.362	0.423
	التغيير	22.983	-21.131	13.423	2.202
2023	النسبة	0.748	0.079	0.331	0.357
	التغيير	84.506	14.156	-8.636	-15.483
المعدل السنوي		0.463	0.184	0.442	0.402
الانحراف المعياري		0.155	0.120	0.122	0.029

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للسنوات(2018-2023) .

يتضح من الجدول (1) اعلاه كل مايلي :

- **المصرف الاهلي العراقي :** أن المعدل السنوي خلال سنوات البحث (0.463) بانحراف معياري (0.155) إذ حقق أعلى سعر إغلاق خلال عام (2023) فبلغ (0.748) بنسبة تغيير عن السنة السابقة (84.506) وهو أعلى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة، أما أدنى سعر إغلاق لهذا المصرف فقد تحقق في عام (2021) فبلغ (0.330) بنسبة تغيير عن السنة السابقة (-19.841) ، وهو أدنى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة.
- **مصرف المتحد للاستثمار :** يتضح أن المعدل السنوي خلال سنوات الدراسة (0.184) بانحراف معياري (0.120) إذ حقق أعلى سعر إغلاق خلال عام (2018) فبلغ (0.345) ، وهو أدنى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة، أما أدنى سعر إغلاق لهذا المصرف فقد تحقق في عام (2022) فبلغ (0.069) بنسبة تغيير عن السنة السابقة (-21.131) ، وهو أدنى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة.
- **مصرف الائتمان العراقي :** بالنسبة للمعدل السنوي لمصرف الائتمان العراقي خلال سنوات الدراسة فهو (0.442) بانحراف معياري (0.122) إذ حقق أعلى سعر إغلاق خلال عام (2019) فبلغ (0.611) بنسبة تغيير عن السنة السابقة (25.045) ، وهو أعلى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة، أما أدنى سعر إغلاق لهذا المصرف فقد تحقق في عام (2021) فبلغ (0.319) بنسبة تغيير عن السنة السابقة (-40.809)، وهو أعلى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة.
- **مصرف التجاري العراقي :** أن المعدل السنوي للمصرف التجاري العراقي خلال سنوات الدراسة (0.402) بانحراف معياري (0.029) إذ حقق أعلى سعر إغلاق خلال عام (2019) فبلغ (0.426) بنسبة تغيير عن السنة السابقة (13.958) وهو أعلى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة، أما أدنى سعر إغلاق لهذا المصرف فقد تحقق في عام (2023) فبلغ (0.357) بنسبة تغيير عن السنة السابقة (-15.483) ،وهو أدنى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة .

الشكل (1) معدل النموعوائد الاسهم للمصرف المبحوثة للمدة (2018-2023)

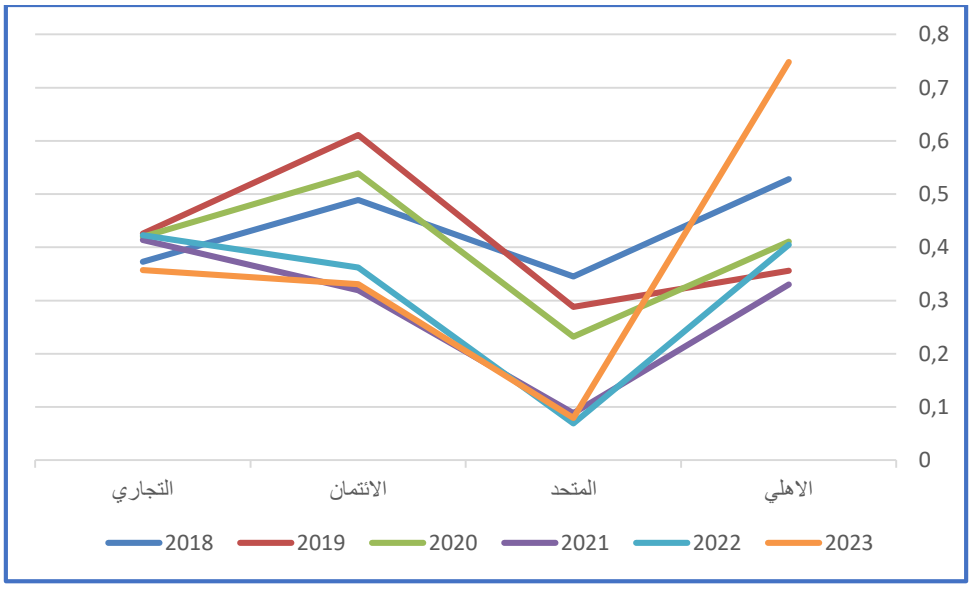

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

5 -2 تحليل عوائد السندات للمصارف المبحوثة

الجدول (2) نتائج تحليل عوائد السندات للمصارف عينة البحث للمدة (2018 – 2023)

اسم المصرف		الأهلي العراقي	المتحد للاستثمار	الائتمان العراقي	التجاري العراقي
2018	النسبة	0.751	0.706	0.765	0.680
	التغيير	-	-	-	-
2019	النسبة	0.765	0.706	0.765	0.706
	التغيير	0	0	0	0
2020	النسبة	0.824	0.706	0.647	0.706
	التغيير	7.692	0	-15.385	0
2021	النسبة	0.823	0.706	0.647	0.706
	التغيير	0	0	0	0
2022	النسبة	0.844	0.706	0.647	0.706
	التغيير	0	0	0	0
2023	النسبة	0.765	0.765	0.588	0.710
	التغيير	-7.143	8.333	-9.091	-8.333
المعدل السنوي		0.794	0.716	0.676	0.696
الانحراف المعياري		0.032	0.024	0.072	0.024

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للسنوات(2018-2023)

يتضح من الجدول (2) اعلاه ما يلي :

- **المصرف الاهلي العراقي :** أن المعدل السنوي للمصرف الأهلي العراقي خلال سنوات الدراسة (0.794)، بانحراف معياري (0.032)، إذ حقق أعلى سعر إغلاق خلال الأعوام (2022)، فبلغ (0.844) بنسبة تغيير عن السنة 2020 (7.692%)، وهو أعلى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنوات، أما أدنى سعر إغلاق لهذا المصرف فقد تحقق في الأعوام (2018) فبلغ (0.765)، وهو أعلى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنوات.
- **مصرف المتحد للاستثمار:** أن المعدل السنوي للمصرف المتحد للاستثمار خلال سنوات الدراسة (0.716) بانحراف معياري (0.024) إذ حقق أعلى سعر إغلاق خلال عام (2023) فبلغ (0.765) بنسبة تغيير عن السنة السابقة (8.333%)، وهو أعلى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة، أما أدنى سعر إغلاق لهذا المصرف فقد تحقق في بقية الأعوام فبلغ (0.706) ،وهو أدنى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنوات.
- **مصرف الائتمان العراقي :** بالنسبة للمعدل السنوي لمصرف الائتمان العراقي خلال سنوات الدراسة فهو (0.676) بانحراف معياري (0.072) إذ حقق أعلى سعر إغلاق خلال عام (2018، و2019) فبلغ (0.765)، وهو أعلى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة، أما أدنى سعر إغلاق لهذا المصرف فقد تحقق في عام (2023) فبلغ (0.588) بنسبة تغيير عن السنة السابقة (-9.091%)، وهو أدنى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة.
- **مصرف التجاري العراقي :** الواضح أيضا أن المعدل السنوي للمصرف التجاري العراقي خلال سنوات الدراسة (0.696) بانحراف معياري (0.024) إذ حقق أعلى سعر إغلاق خلال الأعوام (2023) فبلغ (0.706) وهو اعلى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنوات، أما أدنى سعر إغلاق لهذا المصرف فقد تحقق في عام (2018) فبلغ (0.680) بنسبة تغيير عن السنة السابقة وهو أدنى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة.

الشكل (2) معدل النموعوائد السندات للمصرف المبحوثة للمدة (2018-2023)

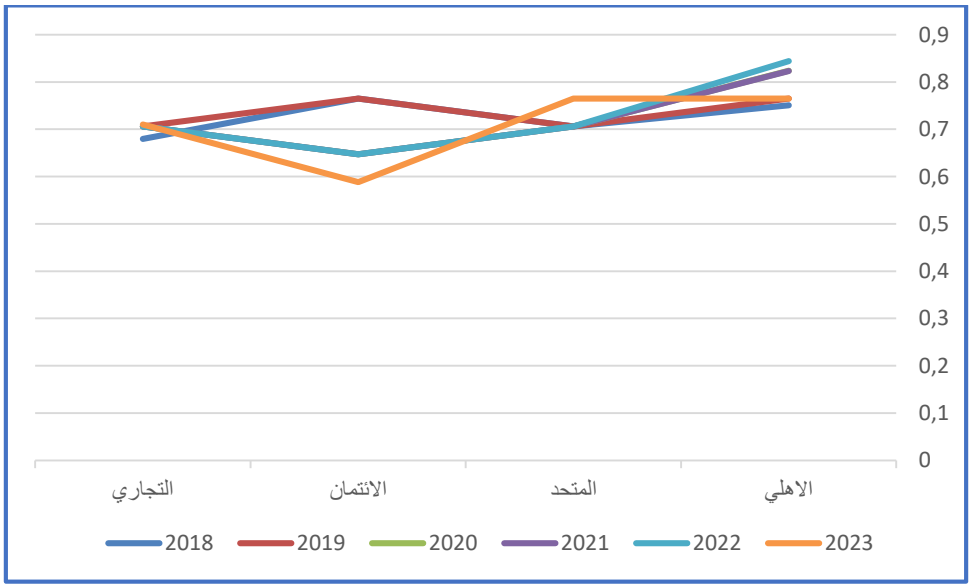

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Excel .

5 -3 تحليل المخاطر المصرفية

5 – 3 – 1 مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى مجموع القروض

الجدول (3) نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى مجموع القروض للمدة (2018-2023)

اسم المصرف		الأهلي العراقي	المتحد للاستثمار	الائتمان العراقي	التجاري العراقي
2018	النسبة	0.129	0.180	0.837	1.072
	التغيير	-	-	-	-
2019	النسبة	0.147	0.215	1.897	1.056
	التغيير	14.416	18.917	126.724	-1.480
2020	النسبة	0.202	0.190	1.413	0.945
	التغيير	37.251	-11.474	-25.486	-10.549
2021	النسبة	0.147	0.211	1.546	0.793
	التغيير	-27.221	11.092	9.406	-16.092
2022	النسبة	0.071	0.285	3.523	8.711
	التغيير	-51.438	35.203	127.86	998.636
2023	النسبة	0.068	0.684	1.000	0.574
	التغيير	-5.261	139.878	-71.619	-93.415
المعدل السنوي		0.127	0.294	1.703	2.192
الانحراف المعياري		0.051	0.195	0.970	3.199

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للسنوات (2018-2023).

يتضح من الجدول (3) اعلاه كل ما يلي :

- **المصرف الاهلي العراقي** : أن المعدل السنوي للمصرف الأهلي العراقي خلال سنوات الدراسة (0.127)، بانحراف معياري (0.051)، إذ حقق أعلى نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى مجموع القروض خلال عام (2020)، فبلغت (0.202) بنسبة تغيير عن السنة السابقة (37.251)، وهي أدنى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة، أما أدنى نسبة لهذا المصرف، فقد تحققت في عام (2032) فبلغت (0.068) بنسبة تغيير عن السنة السابقة (-5.261%) ، وهي أدنى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة.
- **مصرف المتحد للاستثمار**: يتضح أن المعدل السنوي للمصرف المتحد للاستثمار خلال سنوات الدراسة (0.294) بانحراف معياري (0.051) إذ حقق أعلى نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى مجموع القروض خلال عام (2023) فبلغت (0.684) بنسبة تغير عن السنة السابقة (139.878) ، وهي أعلى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة، أما أدنى نسبة لهذا المصرف فقد تحققت في عام (2018) فبلغت (0.180)، وهي أدنى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة .

- **مصرف الائتمان العراقي** : بالنسبة للمعدل السنوي للمصرف الائتمان العراقي خلال سنوات الدراسة فهو (1.703) بانحراف معياري (0.970) إذ حقق أعلى نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى مجموع القروض خلال عام (2022) فبلغت (3.523) بنسبة تغيير عن السنة السابقة (127.86) ، وهي أعلى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة، أما أدنى نسبة لهذا المصرف فقد تحققت في عام (2018) فبلغت (0.837) ، وهي أدنى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة.
- **مصرف التجاري العراقي** : الواضح أيضا أن المعدل السنوي للمصرف التجاري العراقي خلال سنوات الدراسة (2.192) بانحراف معياري (3.199) إذ حقق أعلى نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى مجموع القروض خلال عام (2022) فبلغت (8.711) بنسبة تغيير عن السنة السابقة (998.636)، وهي أعلى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة، أما أدنى نسبة لهذا المصرف فقد تحققت في عام (2023) فبلغت (0.574) بنسبة تغيير عن السنة السابقة (-93.415) وهي أعلى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة.

الشكل (3) معدل النمو الديون المشكوك في تحصيلها الى القروض للمصارف المبحوثة (2018 – 2023)

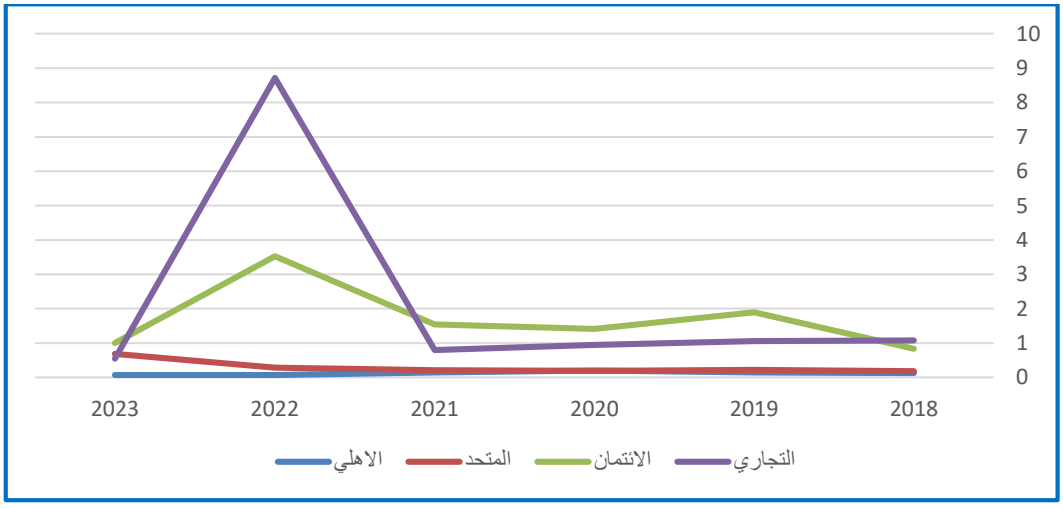

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Excel

5 – 3 – 2 نسبة الفروض المتعثرة الى اجمالي القروض للمصارف عينة الدراسة

الجدول (4) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمصارف عينة الدراسة للمدة (2018-2023)

اسم المصرف		الأهلي العراقي	المتحد للاستثمار	الائتمان العراقي	التجاري العراقي
2018	النسبة	0.143	0.141	1.826	1.959
	التغيير	-	-	-	-
2019	النسبة	0.233	0.294	2.896	1.300
	التغيير	63.129	108.919	58.589	-33.629
2020	النسبة	0.461	0.100	3.259	0.984

	التغيير	97.534	-65.875	12.512	-24.338
2021	النسبة	0.274	0.504	3.524	1.622
	التغيير	-40.535	402.847	8.138	64.883
2022	النسبة	0.128	0.064	3.524	17.685
	التغيير	-53.405	-87.222	0.000	990.075
2023	النسبة	0.104	0.659	1.082	0.459
	التغيير	-18.822	923.602	-69.309	-97.405
المعدل السنوي		0.224	0.294	2.685	4.002
الانحراف المعياري		0.133	0.241	1.009	6.723

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للسنوات (2018-2023).

يتضح من الجدول (4) اعلاه كل ما يلي :

- **المصرف الاهلي العراقي** : أن المعدل السنوي للمصرف الأهلي العراقي خلال سنوات الدراسة (0.224)، بانحراف معياري (0.133)، إذ حقق أعلى نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض خلال عام (2020)، فبلغت (0.461) بنسبة تغيير عن السنة السابقة (97.534)، وهي أدنى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة، أما أدنى نسبة لهذا المصرف فقد تحققت في عام (2023) فبلغت (0.104) بنسبة تغير عن السنة السابقة (-18.822) ،وهي أدنى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة.
- **مصرف المتحد للاستثمار**: يتضح أن المعدل السنوي للمصرف المتحد للاستثمار خلال سنوات الدراسة (0.294) بانحراف معياري (0.241) إذ حقق أعلى نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض خلال عام (2023) فبلغت (0.659) بنسبة تغيير عن السنة السابقة (923.602) ،وهي أعلى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة، أما أدنى نسبة لهذا المصرف فقد تحققت في عام (2022) فبلغت (0.064) بنسبة تغيير عن السنة السابقة (-87.222) ،وهي أدنى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة.
- **مصرف الائتمان العراقي** : بالنسبة للمعدل السنوي للمصرف الائتمان العراقي خلال سنوات الدراسة فهو (2.685) بانحراف معياري (1.009) إذ حقق أعلى نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض خلال عامي (2021، 2022) فبلغت (3.524) بنسبة تغير عن السنة السابقة (8.138) ،وهي أعلى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنوات، أما أدنى نسبة لهذا المصرف فقد تحققت في عام (2023) فبلغت (1.082) بنسبة تغيير عن السنة السابقة (-69.309) ،وهي أعلى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة.
- **مصرف التجاري العراقي** : الواضح أيضا أن المعدل السنوي للمصرف التجاري العراقي خلال سنوات الدراسة (4.002) بانحراف معياري (6.723)، إذ حقق أعلى نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض خلال عام (2022) فبلغت (17.685) بنسبة تغيير عن السنة السابقة (990.075) ،وهي أعلى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة، أما أدنى نسبة لهذا المصرف فقد تحققت في عام (2023) فقد بلغت (0.459) بنسبة تغيير عن السنة السابقة (-97.405) ،وهي أعلى من المعدل العام للمصارف خلال هذه السنة.

الشكل (4) معدل نمو القروض المتعثرة الى اجمالي القروض للمصارف المبحوثة للمدة (2018-2023).

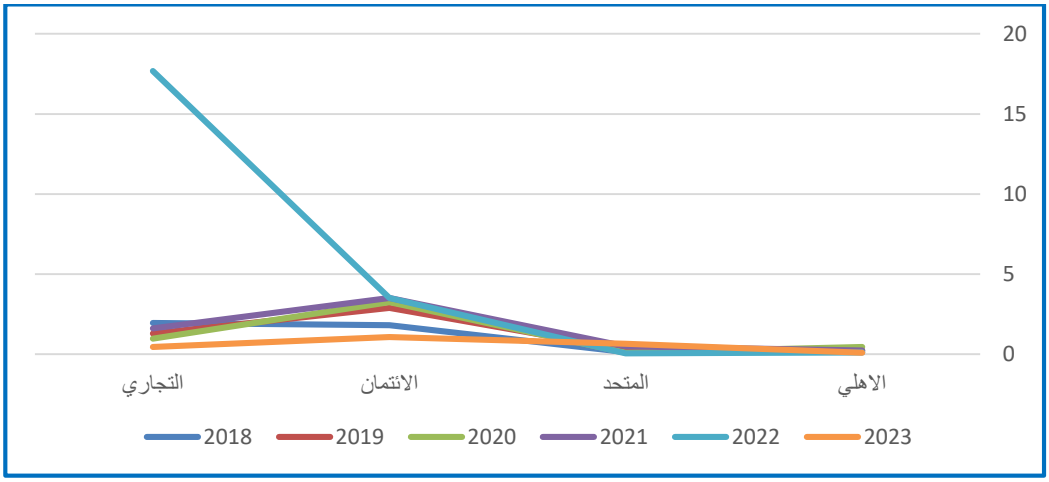

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

6. الخلاصة

6 – 1 الاستنتاجات

1. تفاوت عوائد الأسهم من مصرف إلى آخر، إذ حقق مصرف الاهلي العراقي أعلى نسبة وهذا يشير إلى ارتفاع نسبة السهم في هذا المصرف مقارنة مع بقية المصارف ، بينما يتضح أن المصرف التجاري العراقي حقق أقل نسبة.
2. تباين استثمار السندات من مصرف إلى آخر، إذ حقق مصرف الاهلي العراقي أعلى نسبة وهذا يشير إلى ارتفاع نسبة السند في هذا المصرف مقارنة مع بقية المصارف .بينما يتضح أن مصرف الائتمان العراقي حقق أقل نسبة.
3. أن نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى مجموع القروض تتباين من مصرف إلى آخر، إذ حقق المصرف التجاري العراقي أعلى نسبة ، وهذا يشير إلى ارتفاع نسبة الخطر في هذا المصرف مقارنة مع بقية المصارف، بينما يتضح أن مصرف الاهلي العراقي حقق أقل نسبة.
4. تفاوت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض من مصرف إلى آخر إذ حقق المصرف التجاري العراقي أعلى نسبة، وهذا يشير إلى ارتفاع نسبة الخطر في هذا . المصرف مقارنة مع بقية المصارف، بينما يتضح أن مصرف الاهلي العراقي حقق أقل نسبة.
5. أن أي قرار استثماري يقابله مقدار من العائد ودرجة من المخاطرة ويرتبطان بينهما بعلاقة طردية الا أن القرار الاستثماري الرشيد الذي يستند إلى أسس علمية فضلاً عن الخبرة العملية لدى متخذه فأن عوائده تقابلها درجة مخاطرة منخفضة نسبة لتلك الدرجة فيما لو لم يكن ذلك القرار رشيداً.
6. يعد تقدير عوائد الأسهم والتنبؤ باتجاهات تقلباتها المستقبلية عاملاً حاسماً في صناعة قرار الاستثمار واتخاذه عبر المبادلة الصحيحة بين العوائد المتوقعة من الاستثمار في الأسهم و مخاطرها المحتملة بعد الاحتكام إلى موقف

المستثمر تجاه المخاطرة ودرجة نفوره منها، الأمر الذي يستوجب معه تبني أساليب أكثر كفاءة ودقة في تقدير اتجاهات أسعار الأسهم والعوائد المترتبة على الاستثمار فيها.

7. يسعى المستثمرون إلى تعظُّم ثروتهم ومن ثم فأنهم سيقبلون على اقتناء أسهم الشركات التَّي تغير توقعاتهم نحو الأفضل وهذا عنً أن الطلب سيرتفع على أسهم الشركات التَّي حققت أرباحاً مما يؤدي إلى زيّادة القُّيمة السوقُّية لأسهمها، بينما نخفض الطلب على أسهم الشركات التَّي حققت أرباحا أقل من المتوقع، وأن انخفاض بطبيعة الحال يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للأسهم لذلك يسعى مالكو الأسهم إلى التخلص منها وتغيير محافظهم الاستثمارية نحو شركات رابحة وهذا كله سيؤدي إلى زيادة حجم التداول بالسوق المالي خلال مدة نشر التقارير المالية .
8. تعد سياسات التجزئة والتنويع والتوزيع هي احدى وسائل إدارة المخاطر لمواجهة الخطر.
9. لاحظنا أن الاهتمام بتفعيل وتنشيط قطاع المصارف بشكل عام لتقديم الخدمة وبناء قاعدة تحتية يتم من خلالها تحقيق إدارة مخاطر كفؤة .
10. ينبغي أن تتخذ المصارف عناية فائقة بالسندات المقتناة حتى تأريخ الاستحقاق، لأنه في حالة بيعها قبل تأريخ استحقاقها قد تعكس صورة سلبية عن محفظة السندات المقتناة الى حين تاريخ الاستحقاق.

6 – 2 التوصيات

1. ينبغي على المصارف الخاصة إبداء الاهتمام بشكل أكبر باستثمار الأسهم والسندات لأنها تقلل من المخاطر المصرفية فهي تؤثر بشكل عكسي على هذه المخاطر.
2. يفضل للمصارف الخاصة العمل على التقليل من المخاطر المالية وذلك من خلال رسم سياسات مالية تحقق أهدافها.
3. ينبغي على إدارة مصرف المتحد للاستثمار وإدارة مصرف التجاري العراقي العمل على زيادة استثمار الأسهم لأن الاستثمار في هذه المصارف أقل من المتوسط
4. ينبغي على إدارة مصرف الائتمان العراقي ومصرف التجاري العراقي العمل على زيادة استثمار السندات لأن الاستثمار في هذه المصارف أقل من المتوسط .
5. ينبغي على إدارة المصرف التجاري العراقي وإدارة مصرف الائتمان العراقي العمل على تقليل نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى مجموع القروض لأن هذه المصارف تمتلك نسبة أعلى من المتوسط العام .
6. ينبغي على إدارة المصرف المتحد للاستثمار، والمصرف التجاري العراقي ومصرف الائتمان العراقي العمل على تقليل نسبة حساسية سعر الفائدة لأن هذه المصارف تمتلك نسبة أعلى من المتوسط العام .
7. ينبغي على إدارة المصرف التجاري العراقي وإدارة مصرف الائتمان العراقي العمل على تقليل نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض ،لأن هذه المصارف تمتلك نسبة أعلى من المتوسط العام .
8. ينبغي على الشركات الاهتمام والالتزام عند اقنائها للسندات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وبحسب مدة حيازة هذه السندات، فأن الاهتمام بهذه السندات ووضعها في مكانها المناسب من حيث أنها مقتناة لغرض البيع أو للمتاجرة أو للاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق يؤدي ذلك على عدم اختلال المحفظة الاستثمارية للشركة.

9. ضرورة زيادة الاهتمام الدولة بسوق العراق للأوراق المالية وتطويرها وزيادة ثقافة المستثمر للتقليل من حد اثار الخسائر التي تؤثر سلبا على السوق.
10. دعوة المصارف لاهتمام بالتأهيل العلمي في إدارة المخاطر وتنمية مهاراتها تحديد المخاطر وتقييمها
11. تطوير إدارة المخاطر على وفق رؤيا استراتيجية تساعد على فهم المعنى الشامل لمخاطر البيئة التنافسية وتحويلها إلى فرص تعزز ميزتها التنافسية.
12. توافر ملاكات كافية الإدارة المخاطر ويجب استخدام التقنيات الإلكترونية الحديثة في أعمال الرقابة التي تقوم بها المصارف.
13. أنشاء وتفعيل لجأن مراجعة داخل المؤسسات المصرفية لتساهم في عملية تقييم المخاطر في ظل تعاظم الممارسات الخاطئة من قبل المصارف.
14. أهمية تقديم المعلومات للمستثمرين في الوقت المناسب وبشكل عادل الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى شعور المستثمرين بالاطمئنان الذي يشجعهم على الاستثمار في الأوراق المالية والذي تؤدي إلى تحقيق الكفاءة والنزاهة في السوق المالي.

لآئحة المراجع

أولا: المصادر العربية

1. آل شبيب، دريد كامل، 2012, الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.
2. آل شبيب، دريد كامل، 2009، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
3. اميرة، طهير،2017،إدارة المخاطر في بنوك التجارية الجزائرية وفق معايير بازل دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي ابن مهيدي.
4. البعيجي ، مؤيد محمد ، اثر المخاطر الائتمانية في منح الاستثمار للمصارف الاسلامية ، دراسة مقارنة للمصارف الاردنية التجارية ، 2012 .
5. الجنابي، ريم محسن خضير، اثر حوكمة الشركات في القيمة السوقية لاسهم رأس المال في الشركات المصرفية – دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأهلية المدرجة في السوق العراق للأوراق المالية ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة بغداد ، العراق(2008)
6. الحلو، محمد نعيم، 2010، دور المعلومات المحاسبية في تحقيق عوائد غير عادية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية للفترة (2004-2008) رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل.

7. حماد طارق عبد العال، 2000، بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
8. حنفي، عبد الغفار، قرياقص،2000، رسمية، أساسيات الاستثمار والتمويل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
9. الداغر، محمود محمد، 2005،الأسواق المالية: مؤسسات- أوراق- بورصات، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان.
10. دودين, أحمد يوسف،2012، إدارة الإنتاج والعمليات, الطبعة الأولى، عمأن، الاردن, الاكاديميون للنشر والتوزيع.
11. الربيعي، حاكم محسن، راضي، حمد عبد المحسن، 2012، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة .
12. الصوفي، فارس جميل،2011، المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة.
13. العامري، محمد علي ابراهيم، 2013، الإدارة المالية الدولية، دار وائل للنشر, الطبعة الأولى.
14. العاني ،يوسف عبد الله عبد "دور سوق الأوراق المالية في التحول نحو اقتصاد السوق – مصر والمغرب – حالة دراسية"،2009، رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة بغداد- كلية الإدارة والاقتصاد.
15. عبد الحكيم، هشام طلعت، حسن، أنوار مصطفى، 2010، تقييم الاسهم العادية باستخدام نموذج الخصم (نموذج جوردن): دراسة تطبيقية لعينة مختارة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 81.
16. العتابي، دعاء صباح مالح،2017، دور المخاطر في تحسين أداء المصارف الإسلامية(بحث تطبيقي في عينة من المصارف الإسلامية في العراق)،بحث دبلوم عالي معادل للماجستير في المصارف، جامعة بغداد، العراق.
17. عطوان، مروان، 2003،الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
18. الكرأسنة ، ابراهيم، 2010، ارشادات عملية في تقييم الاسهم والسندات، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي، ابو ظبي.
19. كريم، عبد الحفيظ محمد،2008،الادوات المالية : مفهومها وكيفية الاعتراف والافصاح عنها في القوائم المالية، بحث منشور على الأنترنت، مجلة علوم أنسأنية ،العدد 39 .
20. الميداني ، محمد أيمن عزت،2015، الإدارة التمويلية في الشركات، الاصدار الثالث، الطبعة السابعة، الرياض.ال
21. النعيمي، عدنان تايه ، التميمي، ارشد فؤاد، 2019، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
22. هندي، منير إبراهيم، 2003، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال، الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.
23. هواري، معراج، عمر، حاج سعيد، 2013، التمويل التأجيري المفاهيم والأسس، الطبعة الأولى، الأردن، عمأن، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.

ثانياً : المصادر الأجنبية

1. A. Horcher, Karen,(2005), ESSENTIALS of Financial R Management Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, Published simultaneously،Canada.
2. Adarkwa, Ruth Opoku (2011), risk management and bank performance: A case study of first atlantic merchant bank Ghana limited (FAMIBL)، A thesis of masters of business administration, University of science and technology in partial.
3. Broyles, J (2003): "Financial Management and Real Options" , Wiley, England
4. Cole, M., & Maisuria, A. (2007). 'Shut the f up,''you have no rights here': Critical Race Theory and Racialisation in post-7/7 racist Britain. *Journal for Critical Education Policy Studies*, *5*(1), 94-120.
5. Dörstelmann, M., Knippers, J., Koslowski, V., Menges, A., Prado, M., Schieber, G., & Vasey, L. (2015). ICD/ITKE research pavilion 2014–15: Fibre placement on a pneumatic body based on a water spider web. *Architectural Design*, *85*(5), 60-65.
6. Feldman, M., & Libman, A. (2007). Crash course in accounting and financial statement analysis. John Wiley & Sons
7. Hagstrom, R. G. (2004). The Warren Buffett Way. John Wiley & Sons.
8. Werner,Frank M and Stoner،James,2010,Modern Financial Managing،3th.

Received التسلم	Revised التعديل	Accepted القبول
2024-05-06	2024-08-12	2024-08-15

العمق المالي والنمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 2009-2018م

The Financial Depth and the Economic Growth in Sudan during the period (2009 -2018)

د. أماني الحاج محمد أحمد نصر

أستاذ مشارك، جامعة بخت الرضا، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، مدينة الدويم، السودان

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (2009- 2018م). تم توصيف العلاقة بنموذج انحدار خطي متعدد، بمتغير تابع؛ معدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع وخمس متغيرات مستقلة لمؤشرات العمق المالي. بنيت الدراسة على فرضيتين: الأولى؛ وجود علاقة طردية معنوية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي، والثانية؛ افترضت أن مؤشر الائتمان للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي. استخدمت الدراسة التحليل الوصفي لقراءة وتحليل مؤشرات العمق المالي، إضافة إلى؛ التحليل الكمي القياسي لتقدير النموذج. النتائج خلصت إلى قبول فرضيتي الدراسة. أهم توصية للدراسة أنه ينبغي على الدولة توجيه مزيد من الاهتمام للقطاع المالي ليؤدي دوره بفعالية في دعم القطاعات الاقتصادية الحقيقية لتحقق الزيادة المخطط لها في النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: العمق المالي، مؤشرات العمق المالي، القطاع المالي في السودان.

Abstract

The study aimed to determine the relationship between the financial depth and the economic growth during the period (2009- 2018). The relationship was described through a multiple linear regression model, in which included the economic growth as a dependent variable with five explanatory variables represent as indicators of financial depth. The study based on two hypotheses; the first is that, there is a positive and significant relation between the financial depth and the economic growth. The second hypothesis is that, the credit to the private sector to gross domestic product is the highest effect on the economic growth. The study used the qualitative analysis to read and analyze indicators of financial depth, in addition; it used the qualitative econometric analysis to estimate the model. The findings are to accept the two study's hypotheses. The main recommendation is; that the government should concern with the financial sector to achieve its role effectively; in order to support the real economic sectors to accomplish the planned economic growth.

Keywords : The financial depth, indictors of financial depth, the financial sector in Sudan.

مقدمة:

القطاع المالي هو المحرك لموارد الاقتصاد الحقيقي وهو الانعكاس الطبيعي للوضع في القطاعات الإنتاجية المختلفة، ومنوط به تعبئة الموارد واستغلالها، وتطوره يمنح الاقتصاد القدرة على النمو وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن فعالية القطاع المالي دليل على قوة المركز المالي للدولة وقدرتها على إدارة مواردها بكفاءة، والعمل على التخصيص الأمثل للموارد المالية بين القطاعين العام والخاص حسب السياسة التي تتبناها الدولة.

إن أهمية القطاع المالي تجعل من المهم قراءة وتحليل مؤشرات العمق المالي لتعطي صورة واضحة لوضع هذا القطاع ودوره في تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد الدولة.

إن قوة وكفاءة القطاع المالي تعني قدرته على جذب المدخرات وتمويل الاستثمارات، وهو بهذا الدور يعمل كوسيط مالي يعول عليه في تأدية دوره في تمويل الأنشطة والمشاريع الاقتصادية، وهو بدفعه لقطاع الأعمال يحفز الاستثمارات التي تحقق النمو الاقتصادي.

تتمتع البلدان المتقدمة بأنظمة مالية قوية تدعم اقتصادياتها، على خلاف الدول النامية التي تتباين ما بين قطاعات مالية قادرة على حشد الموارد وتوجيهها للاستثمار وأخرى قطاعاتها المالية أقل كفاءة. والسودان كدولة نامية يعاني اقتصادها الكثير من التشوهات التي انعكست في تذبذب أداء النمو الاقتصادي بمتوسط بلغ حوالي 5% للفترة (2009-2018م)، تراوح بين المدى 2.1-7%، حيث تحقق المعدل الأدنى عام 2011 الذي شهد انفصال جنوب السودان، وتحقق أعلى معدل للفترة في 2014. والدراسة الحالية بصدد قراءة واقع القطاع المالي في السودان باعتباره القاطرة التي تدعم الاقتصاد الحقيقي، من خلال اختبار العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي.

وبهذا فالدراسة تؤكد على ضرورة تكامل السياسات الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق النمو المرغوب، والعمالة الكاملة وحشد وتعبئة الموارد، واستقرار الأسعار، والتوازن الخارجي؛ والركيزة المهمة لتحقيق ذلك هي قوة وكفاءة القطاع المالي ودوره في تعبئة الموارد، والاستغلال الأمثل من خلال التخصيص الكفء وفقا لسياسات الدولة وظروفها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية. ذلك يعني أن ارتفاع العمق المالي عنصر مهم للحكم بكفاءة القطاع المالي وقدرته على النهوض بالقطاعات الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي.

1.1 مشكلة الدراسة:

السودان دولة نامية، يعاني اقتصادها من ارتفاع معدلات التضخم، وعجز مزمن في الموازنة العامة، وعجز ميزان المدفوعات، أضف إلى ذلك تفاقم مستويات الدين الخارجي. وفي ظل اقتصاد تكتنفه كل هذه التحديات تتزايد الحاجة لقطاع مالي كفء قادر على تعبئة الموارد، وتخصيصها التخصيص الأمثل لتحقيق النمو الاقتصادي.

كل ذلك، يجعل الانسجام بين القطاعين الحقيقي والمالي ضرورة تقتضيها إدارة الاقتصاد بكفاءة لتحقيق ناتج فعال يعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي؛ والدراسة الحالية بصدد قراءة وتحليل مؤشرات العمق المالي لمعرفة وضع القطاع المالي ومن ثم معرفة علاقته بالنمو الاقتصادي.

2.1أهمية الدراسة:

أهمية الدراسة تكمن في معرفة وضع القطاع المالي في السودان ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي. ذلك أن العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي؛ دليل على أن الاقتصاد قادر على النمو والازدهار بتكامل أدوار كل من القطاعين المالي والحقيقي.

3.1 أهداف الدراسة:

- حساب مؤشرات العمق المالي في السودان خلال فترة الدراسة.
- تحليل اتجاه مؤشرات العمق المالي في السودان خلال فترة الدراسة.
- اختبار علاقة العمق المالي بالنمو الاقتصادي في السودان.
- تحديد أكثر مؤشرات العمق المالي أثرا على النمو الاقتصادي في السودان.

4.1 فرضيات الدراسة:

1- وجود علاقة معنوية طردية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي.
2- مؤشر الائتمان للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي هو أكثر مؤشرات العمق المالي أثرا على النمو الاقتصادي.

5.1 حدود الدراسة:

حدود مكانية: الاقتصاد السوداني.

حدود زمنية: الفترة 2009- 2018م.

6.1 منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام الجداول والأشكال البيانية والقراءة التحليلية لأدائها واتجاهها العام. كما استخدمت التحليل الكمي القياسي لتقدير نموذج الدراسة، ومن ثَم تقييم نتائج التحليل باستخدام المعايير الاقتصادية، والإحصائية، والقياسية.

7.1 الدراسات السابقة:

1.7.1 الدراسة الأولى:

جوادي علي، ضيف أحمد (2021م)، أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990- 2018).

هدف هذا البحث إلى دراسة العمق المالي في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2018، ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي باعتباره عاملا مساهما في إنعاش الاقتصاد الحقيقي، استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة توازن على المدى الطويل بين العمق المالي والنمو الاقتصادي. كما أشارت إلى أن العمق المالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي على المدى الطويل وكذلك على المدى القصير عندما يقاس بالقروض المقدمة للقطاع الخاص. قدمت الدراسة توصيات لتعزيز النمو الاقتصادي؛ بتأكيد دور الحكومة حيث يتعين عليها بذل جهد لتحسين العمق المالي في شقه المتعلق بنسبة السيولة، كما يجب بذل جهود خاصة لتوفير قروض للقطاع الخاص وتنمية السوق المالي.

2.7.1 الدراسة الثانية:

Jean-Louis Arcand, et al (2012), Too Much Finance?.

اختبرت الدراسة العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي لعدد من الدول خلال الفترة (1960- 2010م) مع عمل تقديرات الانحدار لفترات مختلفة خلال فترة الدراسة. افترضت الدراسة وجود مستوى معين للعمق المالي تتغير فيه

العلاقة مع النمو الاقتصادي من طردية إلى عكسية. استخدمت الدراسة مناهج تجريبية مختلفة. وتوصلت لقبول الفرضية بأن العلاقة طردية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي حتى مستوى محدد ثم تصبح العلاقة عكسية إذا وصل الائتمان للقطاع الخاص 80- 100% من GDP. وقد أشارت الدراسة إلى تبرير ذلك بناء على ما أكدته دراسات سابقة في نفس السياق أوردت ما يلي: إن القيود المحكمة على رأس المال تؤثر سلبا على أرباح البنوك وتقود إلى انكماش الإقراض مع نتيجة سالبة على نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقبلا. وتم تبرير هذه النتيجة بسوء تخصيص الموارد، وكذلك عند التقلبات الاقتصادية وزيادة احتمالية الانهيارات الاقتصادية الكبيرة. وخلصت إلى أن العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي تعتمد على الإقراض إذا ما كان مستخدما في تمويل استثمار الأصول المنتجة أو لتغذية فقاعات المضاربة.

3.7.1 الدراسة الثالثة:

Adeniyi O.Adenuga and Babatunde S.Omotosho Financial Depth - Financial Access and Economic Growth in Nigeria.

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين العمق المالي والوصول المالي والنمو الاقتصادي في نيجيريا. غطت الفترة 1975-2012م. استخدمت التحليل الكمي القياسي ممثلا في التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: دور الوصول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي، والعلاقة الموجبة والمعنوية بين كل من الوصول المالي والعمق المالي والنمو الاقتصادي. أوصت الدراسة بضرورة أن يستكمل البنك المركزي النيجيري برنامج الشمول المالي الذي انطلق في 23 أكتوبر من عام 2012م واستهدف تخفيض عدد الأشخاص البالغين خارج الخدمات المصرفية من 46.3% في 2010 إلى 20% في 2020 ليصبحوا قادرين على الوصول للخدمات المالية ولكي ينخرطوا في النشاطات الاقتصادية ويساهموا في تنمية البلاد، وزيادة البنية التحتية الحكومية لتدعم الوصول المالي مثل تطوير شبكة الانترنت لنظام المدفوعات.

4.7.1 الدراسة الرابعة:

Thi Thuy Hang LE et al (2021), Banking Sector Depth and Economic Growth: Empirical Evidence from Vietnam.

اختبرت الورقة العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في فيتنام خلال الفترة (2000- 2020). جمعت بيانات ربع سنوية للفترة محل البحث. استخدمت التحليل الكمي القياسي. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة عامة قصيرة الأجل بين العمق المالي والنمو الاقتصادي، لكن في الأجل الطويل العلاقة عكسية نتيجة لتأثير متغيرات أخرى. كما خلصت إلى وجود علاقة سببية في اتجاهين بين المتغيرين محل الدراسة.

الإطار العام للدراسة

1-2 تعريف العمق المالي

عرف Shaw (1973) العمق المالي بأنه زيادة توفير الخدمات المالية مع خيار أوسع للخدمات الموجهة لجميع مستويات المجتمع (العبيدي: 2020، ص9). وعرفه Sackey & Nkurumah (2012) هو زيادة المعروض من الموجودات المالية في الاقتصاد، أي التحسن في كمية الخدمات المالية الوسيطة وجودتها وكفاءتها (العبيدي: 2020، ص9).

يرى Tapiwa (2020) بأنها مقدار الموارد المالية المتراكمة في الاقتصاد، فكلما زادت الموجودات المالية في الاقتصاد زاد معدل نمو الاقتصاد (السنجري، والنعيمي: 2022، ص138).

وحسب البنك الدولي فإن العمق المالي يشمل الزيادة في المخزون من الأصول المالية، ومن هذا المنظور فإن العمق المالي يعني قدرة المؤسسات المالية على تعبئة فعالة للموارد المالية من أجل التنمية (علي، وأحمد: 2021، ص527).

2-2 مفهوم العمق المالي

العمق المالي مرتبط بقدرة المؤسسات المالية على تنويع خدماتها المالية وتقديمها لأكبر شريحة من الجمهور، وهو بذلك يعني إمكانية القطاع المالي على تعبئة المدخرات بعمله كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين. وتقع عليه مسؤولية تخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص، وكذلك بين القطاعات الإنتاجية المختلفة بما يحفز الاستثمار ويتيح الفرصة للنمو الاقتصادي.

التعمق النقدي يعكس ظاهرة تطور التعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية، ويرتبط بمدى فعالية السياسة النقدية وتنوع أدواتها لجذب جمهور المتعاملين من ذوي الدخول المحدودة بالنظام المالي والمصرفي (جمهورية السودان، بنك السودان المركزي: 2014، ص48). لذا فقد ارتبط مفهوم العمق المالي بمفهوم الشمول المالي، إذ أن تحقيق العمق المالي المرتفع يتطلب حشد الموارد وإدخال كافة فئات المجتمع خاصة ذوي الدخول المنخفضة من خلال سياسات وبرامج تشجعهم على إدخال مدخراتهم للقطاع المصرفي والمالي بشكل عام، وتيسر لهم سهولة الوصول لربط تعاملاتهم بالنظام المصرفي والمالي.

3-2 أهمية القطاع المالي المتطور:

يسهم القطاع المالي المتطور بدور فاعل في توفير فرص أكثر أمنا لتوظيف المدخرات المحلية بما يقلل من فرص التأثر بالاختلالات الخارجية الناتجة عن تزايد فجوة الموارد المحلية، ويساعد في تغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف والفائدة العالمية بما يدعم الاستقرار الاقتصادي (الشاذلي: 2014، ص6). ويتأتى ذلك بتعزيز قدرة النظام المالي على جذب المدخرات التي تقودها ثقة الجمهور في قوة النظام المالي والضامن لذلك الثقة في الدولة، وقوة مركزها المالي، والتزامها بالقوانين واللوائح المالية، ومن أساليب الجذب للمدخرات برامج الشمول المالي وبراعة تسويقها.

4-2 علاقة العمق المالي بالنمو الاقتصادي

تتصف الاقتصاديات المتقدمة بعمق مالي عالي، مما يعني أن القطاع المالي لهذه البلاد يمتلك أهمية في النمو والتطور التي تقود إلى النمو والتنمية للاقتصاد ككل (Ndebbio: 2004, p8). وما يعزز وجود قطاع مالي كفء ومتطور دوره كوسيط مالي قادر على تحريك عجلة النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو المستهدف.

لا شك أن الأداء في القطاع المالي مرتبط بالأداء الاقتصادي، ولكلاهما تأثير متبادل. وتحقيق الاستقرار المالي يدعم الاستقرار الاقتصادي؛ ويتأثر به. إذ أن ارتفاع مستويات العمق المالي وسلامة أداء المؤسسات المالية وقوة مراكزها وارتفاع مستويات الربحية بها؛ من شأنه تعزيز مستويات السيولة المحلية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما قد يشير إلا وجود علاقة سببية غير مباشرة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي طويل الأجل (الشاذلي: 2014، ص6).

القطاع المالي في السودان

1.3 التعريف بالقطاع المالي في السودان

يتكون القطاع المالي في السودان من المؤسسات المصرفية والمؤسسات غير المصرفية وعلى رأسها بنك السودان المركزي الذي يقع على عاتقه إدارة هذا القطاع.

لبنك السودان المركزي سبع عشرة فرعا على امتداد ولايات السودان. كما بلغ عدد المصارف العاملة بنهاية عام 2018 سبع وثلاثون مصرفا.

جدول رقم (1) المصارف العاملة في السودان بنهاية عام 2018م

البيان	2018م	الملكية	
المصارف المتخصصة	5	مشتركة*	1
		حكومية	4
المصارف التجارية	32	مشتركة*	24
		حكومية	1
		أجنبية	7
عدد المصارف	37		

المصدر: جمهورية السودان، بنك السودان، التقرير السنوي الثامن والخمسون، 2018م، ص53.

* يكون رأس مالها مشترك ما بين القطاع العام والخاص ورأس مال أجنبي.

عدد المصارف العاملة سبع وثلاثون بنكا ولها 801 فرعا بنهاية عام 2018 في حين كانت 778 فرعا بنهاية 2017 بينما كانت 38 بنكا عام 2009م.

جدول رقم (2) التوزيع الجغرافي للمصارف العاملة في السودان بنهاية عام 2017، 2018م

البيان	2017	2018
ولاية الخرطوم	336	347
الولايات الوسطى (سنار، الجزيرة، النيل الأزرق والنيل الأبيض)	147	151
الولايات الشرقية (القضارف، وكسلا، والبحر الأحمر)	89	90
الولايات الشمالية (الشمالية، ونهر النيل)	76	82
ولايات كردفان (شمال، وجنوب، وغرب كردفان)	73	70
ولايات دارفور(شمال، وجنوب، وغرب، وسط وشرق دارفور)	57	61
المجموع	**778**	**801**

المصدر: جمهورية السودان، بنك السودان، التقرير السنوي الثامن والخمسون، 2018م، ص54.

يوضح جدول رقم (2) التوزيع الجغرافي لفروع البنوك على جميع ولايات السودان. تستحوذ ولاية الخرطوم على العدد الأكبر، حيث أن ما يقارب نصف العدد الكلي يتمركز في ولاية الخرطوم بنسبة بلغت 43%. تأتي تاليا الولايات الوسطى، تليها الولايات الشرقية، فالشمالية، ثم كردفان وولايات دارفور.

جدول رقم (3) عدد شركات الصر افة والتحاويل المالية في السودان بنهاية عام 2017، 2018م

البيان	شركات الصر افة	شركات التحاويل المالية	شركات الإجارة
2017	**20**	**8**	**2**
2018	**20**	**11**	**2**

المصدر: جمهورية السودان، بنك السودان، التقرير السنوي الثامن والخمسون، 2018م، ص74.

كما تشمل المؤسسات المالية غير المصرفية شركات الصرافة وشركات التحاويل المالية والإجارة، شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، شركة ترويج الاستثمار المالي، صندوق ضمان الودائع المصرفية، سوق الخرطوم للأوراق

المالية، شركات التأمين، الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات، صندوق إدارة السيولة بين المصارف، ووكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير) (جمهورية السودان، بنك السودان المركزي: 2018، ص73).

2.3 مؤشرات العمق المالي

يوجد عدة مقاييس للعمق المالي، تستخدم الدراسة خمسة منها؛ كما يلي:

1/ عرض النقود بمعناه الواسع إلى عرض النقود بمعناه الضيق.

2/ مؤشر السيولة المحلية: عرض النقود بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3/ عرض النقود بمعناه الضيق (العملة لدى الجمهور) إلى الناتج المحلي الإجمالي.

4/ التمويل المقدم للقطاع الخاص: إجمالي تمويل القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.

5/ ودائع القطاع الخاص: إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

1.2.3 عرض النقود بمعناه الواسع إلى عرض النقود بمعناه الضيق

يشمل عرض النقود بالتعريف الواسع للنقود (M2) كلا من: العملة لدى الجمهور والودائع تحت الطلب وشبه النقود (الهوامش على خطابات الاعتمادات المستندية وعلى خطابات الضمان والودائع لأجل والودائع استثمارية) (جمهورية السودان، بنك السودان المركزي: 2011، ص45). فيما يشمل عرض النقود بمعناه الضيق (M1) العملة لدى الجمهور والودائع تحت الطلب (جمهورية السودان، بنك السودان المركزي: 2013، ص41).

جدول رقم (4) العمق المالي (عرض النقود بمعناه الواسع/ عرض النقود بمعناه الضيق) في السودان خلال الفترة 2009- 2018م

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
العمق المالي	1.76	1.78	1.68	1.89	1.86	1.80	1.77	1.67	1.68	1.85

المصدر: إعداد الباحث من بيانات بنك السودان.

من جدول رقم (4) يقع العمق المالي في المدى 1.67- 1.89، حيث أن أقل قيمة تحققت عام 2016 وأعلى قيمة عام 2012م بفارق 0.22 بين القيمتين. تعاني البيانات لإجمالي الفترة تذبذبا كبيرا. بيانات العمق المالي من جدول رقم (4) تبين أن عرض النقود بمعناه الواسع يساوي عرض النقود بمعناه الضيق بما يزيد عن ضعف ونصف الضعف وهو يعبر عن قدرة البنوك على جذب السيولة إلى داخل النظام المصرفي.

2.2.3 عرض النقود بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي

يمكن حساب العمق المالي لعرض النقود بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي كما في جدول رقم (5).

جدول رقم (5) العمق المالي (عرض النقود بمعناه الواسع/ الناتج المحلي الإجمالي) في السودان خلال الفترة 2009- 2018م

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
العمق المالي	0.203	0.221	0.224	0.241	0.194	0.163	0.161	0.181	0.247	0.351

المصدر: جمهورية السودان، البنك المركزي، تقارير سنوية مختلفة.

يتضح من جدول رقم (5) أن بيانات العمق المالي لعرض النقود بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ تتسم بالضعف الشديد مما يعكس انخفاض السيولة المحلية، وتتراوح في المدى 0.161- 0.351، أقل قيمة في العام 2015 وأكبرها عام 2018م. كما عانت الفترة 2013- 2016 من القيم الأقل.

3.2.3 عرض النقود بمعناه الضيق إلى الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (6) العمق المالي (عرض النقود بمعناه الضيق/ الناتج المحلي الإجمالي) في السودان خلال الفترة 2009- 2018م

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
العمق المالي	1.19	1.23	0.069	0.069	0.056	0.049	0.047	0.058	0.075	0.092

المصدر: جمهورية السودان، البنك المركزي، تقارير سنوية مختلفة.

يبين جدول رقم (6) أن عرض النقود بمعناه الضيق إلى الناتج المحلي الإجمالي ضعيف جدا مما يعني انخفاض العملة المتداولة لدى الجمهور. شهد عام 2010 زيادة 0.04 عن العام السابق، أما عام 2011 شهد انخفاضا كبير بلغ 1.161، شهدت الفترة 2012- 2018 أداء ضعيف تراوح بين 0.049- 0.092؛ الحد الأدنى تحقق عام 2014 والحد الأعلى في العام 2018م، والفرق بينهما 0.04 مما يعني أن الأداء متقارب.

4.2.3 الائتمان المقدم للقطاع الخاص/ GDP

في معظم الأدبيات التي تتناول العلاقة بين التمويل والنمو، تقيس العمق المالي باستخدام الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، استخدام هذا المتغير يبرر غالبا بجدلية أن النظام المالي الذي يقرض المؤسسات الخاصة أفضل في تحفيزه للنمو من خلال تقيمه للمخاطر وقدرات الرقابة المؤسسية بالنسبة للنظام المصرفي فضلا عن منح الائتمان فقط للحكومة أو لمؤسسات القطاع العام (Arcand et al: 2012, p8).

جدول رقم (7) العمق المالي (الائتمان المقدم للقطاع الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي) في السودان خلال الفترة 2009- 2018م

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
العمق المالي	0.115	0.136	0.125	0.099	0.115	0.082	0.093	0.123	0.162	0.118

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات بنك السودان.

تم حساب العمق المالي فيما يخص الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2009- 2018 في جدول رقم (7)، المدى يتراوح بين 0.082- 0.162؛ الحد الأدنى تحقق في العام 2014 والحد الأعلى في العام 2017. والمتوسط لفترة الدراسة حوالي 0.117.

5.2.3 إجمالي الودائع/ الناتج المحلي الإجمالي

يعبر مؤشر إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي عن مدى ثقة جمهور المدخرين في النظام المصرفي والذي يعكس قدرة المصارف على جذب النقود. ويرتبط هذا المؤشر بمدى فعالية السياسة النقدية وتنوع أدواتها لجذب الجمهور للتعامل مع النظام المالي والمصرفي (جمهورية السودان، بنك السودان المركزي: 2018، ص48).

جدول رقم (8) العمق المالي (إجمالي الودائع/ الناتج المحلي الإجمالي) في السودان خلال الفترة 2009- 2018م

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
العمق المالي	0.154	0.159	0.155	0.172	0.138	0.114	0.113	0.123	0.172	0.097

المصدر: جمهورية السودان، البنك المركزي، تقارير سنوية مختلفة.

يبين جدول رقم (8)؛ أن العمق المالي يتراوح في المدى 0.097- 0.172. تحقق الحد الأدنى عام 2018، والقيمة الأعلى تحققت في عامي 2012 وعام 2017. عانى عام 2018 من أزمة سيولة بالنسبة للنقود لدى الجمهور على الرغم من تحقيقها لمعدل نمو بلغ 83.6%. كما أن الودائع بالعملة المحلية حققت في عام 2018 معدل نمو 69.2% عن العام السابق، وكذلك الودائع بالعملة الأجنبية زادت بمعدل نمو بلغ 368.3%. وعرض النقود حقق معدل نمو 111.8%. الودائع تحت الطلب على عرض النقود انخفضت من 29.3% عام 2017 إلى 27.8% عام 2018.

الارتفاع الكبير في معدل نمو عرض النقود بنهاية عام 2018 يعود إلى ارتفاع بند إعادة تقييم الأصول والخصوم نتيجة لتحريك سعر الصرف من 6.9 جنيه بنهاية عام 2017 إلى 47.5 جنيه مقابل الدولار بنهاية عام 2018 (جمهورية السودان، بنك السودان المركزي: 2018، ص42). أي أن ارتفاع معدل التضخم (سجل62.8% عام 2018، و32.6% عام 2017م) وما صاحبه من تدهور للقوة الشرائية للنقود يفسر أزمة السيولة التي تعرض لها الاقتصاد آنذاك.

3.3 قراءة تحليلية لمؤشرات العمق المالي

يوضح شكل رقم (1) أن مؤشر عرض النقود بمعناه الواسع إلى عرض النقود بمعناه الضيق المشار إليه DEPTH1؛ أعلى المؤشرات، وهو يشير إلى قدرة النظام المصرفي على جذب المدخرات. المؤشر المشار إليه DEPTH3؛ لعرض النقود بمعناه الضيق إلى الناتج المحلي الإجمالي حقق أداءه الأفضل عامي 2009، 2010 خلال فترة الدراسة، ليهبط هبوطا حادا في العام 2011 واستمر الأداء ضعيفا خلال الفترة 2011- 2018 تراوح بين 0.049- 0.092، وذلك على الرغم من التحسن الطفيف عامي 2017، 2018.

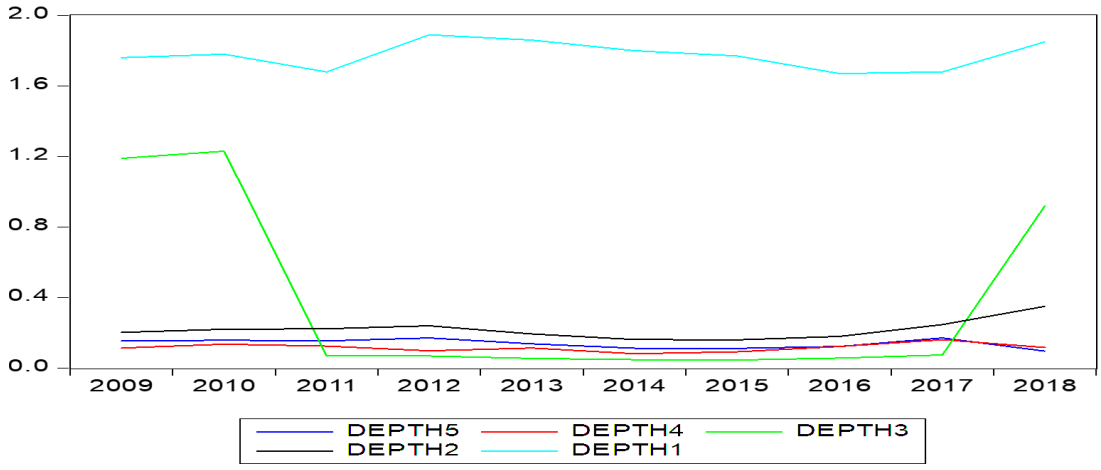

المصدر: إعداد الباحث.

شكل رقم (1) مؤشرات العمق المالي[1] في السودان خلال الفترة 2009- 2018م

يوضح شكل رقم (1) أن المؤشرات المشار إليها DEPTH2, DEPTH4, DEPTH5 متقاربة نسبيا في الأداء خلال فترة الدراسة، أعلاها أداءً مؤشر عرض النقود بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي الممثل بالمنحنى DEPTH2. المنحنيان

1 DEPTH's هي منحنيات ممثلة لمؤشرات العمق المالي . (DEPTH1) يمثل لمؤشر عرض النقود بمعناه الواسع إلى عرض النقود بمعناه الضيق. (DEPTH2) يمثل لمؤشر عرض النقود بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي. (DEPTH3) يمثل لمؤشر عرض النقود بمعناه الضيق إلى الناتج المحلي الإجمالي. (DEPTH4) يمثل لمؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي. (DEPTH5) يمثل لمؤشر إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي.

DEPTH5, DEPTH4 متقاربان نسبيا في الأداء، إلا أن المنحنى DEPTH5 أعلى نسبيا خلال الفترة 2009- 2015 وهو يمثل مؤشر إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي.

4.3 النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهداف السياسات الاقتصادية الكلية. فإذا تزايد الناتج الحقيقي للمجتمع بمعدل أكبر من معدل نمو السكان فإن النمو الاقتصادي يتحقق (ابدجمان: 1985، ص32).

جدول رقم (9) النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 2009- 2018م

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النمو الاقتصادي	6.2	6.5	2.1	2.4	6.8	7.0	3.7	3.9	5.2	5.7

المصدر: جمهورية السودان، البنك المركزي، تقارير سنوية مختلفة.

يوضح جدول رقم (9) أن النمو الاقتصادي في السودان تراوح بين 2.1- 7.0 خلال فترة الدراسة، محققا المعدل الأدنى عام 2011 وهو العام الذي شهد انفصال الجنوب، والمعدل الأعلى تحقق عام 2014. وقد اتسم أداء النمو الاقتصادي عموما بالتذبذب خلال فترة الدراسة.

4.علاقة العمق المالي بالنمو الاقتصادي

تهدف الدراسة لاختبار العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي؛ ولتحقيق ذلك فقد جمعت بيانات سلاسل زمنية (time series data)من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي[1].

اتبعت الدراسة مراحل البحث القياسي؛ المرحلة الأولى تم توصيف العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي بنموذج انحدار خطي[2] متعدد، وفي المرحلة الثانية قدر النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وفي المرحلة الثالثة تم التقييم للنموذج بالمعايير الاقتصادية، والإحصائية، والقياسية.

1.4 نموذج الدراسة

تم توصيف نموذج الدراسة كمعادلة انحدار خطي متعدد كما يلي:

$$G_i = \beta_0 + \beta_1 depth1_i + \beta_2 depth2_i + \beta_3 depth3_i + \beta_4 depth4_i + \beta_5 depth5_i + U_i \ldots\ldots (1)$$

$$\beta_0 > 0,\ \beta_1 > 0, \qquad \beta_2 > 0, \qquad \beta_3 > 0, \qquad \beta_4 > 0, \qquad \beta_5 > 0$$

تفترض الدراسة أن جميع معاملات النموذج ($\beta's$) أكبر من الصفر، أي أن القيم المقدرة للمعاملات يفترض أن تكون بإشارات موجبة، لتعبر عن العلاقة الطردية بين هذه المؤشرات ومتغير النمو الاقتصادي.

1.1.4 متغيرات الدراسة

المتغير التابع (Dependent variable):

G ≡ النمو الاقتصادي.

المتغيرات المستقلة (Explanatory variables):

1 حددت الدراسة الفترة 2009- 2018 لتوفر البيانات، ذلك أن ظروف الحرب التي يعيشها السودان تجعل إمكانية الحصول على البيانات محدودة.

2 تمت محاولة توصيف العلاقة كنموذج غير خطي، إلا إنه لم يكن معنويا وصالحا إحصائيا؛ لذا أُعتمد التوصيف الخطي.

هي مؤشرات العمق المالي:

DEPTH1 Ξعرض النقود بمعناه الواسع/ عرض النقود بمعناه الضيق.

DEPTH2 Ξ عرض النقود بمعناه الواسع/ الناتج المحلي الإجمالي.

DEPTH3 Ξ عرض النقود بمعناه الضيق/ الناتج المحلي الإجمالي.

DEPTH4 Ξ الائتمان المقدم للقطاع الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي.

DEPTH5 Ξ إجمالي الودائع/ الناتج المحلي الإجمالي.

U Ξ المتغير العشوائي (Error term).

$\beta's$ Ξ المعاملات (Parameters).

i Ξ الفترة الزمنية.

2.1.4 الارتباط

جدول رقم (10) معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة

DEPTH5	DEPTH4	DEPTH3	DEPTH2	DEPTH1	G	
-0.260709	0.457384	0.597104	0.204591	-0.338780	1.000000	G
-0.160188	-0.525923	0.150362	0.262061	1.000000	-0.338780	DEPTH1
-0.035480	0.379353	0.394997	1.000000	0.262061	0.204591	DEPTH2
0.029197	0.216619	1.000000	0.394997	0.150362	0.597104	DEPTH3
0.503644	1.000000	0.216619	0.379353	-0.525923	0.457384	DEPTH4
1.000000	0.503644	0.029197	-0.035480	-0.160188	-0.260709	DEPTH5

المصدر: الباحث من نتائج تحليل البيانات.

يوضح جدول رقم (10) الارتباط بين المتغيرات؛ حيث أن الارتباط سالب بين (G) الذي يمثل معدل النمو وكل من عرض النقود بمعناه الواسع إلى عرض النقود بمعناه الضيق (Depth1)، وإجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي (Depth5) .

كما يرتبط النمو الاقتصادي (G) بعلاقة موجبة مع كل من عرض النقود بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي (Depth2)، وعرض النقود بمعناه الضيق إلى الناتج المحلي الإجمالي (Depth3) ، والائتمان للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (Depth4). وأن أقوى علاقة موجبة هي بين النمو الاقتصادي (G) وعرض النقود بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي (Depth2) بمعامل ارتباط حوالي (0.60) ، ثم يليه الائتمان للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (Depth4)؛ بمعامل ارتباط (0.46).

كما يوضح جدول رقم (10)، أن المتغيرات المستقلة مرتبطة بعضها البعض إلا أن درجة الارتباط ليست عالية، بحيث لا يخشى منها لإحداث مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity) في النموذج.

3.1.4 نموذج الدراسة المقدر

الصورة العامة لنموذج الدراسة المقدر كما يلي:

$$\widehat{G}_i = \widehat{\beta}_1 depth1_i + \widehat{\beta}_2 depth2_i + \widehat{\beta}_3 depth3_i + \widehat{\beta}_4 depth4_i + \widehat{\beta}_5 depth5_i \quad \ldots\ldots (2)$$

القاطع ($\boldsymbol{\beta_0}$) المضمن في المعادلة (1) لم يظهر في المعادلة المقدرة؛ ذلك أن محاولات الحصول على أفضل النتائج حتمت حذفه.

النموذج المقدر للدراسة كما يلي:

$$\widehat{G_i} = 2.596\ depth1_i - 11.928 depth2_i + 1.6780 depth3_i + 64.530 depth4_i - 42.449 depth5_i \quad ..(3)$$

t	(2.421485)	(-1.792263)	(2.772181)	(3.956457)	(-3.133479)
Pro.	(0.0600)	(0.1331)	(0.0393)	(0.0108)	(0.0259)

*[1] F_s= 5.95 * $F_c = 5.15$ $R^2 = 0.82$ $\bar{R}^2 = 0.68$ $d^* = 2$

4.1.4 تحليل النموذج المقدر

تحليل المعادلة (3) بثلاثة معايير: اقتصادية، وإحصائية، وقياسية.

1.4.1.4 التحليل الاقتصادي

$\widehat{\boldsymbol{\beta}_1}$ ذات إشارة موجبة وذلك متوافق مع افتراضات الدراسة، وبقيمة تساوي (2.596)، مما يعني أن الزيادة بمقدار وحدة واحدة في المؤشر $depth1$ يؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بمقدار(2.596) وكذلك في حالة انخفاض المتغير المستقل لأن العلاقة طردية.

$\widehat{\boldsymbol{\beta}_2}$ إشارتها سالبة بما لا يتوافق مع فرضيات الدراسة.

$\widehat{\boldsymbol{\beta}_3}$ تحمل إشارة موجبة وذلك يتفق مع فرضيات الدراسة، وتساوي (1.678) مما يعني أن التغير في المتغير $depth3$ بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير معدل النمو الاقتصادي بمقدار(1.678) في نفس الاتجاه لان العلاقة بينهما طردية.

$\widehat{\boldsymbol{\beta}_4}$ ذات إشارة موجبة وذلك يتفق مع فرضيات الدراسة ويتوافق مع التعريفات والدراسات الاقتصادية. وقيمتها(64.530)، مما يدل على أن التغير في المتغير $depth4$ بمقدار وحدة واحدة تؤدي لتغير معدل النمو الاقتصادي (64.530) في نفس الاتجاه.

$\widehat{\boldsymbol{\beta}_5}$ ذات إشارة سالبة بما لا يتوافق مع افتراضات الدراسة.

2.4.1.4 التحليل الإحصائي

- **المعنوية الكلية للنموذج (اختبارF)**

Null hypothesis: $H_0: \widehat{\beta}'s = 0$

Alternative hypothesis: $H_1: \widehat{\beta}'s \neq 0$

$$F_S = \frac{R^2}{1-R^2} * \frac{N-K}{K-1} = 5.95\ , \qquad F_C = F_{0.05,5,4} = 5.19 \qquad \therefore F_S > F_C$$

إذن النموذج صالح ومتجانس إحصائيا.

- **المعنوية الفردية للمعاملات (اختبارt)*[2]**

Null hypothesis: $H_0: \widehat{\beta}_i = 0$

Alternative hypothesis: $H_1: \widehat{\beta}_i \neq 0$

- اختبار معنوية $\widehat{\boldsymbol{\beta}_1}$

---

1 * $F_S \equiv F - statistic$ (المحسوبة), $F_c \equiv F - critical$ (الجدولية).

2 $t_S \equiv t - statistic$ (المحسوبة).

$t_s = 2.421$,**Pro.** (0.060) , $\frac{\alpha}{2} = \frac{0.05}{2} = 0.025$

القيمة الاحتمالية لإحصائية t المحسوبة تساوي (0.060) أكبر من مستوى المعنوية (0.025)[1]، مما يقود لقبول فرض العدم القائل بأن $\widehat{\beta_1}$ غير معنوية وغير مهمة في النموذج، وكذلك المتغير $depth1$ غير مؤثر في النمو الاقتصادي.

- اختبار معنوية $\widehat{\beta_2}$

$t_s = -1.792$,**Pro.** (0.133) , $\frac{\alpha}{2} = \frac{0.05}{2} = 0.025$

القيمة الاحتمالية لإحصائية t المحسوبة تساوي (0.133) أكبر من مستوى المعنوية (0.025)، مما يقود لقبول فرض العدم القائل بأن $\widehat{\beta_2}$ غير معنوية وغير مهمة في النموذج، وكذلك المتغير $\boldsymbol{depth2}$ غير مؤثر في النمو الاقتصادي.

- اختبار معنوية $\widehat{\beta_3}$

$t_s = 2.772$,**Pro.** (0.039) , $\frac{\alpha}{2} = \frac{0.05}{2} = 0.025$

القيمة الاحتمالية لإحصائية t المحسوبة تساوي (0.039) أكبر من مستوى المعنوية (0.025)، مما يقود لقبول فرض العدم القائل بأن $\widehat{\beta_3}$ غير معنوية وغير مهمة في النموذج، وكذلك المتغير $\boldsymbol{depth3}$ غير مؤثر في النمو الاقتصادي.

- اختبار معنوية $\widehat{\beta_4}$

$t_s = 3.956$,**Pro.** (0.011) , $\frac{\alpha}{2} = \frac{0.05}{2} = 0.025$

القيمة الاحتمالية لإحصائية t المحسوبة تساوي (0.011) أصغر من مستوى المعنوية (0.025)، مما يقود لرفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن $\widehat{\beta_4}$ معنوية ومهمة في النموذج، وكذلك المتغير $\boldsymbol{depth4}$ مهم ومؤثر في النمو الاقتصادي.

- اختبار معنوية $\widehat{\beta_5}$

$t_s = -3.133$,**Pro.** (0.026) , $\frac{\alpha}{2} = \frac{0.05}{2} = 0.025$

القيمة الاحتمالية لإحصائية t المحسوبة تساوي (0.026) أكبر من مستوى المعنوية (0.025)، مما يقود لقبول فرض العدم القائل بأن $\widehat{\beta_5}$ غير معنوية وغير مهمة في النموذج، وكذلك المتغير $\boldsymbol{depth5}$ غير مؤثر في النمو الاقتصادي.

- **معامل التحديد (R^2)**

معامل التحديد يساوي ($R^2 = 0.82$)، مما يعني أن 82% من التغيرات في معدل النمو الاقتصادي تعزى لمؤشرات العمق المالي المضمنة في النموذج، بينما ($1 - R^2 = 0.18$) 18% من التغيرات في معدل النمو الاقتصادي تعزى لمتغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج.

- **معامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2$)**

معامل التحديد المعدل هو الأكثر واقعية لأنه يزيل التضخم الحادث في معامل التحديد. وقيمته تساوي ($\bar{R}^2 = 0.68$)، أي أن 68% من التغيرات في معدل النمو الاقتصادي تعزى لمؤشرات العمق المالي الواردة في النموذج. وما تبقى

1 مستوى المعنوية (α =0.05)، ولأن اختبار t ذو طرفين فإن (α/2) فيصبح مستوى المعنوية (0.025).

من تغيرات $(1 - \bar{R}^2 = 0.32)$ تساوى 32% من التغيرات في معدل النمو الاقتصادي ترجع لمتغيرات غير مضمنه في النموذج وإنما مضمنه في عامل الخطأ العشوائي.

3.4.1.4 التحليل القياسي

- **اختبار**(Durbin-Watson)

إحصائية ديربن –واتسن تساوي (d^*=2) مما يشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

2.4 مناقشة الفرضيات

1.2.4 الفرضية الأولى:

تم قبول الفرضية القائلة بوجود علاقة معنوية طردية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي؛ بدلالة مؤشر الائتمان للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي أظهر علاقة طردية معنوية مع النمو الاقتصادي ومعامل التحديد المعدل. أظهر التحليل الاقتصادي أن إشارة المعامل $\widehat{\boldsymbol{\beta}}_{\boldsymbol{4}}$ موجبة وبذلك تكون العلاقة طردية بين متغير الائتمان للقطاع الخاص إلى GDP، وأيد هذه النتيجة أن الارتباط موجب ويساوي (0.46) بين (Depth4) و(G). كذلك فإن اختبار المعنوية الفردية (اختبار t) للمعامل $\widehat{\boldsymbol{\beta}}_{\boldsymbol{4}}$ له دلالة إحصائية (0.010) أكبر من مستوى المعنوية (0.025)؛ مما يقود لرفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بمعنوية المعامل بالتالي فإن متغيره (Depth4) ذو علاقة طردية موجبة ومعنوية مع النمو الاقتصادي.

ومما يؤكد أهمية العمق المالي بالنسبة للنمو الاقتصادي أن معدل التحديد المعدل يساوي (0.68)؛ وتشير هذه النتيجة أن 68% من التغيرات في النمو الاقتصادي تعزى للعمق المالي.

2.2.4 الفرضية الثانية:

تم قبول الفرضية الثانية التي مفادها أن مؤشر الائتمان للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي هو أكثر مؤشرات العمق المالي أثرا على النمو الاقتصادي.

تم قبول هذه الفرضية بناء على أن المعامل $\widehat{\boldsymbol{\beta}}_{\boldsymbol{4}}$ موجب الإشارة ومعنوي وقيمته ($\boldsymbol{64.530}$)؛ مما يشير إلى أن المتغير (Depth4) مؤشر الائتمان للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير الأهم في التأثير على النمو الاقتصادي.

خاتمة

1.5 الاستنتاجات

1- العلاقة طردية معنوية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي.
2- أهم متغير في التأثير على النمو الاقتصادي هو مؤشر الائتمان للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.
3- يفسر العمق المالي 68% من التغيرات الحادثة في النمو الاقتصادي.
4- المتغيران المستقلان، مؤشر عرض النقود بمعناه الواسع إلى GDP ومؤشر إجمالي الودائع إلىGDP ظهرت إشارتيهما سالبة وغير معنويات بالنسبة للنمو الاقتصادي. وذلك يشير إلى ضعف القطاع المالي في جذب الموارد المالية، وضعف السيولة المحلية للنهوض بالنمو الاقتصادي.
5- مؤشرا النقود بمعناها الواسع إلى النقود بمعناها الضيق، والنقود بمعناها الضيق إلى GDP ظهرت بإشارات موجبة أي أن علاقتهما بالنمو الاقتصادي طردية، إلا أنهما غير معنويتان. يشير ذلك إلى ضعف تأثير

السيولة المحلية، والنقود لدى الجمهور في التأثير على النمو الاقتصادي، وذلك ما يفسر ظهور أزمة سيولة عام 2018م إضافة لعوامل أخرى منها ارتفاع معدل التضخم وتدهور قيمة العملة المحلية بالنسبة للدولار.

2.5 التوصيات

1- ينبغي على الدولة توجيه مزيد من الاهتمام للقطاع المالي ليؤدي دوره بكفاءة في دعم القطاعات الاقتصادية الحقيقية لتحقق الزيادة المخطط لها في النمو الاقتصادي.
2- من المهم أن ينال الائتمان المقدم للقطاع الخاص حظه من الاهتمام من قبل الدولة لما له من دور في زيادة النمو الاقتصادي.
3- أن تضمن صياغة وتنفيذ السياسات الكلية الانسجام التام بين القطاعين الإنتاجي والمالي، لعلاقتهما المترابطة.
4- ينبغي على الدولة مراعاة القدر الكافي من السيولة النقدية القادر على النهوض بالنمو الاقتصادي.
5- ينبغي على الدولة كسب ثقة الجمهور لجذب النقود وأشباه النقود إلى داخل النظام المالي، وبالترويج للبرامج التي ترفع مستوى الشمول المالي.

لائحة المراجع

1. أحمد شفيق الشاذلي (2014)، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي.
2. أسماء أحمد السنجري (2022)، زهراء أحمد النعيمي، قياس أثر العمق المالي في الشمول المالي بالتطبيق على العراق ومصر، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 41، العدد 135، جامعة الموصل، كلية إدارة والاقتصاد.
3. جمهورية السودان، بنك السودان، التقرير السنوي الثامن والخمسون، 2018م.
4. جمهورية السودان الديمقراطية، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، 2014م.
5. جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثالث والخمسون، 2013م.
6. جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الحادي والخمسون، 2011م.
7. جوادي علي، ضيف أحمد (2021)، أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990- 2018)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 3، ص524-542.
8. ليث سامي العبيدي (2020)، اتجاهات مؤشرات العمق المالي لعينة من الدول العربية: دراسة مقارنة، بحث لنيل الدبلوم العالي العلوم المالية والمصرفية، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.
9. مايكل ابدجمان (1985)، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، تعريب محمد إبراهيم منصور، الطبعة الثانية، دار المريخ، الرياض.
10. Adeniyi O. Adenuga and Babatunde S. Omotosho, FINANCIAL DEPTH- FINANCIAL ACCESS AND ECONOMIC GROWTH IN Nigeria, Journal of Monetary and Economic Integration, Vol.12, No 2.
11. Jean-Louis Arcand, Enrico Berkes and Ugo Panizza (2012), Too Much Finance?, IMF Working Paper, WP/12/161.

12. John E. Udo Ndebbio (2004), FINANCIAL DEEPENING, ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT: EVIDENCE FROM SELECTED SUBSAHARAN AFRICAN COUNTRIES, AFRICAN ECONOMI C RESEARCH CONSORTIUM , Nairobi, Kenya.
13. Thi Thuy Hang LE , Trung Dao LE, Thi Dien TRAN, Quynh Nga DUONG, Le Kieu Oanh DAO, Thi Thanh Nhan DO (2021), Banking Sector Depth and Economic Growth: Empirical Evidence from Vietnam, Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol 8 No 3,P751– 761.

الملاحق

ملحق رقم (1)

Dependent Variable: G
Method: Least Squares
Date: 10/31/23 Time: 18:23
Sample: 2009 2018
Included observations: 10

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0600	2.421485	1.072049	2.595951	DEPTH1
0.1331	-1.792263	6.655085	-11.92766	DEPTH2
0.0393	2.772181	0.605311	1.678033	DEPTH3
0.0108	3.956457	16.31014	64.53036	DEPTH4
0.0259	-3.133479	13.54696	-42.44911	DEPTH5

4.240000	Mean dependent var	0.824578	R-squared
1.532028	S.D. dependent var	0.684240	Adjusted R-squared
2.845141	Akaike info criterion	0.860885	S.E. of regression
2.996433	Schwarz criterion	3.705614	Sum squared resid
2.679173	Hannan-Quinn criter.	-9.225704	Log likelihood
		2.044886	Durbin-Watson stat

المصدر: التحليل ببرنامج EViews 7

Received التسلم	Revised التعديل	Accepted القبول
2024-07-11	2024-07-15	2024-07-26

Achieve banking competitive advantage through marketing mix elements

تحقيق الميزة التنافسية المصرفية من خلال عناصر المزيج التسويقي

Dr. Ali Aboudi Nehme

Imam Alkadhim University College, Iraq

الملخص

يهدف هذا البحث الى تحديد العلاقة بين المزيج التسويقي وتحقيق الميزة التنافسية في المصارف التجارية ومن اجل تحقيق ذلك تم اعتماد عناصر المزيج التسويقي للخدمات المصرفية المتمثلة بـ (الخدمة, السعر, التوزيع, الترويج) وجرى اعتماد ابعاد الميزة التنافسية (التكلفة, المرونة, الجودة, الابداع , التسليم) اذ تؤدي عناصر المزيج التسويقي دورا بارزا في التعريف بالمنتجات الخدمات الحديثة التي تقدمها المصارف لما لذلك من اهمية كبيرة في تحقيق الميزة التنافسية وجذب الكثير من الزبائن, لذا هدف البحث الى قياس دور تلك العناصر في زيادة الطلب على الخدمات المصرفية. وإلى تحقيق طبيعة المتغيرات المبحوثه وتحديد علاقات الارتباط بين المزيج التسويقي المصرفي والميزة التنافسية، ولغرض تحقيق أهداف البحث، تم بناء أنموذج افتراضي يحدد طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل (المزيج التسويقي المصرفي) والمتغير المعتمد (الميزة التنافسية)، وقد تم اختيار عينة من الموظفين العاملين في مصرف الرشيد الأهلي بكل فروعه مجتمعاً للبحث. وتم استعمال مجموعة من الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات اعتمادا على مقياس ليكرت الخماسي وتم الحصول على النتائج باستعمال البرنامج الحاسوبي. لذا تم وضع فرضية رئيسة وتفرعت عنها أربع فرضيات فرعية ومن أجل تحديد حجم العينة المناسب لمجتمع الدراسة الحالية والبالغ (60) شخصاً، وظهر إن حجم العينة هو (58) شخص، إذ تم توزيع (60) استمارة وتم استرجاع (48) صالحة للتحليل الإحصائي. تبين إن هناك علاقة إيجابية ومعنوية قوية (ضمن عينة البحث)، وعلى ضوء ذلك فأن لدى أفراد العينة الإمكانية الواضحة في تطبيق مبادئ المزيج التسويقي وأبعاده، وعلى ضوء ذلك سيؤدي إلى رفع كفاءاتهم ومهاراتهم وقدرتهم في توازن تفكيرهم ومن ثم التأثير في الزبائن.

الكلمات المفتاحية: سلوك الزبون، سلوك الموظف، المزيج التسويقي، جودة الخدمات المصرفية

Abstract :

This research seeks to identify the relationship between the marketing mix and the achievement of competitive advantage in commercial banks. To this end, the elements of the marketing mix of banking services have been adopted. (Service, Price, Distribution, Promotion) Competitive advantage dimensions were adopted (cost, flexibility, quality, creativity, delivery) The elements of the marketing mix play a prominent role in familiarizing the products with the modern services provided by banks because of their great importance in achieving competitive advantage and attracting many customers, so the research aims to measure the role of those elements in increasing the demand for banking services. In order to achieve the nature of the variables discussed and to determine the correlations between the banking marketing mix and the competitive advantage, for the purpose of achieving the research objectives, a virtual model has been built that defines the nature of the relationship between the independent variable (the banking marketing mix) and the approved variable (the competitive advantage), and a sample of employees working in Rashid Al Ahli Bank has been selected in all its branches. A series of statistical methods were used in data analysis based on the Lycert quinquennial scale and the results were obtained using the software. Therefore, a main hypothesis was developed and four sub-hypotheses were dispersed in order to determine the appropriate sample size for the current study community of 60 persons. The sample's size was shown to be 58 persons, as 60 forms were distributed and 48 were retrieved for statistical analysis. There has been a strong positive and moral relationship (within the research sample). In the light of this, sample individuals have the obvious potential to apply the principles and dimensions of the marketing mix, and in the light of this it will enhance their competencies, skills and ability to balance their thinking and thus influence customers.

Keywords : Customer behaviour, employee behaviour, marketing mix, banking quality.

Introduction

Le développement des problèmes environnementaux, sanitaires et sociaux met les entreprises dans des positions vulnérables (boycott, mauvaise réputation, …), et crée chez les clients des sentiments d'insécurité et de crainte vis-à-vis des pratiques utilisées dans le monde d'affaires.

Technological advances have a significant impact on the evolution of banks, and each bank's main concern is not just diversification and the increase in the number of banking services, characterized by their individual characteristics such as tangible, integrative. etc., study customers' wishes and needs, and even seek ways to create, find and meet the needs and desires of the customer. As the basis for countries' economic activities, banks of all kinds need to apply elements of the marketing mix to see whether their application meets their desired objectives or not. By measuring the effectiveness of these elements in maintaining existing customers and gaining new customers and establishing long-term relationships with them in order to achieve the objectives of both parties. The marketing of banking services is one of the modern and important topics that is more difficult than the marketing of goods. Because of the characteristics of services, and as a result of the enormous technological developments that the world has been witnessing in recent times and the accompanying rise in competition, transformation of market mechanisms, privatization and liberalization of global trade in all its aspects, commodities and services, which means removing all restrictions that hinder the movement of goods, services and capital. All of which put banks in a big confrontation with those challenges in order to maintain their market position. Especially as the economic sector is the most important pillar of the country's economic system, as the true competition of banks is not the provision of traditional services but the development of products and services that meet the constantly changing needs and desires of customers. While trying to attract as many prospective customers as possible and reduce reliance on manual performance and costs and improve the quality of service provided to them by using modern technology to achieve those goals. This is achieved only through the banking marketing function of elements of the marketing mix, which is one of the most important functions of the department. Because the success of an enterprise depends heavily on the efficiency and effectiveness of this function and for this function to succeed, banks should design their marketing mix in a way that enables them to promote their new services in a way that attracts the customer. This research therefore addressed the role of marketing mix elements in improving commercial banks' competitive advantage.

Methodology

1-Research problem:

In understanding the theoretical problem, we pursue the qualitative objective of gathering information with the help of discussing and monitoring the subject's requirements. Working on attitudes, values, perceptions and motivation of the customer with the main objective of understanding them in depth. Data compilation, analysis and theory are closely linked to much more quantitative research. Through this, the problem can be framed in the context of research's intellectual questions, which can be summarized as follows:

1.What are the philosophical and conceptual criteria and trends of current research topics and intellectual controversy between them (banking marketing mix, competitive advantage?

2.What are the dimensions of the banking marketing mix theoretically? What is it? Does it have an impact on the customer through the main components of the competitive advantage?

3.What is the nature of the logical theoretical relationship between the main and sub-research variables? What are the images of the intellectual controversy around them? How are they used for use on the field side of research?

4.How does marketing have to be one of the ingredients for achieving competitive advantage in Rasheed Bank as a research model?

2. Research Objectives

For the purpose of identifying the features of the research problem, this research addresses a number of basic objectives as follows:

1.Identify the level of the banking marketing mix in its dimensions (banking product, banking price, bank distribution, banking promotion) in the light of the answers of individuals in Rashid Bank sample search.

2.Recognize the level of competitive advantage in its dimensions (efficiency, quality, flexibility, creativity or innovation) in the light of the answers of individuals in Rashid Bank sample research.

3.Consolidate the logical relationship between the main and sub-research variables. This is achieved through the compatibility and accumulated knowledge of the variables and the gathering of ideas that underpins the conceptual structure that logically supports and reinforces this relationship.

4.Determine the levels of the banking marketing mix with its operations and strategies in banks, and the level of creative capabilities of employees of these organizations.

3-The importance of research

This research is a theoretical and applied attempt to study the role of the banking marketing mix in achieving competitive advantage through the role played by individuals in creating a level of change, so the importance of the research is as follows:

1-The importance of the banking marketing mix and its positive impact on the implementation of the Organization's explored objectives.

2-The importance of competitive advantage in general and the organization particularly researched for such studies that the Arab world lacks.

4. Research hypotheses

The research is based on a number of hypotheses that reflect the objectives to be achieved by dividing them into a form: the first section is the hypotheses of the model of association between variables, and the second is the hypotheses of the model of influence, as follows:

a. Link model hypotheses:

Main premise I: There is a morally significant correlation between the banking marketing mix in its combined dimensions and the competitive advantage in its combined dimensions

b. Effect model hypotheses:

Main hypothesis II: There is a morally significant impact relationship between the banking marketing mix in its combined dimensions with the competitive advantage combined

5-Research metrics

The current study adopted a Likert scale 5 gradient scale (-Point Likert) in the questionnaire to measure the response level of the research sample, consisting of (I disagree completely, disagree, neutral, agree, agree fully) to measure study variables. For the purpose of measuring bank marketing, Maccoby (2001), (Maccoby et al., (2004), consisting of (22) paragraphs was adopted. For the purpose of measuring competitive advantage, Kurt Lewin's (1951) scale of (12) paragraph was adopted.

6. Research community and its sample

To meet the requirements of the applied aspect of this research, and to achieve its goals and endeavors, it was necessary to choose a research society consistent with what it seeks and aspires to achieve. After research and experience, specialists and researchers of the research community (Al-Rashid Al-Ahli Bank) took the opinion and in order to determine the appropriate sample size for the current research community of 60 persons, the statistical table of Sekaran & Bougie 2010 was used, as 60 forms were distributed and 48 were retrieved for statistical analysis

7. Hypothetical blueprint for research

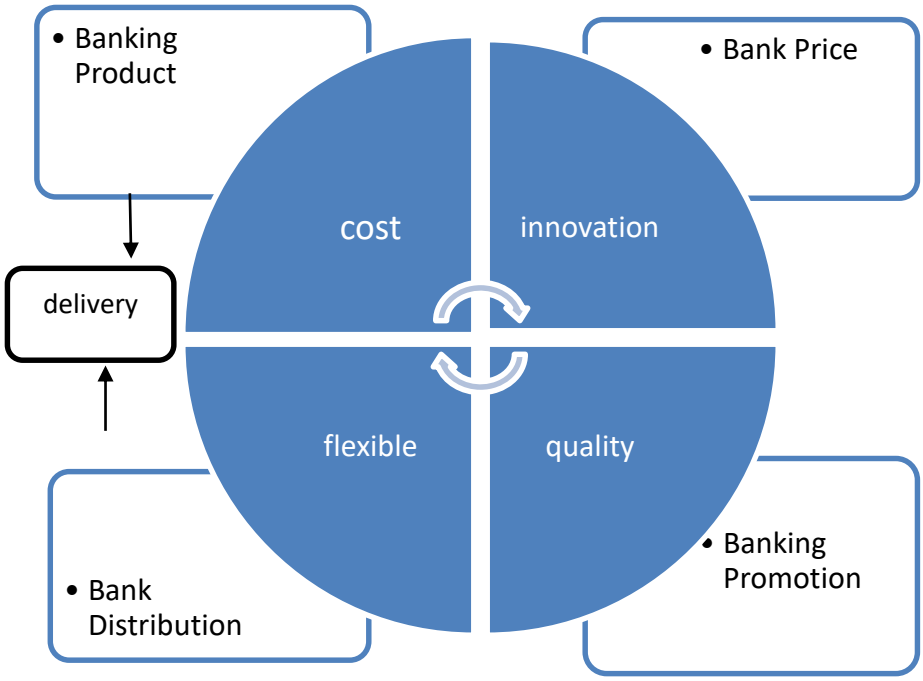

Figure 1 Hypothetical chart Source: Researcher's preparation

Literature review

1- Concept of marketing mix

The importance of marketing services has emerged within the large space occupied by services in global economics, with a special framework for marketing banking services, which has a large part of the interests of individuals, business organizations and financial institutions. As early as the 1970s, banks turned to banking marketing, becoming one of their main functions, and it is more difficult than commodity marketing, because of the characteristics of banking service. This service marketing activity in each organization consists of a set of key elements for achieving marketing objectives called the marketing mix the marketing mix is based on the idea that only one element is unable to achieve the goals and objectives of satisfying the needs and desires of the customer,(Al-Jubouri,2022)On this basis, a set of elements of the marketing mix has emerged, which means mixing a combination of elements with each other to obtain a combination that is capable of meeting the goals and achieving the organization's goals of using one element. This marketing mix is the key element of any marketing strategy as it must be formulated in a way that achieves this objective and is appropriate to the nature and characteristics of the services being marketed (Al Mosawi, 2013, p. 256) Count the marketing mix of means and activities taken by the bank to convince customers to buy its services. The term marketing mix first appeared by Professor Jerome McCarthy, If the marketer finds himself in the face of many options and services,(Al-Jubouri,2023) pricing methods, distribution methods and means that enable him to reach the customer in a manner commensurate with the circumstances of the bank and the changes surrounding the bank in the environment. The marketer shall constitute these activities with the capacity that suits the bank and the competitive position and also shall constantly develop the components of this mix. To suit environmental variables and the traditional marketing mix consists of four basic elements and

is commonly called 4ps of marketing agencies (Grate, 2017, p.277)Real marketing activity must include an appropriate amount of these elements. These four elements form the framework of the Integrated Marketing Plan. Each element may include a set of sub-elements incorporating the success of each element in the different application conditions. These key elements that marketing works with in the planning and implementation of strategies and marketing means. The term 4ps is used in both production and service organizations. However, as a result of developments in the service sector and the increase in the number of service organizations, these four elements include concern and compl(exemplanting. 2017 p.277) Most organizations, through marketing management, always try to pay attention to the consumer or user. If work is done and efforts are consolidated to reach the consumer, And then how to achieve the principle of their needs and desires, and when you identify this consumer or consumer group,(Al-Jubouri,2023) that's what's called a market goal. Scientifically, the task of accessing the consumer, and then realizing his desires and needs comes only through a marketing strategy with many elements in its content. It is possible to reach the desired goal. On the other hand, the market objective lies in a group of consumers through whom the organization directs its efforts towards them. When a market target is selected, it is supposed to create a marketing mix through which the needs of a market target are satisfied. The marketing mix is defined as (the interconnectedness of four factors: product, price, distribution and finally promotion) and when choosing the market objective and then analyzing it in turn requires the creation of a marketing mix that varies according to the potential and values of each of these factors according to the need of the market goal, and the potency of the single organization and through its strategy is capable of achieving the state of satisfaction of the consumers (Al-Yamani, 2005, p. 73) The marketing mix can be defined as a set of policies, plans and programmes to be implemented for the purpose of achieving the goals set by optimizing the use of available means and possibilities within a time or long-term period (Ali, 2022, p. 28)

Marketing Mix Items

The concept of banking product (banking service):

When thinking about a product, the first thing that comes to mind is a physical product that is understood only to be a physical product, but also other types include services that meet certain needs (locations) for tourist fronts (ideas), (marketing organizations), (political product), banking (product) is the crucial element in the marketing mix, because other elements of the marketing mix depend on it (Janabi 31, 2011).The importance of the product at both the organizational and consumer levels can be found in the following indicators:

1.The product is the main link in the investigation of the communication process between the buyer and the seller, i.e. there is a justification for the communication between the seller and the buyer parties without anything the consumer seeks to obtain or what the seller can provide to the buyer in the market

2.The product plays a role in creating social development in individuals, adopting everything that is new, and making it easier for them to use or benefit better from.(Al-Jubouri,2022)

3.Adapts to and meets the evolving needs of humans by creating those things that meet these needs, and thus the importance of the product has emerged as it satisfies all the emerging needs of individuals.

4.Contributes to increasing the organization's position and position in the market, thus earning profits that enable it to continue to operate. (Janabi, 2011, p. 32)The concept of bank pricing

Price is an important element of the marketing mix, since it has an impact on profits and sales in the enterprise, especially if the enterprise is of an economic nature and seeks to make a profit.

The price that the user can accept affects the prices that the enterprise can pay for productive items related to raw materials, machinery, manpower, land, capital and Baltay how attractive the marketing opportunity is. (Amen, 2014, p. 19)

- The concept of banking promotion

Effective communication is a feature of the free market system and is used as a tool to influence the sentiment, behaviour and beliefs of anticipated consumers. The concept of promotion as a distinct and specialized marketing activity with specific content and clear objectives must be highlighted. (Janabi, 2011, p. 55)The importance of promoting from the marketer's point of view has emerged in three key roles: media, persuasion and reminding prospective and current consumers. The importance of the combination can be explained by the following points:

1. Media: - The majority of products and brands will be unsuccessful if people do not know that they are available and available, as distribution channels are often long, so the organization must inform and inform customers and brokers about the product.

2. Persuasion: - Competition between products puts enormous pressure on vendors' promotional programs. Even when a product is designed to satisfy a basic physiological need, it also needs strong persuasive promotion. Because of the existence of other alternatives that can be chosen between them, the importance of persuading the consumer becomes more inevitable and urgent.

3. Reminder: - Consumers should always be reminded of the availability of the product and the possibilities of satisfying it to their needs. Sellers flood the market every day with thousands of messages hoping to attract new customers and establish new markets for new products.

Promotion: - Enhancing consumers' satisfaction with the product after purchasing it and strengthening their loyalty to it.Delivery and use of product information to the prospective consumer.Increase the organization's profits and sales or maintain sales stability at least.Provide information to both the public and the organization.

8. Moving Demand (Sales). (Janabi, 2011, p. 58)

- Concept of bank distribution

Distribution plays an essential role in the banking marketing mix, and this role may make it superior to other elements. Distribution showsBank's ability to deliver its services to existing or potential customers at the right time and place either by openingNew branches close to the

customer's residence or place of business for benefit. (Ali, 2022, p92)Distribution and supply chain management consist of two interrelated components: -

1-Marketing channels: they are either marketing organizations through which products, resources and information flowing from producing organizations to the end consumer such as (wholesalers, distributors, retailers) or simple facilities for the operation such as (agencies, brokers, financial institutions).

2. Physical distribution: It is necessary to coordinate the flow of information and products between channel members to ensure the availability of products in appropriate places, quantities and times at the lowest cost. (Janabi, 2011, p. 70)

It is not easy to define distribution objectives in isolation from the overall objectives of the organization and the main objectives of the proposed marketing program. The organization rarely identifies distribution objectives in isolation from other objectives. Generally speaking, the most important objectives of the marketing activity are:

1. Reduce costs, each distribution system is a cost, in addition to all other marketing costs. Therefore, distribution reduces them while maintaining the delivery of goods in sufficient quantities and in appropriate quality.

2-Improving the enterprise's market share, which deals with distribution channels, such as increasing the number of distributors, resulting in an increased flow of goods and services to the market and achieving a high degree of dissemination to the enterprise.

3. Arranging and determining supply and demand through modes that allow each consumer to obtain the goods he needs as well as the product he disburses his products. (Winning, 2007, p.4)

Second: What is the competitive advantage and its importance:

The concept of competitive advantage: This concept refers to the ability of the company to formulate and apply strategies that make it in a better position for other companies operating in the same activity. The competitive advantage is achieved through the best use of physical, technical, financial and organizational capabilities, competencies, knowledge and other capabilities that the company enjoys and enables it to design and apply its competitive strategies. The achievement of pain is linked

Dimensions of competitive advantage

1. Cost: The enterprise's ability to produce and distribute products at the lowest possible cost compared to its competitors in the same industry. The focus on cost reduction will positively reflect the final price of the product and give the enterprise the competitive advantage especially in markets where the price factor is more important to the consumer.

2.Flexibility: Being able to match changes in customers' needs and desires by designing aspects of product specifications on the one hand, and matching demand on the other, as well as being

able to respond to productive changes and product mix, where flexibility has become a critical competitive advantage at present

3.Quality: Quality can be achieved by adding unique features to the products you provide, whether goods or services to enhance their competitive attractiveness, so as to benefit customers from the final stage in the delivery of products, and achieving quality through two dimensions: the design of the product to adapt to its function and quality, and depends on the organizational ability to shift inputs to matching outputs.

4. Creativity: It is to achieve the development of creative work in order to achieve creativity in the production and technology used or to find new ways of producing or distributing the product differently from the current ones. The advantage of innovation and creativity is also achieved by exploring new opportunities in the external environment and monitoring the work of competitors.

5. Delivery: refers to the ability of the enterprise to adhere to the agreed time of service delivery. This usually means that the enterprise provides services or provides them early before the time specified and agreed upon as well as attention to the speed and rapid transfers occurring in the market and its results on the achievement of the enterprise's objectives. (Mona, 2020, p33,34)

Practical Framework for Research

Specialist descriptive analysis of research variables is presented in this paragraph through statistical tools such as weighted computational medium, standard deviation, difference factor, correlation and impact relationships of independent and approved research variables and hypothesis testing, and through the following axes:

Description of search variables:

This theme describes the views of the sample research, as it includes presenting the data shown by the questionnaire form and analysing the responses of the sample individuals with respect to variables.

a. Description of sample study opinions on the bank marketing variable.

Table No. (1) Repetitive Distribution, Weighted Computational Medium, Standard Deviation and Centennial Weight of Sample Individuals' Answers to Bank Marketing Mix Variable

Dimensions	Difference Factor	Relative adequacy	standard deviation	Weighted computational medium	number of paragraphs
Banking Product	0.206	75%	0.644	3.10	**5**
Bank Price	0.201	77%	0.897	3.22	**5**
Bank Distribution	0.155	89%	0.833	4.01	**5**
Banking Promotion	0.300	90%	0.722	4.11	**5**
Overall average	0.201	89%	0.833	4.01	**20**

Source: From the research on computer results using Spss.v.22 N = 48

The overall weighted arithmetic of the total banking marketing variable (4.01). The total standard deviation was 0.833, indicating data compatibility, while the relative adequacy of the sample response was approximately (89%) This indicates that the sample's opinions give an interest in this variable and this is reflected positively in the sample's answers and we see it clear that the weighted arithmetic circles of all paragraphs were higher than the arithmetic medium.

1-Note through Table (1) that after the banking product was measured through (5) paragraphs and the percentage of the agreement to this dimension has reached (75%) This is a very good indicator and clearly indicates the enjoyment of most of the procedures adopted by the Bank of Research in its operations through the production of services suitable for all individuals. The results are confirmed by the value of the weighted computational medium of this dimension which has reached (3.10), the standard deviation of this dimension was 0.644, reflecting a high consistency between the answers of the research sample individuals, and the value of the difference factor (0.206). This means that a well-researched bank adopts laws, legislation and instructions clarifying rights and defining duties. It is the main safety valve guaranteeing the best banking service. It also directs the sources of work and identifies areas of activity for work and provides a good tool for guidance, control, supervision and greater transparency. It also works to accelerate any deficiencies or deviation.

2-Table (1) shows that the weighted arithmetic of the banking price principle has reached (3.22), the standard deviation has reached (0.201) and the relative adequacy of this variable has reached (77%) The difference coefficient was 0.201. This means that the bank in question carries out the practice of producing services at lower prices by distributing the customer's tasks and reducing its own work obstacles to all workers.

3-Table 1 also indicates that the weighted arithmetic of the principle of bank distribution is 4.01, the standard deviation is 0.833 and the relative adequacy of this variable is (89%)and the difference factor is 0.155. This means that the bank in question is working to provide effective and modern distribution systems that can reach the largest number of customers.

4-Table (1) also indicated that the weighted accounting medium of the banking promotion principle was 4.11,The standard deviation is 0.722, while the relative adequacy of this variable is 90%. The difference factor is 0.300. This means that the bank in question is keen to set up joint working committees to activate the promotion of banking services, as well as workers' participation in the promotion of these services.

B-Description of sample study opinions on the competitive advantage variable.

Table No. (2) Repetitive Distribution, Computational Medium, Standard Deviation and Centennial Weight of Sample Individuals' Answers to Competitive Advantage Variable

Dimensions	Difference Factor	Relative adequacy	standard deviation	Weighted computational medium	number of paragraphs

Efficiency	0.200	79%	0.684	5.02	**5**
Quality	0.177	77%	0.655	5.08	**5**
Flexibility	0.185	78%	0.720	5.18	**5**
Creativity	0.197	80%	0.086	4.99	**5**
Overall average	0.220	78%	0.655	5.08	**20**

Source: From the research on computer results using Spss.v.22 N = 48

The weighted arithmetic medium for the overall competitive advantage variable (5.08) and the total standard deviation was 0.655) This indicates the consistency of the data, while the relative adequacy of the sample response is approximately (78%) This indicates that the sample's opinions give an interest in this variable and this is reflected positively in the sample's answers and we see it clear that the weighted arithmetic circles of all paragraphs were higher than the arithmetic medium.

1. Table 2 indicates that the weighted computational medium of the efficiency dimension is 5.02. The standard deviation is 0.684. The relative adequacy of this variable is 79%. The difference factor is 0.200. This means that the bank in question has a clear perception of the efficiency dimension. The bank in question has a positive impact on the bank's expected performance.

2. Table 2 shows that the weighted computational medium of the quality dimension has reached (5.08), the standard deviation has reached (0.655) and the relative adequacy of this dimension has reached (77%) The difference coefficient was 0.177. This means that the bank in question conducts the necessary studies in order to determine the quality of the service provided to the customer. The management of the company depends on the specialists in polarization and assignment of the professional course of quality.

3. Table 2 also indicates that the weighted arithmetic medium of the flexibility dimension has reached (5.18), the standard deviation has reached (0.720) and the relative adequacy of this variable has reached (78%) The difference coefficient is 0.185. This means that the bank in question has a clear perception of the flexibility strategy by making the required efforts to assist workers and relying on specialized teams from within to contain the required work.

4. Table (2) shows that the weighted calculus of the dimension of creativity is 4.99, the standard deviation is 0.086, while the relative adequacy of this variable is 80% and the difference factor is 0.197. This means that the bank in question has an interest in the strategy of creativity through its ability to develop new services.

For the purpose of testing the first main hypothesis, a table was prepared (3)

Table No. (3) Assessment of linkage relationships

Dimensions	**Dimensions of competitive advantage**	
	t	R

	tabular	calculated	
Banking Product	1.96	5.968	0.87
Bank Price		5.625	0.82
Bank Distribution		5.694	0.83
Banking Promotion		5.914	0.79
		0.808	

Source: From the research on computer results using Spss.v.22 N = 48

The results of the analysis in table 3 indicate a strong and positive correlation between banking marketing combined with the competitive advantage dimensions of the Bank of Babylon, with the value of the coefficient (0.808). This finding indicates that the increased interest of the management of the bank in question in the banking marketing dimensions will contribute to improving workers' careers. This leads to acceptance of the first main hypothesis. The table also shows the linkages between individual banking marketing and the dimensions of competitive advantage combined, depending on the following sub-hypotheses:

1. Table (3) indicates a moral and positive correlation between the banking product and the competitive advantage dimensions of the bank in question, with the value of the correlation factor reached (0.87), which is a morally significant relationship because the value (t calculated and exaggerated ((5.968 greater than (t) values for a schedule of 1.96) at a morale level (1%. This finding indicates that whenever the Bank's research sample is clear with its procedures and policies, adopts specific laws and legislation for duties, directs the sources of work and provides clear tools for the production of services, this contributes to strengthening and improving competitive advantage.

2. Table 3 also indicated that there is a moral and positive correlation between the bank price and the competitive advantage dimensions in question, as the value of the correlation factor was (0.82), which is a morally significant relationship because the value (t) calculated and exaggerated (5.625 greater than the value (TaTL) of 1.96 at a morale level (1%) This result indicates that whenever the bank is interested in applying its price transparency standards by disclosing the special regulations of all and disclosing performance and financial reports whenever the appropriate ground is set for applying and promoting the implementation of competitive advantage strategies. The second sub-hypothesis arising from the first main hypothesis is accepted (there is a statistically significant relationship between the bank price and the competitive advantage dimensions of the research sample.

3. Table (3) shows a moral and positive correlation between bank distribution and competitive advantage dimensions in the bank in question. The value of the correlation coefficient (0.83)which is a morally significant correlation because the calculated value (t) is greater than the value (5.694)greater than that of (1.96) at a moral level (1%).This finding indicates that whenever the bank in question works to provide effective systems through its adoption of systematic distribution regulations and the imposition of laws to ensure the

distribution of services, this is reflected in the successful application of the bank's service distribution. The third sub-hypothesis arising from the first main hypothesis is accepted ((there is a statistically significant relationship between bank distribution and the competitive advantage dimensions of the bank's research sample

4. The correlation factor between the banking promotion and the competitive advantage dimensions of the bank in question was valued (0.79)It reflects a strong and positive correlation between the two variables which is morally significant because it is valuable (t) calculated and amounting to (5.914)greater than the value ((t) tabular which reached (1.96) at a morale level ((1% and this is shown through the table (3) This result indicates that whenever the bank in question is interested in operationalizing the principle of banking promotion of business execution and the participation of all its employees, this contributes to enhancing the application of the bank in question's career. Aqia accepts the fourth sub-hypothesis arising from the first main hypothesis that (there is a statistically significant relationship between banking promotion and competitive advantage dimensions in the bank's research sample

2-Impact relationships between banking marketing dimensions and competitive advantage dimensions.For the purpose of testing the second main hypothesis and the sub-hypotheses arising therefrom, Table No. (4) was prepared.

Table No. (4) Estimate simple linear slope model transactions to measure bank marketing dimensions and competitive advantage dimensions

Dimensions	**Dimensions of competitive advantage**		
	F		R^2
Banking Product	tabular	calculated	
Bank Price	3.09	301.471	0.757
Bank Distribution		57.401	0.672
Banking Promotion		79.895	0.689
		194.627	0.600
	50.037		0.600

Source: From the research on computer results using

he results of the analysis in Table 4 indicate the following:

1- Table 4 indicates that the calculated value (F) of the simple linear regression model of the banking product (X11) has reached (301.471) which is greater than its tabular value and exceeding (3.09) At a moral level ((1% this indicates that the banking product has a moral impact on the bank's competitive advantage, and the value of the interpretation coefficient R2 is 0.757, which means that the banking product explains the percentage. 75.7of changes in competitive advantage (Y) and the remaining percentage and adult (24.3%) is due to the contribution of other variables not included in the search chart. The first sub-hypothesis

arising from the second main hypothesis is accepted (there is a morally significant effect of the banking product dimension on the bank's competitive advantage sample research.

2- Table 4 also indicated that the value of F Calculated for simple linear slope model for bank price dimension (X12) has reached (57.401) which is greater than its tabular value of (3.09) at a moral level ((1% This indicates that the bank price dimension has a moral impact on the bank's competitive advantage, and the value of the interpretation coefficient (R2 has reached (0.672) which means that after the bank price interprets the percentage (67.2%) of changes in the Bank's competitive advantage (Y) and the remaining percentage and adult (32.8%) is due to the contribution of other variables not included in the search chart. It accepts the second sub-hypothesis of the second main hypothesis that there is a morally significant impact of the bank price dimension on the bank's competitive advantage.

3- Table 4 also shows the value of F. Calculated for simple linear slope model for bank distribution dimension (X13) has reached 79.895)which is greater than its tabular value (3.09) at a morale level ((1% This indicates that bank distribution has a moral impact on the bank's competitive advantage, and the value of the interpretation coefficient R2 is 0.689, which means that bank distribution explains the proportion. (60.8%) of changes in the Bank's competitive advantage (Y) and the remaining proportion of the (39.2%) is due to the contribution of other variables not included in the search chart. The third sub-hypothesis of the second main hypothesis is accepted (there is a morally significant effect of the bank distribution dimension in the bank's research sample competitive advantage.

4- Table 4 indicates that F is calculated for the simple linear slope model of the banking promotion dimension. (X14) has reached (194.627)which is greater than its tabular value and exceeding (3.09) At a moral level ((1%) this indicates that the bank promotion dimension has a moral impact on the bank's competitive advantage stages, and the value of the interpretation coefficient (R2 has reached 0.600) which means that the banking promotion explains the percentage 0.600of changes in the Bank's competitive advantage (Y) and the remaining proportion of is due to the contribution of other variables not included in the search chart. He accepted the fourth sub-hypothesis of the second main hypothesis that there was a morally significant impact of the banking promotion dimension in the bank's research sample competitive advantage.

Conclusions and recommendations

Conclusions

1- Banking marketing involves many areas, requirements or aspects, including four dimensions agreed upon by most writers and researchers (product, price, distribution, promotion). Banking marketing aims to take decisions and administrative actions in accordance with the legislation in force so as to meet the expectations of the relevant parties in addition to managing the bank's operations and providing services efficiently and effectively.

2- Research has shown increased interest in banking marketing due to the growing complexity of the environment, and the rise in competition at the domestic and international levels so that it becomes the means for the survival, continuity and growth of service banks.

3- Research results through statistical analysis showed that there is a morally significant correlation between banking marketing and competitive advantage.

4- Research results from statistical analysis showed that there are meaningful impact relationships between the interpretive search variable (banking marketing) and its positive variable (competitive advantage). So a major hypothesis was developed and four sub-hypotheses were branched out.

2: Recommendations:

1- Attention to the application of the principles of banking marketing through attention to the application of its standard in order to address and limit its career.

2- Emphasize the importance of banking marketing because of its effective impact to increase competitive advantage and obtain the greatest space among organizations.

3- The need to enhance the bank's interest in adequate knowledge in improving competitive advantage efficiently and effectively.

4- Promoting a culture of marketing of good banking services with its modernity and speed of service, which is reflected in the bank's high performance and efficiency.

5- Strengthen policies in relation to reliance on modern and sophisticated standards in measuring customer satisfaction.

6- Strengthen the principle of collective action and ensure wider participation of workers in decision-making and appropriate adjustments to enhance the principle of cooperation in marketing.

Bibiliographie

1. *Mousavi Kothar Hamid Hani (2013), The impact of elements of the marketing mix on the customer's mental standing Number: 28th: Koufa University Department of Business Administration: Iraq, 2013, p. 256*
2. *Muhammad Saeed (2017) The marketing mix of banking services and its impact on achieving value for sustainable customer Number: 56th Vol.: 14th Karbala University Faculty of Administration and Economics: Iraq 2017, p.277*
3. *Yamani Alaa Abdussalam Yahya (2005), The Role of Marketing Mix in Achieving Customer Satisfaction: Faculty of Management and Economics Mosul University: Iraq, 2005, p. 7*
4. *Janabi Yazan Salem Mohammed (2011) Marketing Mix Strategy and its Role in Determining Iraqi Consumer Behaviour towards Local Products Karbala University Faculty of Management and Economics: Karbala 2011, p. 31*
5. *Rahab Oukel (2007) Winning the management of distribution outlets and their impact in supporting competitiveness Mohamed Boukara Boumerdas University Faculty of Economics, Management Sciences and Commercial Sciences: Algeria 2007, p. 4*

6. *Mona Hachani Manal (2020) The Impact of Organizational Culture in Enhancing Competitive Advantage Mohammed Khadir University Biskara Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences Department Management Sciences: Algeria 2020, p. 25*
7. *Al Jabouri, A. A. N., & Al-Akili, R. N. K. (2022). Industrial agriculture and its role in realizing the dream of self-sufficiency in Iraq (Theoretical conceptual design of food manufacturing infrastructure and innovation in the food industry to boost the Iraqi economy).*
8. *Al Jabouri, A. A. N., & Al-Yasiri, N. H. (2022). Marketing religious tolerance and its role in peaceful coexistence between religions and its impact on the local economy is an applied study in Iraq. Ishtar Journal of Economics and Business Studies (IJEBS), 3(1), 1-14.*
9. *Al Jabouri, A. A. N., & Al-Yasiri, N. H. A. K. (2020). Viral Marketing and its Role in Making a Global Economic Crisis: COVID Virus as a Model. Ishtar Journal of Economics and Business Studies (IJEBS), 2(4).*
10. *Al Jabouri, A. A. N., Al-Yasiri, N. H., & Al-Akili, R. N. K. (2023). The role of the effective external control system of central banks on commercial banks.*
11. *Al-Jubouri, A. A. N., & Latifah, D. F. T. A. (2022). The Role of Islamic Banks in Investing Waqf Funds.*
12. *Al-Jubouri, A. A. N., IKC, I. A. K. C., & Center, D. A. 2022 Impact of green intellectual capital on business's environmental performance.*

Received التسلم	Revised التعديل	Accepted القبول
2024-07-20	2024-08-04	2024-08-11

D'une approche financière à une approche globale de la performance : Revue de littérature

HAMMOUCH Hind

Docteur chercheur en Economie et Gestion. Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales. Fès

Maroc

Abstract :

The concept of "performance" is of central importance in the evaluation of companies and organizations. According to French-language dictionaries, performance is defined as an official statement recording a result achieved at a specific point in time, always with reference to a context, an objective and an expected outcome, whatever the field concerned. In practice, however, performance is often used as a generic, vague and multidimensional term, whose meaning depends on the context in which it is used.

To shed light on performance assessment within companies, this article proposes a review of the literature in management science. This review highlights the contingent nature of performance, which depends on the context in which it is assessed: performance of what? Why evaluate performance? For whom is performance evaluated?

Keywords: Performance, Social performance, Environmental performance, Global performance, Management, Multidimensional.

Résumé

Le concept de "performance" revêt une importance centrale dans l'évaluation des entreprises et des organisations. Selon les dictionnaires de langue française, la performance est définie comme un constat officiel enregistrant un résultat atteint à un moment précis, toujours en référence à un contexte, un objectif et un résultat attendu, quel que soit le domaine concerné. Toutefois, dans la pratique, la performance est souvent utilisée comme un terme générique, flou et multidimensionnel, dont le sens dépend du contexte dans lequel il est employé.

Pour éclaircir l'évaluation de la performance au sein des entreprises, cet article propose une revue de la littérature en sciences de gestion. Cette revue met en évidence le caractère contingent de la performance, qui dépend du contexte dans lequel elle est évaluée : performance de quoi ? Pourquoi évaluer la performance ? Pour qui évalue-t-on la performance ?

Mots clés: Performance, Performance sociale, Performance environnementale, Performance globale, Gestion, Multidimensionnel.

Introduction

Au moment où nous rédigeons cette introduction, le monde assiste à une évolution progressive de la conscience des entreprises vis-à-vis des enjeux environnementaux et sociaux. Le rôle de l'entreprise dans la société s'est élargi, dépassant désormais la simple réalisation des objectifs financiers à court ou moyen terme pour satisfaire ses actionnaires. Il englobe également d'autres dimensions non financières visant à promouvoir la durabilité et la pérennité de l'entreprise.

Simultanément à cette évolution du rôle de l'entreprise, le concept de performance a également subi des changements et des évolutions. La vision traditionnelle de la performance, qui se limitait à une perspective financière à court terme de l'entreprise, est progressivement remplacée par une vision plus vaste, plus globale et tridimensionnelle. Cette nouvelle vision vise à atteindre non seulement les objectifs économiques de l'entreprise, mais également des objectifs de performance englobant les trois dimensions économique, sociale et environnementale.

Avant d'aborder la notion de la performance globale, il faut mentionner que la notion « *Performance* » est une notion largement répandue dans la littérature pour décrire un niveau d'excellence. Cependant, il peut être considéré comme ambigu car son utilisation est souvent vague dans le langage courant. En outre, malgré sa fréquence d'utilisation, il n'existe pas de consensus sur sa définition ou sa mesure précise, car celles-ci dépendent de l'objectif visé, de la perspective choisie et du domaine d'intérêt de l'utilisateur.

Dans le domaine de la gestion, la notion de performance a toujours été définie de manière explicite. Depuis les années 80, de nombreux chercheurs se sont efforcés de la définir, et plus récemment, cette notion est utilisée dans la littérature managériale pour évaluer la mise en œuvre par les entreprises des stratégies de développement durable annoncées.

Par conséquent, une abondante littérature s'est intéressée à la conceptualisation de la performance en tant que modèle global. L'objectif est donc de définir précisément cette notion dans le cadre d'une stratégie globale de pilotage de l'activité, afin de mettre en lumière les défis posés par les différentes approches en cours.

Pour mieux comprendre toute la complexité et la profondeur de ce concept, notre humble travail consistera à examiner la littérature sur cette notion tout en tenant compte de sa nature multidimensionnelle. De plus, nous mettrons en évidence la transition d'une performance essentiellement financière vers une approche globale de la performance.

Cette étude revêt, donc, un intérêt théorique mettant en lumière une revue de littérature illustrant la diversité des perspectives sur la notion de performance dans les entreprises, ainsi que l'évolution vers une préoccupation pour une performance globale.

1. Performance : Un concept aux multiples acceptions

Le concept de performance a fait l'objet de nombreuses recherches en sciences de gestion. L'objectif de ces recherches est d'optimiser la performance des entreprises et des organisations. Toutefois, ces travaux n'ont pas conduit à une définition universelle et unanime du concept.

Gérer, administrer, organiser, piloter, manager, etc., une organisation, sont autant de termes que de définitions données à une seule mission : celle de mener à bien les objectifs et les stratégies d'une entreprise. Mais tous ces termes ont un commun un seul souci : améliorer la performance de la firme.

Le concept de performance est devenu une tendance à notre époque. Il est omniprésent, que ce soit au travail, dans les études, ou même dans la vie familiale. Cette omniprésence a conduit à évoquer un "culte de la performance" dans nos sociétés contemporaines.

Évoquer le concept de la performance nous ramène principalement aux origines historiques du terme. Pesqueux (2004) souligne que étymologiquement, le mot performance provient de l'ancien français "parformer", qui signifiait "accomplir, exécuter" au XIIIe siècle. Au XVe siècle, il apparaît en anglais sous la forme de "to perform", d'où dérive le mot "performance". Il englobe à la fois l'accomplissement d'un processus ou d'une tâche, ainsi que les résultats qui en découlent, ainsi que le succès qui peut y être associé.

Le concept de performance est largement utilisé dans des domaines très variés, il trouve ses origines dans des contextes tels que le sport, la physique ou le domaine artistique. Dans le domaine de la physique, la performance est définie par ses qualités utiles par rapport à un objet. Dans le sport, elle renvoie à la mesure et au jugement des actions, avec une connotation de réussite remarquable. Dans le domaine artistique, la performance met l'accent sur l'acte d'exécution et la présence. Cette diversité de significations rend le terme "performance" ambigu. Certains considèrent la performance comme simplement le résultat d'une action, tandis que d'autres la perçoivent comme un dépassement exceptionnel des attentes, reflétant une pression sociale croissante sur les individus.

Dans le domaine de la gestion des organisations, la performance s'assimile à la réalisation et à l'atteinte des objectifs de l'organisation, voire leur dépassement.

D'après, (Schier et Saulquin, 2007) : « le concept de performance possède ainsi autant de significations qu'il existe d'individus ou de groupes qui l'utilisent. Pour un dirigeant, la performance pourra être la rentabilité ou la compétitivité de son entreprise ; pour un employé, elle pourra être le climat de travail ; et pour un client, la qualité des services rendus .La multiplicité des approches possibles en fait un concept surdéterminé, et curieusement, il demeure indéterminé en raison de la diversité des groupes qui composent l'organisation ».

Actuellement, le terme "performance" est devenu omniprésent, englobant de nombreux aspects de nos sociétés et suscitant une véritable adoration pour celle-ci (Bessire D, 1999).

Et c'est ainsi que Bourguignon (1995) a expliqué que l'utilisation du terme "performance" dans le domaine de la gestion englobe divers sens qu'il a tenté de regrouper en trois catégories, basées sur le sens initial du terme :

1. Performance "résultat" : Cette catégorie implique de rapprocher la performance d'un référentiel, à savoir l'objectif. Elle représente "le niveau de réalisation des objectifs".

2. Performance "action" : Cette catégorie permet de distinguer la compétence (la capacité d'agir, de produire) de la performance (la production réelle). La performance est présente dès lors qu'il est possible de constater le passage d'une potentialité à une réalisation. Cette conception de la performance relève donc du processus plutôt que du seul résultat.

3. Performance "succès" : Dans cette perspective, le succès n'est pas immédiatement attribué à la performance, car il dépend du caractère plus ou moins ambitieux de l'objectif fixé et des conditions d'appréciation du succès.

En résumé, la notion de performance englobe à la fois l'idée d'un processus, d'une action, et celle d'un résultat. A cet effet, la performance peut se définir comme le résultat d'une action, soit une évaluation ultérieure d'un résultat obtenu.

2. De l'approche financière à l'approche globale de la performance

2.1.L'approche financière de la performance

La performance de l'entreprise revêt une importance cruciale en sciences de gestion. Depuis ses débuts, elle était initialement conçue comme un concept unidimensionnel, limité à sa dimension financière évaluée uniquement à travers le profit.

Cette performance consistait à réaliser la rentabilité souhaitée par les actionnaires avec le chiffre d'affaires et la part de marché qui préservaient la pérennité de l'entreprise. Cependant, ces dernières années, il est devenu courant de passer d'une conception de la performance centrée uniquement sur les aspects financiers à des approches plus holistiques, prenant en compte des dimensions sociales et environnementales. D'autres acteurs (appelés parties prenantes) ont fait leur apparition et la notion de performance a connu un regain d'usage. A présent, la pérennité des entreprises ne dépend plus uniquement de l'aspect financier de leurs activités, mais également de la manière dont elles se conduisent. Dès lors, la responsabilité des entreprises s'élargit, elle ne se limite plus aux seuls actionnaires, mais intègre d'autres parties prenantes (associations, ONG, syndicats, clients, fournisseurs, …). Ces nouveaux acteurs exigent d'être entendus et cette écoute devient une cible vitale pour la performance et la pérennité des entreprises. C'est dans ce contexte qu'apparaît le concept de performance globale.

Ainsi (Bouquin H, 2004) représente la problématique générale de la performance de la manière suivante :

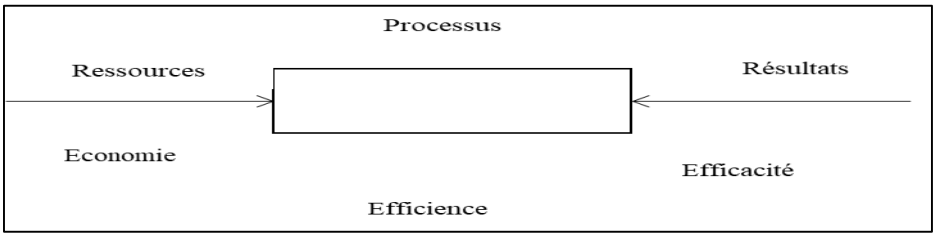

Figure 1: La performance. Bouquin H (2004)

Bouquin définit ainsi que l'économie consiste à se procurer les ressources au moindre coût ; l'efficience consiste en la maximisation de la quantité obtenue de produits ou de services à partir d'une quantité donnée de ressources. Enfin, l'efficacité est le fait de réaliser les objectifs et finalités poursuivis. Mesurer la performance revient à mesurer les trois dimensions qui la composent.

La simple définition de la performance à travers ces deux notions d'efficacité et d'efficience pourrait être considérée comme réductrice. C'est pourquoi la logique financière de la performance a été remise en question, et le débat autour de ce concept a encouragé les entreprises à élargir les critères de gestion, traditionnellement axés sur les aspects financiers et économiques, en incluant d'autres mesures décrivant différents aspects de leur fonctionnement (El Yanboiy et al., 2019).

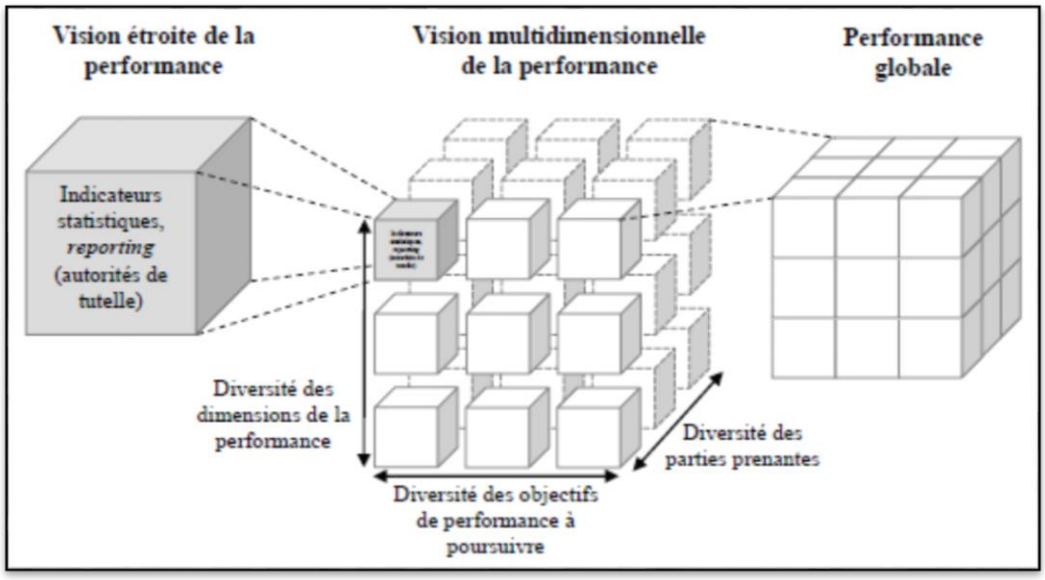

Figure 2 : D'une vision étroite de la performance à une vision plus globale.

Généralement la performance financière est évaluée à partir des documents comptables, elle peut en outre être entendue, selon Sahut & al (2003)[1], comme les revenus sont issus de la détention des actions, les actionnaires étant le dernier maillon de la chaîne à profiter de l'activité de l'entreprise.

L'approche financière, dans laquelle l'efficience est vue comme la capacité de réaliser un profit avec le moins de ressources possibles, est critiquée depuis plus d'une dizaine d'années.

1 Sahut. J.M, (2003), « La création de valeur et performance financière dans le telecom », la revue du financier, p28.

La perspective privilégiée dans cette logique, qui est une perspective gestionnaire et financière à court terme[1] est remise en cause par Kaplan et Johnson (1987) « *Les mesures à court terme devront être remplacées par de multiples indicateurs non financiers qui constituent de meilleurs cibles et ont une meilleure valeur prédictive quant aux objectifs de rentabilité à long terme de l'entreprise* ».

La remise en question de la logique financière de la performance incite les entreprises à élargir les critères de gestion qui étaient autrefois exclusivement financiers et économiques. Dans ce contexte, le débat sur la performance s'enrichit, notamment avec l'émergence de notions telles que le développement durable, la responsabilité sociétale, et la prise en compte des parties prenantes.

2.2.L'approche globale de la performance

L'évaluation de la performance d'une entreprise ne peut plus se limiter à sa performance financière. Au cours du XXe siècle, la notion de performance s'est élargie pour intégrer la responsabilité sociétale de l'entreprise envers ses parties prenantes d'où l'émergence du concept de la performance globale liée à l'avènement du développement durable.

La nécessité d'une évaluation de la performance globale émerge lorsque les attentes envers une entreprise vont au-delà de la simple reddition financière vis-à-vis de ses actionnaires, pour englober également ses actions en matière sociale et environnementale vis-à-vis ses parties prenantes. Dans des travaux pionniers (CGP, 1997), un groupe de travail du Commissariat Général au Plan français a souligné que l'évaluation juste de la performance globale d'une entreprise doit prendre en compte trois dimensions:

– La dimension publique qui s'attache à tous les biens ou services produits qui ont, d'une manière ou d'une autre, un caractère collectif ;

– La dimension écologique qui s'affirme du fait des rejets ou prélèvements de l'activité productive vis-à-vis de la nature ;

– La dimension sociale qui s'exprime au travers de phénomènes tels le chômage et l'exclusion.

Ces différents aspects, appelés « *externalités* » par les économistes, ne sont pas spontanément pris en compte par les entreprises, puisque, par définition, elles apparaissent « *lorsque la satisfaction ou les bénéfices d'un agent sont affectés par les décisions d'autres agents, sans que le marché évalue et fasse payer ou rétribuer cette interaction* » (Commission des comptes et des budgets économiques de la nation, 1992).

L'importance croissante du développement durable renforce la nécessité d'une évaluation d'une performance globale prenant en compte les dimensions économiques, sociales et

1 Pesqueux.Y, (2002), « Organisations : modèles et représentations », Presses Universitaires de France, collection Gestion, Paris, p: 397

environnementales de l'entreprise. La responsabilité de l'entreprise dans ce contexte implique une légitimation de son activité auprès d'un large éventail de parties prenantes, certains n'ayant aucune relation contractuelle directe avec elle.

Le schéma ci-dessous, utilisé par beaucoup de pédagogues et d'entreprises, illustrant de façon claire les enjeux, fait apparaître que les trois objectifs qui en découlent ne s'harmonisent pas spontanément et que, de ce fait, le développement durable peut être considéré comme un objectif lointain, voire une utopie.

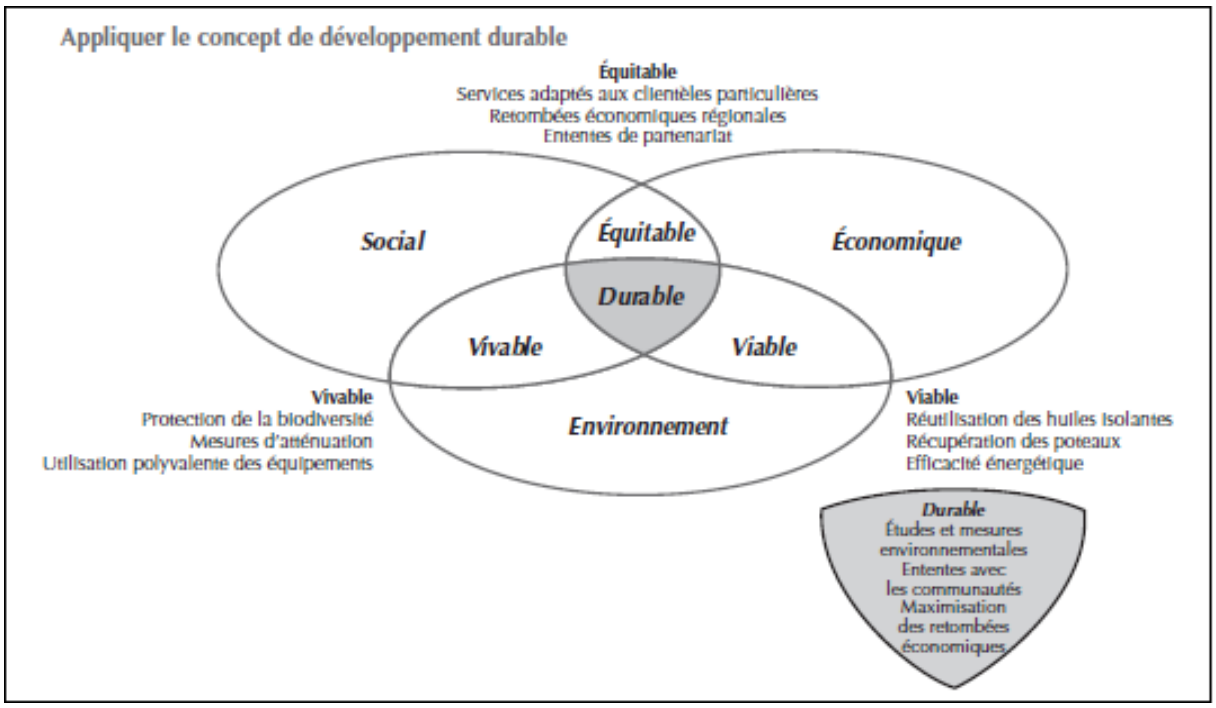

Figure 3 : Le développement durable.

Lorsque les trois objectifs du développement durable - prospérité économique, justice sociale et qualité environnementale - sont appliqués au niveau de l'entreprise, ils entraînent souvent des conflits ou des tensions, nécessitant la conciliation d'intérêts parfois divergents. Cela implique de trouver des compromis et des arbitrages pour répondre aux diverses attentes des parties prenantes concernées[1].

La convergence entre les aspects économiques et sociaux concerne les conditions visant à établir l'équité d'une part, entre les contributions des salariés à l'entreprise et leur rémunération, et d'autre part, entre les contributions des communautés locales et de la société dans son ensemble à l'entreprise et les retours que celle-ci leur offre.

L'intersection entre les aspects économiques et environnementaux aborde des questions liées à la durabilité de l'activité humaine pour répondre à ses besoins et à ses conditions de reproduction.

1 Capron M., Quairel F., (2006), op.cit.

L'intersection entre le social et l'environnement concerne les conditions nécessaires pour assurer la viabilité à long terme de cette activité : l'hygiène, la sécurité, la santé, la cohésion sociale, entre autres. Cela englobe notamment la question des solidarités intergénérationnelles.

Le développement durable ne peut être atteint que si ces objectifs sont atteints. Chaque dimension est sujette à des informations et des évaluations spécifiques (comptabilité financière, bilan social, bilan écologique), et parfois à une évaluation dans l'interface entre deux sphères (par exemple, les mesures d'éco-efficience dans le croisement entre l'économique et l'environnement).

C'est dans ce contexte que la notion de **performance globale** émerge. Les travaux pionniers dans ce domaine remontent à 1997, avec le groupe de travail du Commissariat Général du Plan, où Marcel Lepetit définissait la performance globale comme étant « *une visée (ou un but) multidimensionnelle, économique, sociale, sociétale, financière et environnementale, qui concerne aussi bien les entreprises que les sociétés humaines, autant les salariés que les citoyens* ». Cette conception de la performance repose sur des indicateurs multicritères et multi-acteurs, plutôt que sur une mesure unique.

- **La performance sociale**

L'approche sociale de la performance a évolué grâce aux contributions de l'école des relations humaines, mettant en lumière les aspects humains au sein des organisations. Le principe unificateur de cette approche se formule ainsi : l'atteinte des objectifs sociaux conduit à la réalisation d'objectifs économiques et financiers. L'intégration individuelle dans la gestion d'équipe est perçue comme un moyen d'améliorer la performance de chaque acteur au sein de l'organisation, entraînant une augmentation concomitante de la performance sociale. Dans cette perspective, des valeurs telles que la morale et la cohésion sont considérées comme cruciales et prioritaires, et sont ainsi favorisées au sein de l'entité concernée. Le développement d'un projet social au sein de l'organisation, à travers des stratégies et des outils visant à améliorer les compétences, la gestion de la qualité, la gestion de carrière et de mobilité, représente autant de moyens de mettre en œuvre l'approche de la performance sociale dans l'entreprise.

- **La performance environnementale**

La notion de la performance environnementale, bien que relativement récente, reste un sujet complexe, suscitant de nombreuses interprétations et perceptions variées[1].

Dans le domaine du management environnemental, elle se définit comme : « *les résultats mesurables du système de management environnemental (SME), en relation avec la maîtrise par l'organisme de ses aspects environnementaux sur la base de sa politique environnementale, de ses objectifs et cibles environnementaux* ». (Norme ISO 14031, 1999).

1 Janicot L., (2007) « Les systèmes d'indicateurs de performance (IPE), entre communication et contrôle », Comptabilité Contrôle Audit, tome 13, vol. 1, pp.47-68.

La performance environnementale de chaque entreprise dépend de sa propre politique environnementale[1]. Cette politique prend en considération la mission, les valeurs, ainsi que les conditions locales et régionales spécifiques à chaque entreprise, tout en tenant compte des exigences de ses parties prenantes[2].

Selon Henri et Giasson, (2006), la performance environnementale peut être analysée selon quatre dimensions :

- L'amélioration des produits et processus ;

- Les relations avec les parties prenantes ;

- La conformité réglementaire et les impacts financiers ;

- Les impacts environnementaux et l'image de l'entreprise.

Par ailleurs, cette approche est remise en question par Caron et ses collègues (2007), qui estiment que dans ce modèle de performance, les acteurs sont peu pris en compte et que la qualité globale de la performance environnementale est négligée[3].

Axe Interne -Externe / Axe Processus -Résultats	**Interne Externe**	**Interne Externe**
Processus	Amélioration des produits et processus	Relations avec les parties prenantes
Résultats	Conformité réglementaire et impacts financiers	Impacts environnementaux et image de l'entreprise

Tableau 1: Matrice de la performance environnementale.[4]

Désormais, les rapports que les entreprises entretiennent doivent être pris en compte et évalués. Dans la littérature managériale actuelle, la performance globale est mobilisée pour évaluer la mise en œuvre par les entreprises du concept de développement durable. Cette performance globale des entreprises se définit comme « *l'agrégation des performances économiques, sociales et environnementales* »[5], ou se forme « *par la réunion de la performance financière, de la performance sociale et de la performance sociétale* »[6]

1 Dohou-Renaud A., (2009), « Les outils d'évaluation de la performance environnementale : audits et indicateurs environnementaux », Article publié à La place de la dimension européenne dans la Comptabilité Contrôle Audit, Strasbourg – France.
2 Gendron C. (2004), « La gestion environnementale et la norme ISO 14001 », Les Presses Universitaires de Montréal, Montréal, p :104.
3 Dohou-Renaud A., (2009), op.cit. p :3.
4 Lebas M., (1995), « Oui, il faut définir la performance », Revue Française de Comptabilité, juillet- août, pp :66.
5 Baret.P, (2000), « L'évaluation contingente de la Performance Globale des Entreprises : Une méthode pour fonder un management sociétalement responsable ? », pp : 1-24.
6 C. Germain, S. Trebucq, (2004), « La performance globale de l'entreprise et son pilotage : quelques réflexions », pp : 35-41.

Le schéma suivant représente les composantes de la performance globale.

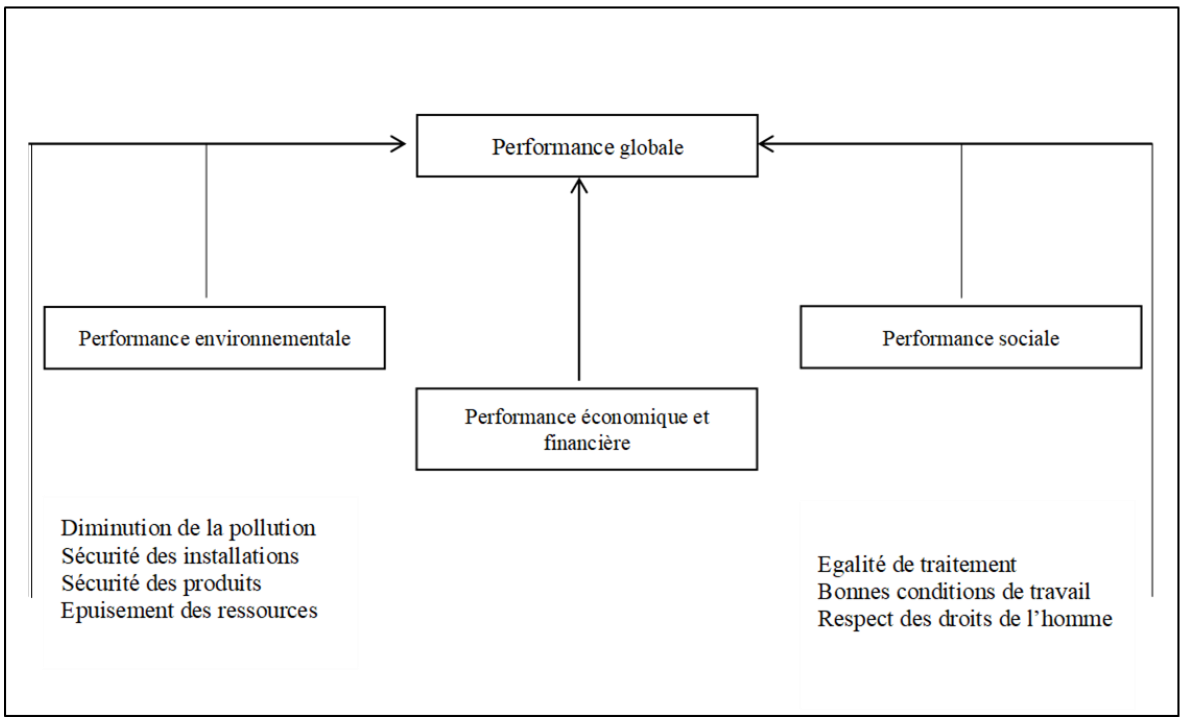

Figure 4 : La performance globale[1]

En effet, l'implication des entreprises dans une stratégie de développement durable implique la conjugaison des deux notions ; performance et responsabilité. La performance financière seule n'est plus suffisante pour évaluer le rendement d'une entreprise. Ainsi, les entreprises doivent évaluer leurs progrès en se basant sur une performance plus globale, intégrant non seulement la dimension financière, mais aussi la dimension sociale et la dimension environnementale.

3. Cas de l'OCP Group

Le paysage économique mondial évolue vers une reconnaissance accrue des dimensions globale de la performance des entreprises. Au Maroc, certaines entreprises se distinguent par leur adoption de l'approche globale de la performance, intégrant des critères environnementaux et sociaux à leurs pratiques économiques. Une entreprise exemplaire dans ce domaine est « OCP Group », un leader mondial dans l'industrie des phosphates et des produits dérivés, qui a intégré une approche globale de la performance dans ses opérations et sa stratégie.

L'OCP Group, fondé en 1920, est une entreprise publique marocaine spécialisée dans l'extraction, la transformation et la commercialisation des phosphates et des produits dérivés. En tant que plus grand exportateur mondial de phosphates, l'OCP joue un rôle crucial dans l'économie marocaine. L'entreprise a récemment adopté une approche globale de la

1 E. Reynaud, « Développement durable et entreprise : vers une relation symbiotique », Journée AIMS, Atelier développement durable, ESSCA Angers, 2003, pp : 1-15.

performance pour répondre aux défis environnementaux et sociaux tout en assurant une croissance économique durable.

3.1.Stratégie globale de l'OCP Group

L'OCP Group a mis en place une stratégie globale ambitieuse, intégrant des initiatives et des programmes visant à améliorer ses performances environnementales et sociales.

- Stratégies environnementales :

- Réduction des Émissions de CO2 : L'OCP s'est engagé à réduire ses émissions de gaz à effet de serre de 20 % d'ici 2025 par rapport aux niveaux de 2015. En 2023, l'entreprise a réussi à réduire ses émissions de 15 %, grâce à l'utilisation accrue de sources d'énergie renouvelable et à l'amélioration de l'efficacité énergétique de ses processus industriels.

- Gestion de l'Eau : Consciente de l'importance de la gestion durable de l'eau, l'OCP a investi dans des technologies de traitement et de recyclage de l'eau. En 2022, l'entreprise a recyclé 80 % de l'eau utilisée dans ses opérations, avec pour objectif d'atteindre 100 % d'ici 2030.

- Stratégies sociales :

- Développement Communautaire : L'OCP a lancé plusieurs initiatives pour soutenir les communautés locales. En 2023, l'entreprise a investi 500 millions de dirhams (environ 55 millions de dollars) dans des projets de développement communautaire, incluant des programmes éducatifs, des initiatives de santé et des projets d'infrastructure.

- Formation et Emploi : L'OCP a créé plus de 5 000 emplois directs et indirects au Maroc en 2023. L'entreprise a également mis en place des programmes de formation pour ses employés et pour les jeunes des communautés locales, avec plus de 10 000 bénéficiaires en 2023.

3.2.Impact et Perspectives

L'approche globale de la performance adoptée par l'OCP Group a eu un impact significatif sur ses opérations et sa réputation. L'entreprise a réussi à améliorer ses performances environnementales et à renforcer ses relations avec les communautés locales. En conséquence, l'OCP a vu sa réputation s'améliorer tant au niveau national qu'international, ce qui a contribué à attirer des investissements et à renforcer sa position sur le marché mondial des phosphates.

Pour l'avenir, l'OCP prévoit de poursuivre ses efforts pour atteindre ses objectifs ESG. L'entreprise s'est fixée des cibles ambitieuses, notamment l'atteinte de la neutralité carbone d'ici 2040 et l'augmentation de la part des énergies renouvelables dans son mix énergétique à 50 % d'ici 2030. L'OCP continuera également à investir dans les communautés locales et à renforcer ses pratiques de gouvernance pour assurer une croissance durable.

En effet, l'OCP Group illustre parfaitement la transition d'une approche financière à une approche globale de la performance. En intégrant les dimensions environnementales et sociales

dans sa stratégie, l'OCP a réussi à créer une valeur durable pour ses parties prenantes tout en assurant une croissance économique solide. Cette transition représente un modèle à suivre pour les autres entreprises marocaines souhaitant adopter une approche globale de la performance.

Conclusion

En somme, la performance est un concept complexe et multidimensionnel qui exige l'intégration de diverses dimensions et indicateurs pour sa définition et son évaluation. Elle est également influencée par la perception, chaque partie prenante ayant une vision différente de ce qu'est la performance. De plus, elle est relative à la vision, à la stratégie et aux objectifs de l'entreprise, ce qui signifie qu'elle peut être évaluée sous différents angles et ne se limite pas à sa dimension financière. Ainsi, pour évaluer la performance d'une entreprise de manière exhaustive, il est crucial de prendre en compte toutes ses dimensions et de se concentrer sur les facteurs clés qui contribuent à son amélioration.

Par conséquent, lors de l'évaluation de la performance globale d'une entreprise en lien avec sa stratégie, il est courant de procéder à des évaluations distinctes des performances spécifiques pour chaque dimension économique, environnementale et sociale/sociétale. Cependant, les périmètres d'évaluation ne sont pas clairement définis. La question de l'intégration de ces différentes dimensions reste techniquement posée et demeure non résolue à ce jour. Bien qu'il y ait eu quelques tentatives pour intégrer les domaines économique/social et économique/environnemental, il n'existe pas encore d'initiatives significatives capables d'intégrer de manière cohérente les trois domaines.

Bibiliographie

1. *BARET.P., (2006), « L'évaluation contingente de la Performance Globale des Entreprises : Une méthode pour fonder un management sociétalement responsable ? »*
2. *BESSIRE. D, (2006), « Sortir du face-à-face entreprise et parties prenantes, in Décider avec les parties prenantes – Approches d'une nouvelle théorie de la société civile ».*
3. *BIEKER.T, (2002), «Managing Corporate Substainability with the Balanced Scorecard: Developing a Balanced Scorecard for Integrity Management», Oikos PhD Summer Academy.*
4. *BOURGUIGNON.A, (1995), « Performance et contrôle de gestion », Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de gestion et Audit, Edition : Economica.*
5. *BOWEN. H.R, (1953), «Social Responsibilities of the Businessman», Harpet& Row.*
6. *CAPRON. M., QUAIREL-LANOIZELEE.F., (2006), « Evaluer les stratégies de développement durable des entreprises : l'utopie mobilisatrice de la performance globale », Journée Développement Durable –AIMS- IAE d'Aix-en- Provenance,*
7. *GERMAIN.C et TREBUCQ.S, (2003), « L'intégration des dimensions sociétales dans le pilotage de la performance de l'entreprise : problématiques et conjectures », Actes du Congrès de l'Association Francophone de Comptabilité, Poitiers.*
8. *GERMAIN.C., TREBUCQ.S, (2004), « La performance globale de l'entreprise et son pilotage : quelques réflexions », Edition : Economica.*
9. *GERVAIS. M, (1994), « Contrôle de gestion et stratégie de l'entreprise », Edition : Economica, Paris.*

10. *GOND.J. P. et MULLENBACHA., (2004), « Les fondements théoriques de la responsabilité sociétale de l'entreprise », Revue des Sciences de Gestion.*
11. *HILL.C.W, JONES.T.M, (1992), «Stakeholder Agency Theory », Journal of Management Studies.*
12. *ITTNER C.D. et LARCKER D.F. (1998), « Are nonfinancial measures leading indicators of financial performance? An analysis of customer satisfaction », Journal of Accounting Research, Vol. 36, n°3.*
13. *JENSEN.M.C, MECKLING.W.H, 1976, «Theory of the Firm: Managerial Behaviour», Agency Costs and Ownership Structure, Journal of Financial Economics.*
14. *KALIKA M. (1987), « Structures d'entreprises, réalités, déterminants », performances, Economica.*
15. *KAPLAN R.S. (1983), « Measuring manufacturing performance: a new challenge for managerial accounting research », The Accounting Review, Vol. 57, n° 4.*
16. *KENNERLEY M. et NEELY A. (2003), « Measuring performance in a changing business environment », International Journal of Operations and Production Management.*
17. *LEBAS.M, (1997), « Oui, il faut définir la performance », Revue Française de Comptabilité, juillet- août.*
18. *LORINO. P, (2000), « Méthodes et pratiques de la performance », Edition : d'Organisations.*
19. *LUSTHAUS C., ADRIEN M.H., ANDERSON G., CARDEN F. (1999), « Améliorer la performance organisationnelle ». Manuel d'auto-évaluation, CRDI.*
20. *PFEFFER.J, SALANCIK.G. R, 1978, « The External Control of the Organizations», Harpers and Row, New York.*
21. *REYNAUDE., (2003), « Développement durable et entreprise : vers une relation symbiotique », Journée AIMS, Atelier développement durable, ESSCA Angers.*
22. *STEPHANY.D, (2003), « Développement durable et performance de l'entreprise, Bâtir l'entreprise DD », Editions : Liaisons, Paris.*
23. *MORIN.E, GUINDON.M. et BOULIANNE.E., (1996), « Mesurer la performance de l'entreprise » , Gestion, vol 21, n°3.*
24. *TCHANKAM. J.P. , (1998) « Performance comparées des entreprises publiques et privées au Cameroun », Thèse de doctorat en sciences de gestion, Bordeaux.*

Accepted القبول	Revised التعديل	Received التسلم
2024-08-11	2024-08-07	2024-07-15

L'impact de l'accès à l'eau potable sur la croissance économique : Une Revue de littérature

YAMMAD Yousra, Faculté d'économie et de gestion, Université Ibn Tofail – Maroc

BADDIH Hindou, Faculté d'économie et de gestion, Université Ibn Tofail – Maroc

Abstract :

History has taught us that water is a uniquely symbolic resource. An essential element in the development of life on Earth, it plays a crucial role in climate regulation, energy production and the development of agriculture and industry. However, the combined effects of global warming and population growth have caused considerable damage to water resources. What's more, health and well-being depend on access to clean drinking water and adequate sanitation services. The latter protect populations from water-borne pathologies. On the whole, the world is suffering from the problem of water scarcity. Moreover, this global situation of scarcity has by no means exempted Morocco from a remarkable decent of its water resources. Our literature review aims to identify the main findings of rigorous studies on the link between access to water and sanitation and economic growth. By analyzing the various contributions, we seek to understand the mechanisms by which access to water and sanitation influences economic growth.

Keywords: Water security; Economic growth; ;Drinking water and sanitation services ; Health ; Environment ; GDP.

Résumé

L'histoire nous a appris que l'eau est une ressource d'une symbolique unique. Elément indispensable au développement de la vie sur Terre, elle joue un rôle crucial dans la régulation du climat, la production d'énergie et l'essor de l'agriculture et de l'industrie. Cependant, les effets conjugués du réchauffement climatique et de la croissance démographique ont causé des dommages considérables aux ressources en eau. D'autant plus, la santé et le bien-être sont tributaires de l'accès à une eau potable propre et à des services d'assainissement adéquats. Ces derniers mettent les populations à l'abri des pathologies d'origine hydrique. Dans l'ensemble, le monde entier pâti du problème de la pénurie de l'eau. D'ailleurs, cette conjoncture planétaire de pénurie n'a nullement dispensé la Maroc d'une décente remarquable de ses ressources hydriques. Notre revue de la littérature vise à identifier les principales conclusions des études rigoureuses sur le lien entre l'accès à l'eau et à l'assainissement et la croissance économique. En analysant les différentes contributions, nous cherchons à comprendre les mécanismes par lesquels l'accès à l'eau et à l'assainissement influence la croissance.

Mots clés: Sécurité de l'eau ; Croissance économique ; Eau potable et services d'assainissement ; Santé ; Environnement ; PIB.

Introduction

Le décollage des pays du tiers monde fut tributaire à la mise à feu d'une dynamique purement technico-économique. Elmandjra, M. (1992). Cependant, on assiste de nos jours à une reconversion radicale de ces conceptions mécanistes depuis 1970, et à une prise de conscience du caractère épuisable des ressources, suite à la multiplication des crises écologiques et des catastrophes environnementales qui ont eu lieu en 1980.

Ces dernières ont fait des ravages à travers l'histoire. Par conséquent, il était impératif de concilier le modèle de développement économique, basé sur la croissance avec le respect de la préoccupation écologique, admettant que nous vivons dans un monde aux ressources finis. En effet, le passage à un autre modèle plus viable de développement s'est imposé comme un Game changer. C'est dans ce contexte que l'ouvrage The Limits to Growth (1972), commandé par le Club de Rome a établi le lien entre la destruction des écosystèmes et la croissance économique

De surcroît, la croissance économique exige beaucoup d'eau Mondiale, L. B. (2022). Le patrimoine hydrique représente un facteur de production capital, dont la baisse se traduit par une récession de la croissance. D'ailleurs, certains pays assisteront à un repli au niveau de leur croissance qui peut arriver à 6 % du PIB à l'horizon 2050, en raison de la baisse de la production agricole, de la santé, des revenus …

D'autant plus, la banque mondiale avait tiré la sonnette d'alarme en 1995 dans un communiqué de presse, en affirmant que les guerres de ce siècle étaient majoritairement liées au pétrole ; mais les guerres du siècle prochain seront liées à l'eau. L'UNESCO aussi a établi des prévisions indiquant une forte probabilité de survenance d'une crise imminente de l'eau, en tablant sur une échéance proche (unesco,1999, p17). D'autant plus les récentes projections hydrologiques des ressources en eau douce de la planète ont signalé une éventuelle menace mondiale émergente, celle de la diminution des réserves d'eau douce par rapport à la demande croissante d'eau dans le monde. (Falkenmark et al. 1998 ; Revenga et al. 2000 ;Vörösmarty et al. 2000).

L'histoire nous a appris que l'eau est une symbolique à nulle autre pareille, elle représente un besoin universel, elle est considérée également comme une ressource unique de par sa plurifonctionnalité. Quel que soit la manière avec laquelle nous la considérons, l'eau est avant tout un élément vital, indispensable au développement de la vie sur terre, à la régulation du climat, à la production de l'énergie et au développement de l'agriculture et de l'industrie…

Il convient de constater, que les conséquences de l'évolution exponentielle de l'industrialisation, couplée à l'explosion démographique, et à l'impact du changement climatique, favorisent le débat autour de l'ambivalence entre la pénurie mondiale de l'eau et le développement économique.

En regardant l'évolution de l'économie internationale depuis des décennies, on s'aperçoit que c'est pas pour la première fois que les économistes étudient le lien entre la croissance économique et l'accès à l'eau, nous pouvons peut citer quelques travaux : (Bhattarai, 2004 ; Dalhuisen et al., 2003 ; Portnov & Isaac, 2008 ; Rock, 1998), Gleick (2003) (Rock 1998; Bhattarai 2004). Shafik, N., & Bandyopadhyay, S. (1992). Edward b. barbier (2004) ….

Sur le plan intellectuel, cette prise de conscience a déclenché un regain d'intérêt concernant cette problématique de l'eau qui fut longtemps marginalisée sur la scène scientifique, au profit d'autres problématiques à caractère social.

Cet article se veut une synthèse des recherches théoriques et empiriques qui ont exploré l'impact de l'accès à l'eau sur la croissance économique.

En réalité, le lien entre la pénurie de l'eau et la croissance économique est doté d'une complexité particulière, du fait de la faiblesse de la littérature ayant travaillé sur ce phénomène. (Botting, M.et al.2010). Les études empiriques qui ont examiné la relation entre l'accès à l'eau et la croissance économique, ont trouvé des résultats mitigés. Certaines études ont trouvé un résultat positif, tandis que d'autres ont trouvé un résultat négatif.

Cette revue de littérature vise à identifier les principales conclusions des travaux dûment établis sur l'impact de l'accès à l'eau et à l'assainissement sur la croissance. En interrogeons la littérature, nous tentons de comprendre comment l'accès à l'eau et à l'assainissement impacte-t-il la croissance.

Afin d'approfondir l'analyse de l'impact de l'accès à l'eau sur la croissance économique, ce papier se structure en deux parties distinctes. Premièrement, nous explorerons les différentes études qui se sont concentrées sur le lien entre accès à l'eau potable. Nous mettrons en lumière les méthodologies employées par ces recherches et les conclusions qu'elles ont dégagées. **Dans un second temps**, nous nous pencherons sur les travaux qui ont examiné la validité de l'hypothèse de Kuznets appliquée à l'eau. Nous analyserons les arguments avancés en faveur et en défaveur de cette hypothèse.

1. L'accès à l'eau potable et la croissance économique

Barbier (2004**)** a étudié l'éventuel effet entre la pénurie de l'eau et la croissance économique par le biais d'analyses théoriques et empiriques. Pour ce faire, il a mobilisé une approche basée sur des données de panel pour tester sa théorie sur un ensemble de pays développés et en développement. Cette approche repose sur l'examen de l'incidence du taux d'utilisation de l'eau sur l'économie, admettant que dans son modèle de croissance, il considère « l'eau » comme un intrant faisant partie intégrante du processus de production.
Dans Son papier, « Water and economic growth » [1] Barbier, appuie fortement l'hypothèse selon laquelle la relation entre la croissance économique et le taux d'utilisation de l'eau est en U inversé. En outre, il est à signaler que, dans la majorité des pays, les taux actuels d'utilisation de l'eau douce n'entravent pas la marche de la croissance économique, néanmoins, les pays qui à priori-pâtissent du stress hydrique peuvent avoir des difficultés particulières à réaliser une croissance supplémentaire en utilisant plus d'eau. Barbier trouve que le coefficient d'eau est positivement corrélé à la croissance économique. Cela signifie que les pays qui disposent d'une plus grande quantité d'eau par habitant connaissent une croissance économique plus rapide.

1 Barbier, E. B. (2004). Water and economic growth. Economic Record, 80(248), 1-16.

Les résultats du modèle montrent qu'il existe deux effets potentiels de la pénurie de l'eau, un impact absolu et un impact relatif. Admettant l'absence de contraintes absolues de rareté de l'eau dans une économie. Le modèle de Barbier suggère que le taux d'utilisation de l'eau garantit que le PIB par habitant soit à son maximum. En revanche, la relation entre la croissance et le taux d'utilisation de l'eau est susceptible d'être plus complexe pour ceux qui manquent d'eau.

Force est de constater que bien que le gouvernement doive toujours s'approprier le maximum de la production pour fournir de l'eau douce ; cela ne signifie pas que la croissance économique en résultera.

Deux conditions majeures sont obligatoires pour la survenance de la croissance économique, la première est que la productivité marginale du capital doit compenser les effets négatifs du gaspillage d'eau dans l'économie, d'autre part, il faut qu'il y ait suffisamment de ressources en eau douce disponibles à s'approprier.

Les conclusions de Barbier ont des implications importantes pour la politique économique. Elles suggèrent que les gouvernements doivent investir dans l'amélioration de l'accès à l'eau, en particulier dans les pays en développement. Ces investissements peuvent contribuer à stimuler la croissance économique et à réduire la pauvreté

Barbier propose une nouvelle mesure de l'impact de l'eau sur la croissance économique, appelée le "coefficient d'eau". Ce coefficient est défini comme le ratio entre la valeur ajoutée de la production utilisant l'eau et la valeur ajoutée totale de l'économie.

Outre que **Barbier, nombreux sont les auteurs, qui ont étudié l'incidence de la rareté de l'eau sur la croissance économique et sur le bien-être des populations. A cet effet, il est impératif dans un premier temps de définir clairement ce concept. En effet, la rareté de l'eau est définie comme** une pénurie au niveau de la disponibilité d'eau douce renouvelable se comparant à sa demande. (Taylor 2009). C'est dans cette optique que s'inscrit le travail de Damkjaer, S. et Taylor, R. (2017), intitulé « The measurement of water scarcity: Defining a meaningful indicator ». Les auteurs ont examiné l'évolution des indicateurs de mesure de la rareté de l'eau pendant les décennies passées[1]. Ils soutiennent que ces métriques manquent de significativité dans la mesure où, ils ne tiennent pas compte de la **variabilité hydrologique** et ils quantifient de manière subjective les conditions socio-économiques, chose qui peut mener à des estimations fallacieuses et partant à des décisions d**éconnectées de la réalité. Apres cette analyse profonde, ces auteurs** sont parvenus à proposer une nouvelle approche de mesure de la rareté par l'indicateur « Stockage d'eau douce », dans l'objectif de combler **les déséquilibres qui existent entre la demande et l'offre de l'eau douce, ainsi que pour éclairer un éventail de techniques ayant pour but de s'adapter au repli des ressources en eau. En réalité cette nouvelle approche** prend en considération la variabilité temporelle de l'eau douce et elle **est objective.**

1 Indice de stress hydrique (WSI) proposé par Falkenmark et Lindh (1974)/ Ratio de retrait/disponibilité (WTA)/ L'indice social de stress hydrique (SWSI) développé par (Ohlsson 2000)/ L'indice Indice de pauvreté en eau (WPI), proposé par Sullivan (2002/ l'indice de stress hydrique » (WSI EWR) proposé par Smakhtin et al. (2004)…..

.

Toujours dans le cadre de la relation entre la croissance économique et les ressources en eau, Shafik and Bandyopadhyay (1992)[1] ont étudié dans leur papier **«** Développement économique et qualité de l'environnement : une analyse économétrique » la relation entre la croissance économique et la qualité de l'environnement, en parcourant méticuleusement les aspects de la transformation environnementale à divers niveaux de revenus.

Pour ce faire, ils ont utilisé des indicateurs environnementaux comme variables dépendantes dans des régressions en panel, avec les données de 149 pays, pour une période qui s'étale de 1960 à 1990, pour in-fin voire la façon avec laquelle ces indicateurs réagissent face à la croissance économique.

Les six variables concernant la qualité de l'environnement étudiées dans ce papier sont : le manque d'eau potable, le manque d'assainissement urbain, les niveaux ambiants de particules en suspension, le dioxyde de soufre, la génération de déchets municipaux et les émissions de gaz à effet de serre par habitant. Dans le but de générer des résultats significatifs, les auteurs se sont servis du modèle log-linéaire .

Les résultats des auteurs montrent que le revenu est le plus significatif sur tous les indicateurs de la qualité environnemental, y compris l'accès à l'eau potable et à l'assainissement urbain. D'autant plus, cette dernière variable s'améliore avec l'accroissement du revenu par habitant, contrairement aux autres indicateurs environnementaux qui se détériorent à mesure que les revenus augmentent.

Fort est de constater que nombreux sont les indicateurs qui ont tendance à progresser à mesure que les pays touchent des niveaux de revenus moyens. En outre, les pays à forte capacité d'investissement sont plus déviateurs de l'environnement, dans le sens où ils ont une forte intensité polluante.

Les auteurs trouvent que la disponibilité de l'eau est positivement corrélée à la croissance économique. Cela signifie que les pays qui disposent d'une plus grande quantité d'eau par habitant connaissent une croissance économique plus rapide.

Les conclusions de Shafik et Bandyopadhyay sont importantes pour la politique économique. Elles suggèrent que les gouvernements doivent investir dans l'amélioration de l'accès à l'eau, en particulier dans les pays en développement. Ces investissements peuvent contribuer à stimuler la croissance économique et à réduire la pauvreté.

Ne trainant pas seulement avec la raréfaction. Il y a une autre carence, celle de la détérioration de la qualité de l'eau (baechler, l. 2012). En fait, le problème de l'accès à l'eau est plus qualitatif que quantitatif, car plus on consomme, plus on rejette. Par conséquent, la pollution représente le vice majeur de cette évidence. Cet afflux massif des eaux usées est catastrophique pour

1 Shafik, N. (1994). Développement économique et qualité de l'environnement : une analyse économétrique. Documents économiques d'Oxford , 46 (Supplement_1), 757-773.

l'environnement aquatique et nécessitera des traitements beaucoup plus coûteux pour rendre les réserves terrestres exploitables.

C'est dans ce cadre, que s'inscrit l'article de S.El Khanji, J Hudson(2016) intitulé « water utilization and water quality in endogenous economic growth »[1] . Ces auteurs ont travaillé sur l'effet de la qualité de l'eau sur la croissance économique endogène. Pour ce faire, ils ont imité la méthodologie de Barbier (2004) qui a intégré dans son modèle le ratio de l'utilisation de l'eau.

En effet l'étude de El Khanji et Hudson est une contribution importante à la littérature qui lie l'eau à la croissance économique. Leurs conclusions sont compatibles avec les résultats des recherches antérieures. Techniquement, les auteurs ont opté pour un modèle à effets fixes à variables instrumentales, et ont étudié deux variables dépendantes ; qui sont le produit intérieur brut par habitant et la moyenne de croissance de 5 ans.

Dans cette analyse, l'accent a été porté sur une analyse empirique plutôt que sur la construction d'un modèle théorique. En effet, et en s'alignant au modèle de Barbier qui a utilisé une fourchette de croissance de 5 ans, les auteurs ont fait de même en basant leur calcul sur 5 années et en construisant un panel de 177 pays couvrant la période 1960-2009.

En effet, Barbier (2004) a démontré que l'utilisation de l'eau impacte la croissance économique. Cependant, il avait appelé pour une analyse beaucoup plus approfondie, faute des données qui étaient limitées. Outre, l'impact de la qualité de l'eau sur la croissance économique était un sujet peu étudié au niveau de la littérature.

Dans cette perspective, les auteurs ont songé à combler l'impertinence des modèles de croissance antérieurs en intégrant la dimension environnementale (Soit la DBO [2]comme mesure de la qualité de l'eau et de la pollution), dans la mesure où les activités humaines, y compris l'industrialisation et l'urbanisation exercent une pression notoire sur les ressources en eau ; qui sont limitées dans la nature. D'autant plus, la pollution de l'eau ne cesse de monter en flèche. Ce papier soutient fortement l'hypothèse selon laquelle il existe une relation en U inversée dans l'effet de la rareté de l'eau sur l'économie à court et à long terme.

Les résultats de l'étude sont les suivantes :

- L'eau est un facteur très important de la croissance économique. Les pays ayant plus d'eau ont tendance à avoir une croissance économique rapide.
- L'utilisation de l'eau a une incidence positive sur la croissance économique.
- La qualité de l'eau influence négativement la croissance économique, dans la mesure où la pollution de l'eau peut engendrer des problèmes de santé, une baisse de la productivité et une perte de compétitivité.

1 El Khanji, S., & Hudson, J. (2016). Water utilization and water quality in endogenous economic growth. Environment and development economics, 21(5), 626-648.
2 Demande biochimique en oxygène (DBO)

Il a été démontré que l'impact de la qualité de l'eau sur la croissance économique l'emporte sur la quantité de l'eau, c'est à dire que la qualité de l'eau est beaucoup plus significative lorsqu'on parle de l'effet sur la croissance économique. C'est dans ce sens que le paradigme de la croissance ne doit plus se limiter aux facteurs socio-économiques mais plutôt s'ouvrir sur les variables environnementales. D'ailleurs, le modèle a conclu que l'utilisation de l'eau et la DBO entravent toutes les deux la croissance économique.

Les résultats du modèle montrent que la croissance augmente à mesure que l'utilisation de l'eau augmente, jusqu'un certain point maximum où la rareté devient significative. Au-delà de ce degré, la croissance commence à se détériorer en raison d'une surexploitation des ressources en eau.

Abstraction faite de l'effet de l'utilisation de l'eau sur la croissance économique, la DBO ajoutée, décrit comment la qualité de l'eau affecte l'économie et comment le phénomène de la pollution endommage les ressources naturelles.

Ce modèle a levé le voile sur une problématique longtemps négligée, ce n'est autre que la pollution qui s'inscrit dans le cadre d'un cercle vicieux qui pèse lourd sur la qualité de l'eau prélevée. En fait, les coûts de production se voient augmenter, chose qui ralentit le processus de croissance économique et l'emploi.

In fin, les résultats du modèle prouvent indubitablement que la qualité de l'eau est un paramètre aussi révélateur que prometteur, au point de l'emporter sur la quantité, preuve à l'appui, la qualité de l'eau est significative concernant les régressions pour les deux variables dépendantes. Contrairement à la quantité qui n'est significative que dans un seul modèle.

Toujours dans le cadre de la qualité de l'eau et son incidence sur la croissance économique. L'étude de Desbureaux**,** S., Damania, R., Rodella, AS, Russ, J. et Zaveri, E. (2019), qui dans leur article intitulé « L'impact de la qualité de l'eau sur la croissance du PIB : données probantes provenant du monde entier », ont étudié l'impact de la qualité de l'eau sur la croissance du PIB. Pour ce faire, les auteurs se sont appuyés sur un indicateur révélateur de la qualité de l'eau, soit la (DBO). [1]Ils ont mobilisé un modèle de panel à effets fixes. En utilisant un panel de 17 pays pour une période qui s'étale de 1990 à 2014.

Les résultats ont démontré que la pollution des rivières, entraine une diminution de la croissance économique des régions en aval, ces dernières perdent entre 1,4 et 2,5 % de croissance économique.

Ce travail nous a éclairé sur l'impact de la qualité de l'eau sur l'économie, nous invitant ainsi à poursuivre nos recherches dans ce domaine et à développer une nouvelle compréhension de cette relation problématique.

Hertel, T., & Liu, J. (2019). Dans leur rapport intitulé « Implications of water scarcity for economic growth », tentent d'évaluer quantitativement l'incidence de la raréfaction des ressources hydriques sur la croissance économique, en mobilisant le « multi-region, recursive-

1 La demande biologique en oxygène, ce paramètre est qualifié de polluant général

dynamic, Computable General Equilibrium (CGE) model ». Les auteurs ont dressé dans un premier temps une revue de littérature qui se rapporte à la rareté hydrique, à la croissance économique, dans le but de rassembler tous les éléments qui serviront pour monter un modèle d'équilibre général calculable (EGC) multi-périodes et multi-régions, similaire au modèle de ENV-Linkages établi par l'OCDE.

Dans l'ensemble, le monde entier pâti du problème de la pénurie de l'eau. Cette ressource est à découvert et la majorité des pays peinent toujours pour atteindre l'objectif n°6 du développement durable, qui prévoit l'accès à l'eau potable et à l'assainissement pour tous. Tout comme les autres pays, l'Afrique du Sud n'a pas été épargnée de la raréfaction de ses ressources en eau, au regard du stress chronique qu'elle subit[1].

Conscient de cette détérioration alarmante, le gouvernement Sud-Africain, face au déploiement de tant d'efforts à l'échelle mondiale, a répondu présent pour apporter sa pierre à l'édifice. Le but étant de lutter contre la pollution et atténuer la pénurie d'eau. Dans le même ordre d'idées, une collection de mesures a été introduite pour préserver la qualité de l'eau dans le bassin de la rivière Olifants.

Dans leur papier « Managing the trade-off between economic growth and protection of environmental quality: the case of taxing water pollution in the Olifants river basin of South Africa. » . Kyei, C. et Hassan, R.(2019) ont travaillé sur l'analyse des implications économiques et environnementales d'une taxe sur la pollution de l'eau dans ce même bassin. Pour ce faire, ils ont utilisé un modèle d'équilibre général calculable (CGE), afin de simuler les effets économiques et environnementaux d'une taxe sur les pollutions des eaux. Le modèle s'est calibré sur les données relatives au bassin du fleuve Olifants. En effet, les auteurs simulent l'incidence des différents taux d'imposition sur les niveaux de pollution, la production économique et l'emploi.

Les auteurs se sont engagés dans cette étude dans le but d'évaluer à quel point une taxe sur les pollutions des eaux pourra réduire la pollution dans le bassin en question, et partant améliorer la qualité de l'eau tout en minimisant l'impact sur la croissance économique. Cette étude a montré que la protection de l'environnement n'est nullement gratuite, et est obtenue à un certain coût[2]. Il a été démontré également dans ce travail que dans le bassin de la rivière Olifants, l'internalisation des externalités négatives de la pollution de l'eau par le biais d'un régime fiscal est la technique qui permettra de réduire efficacement les rejets polluants, et partant atteindre les objectifs environnementaux et protéger l'écosystème aquatique.[3]

Manase, G. (2009), dans son article intitulé « The strategic role of water in sustainable economic growth and development: the case of South Africa », avait souligné **l'ampleur majeure de**

1 En raison des précipitations qui sont en dessus de la moyenne, ajoutant à cela la dégradation de la qualité de l'eau et la montée en flèche de la pollution des eaux de surface et des eaux souterraines

2 Mais la politique de taxation de la pollution est gracieuse en termes d'incitations économiques avec les secteurs écologiques les moins polluants.

3 D'autant plus, (2) un taux d'imposition de 100 rands par tonne de pollution réduira la pollution à hauteur de 25 % , et améliorera la qualité de l'eau jusqu'à 10 %. Les auteurs concluent que l'effet de la taxe sur la croissance économique est relativement faible, avec une diminution du PIB de moins de 1 %.

l'eau pour l'économie Sud-Africaine. L'auteur avait évoqué dans son article que l'infime fraction de stockage de l'eau allouée à chaque habitant (qui s'élève à seulement 700 **m³) est susceptible de risquer l'objectif de croissance économique. En conclusion, cet article a démontré** une forte corrélation entre l'économie et l'eau, tout en tablant sur les investissements d'infrastructure hydrique comme condition indispensable pour atteindre la croissance économique.

Sadoff et al. (2015) dans leur ouvrage intitulé « Securing Water, Sustaining Growth Report Of The Gwp/Oecd Task Force On Water Security And Sustainable Growth », ont travaillé sur la sécurité de l'eau et son incidence sur le développement durable, à l'aide de deux approches (théorique et empirique). Le modèle théorique1 a été mobilisé pour mieux comprendre la dynamique de l'investissement dans la sécurité de l'eau. Les auteurs ont commencé par définir le concept de « sécurité de l'eau ». Ils l'ont défini comme étant la disponibilité de l'eau qui respecte certains standards quantitatifs et qualitatifs acceptables pour la santé publique, et pour les écosystèmes…

Les résultats de ce modèle théorique montrent que lorsqu'une économie est exposée à des risques liés à l'eau, il serait avantageux d'investir rapidement dans des actifs qui atténuent ces risques et protègent les actifs productifs. Néanmoins, du moment où les risques hydrologiques entrainent des pertes qui touchent d'autres secteurs, l'économie dans ce cas, peut subir un frein important qui va limiter par la suite sa capacité à exploiter les opportunités liées à l'eau.

Le modèle empirique [2] quant à lui, a été réalisé pour **113** pays, suivant la méthodologie de régression en panel à effets fixes, le but étant de déterminer s'il existe une incidence statistiquement significative des variables hydro-climatiques, sur la croissance du PIB par habitant des pays en question.

Les résultats montrent que l'insécurité de l'eau représente un frein au processus de la croissance économique mondiale. En somme, les deux modèles théorique et empirique ont démontré l'ampleur de l'investissement dans la sécurité de l'eau pour le développement, également l'importance du développement pour l'investissement dans la sécurité de l'eau.

Ce travail soutient l'hypothèse selon laquelle la sécurité de l'eau représente un paramètre déterminant pour réaliser la croissance économique, partant de l'idée que l'abondance de l'eau favorise le fonctionnement des entreprises et maintient les employés en bonne santé. (Grey, D., & Sadoff, C. W.2007).

En effet, il convient de souligner que les études ayant démontré de façon convaincante la relation entre la rareté de l'eau et la croissance économique sont rares (Hertel, T., & Liu, J. 2019) . Cet ouvrage de Sadoff et al. (2015) constitue une référence en la matière, du fait que ses résultats ont montré l'existence d'une relation forte entre l'insécurité hydrique et la croissance économique, et ce à travers une approche d'analyse de données de panel de 113 pays.

1 A theoretical model of the dynamics of waterrelated risk, investment, and growth
2 (An empirical analysis of the dynamics of water security and growth at the global scale)

Bai, Hefei, et al. (2021), dans leur étude intitulée « Water policy and regional economic development: evidence from Henan province, China », ont travaillé sur l'incidence de la politique des ressources en eau sur la croissance régionale. Les auteurs ont choisi le terrain de la province de Henan, soit une importante région agricole et industrielle. Cette analyse est menée à l'aide d'un modèle d'équilibre général calculable. Les résultats ont démontré que l'amélioration de l'approvisionnement, de l'efficacité de l'eau et surtout de la technologie de l'eau, doit avoir un effet considérable sur la croissance régionale. C'est dire un impact positif sur l'emploi, le PIB régional, et le revenu des résidents. En revanche, si on agit sur la tarification, ça donne un effet opposé, dans le sens où l'augmentation du prix de l'eau limite le développement régional (diminution du Pib régional/l'emploi et le revenu des ménages).

En somme, s'agissant de la relation entre l'eau et la croissance économique, les auteurs de l'étude parviennent aux conclusions suivantes :

- Les politiques de l'eau qui stimulent l'efficacité au niveau l'utilisation des ressources en eau, pourront avoir une incidence positive sur la croissance économique
- Les politiques de l'eau qui s'intéressent à l'amélioration de la qualité de l'eau pourront également avoir une incidence positive sur la croissance économique.
- Les politiques de l'eau qui ont tendance limiter l'accès à l'eau pourront avoir un impact négatif sur la croissance économique.

Il est évident que l'eau fait l'objet d'une multitude d'usages. Ce postulat nous dirige vers le contraste entre l'offre et la demande de l'eau. Lorsque l'approvisionnement en eau baisse, la production des secteurs qui dépendent excessivement des ressources en eau a tendance à diminuer à des degrés différents (le secteur agricole en est un bon exemple) . Ceci n'est nullement sans effet, mais plutôt affecte manifestement le PIB et les revenus des habitants de la province de Henan.

En outre, les auteurs signalent que le mécanisme de la tarification, (Montginoul et Rieu, 1996 ; Montginoul, 1998) en tant que moyen de gestion de la demande, s'avère efficace uniquement à court terme, dans la mesure où il permet de réguler de manière efficace l'utilisation de l'eau dans la province du Henan et inciter les usagers industriels à prêter une attention particulière à l'amélioration du taux d'utilisation de cette denrée tant convoitée.

Le coût de production des entreprises aura tendance à grimper suite à l'augmentation du prix de l'eau. Cela induit une baisse de la production, et celle de la demande de main d'œuvre également. Par conséquent l'emploi diminue et le chômage prend les devants. De la sorte l'économie se contracte. Les auteurs s'aperçoivent que cet arbitrage, en sacrifiant le PIB dans un laps de temps réduit est une mesure aussi bien opportune que nécessaire pour un développement social et durable.

Admettant l'importance de la ressource -eau-, non seulement pour le bien-être de l'humanité mais aussi pour l'intégrité des écosystèmes, Rosa Duarte, Vicente Pinilla and Ana Serrano(2011), ont étudié dans leur article intitulé « la relation entre les ressources naturelles et la croissance économique » les tendances de l'utilisation de l'eau entre 1900 et 2000 dans le monde entier, en plus de leurs principaux déterminants. Pour y parvenir, il fallait

historier l'existant, et creuser dans les trajectoires historiques de l'utilisation de l'eau, pour par la suite effectuer des projections futuristes.

Porté par l'objectif d'étudier les déterminants de l'utilisation de l'eau et synthétiser le rôle joué par la croissance économique, les demandes de la population et la technologie, dans l'explication de impacts environnementaux, Les auteurs ont opté pour la méthode de l'analyse de décomposition structurelle (SDA), qui a été appliquée au modèle IPAT (Ehrlich et Holdren, 1971 ; Commoner et al. 1971). L'idée est de décomposer les tendances de l'utilisation de l'eau en cas de changements de la demande économique et de l'intensité de l'utilisation de l'eau. Pour par la suite, faire une simple analyse de scénario, dans le but de projeter les tendances futures de l'utilisation de l'eau en fonction de différentes hypothèses économiques, démographiques et technologiques.

Les résultats de l'étude montrent que la croissance économique et celle démographique s'avèrent déterminantes, s'agissant de l'augmentation de l'utilisation de l'eau durant ces 100 dernières années, avec des variétés régionales significatives, admettant que la consommation de l'eau joue un rôle important dans la croissance du PIB.

Cazcarro, I.et al. (2013), ont tenu d'examiner dans leur papier intitulé « Croissance économique et évolution de la consommation d'eau en Espagne : une analyse de décomposition structurelle », la relation entre la croissance économique et l'évolution de la consommation d'eau en Espagne, durant une période significative, qui s'étale de 1980 (marquée par le début de l'ère démocratique), jusqu'à 2007 (début de la crise économique).

Dans le but d'aboutir à des résultats significatifs, les auteurs ont mobilisé une méthodologie de décomposition structurelle SDA,[1] pour étudier principalement les changements dans la consommation d'eau incorporée dans la demande finale.[2].

Les résultats ont révélé que, toutes choses étant constantes par ailleurs, l'augmentation de la croissance économique aurait entrainé une croissance de la consommation d'eau presque trois fois supérieure à la croissance réellement observée pendant la période étudiée. Les auteurs ont conclu que, c'est la croissance économique qui a été derrière l'augmentation de la consommation d'eau en Espagne. En effet, elle a entraîné une hausse de la demande d'eau dans tous les secteurs. Ils ont également constaté que les transformations technologiques ont contribué à l'augmentation de la consommation d'eau, dans la mesure où les nouvelles technologies ont fait que l'utilisation de l'eau est devenue plus efficace dans certains secteurs.

2. L'hypothèse de la courbe de Kuznets environnementale (EKC) appliquée à l'accès à l'eau

1 D'une manière générale, les techniques SDA visent à décomposer la tendance temporelle d'une variable en un groupe de forces motrices qui agissent comme des accélérateurs ou des retardateurs (Dietzenbacher et Los,1998 ; Hoekstra et van der Berg, 2002 ; Lenzen et al., 2001; de Boer, 2009).
2 Cette technique, définie par Rose et Chen (1991) comme "l'analyse du changement économique à travers un ensemble de changements (statiques et comparables) dans les paramètres clés d'un tableau d'entrées-sorties".

En dépit de la pauvreté de la littérature sur l'environnement, les conclusions empiriques de la littérature ont attesté l'existence d'une relation en U inversé entre le revenu par habitant et les concentrations de nombreux atmosphériques locaux (Grossman and Krueger , 1995).

Dans ce sillage, il convient de noter que nombreuses sont les études qui se sont penchées vers cette hypothèse de la courbe environnementale de Kuznets[1] ,entre autres (Fotros, MH 2010), qui a examiné la relation entre la pollution de l'air et la croissance économique dans les pays exportateurs de pétrole. En effet, les résultats ont indiqué une augmentation de la pollution atmosphérique aux premiers stades de la croissance économique dans ces pays. Outre Balali et coll. (2013) ont fait de même, en étudiant la relation entre croissance économique et la pollution de l'environnement dans le secteur pétrolier, tout en mettant l'accent sur les fluctuations des prix dans l'économie iranienne. Conséquemment, l'hypothèse de Kuznets est confirmée dans le secteur énergétique en Iran et les résultats ont attesté l'existence d'une relation d'une forme de cloche entre la valeur ajoutée du secteur pétrolier et le dioxyde de carbone.

La ressource eau est une condition nécessaire pour la croissance économique. Néanmoins, les activités humaines, à savoir l'agriculture, l'industrie et l'urbanisation, engendrent une augmentation de la consommation et partant de la pollution de l'eau. L'hypothèse de la courbe de Kuznets environnementale (EKC), suggère qu'il existe une relation de type U inversé entre la détérioration de l'environnement et le développement économique. En d'autres termes, plus un pays se développe, plus son impact environnemental augmente d'abord, mais diminue par la suite.

On assiste à une divergence au niveau des visions des auteurs, nombreuses sont les études qui plaident une pour une corrélation positive entre la croissance et la consommation d'eau (Bhattarai, 2004 ; Dalhuisen et al., 2003 ; Portnov & Isaac, 2008 ; Rock, 1998 ;2 Rock 1998 ; Bhattarai 2004 ; Shafik, N., & Bandyopadhyay, S. 1992 ; Edward b. barbier 2004). Contrairement à (Gleick 2003) qui avait constaté une faible corrélation entre la croissance économique nationale et la consommation d'eau.[3]

D'une manière analogue, comme cela a été le cas pour d'autres ressources naturelles et polluants, Matthew A. Cole (2004) a eu pour objectif dans son papier intitulé « Economic Growth And Water Use » de déterminer s'il existe une relation systématique entre l'utilisation de l'eau et le revenu (s'il existe une relation en forme de U inversé). Pour ce faire, il a utilisé la méthode de spécification à effet fixe pour une période qui s'étale de 2000 à 2020.

1 La courbe environnementale de Kuznets est un segment ascendant dans lequel la croissance économique entraîne une dégradation de l'environnement, mais elle diminue après avoir atteint son maximum ;C'est-à-dire la croissance améliore l'environnement (Sharzehi et Haqhani , 2008).

2 La consommation d'eau augmente initialement en fonction de la croissance économique., mais plus tard elle commence à décliner

3 Nombreuses sont les études qui plaident une corrélation positive entre la richesse et la consommation d'eau domestique tant en Israël (Portnov et Meir 2008) qu'à l'étranger (Dalhuisen et al 2003).

Les résultats montrent que, la courbe de Kuznets peut s'appliquer à la relation entre la croissance économique et l'utilisation de l'eau. C-à-d, dans la première phase de développement économique, l'utilisation de l'eau a tendance à augmenter du fait que les pays développent leurs agricultures, leurs industries et leurs infrastructures urbaines. Néanmoins, plus les pays deviennent plus riches, ils investissent davantage dans l'efficacité de l'utilisation de l'eau et sa préservation. L'utilisation de l'eau peut donc diminuer à mesure que les pays se développent.

Ajoutant à cela, le fait que seulement dans les régions développées que les points d'inflexions estimés à des niveaux de revenus ont été dépassés.

En revanche, Cole mentionne que la (ECK) n'est pas toujours applicable à la relation entre la croissance économique et l'utilisation de l'eau. Dans certains cas, il se peut que l'utilisation de l'eau continue à augmenter même dans les pays développés. En raison du changement climatique, de la croissance démographique ou des changements dans les modes de consommation.

En plus, il est primordial de signaler que la courbe de Kuznets est une théorie générale qui n'est pas applicable à tous les pays, du fait que les déterminants spécifiques qui influencent la relation entre la croissance économique et l'utilisation de l'eau peuvent varier d'un pays à l'autre.

Dans leur travail intitulé « Water Consumption And Economic Growth: Evidence For The Environmental Kuznets Curve » , Hosseinzadeh, Masoud, et al (2022), ont étudié la relation entre la consommation d'eau et la croissance du PIB[1] , en mobilisant la méthode des données en panel. Pour ce faire, ils ont utilisé la consommation d'eau par habitant et la production intérieure brute par habitant de 31 provinces d'Iran, pour une période qui s'étale de 2005 à 2018.

Les résultats ont montré effectivement qu'il existe une relation de type U inversé entre la croissance économique et la consommation d'eau. Au début de la trajectoire de la croissance, la consommation d'eau augmente. Ultérieurement, elle commence à décliner.

Outre, c'est dans les secteurs d'agriculture et de service que l'hypothèse de la EKC est confirmée, contrairement au secteur industriel où la relation eau-production prend la forme d'un N inversé.

Bien que la tendance générale, qui soutient l'existence d'une courbe environnementale de Kuznets pour l'eau s'avère robuste dans tous les ensembles de données. L'analyse via les techniques NPDR[2], qui ne sont pas basées sur des hypothèses de forme fonctionnelle a démontré que la consommation augmente à mesure que le revenu augmente, par la suite elle se stabilise, mais elle ne diminue pas. Cela montre que la baisse constatée dans les régressions GLS et à effets fixes pourra être un reflet d'hypothèses concernant la forme fonctionnelle, plutôt qu'un vrai reflet des tendances dans les données.

David Katz (2014) dans son papier « Water Use And Economic Growth: Reconsidering The Environmental Kuznets Curve (EKC) Relationship », tend à redresser les torts des études

1 Après avoir passé en revue l'hypothèse de Kuznets
2 L'analyse de régression de densité non paramétrique (NPDR).

précédentes, en réexaminant la relation entre la croissance économique et les prélèvements d'eau, grâce à des séries de données transversales et de panel. Il a mobilisé une variété d'approches méthodologiques, entre autres, les effets fixes et l'analyse de régression de densité non paramétrique (NPDR), et les moindres carrés généralisés (GLS).

En fait, l'auteur a élargi son analyse contrairement aux études précédentes, tant en ce qui concerne les données analysées que le type d'analyse, le but étant de tester la robustesse des résultats.

La DATASETS comprend des données transversales sur les prélèvements d'eau par habitant pour 149 pays, et également des données de panel sur les prélèvements d'eau totaux et par habitant et sur la consommation d'eau de 48 Etats des États-Unis, pour une période qui s'étale de 1960 à 2005, en plus des données des prélèvements d'eau totaux/par habitant de 30 pays de l'OCDE de 1960 à 2000.

En conclusion, les résultats adhèrent à l'hypothèse qui préconise l'existence d'une courbe environnementale de Kuznets. Cependant, ces résultats à défaut de robustesse, sont tributaires des données, des techniques statistiques mobilisées et également du secteur en question.

Mohsen Mehrara1, et al.(2011) , ont étudié dans leur papier « On the relationship between water withdrawal and income: smooth transition regression (STR) approach » la relation entre le prélèvement annuel d'eau (RAE) et les niveaux de revenu, dans quelques pays, par le biais d'une approche de régression de transition lisse (STR) [1]et en utilisant des données transversales de 163 pays pour l'année 2006[2].

Les auteurs utilisent l'approche STR pour détecter les ruptures structurelles potentielles dans la relation, et aussi pour identifier si la relation suit un modèle en U inversé, comme le suggère l'hypothèse de la courbe de Kuznets environnementale (EKC). Conséquemment les résultats attestent de la non-linéarité du lien entre le revenu et les prélèvements d'eau AWW3. D'autant plus cette relation suit plutôt un modèle sous forme de U inversé.

Enfin, cette revue de littérature nous a fourni un cadre solide pour tester l'incidence de l'accès à l'eau potable et aux services d'assainissement sur la croissance économique. A travers cette revue, nous sommes parvenus à sélectionner des variables pertinentes pour construire un modèle économétrique qui porte sur l'analyse de l'incidence de l'accès à l'eau potable et aux services d'assainissement sur la croissance économique du Maroc, dans la période qui s'étale de 2000 à 2022.

1 La STR est une technique statistique qui permet de prendre en compte la possibilité de ruptures structurelles dans la relation entre deux variables, dans ce cas, les prélèvements d'eau et le revenu.
2 Les observations de cette expérience de modélisation proviennent des bases de données AQUSTAT FAO et WDI
3 annual water withdrawal

Nous visons à clarifier les fondements théoriques de notre recherche et à fournir une représentation visuelle des relations interdépendantes entre l'accès à l'eau potable domestique et le développement socio-économique.

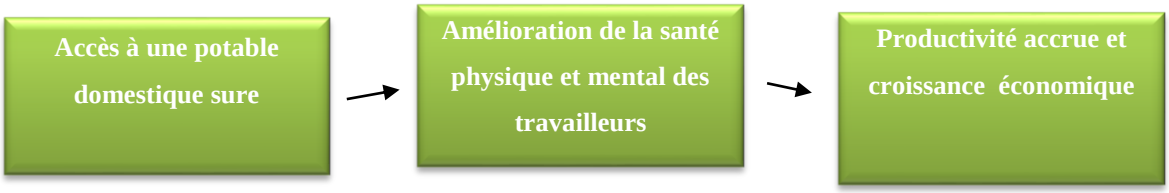

Conclusion

Les travaux de Georgescu-Roegen (1971) et le rapport fondateur "The Limits to Growth" (Meadows et al., 1972), étaient le fer de lance qui a amorcé oustensiblement une nouvelle ére marquée par beaucoup d'attention quant aux impacts environnementaux liés à la croissance économique.

Qu'on le veuille ou non, les effets conjugués du réchauffement climatique et de la croissance démographique, ont causé des dommages averés. Outre, la dépendance des sociétés vis-à-vis de l'eau exerce une forte pression sur nos ressources hydriques. Conséquemment, la crise de l'eau qui frôle le seuil absolu, est considérée comme l'un des risques mondiaux les plus critiques pour la société, chose qui interroge nos pratiques et la gouvernance de ce secteur vital.

Conformément à certaines estimations, l'humanité s'est déjà appropriée plus de la moitié des ressources en eau disponibles dans le monde. (Postel et al., 1996).

Les voyants sont rouges et l'hypothèse d'un éventuel stress hydrique survolte le monde entier. Dans une optique futuriste, il convient de signaler que nombreuses sont les projections qui concernent la raréfaction future de l'eau. Néanmoins, il est délicat de se projeter dans la disponibilité future de l'eau (Gleick 2003). Cette difficulté d'estimation réside dans la précision du rôle que joue la croissance économique dans la détermination de l'utilisation de l'eau.

Certes, la relation entre l'eau et la croissance économique est complexe, et souvent sous-étudié dans la littérature. Cependant, malgré l'appauvrissement de la littérature en la matière, il est essentiel de reconnaitre l'importance de l'accès à l'eau dans le développement économique, et partant stimuler la recherche dans ce domaine digne d'intérêt.

En effet, L'eau est un facteur déterminant pour la croissance économique, comme elle peut être également un facteur limitant.

Ces auteurs ont contribué à la compréhension de la relation complexe entre l'accès à l'eau et la croissance économique. Leurs travaux soulignent l'importance de l'accès à l'eau pour le développement économique et le bien-être des populations.

En somme, Il ressort de ce survol de littérature que l'accès à l'eau exerce une incidence significative sur la croissance économique et que l'eau est un facteur de production essentiel, dont la disponibilité constitue un facteur déterminant pour la prospérité des pays.

Outre, un soin particulier est apporté ces derniers temps à l'aspect qualitatif de l'eau. Celui-ci, a pris les devants par rapport à l'aspect quantitatif, preuve à l'appui, nous trouvons les dépenses énormes consacrées à la lutte contre la pollution de l'eau. En réalité la qualité de l'eau est un facteur important pour le développement socio-économique, mais elle peut également être un blocus.

De ce fait, il est capital de considérer aussi bien la qualité de l'eau, que la quantité, quand il s'agit de la gestion de l'eau. Ces deux éléments sont intimement liés, et doivent être évoqués de manière holistique.

Bibiliographie

1. *Amorocho-Daza, H., van der Zaag, P., & Sušnik, J. (2023). Access to Water-Related Services Strongly Modulates Human Development. Earth's Future, 11(4), e2022EF003364*
2. *Banerjee, S. G., & Morella, E. (2011). Africa's water and sanitation infrastructure: access, affordability, and alternatives. World Bank Publications.*
3. *Barbier, E. B. (2004). Water and economic growth. Economic Record, 80(248), 1-16.*
4. *Cole, M. A. (2004). Economic growth and water use. Applied Economics Letters, 11(1), 1-4.Commun. Annuaire des Collectivités Locales, 30(1), 87-98.*
5. *Dalhuisen, J. M., Florax, R. J., De Groot, H. L., & Nijkamp, P. (2003). Price and income elasticities of residential water demand: a meta-analysis. Land economics, 79(2), 292-308.*
6. *Damkjaer, S. Et Taylor, R. (2017). La mesure de la rareté de l'eau : Définir un indicateur significatif. Ambio , 46 (5), 513-531*
7. *Desbureaux, S., Damania, R., Rodella, AS, Russ, J. Et Zaveri, E. (2019). L'impact de la qualité de l'eau sur la croissance du PIB : données probantes provenant du monde entier . Banque mondiale.*
8. *El Khanji, S., & Hudson, J. (2016). Water utilization and water quality in endogenous economic growth. Environment and development economics, 21(5), 626-648*
9. *Falkenmark, M. (1997). Répondre aux besoins en eau d'une population mondiale en expansion. Transactions philosophiques de la Royal Society de Londres. Série B : Sciences biologiques , 352 (1356), 929-936.*
10. *Gleick, P. H. (2003). Water and the global economy: The wealth of water. Pacific Institute for Studies in Development, Environment, and Security.*
11. *Grey, D., & Sadoff, C. W. (2007). Sink or swim? Water security for growth and development. Water policy, 9(6), 545-571.*
12. *Hertel, T., & Liu, J. (2019). Implications of water scarcity for economic growth. In Economy-wide modeling of water at regional and global scales (pp. 11-35). Singapore: Springer Singapore.*
13. *Hutton, G., & Chase, C. (2016). The knowledge base for achieving the sustainable development goal targets on water supply, sanitation and hygiene. International journal of environmental research and public health, 13(6), 536.*

14. *Jalil, M. (2023). Maroc : du stress hydrique… à la détresse ?. Sesame, 13, 4-4. Https://www.cairn.info/revue--2023-1-page-4.htm.*
15. *Katz, D. (2015). Water use and economic growth: reconsidering the Environmental Kuznets Curve relationship. Journal of Cleaner Production, 88, 205-213.*
16. *Katz, D. (2015). Water use and economic growth: reconsidering the Environmental Kuznets Curve relationship. Journal of Cleaner Production, 88, 205-213.*
17. *Kumar, M. D., Shah, Z., Mukherjee, S., & Mudgerikar, A. (2008). Water, human development and economic growth: some international perspectives. IWMI-Tata water policy research program's seventh annual partners' meet, ICRISAT, Hyderabad.*
18. *Kyei, C., & Hassan, R. (2019). The impact of water quality on economic growth: Evidence from panel data. Water Economics and Management, 23(1), 1-12.*
19. *Manase, G. (2009). The strategic role of water in sustainable economic growth and development: the case of South Africa.*
20. *Meadows, D. H., Meadows, D. L., Randers, J., & Behrens III, W. W. (1972). The limits to growth-club of rome.*
21. *Mondiale de la Santé, O. (2019). Stratégie de l'oms sur l'eau, l'assainissement et l'hygiène 2018-2025 (No. WHO/CED/PHE/WSH/18.03). Organisation mondiale de la Santé.*
22. *Portnov, B. A., & Meir, I. (2008). Urban water consumption in Israel: convergence or divergence?. Environmental science & policy, 11(4), 347-358.*
23. *Postel, SL, Daily, GC et Ehrlich, PR (1996) Appropriation humaine de l'eau douce renouvelable. Science, 271, 785-788. Http://dx.doi.org/10.1126/science.271.5250.785*
24. *Prüss, A., Kay, D., Fewtrell, L., & Bartram, J. (2002). Estimating the burden of disease from water, sanitation, and hygiene at a global level. Environmental health perspectives, 110(5), 537-542.*
25. *Sadoff, C., Hall, J., Grey, D., Aerts, J., Ait-Kadi, M., Brown, C., ... & Wiberg, D. (2015). Securing water, sustaining growth. Report of the GWP OECD task force on water security and sustainable growth. University of Oxford.*
26. *Shafik, N., & Bandyopadhyay, S. (1992). Water as a constraint to economic development: A cross-country analysis. World Development, 20(3), 297-302.*
27. *Sobsey, MD (2006). L'eau potable et la recherche en santé : un regard vers l'avenir aux États-Unis et dans le monde. Journal de l'eau et de la santé , 4 (S1), 17-21.*
28. *Sušnik, J., & van der Zaag, P. (2017). Correlation and causation between the UN Human Development Index and national and personal wealth and resource exploitation. Economic research-Ekonomska istraživanja, 30(1), 1705-1723.*
29. *Vorosmarty, CJ, Green, P., Salisbury, J. et Lammers, RB (2000). Ressources mondiales en eau:vulnérabilité face au changement climatique et à la croissance démographique. sciences , 289 (5477), 284-288.*

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

شروط وضوابط النشر
بالمجلة الدولية لدراسات الاقتصادية

معايير التحكيم الاولي لقبول النشر بالمركز:

1- أن يكون البحث إضافة علمية أصيلة، في الجانب النظري أو التطبيقي، ضمن أحد مجالات الفكر والمعرفة الاقتصادية، أو يتعلق بقضايا ومستجدات الاقتصاد العربي والعالمي.

2- مطابقة البحث لتنسيقات المعمول بها بالمركز، (يعتمد المركز في انتقاء الأبحاث المواصفات الشكلية والموضوعية)

3- ألا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر إلى جهة أخرى، ويقدم الباحث تبعا لهذا تعهدا ممضيا بالأصالة والأمانة العلمية.

4- أن يتسم البحث بالأصالة والمنهجية العلمية في الموضوع.

5- ملف البحث يجب ان يكون على شكل ملف ميكروسوفت وورد doc. docs. غير مقفل أو محمي بكلمة سر.

6- أن يكون حجم الصفحة مقاس A4 وأن تكون هوامش الصفحة يمين ويسار وأعلى وأسفل 2.5.

7- ألا يقل البحث عن 10 صفحات وألا يتجاوز 25 صفحة بما في ذلك المراجع والملاحق، ويستثنى من ذلك الأبحاث ذات القيمة العلمية العالية بو اقع 30 صفحة بقرار استثنائي من رئيس التحرير ورئيس اللجنة العلمية.

8- ضرورة احتواء البحث على أرقام تسلسلية للصفحات في منتصف أسفل الصفحة.

9- يكون التهميش بطريقة الية في اخر كل صفحة من صفحات المقال.

10- اللغة:

- مراعاة صحة اللغة وسلامة الأسلوب في البحث.
- تقبل المجلة الأبحاث باللغات العربية، الإنجليزية، الفرنسية. على أن تكون لغة سليمة.
- ترفض البحوث التي تعتمد ترجمة الية للعنوان والملخص العربي الإنجليزي أو فرنسي دون ضوابط اكاديمية للترجمة.

11- عناصر الدراسة:

- ان يكون البحث مكتمل العناصر.
- يكتب في الورقة الأولى:
  - عنوان البحث: إذا كان البحث باللغة العربية فيجب ترجمة العنوان ترجمة سليمة إلى اللغة الإنجليزية أو الفرنسية. أما إذا كان البحث بلغة غير العربية، فيجب ترجمة العنوان الى العربية.
  - يوضع أسفل العنوان بشكل مختصر، (اسم الباحث أو الباحثين والمؤسسات التي ينتمون إليها، والبلد).
  - ملخصين عن البحث أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية أو الفرنسية. ويجب ان لا يزيد عدد الكلمات في الملخص الواحد عن 250 كلمة والا تقل عن 100 كلمة، ويقدم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرائق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث. ويرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية بين (5-7) كلمات.

- المقدمة ويجب ان تتضمن اضافة الى التقديم العناصر التالية: مشكلة البحث وأسئلته، أهمية البحث، اهداف البحث.
- أجزاء ومحتويات البحث
- الخاتمة
- قائمة المراجع

12- نوع الخط:

- يجب أن يكون الخط المكتوب به عنوان البحث (Sakkal Majalla) حجم 18 غامق.
- خط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم 14 الخط بالنسبة للمتن.
- المسافة بين السطور 1,15.
- الهوامش تكون أيضا بخط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم الخط 12.
- قائمة المراجع بحجم خط 14.
- استعمال التدرج في حجم خطوط عناوين الدراسة البحثية من حجم خط 16 غامق بالنسبة للعناوين الرئيسية، الى 15 إلى 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية.

13- أن يكون البحث مراعيا لقواعد الضبط ودقة ووضوح معالم وأسماء الدعامات (الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) إن وجدت وذلك بأن تدرج في أماكنها الصحيحة، وإذا كانت ليست من إعداد الباحث تثبت مصادرها أسفل منها بحيث لا تتجاوز حجم الصفحة وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، وأن ترقم حسب تسلسل ورودها في متن البحث. وتكون عناوين الدعامات (الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) من حجم خط 14 غامق في الوسط، مع ادراج مصدرها في الوسط أسفل الدعامة بحجم 12 غير غامق.

14- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز، كما هو مبين في الأسفل.

15- كل الشروط السابقة الذكر ضرورية وأي ورقة بحثية لا تستوفي الشروط الشكلية والموضوعية ترفض مباشرة ولا تحوّل إلى اللجنة العلمية من أجل عملية التحكيم.

16- إرسال السيرة الذاتية للباحث عند النشر الأول في المجلة.

17- إذا رأت إدارة المجلة أن المقال يحتاج إلى بعض التعديلات الشكلية تقوم إدارة المجلة بتسليمه للباحث مشفوعا بملاحظات هيئة التحكيم.

18- تعبّر المواد المنشورة في المجلة عن الآراء والمواقف العلمية لمحرريها.

19- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.

20- **ترسل المواد العلمية إلى عنوان المجلة الإلكتروني:** **economie@democraticac.de**

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع:

- **الكتب:**

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرر، الطبعة، الناشر، مكان النشر، رقم الصفحة.
مثلا:
نبيل علي، (2001)، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 227.

- **الدوريات والمجلات والتقارير:**

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، **عنوان الدراسة أو المقالة**، اسم المجلة، العدد، رقم الصفحة. مثلا:
محمد حسن، (2009) **الأمن القومي العربي**، استراتيجيات، المجلد 15، العدد 1، ص 129.

- **مقالات الجرائد الإخبارية:**

اسم المؤلف، عنوان المقالة، اسم الجريدة، تاريخ النشر. مثلا:
إيان بلاك، **الأسد يحث الولايات المتحدة لإعادة فتح الطرق الدبلوماسية مع دمشق**، الغارديان، 2009/2/17.

- **المنشورات الإلكترونية**

اسم الكاتب، عنوان المقال أو التقرير، اسم السلسة إن وجدت، اسم الموقع الالكتروني، تاريخ النشر إن وجد. مثلا:
ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4,5%، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2013/01/18، http://bit.ly/2bAw2OB

ويستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة للكتب والمجلات بإزالة رقم الصفحة كالتالي:

نبيل علي، (2001)، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت.

في حين يستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة لمقالات الجرائد والمنشورات الالكترونية بإزالة تاريخ المشاهدة والنشر.

- في حالة عدم معرفة اسم الكاتب أو المجلة نكتب بين قوسين (د.ن) وهي تعني دون ناشر.
- في حال عدم معرفة تاريخ النشر نكتب بين قوسين (د.ت) في القوسين الخاصين بالتاريخ وهي تعني دون تاريخ.
- كتابة المراجع باللغة الأجنبية يكون بنفس الطريقة التي تكتب بها المراجع باللغة العربية.
- لا تقسم قائمة المراجع إلى كتب ومجلات وموسوعات بل ترتب ترتيبا ابجديا حسب أسماء المؤلفين.
- توضع المراجع باللغة العربية أولا وبعدها المراجع الأجنبية.

مواعيد الإصدار واستلام الأبحاث المخصصة للأعداد الخاصة بسنة 2024

	العدد	اخر موعد للتسليم	الإصدار
سنة 2024	28	15 كانون الثاني/ يناير 2024	28 شباط/ فبراير 2024
	29	15 نيسان/ ابريل 2024	31 أيار/ مايو 2024
	30	15 يوليو/ تموز 2024	31 أب/ أغسطس 2024
	31	15 تشرين الاول/ اكتوبر 2024	30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

برلين / ألمانيا

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

economie@democraticac.de

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
Democratic Arabic Center